سيّار الجميل

العثمنة الجديدة

القطيعة في التاريخ الموازي بين العرب والأتراك



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات

Arab Center for Research & Policy Studies

العثمنة الجديدة

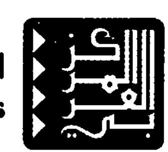
القطيعة في التاريخ الموازي

بين العرب والأتراك

العثمنة الجديدة

القطيعة في التاريخ الموازي بين العرب والأتراك

سيّار الجميل



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الجميل، سيّار
العثمنة الجديدة: القطيعة في التاريخ الموازي بين العرب والأتراك/ سيّار الجميل.
288 ص.؛ 24 سم.
يشتمل على ببليوغرافية (ص.253-270) وفهرس عام.
ISBN 978-614-445-048-2

1. تركيا - تاريخ. 2. العثمانيون. 3. تركيا - العلاقات الخارجية - البلدان العربية. 4. البلدان العربية - العلاقات الخارجية - تركيا. 5. الإسلام والسياسة - تركيا. 6. تركيا - أحوال سياسية. 7. العلمانية - تركيا. 8. الإسلام والدولة - تركيا. أ. العنوان.
956.1

العنوان بالإنكليزية

New Ottomanization
Rupture between Arabs and Turks in Hidden History

by Sayyar Al-Jamil

الناشر




شارع رقم: 826 منطقة 66
المنطقة الدبلوماسية الدفنة، ص. ب: 10277 الدوحة قطر
هاتف: 0097444199777 فاكس: 0097444831651

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 1991839 00961
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى
بيروت، آب/ أغسطس 2015

إهداء

إلى روح والدتي العزيزة رحمها الله

المحتويات

شكر وتقدير

في مناسبة صدور هذا الكتاب، لا بد من كلمة شكر ووفاء أوجّهها إلى كثير من الأصدقاء والزملاء الذين أفادوني ببعض المراجع والمقالات والنصوص، وفي مقدمهم الألماني توماس لنك الذي زوّدني بعضَ الوثائق الألمانية مترجمةً، والمؤرخ التركي الراحل خليل ساحلي أوغلو الذي قدّم إليّ مصوّرات لبعض وثائق مرحلة أتاتورك، والمؤرخ التونسي عبد الجليل التميمي الذي أمدّني منذ أعوام طوال بمقالات وبحوث، علاوة على معلومات ذات علاقة وفّرها لي مؤخرًا، والمؤرخة التركية أمل دوغرامجي التي ساندتني بمعلومات عن دور إحسان دوغرامجي في تجسير العلاقات العربية - التركية. ولا بد أيضًا من تقديم الشكر إلى سمر ماضي على ترجمتها بعض النصوص الفرنسية والألمانية المهمة، والتركي جودت نامق أوغلو على ترجمته بعض النصوص التركية. وأكنّ تقديري للصديق القديم المؤرخ اللبناني وجيه كوثراني لاهتمامه بنشر هذا الكتاب بعد تقويمه، ليصدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. كما أشكر جميع الزملاء الأفاضل الذين قرأوا «النص» قبل نشره، وأبدوا ملاحظاتهم القيّمة في شأنه، ومديرة مكتبي في تورنتو - كندا نجوى مسعد والسكرتيرة أماني الهمص لما قدمتاه إليّ من خدمات، آملًا أن أكون قد نجحت في رفد حياتنا بما هو أساس من المفاهيم التي تحتاج الأجيال الجديدة إليها في متغيراتها التاريخية التي تعيشها اليوم في بدايات القرن الواحد والعشرين.

موجز الكتاب

يتضمن الكتاب مقدّمة وثمانية فصول وخاتمة. في المقدّمة معالجة نقدية لـ «إشكالية العثمنة الجديدة: المنهج ونقد الظاهرة»، وفيها مجموعة التعريفات والأهداف وإشكالية البحث وأهميته، ثم تبيان فرضية الباحث والمنهج المقارن الذي اعتمدته في الدراسة، مع توضيح درجة الحدث التاريخي وقوّته إزاء معالجة الظاهرة التاريخية، وسبب كتابتي التاريخ الموازي بين العرب والأتراك، وما حدث من قطيعة في نهايات ذلك التاريخ، فضلًا عن مساهمة في مقاربة العرب والأتراك وأدوارهم النخبوية الحضارية في رسم أفكار مشتركة وبناء فهم ثنائي، أكان من خلال المواقف أم من خلال المؤتمرات أو البحوث أو اللقاءات أو المساهمات المشتركة.

- في **الفصل الأول** تحليل نقدي لنظرية العمق الاستراتيجي والجيوستراتيجي بعيدًا عن الجيوتاريخي، ومن ضمن ذلك نقد ظاهرة «العثمانيين الجدد»، خصوصًا كما جسّدها وزير الخارجية التركي السابق أحمد داود أوغلو في نظريته: «العمق الاستراتيجي»، موظفًا التاريخ كي يكون لموقع تركيا دوره في السياسة الدولية. والفارق بين حقائق التاريخ ونظرية العمق السياسية كبير جدًا، إذ بدا أن أوغلو يطمح إلى أن يكون لتركيا الدور الدولي من دون أن يدرك أن العثمانيين امتلكوا الأفق الواسع زمانًا ومكانًا، أو ما يمكن أن يُسمّى ديناميات التاريخ وفسيفساء الجغرافيا، مع بقاء الثوابت التركية الكمالية إزاء المتغيرات العربية المتعددة.

- في **الفصل الثاني**، انصبّ الاهتمام على «مشروع إحياء باكس أوثمانيكا»، من خلال التطرق إلى موضوعات شغلت اهتمام العالم منذ قرنين، فجرى درس «باكس أوثمانيكا» (Pax Ottomanica) من التكوين إلى القطيعة ومحاولة الإحياء، فكان ما يلي:

• إن هذا الموضوع ذو أهمية كبيرة جدًا في تفكيرنا التاريخي كونه دراسة لظاهرة «العثمنة الجديدة» التي وجدنا أن معالجتها على نحو تفصيلي وتحليلي تشكّل حالة مكملة لما كنا قد بدأناه في كتابنا **العرب والأتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنة الى العلمنة** (1997)، مع مقارنة البنية العثمانية تاريخيًا بين القدماء والجدد، موضحين غرابة الانتقال التاريخي للأتراك من حياة البيئة الرعوية إلى قوة الدولة العالمية - كما وصفها المؤرخ البريطاني أرنولد توينبي- وكيفية رسوخ العثمنة التاريخية من خلال أصولها وفروعها حيث يُدعى اليوم إلى إحياء عثمنة جديدة!

• وصلت العثمنة التاريخية إلى درجة «باكس أوثمانيكا» من خلال السلطان محمد الفاتح الذي أفلح في تغيير التاريخ العالمي بفتحه القسطنطينية وجعله لها مركزًا للتاريخ والعالم برًا وبحرًا، وفي تقدّم العثمانيين من كونهم أبناء بيئة رعوية إلى أصحاب دولة عالمية. وكان للقدماء والجدد دورهم في الاستقطاب والتوظيف التاريخي للعثمنة التاريخية، أكان في الأصول أم في الفروع التي استمرت تعمل على مدى أكثر من ثلاثة قرون لتبدأ مشروعاتها من أجل العثمنة الجديدة التي غدت مثل عنوان تاريخي كان مع الإسلام التقليدي الحضاري ماضيًا ليغدو اليوم مع الأسلمة السياسية حاضرًا. ولكن، أين هي منطلقات العثمنة الجديدة؟

جسّد هاتيك المنطلقات أهمُّ حدث جرى في منطقتنا في نهاية القرن الثامن عشر ومفتتح القرن التاسع عشر، وهو الحملة الفرنسية على مصر وبلاد الشام في عام 1799؛ الحملة التي شكّلت علامة فارقة غيّرت تاريخ المنطقة.

• ثمة نص تاريخي يُكشف عنه أول مرة كتبه مؤرخ عراقي عاصر الحملة الفرنسية على مصر، وفيه - وفق ما حلّلنا - أشياء جديدة. من اللحظة التاريخية

تلك، ينقسم التاريخ إلى ما هو تركي وما هو تركماني في الإمبراطورية العثمانية التي كانت تخيف العالم، لتبدو متوثبة وهي تصنع علاقاتها الجديدة بروسيا القيصرية وألمانيا القيصرية، وتتطور دعوةً إلى نهج العثمنة الجديدة، وهذا ما يتضح في وقفتنا عند يوسف أكشورا ونظريته في شأن السياسات الثلاث التي تأثر بها تورغت أوزال وشكّل علامة فارقة في خط العثمنة الجديدة.

- أما في **الفصل الثالث** فعالجنا الأطوار الانتقالية للإصلاحات العثمانية، ومعها مفاهيم التنظيمات العثمانية في القرن التاسع عشر لناحية ما يتعلق بكيفية تحوّل الأطوار الانتقالية من العثمنة التاريخية إلى العثمنة الجديدة، فثمة مقدّمة في نمو المفاهيم وتشكّل موروث التقاليد العثمانية ومراسيم الإصلاح العثماني، لنرى قوة التحديات وصراع الأجيال والتساؤل عن ماهية العثمنة؛ إذ ولِد مشروع الإصلاحات الكبير لدى سليم الثالث (1789-1807) تأسيسًا للإصلاحات الأولى التي اعتُبرت الأساس الحقيقي الذي ارتكزت عليه باقي الإصلاحات، ثمّ جاء محمود الثاني (1808-1839) ليُكمل المشروع من خلال الإصلاحات الثانية، فكان أكثر جرأة وشجاعة في القضاء على النظام القديم من خلال قراراته الحاسمة، فتطورت الإصلاحات العثمانية العسكرية والقانونية. وشكّلت الإصلاحات العثمانية الأولى والثانية أساسًا لمشروع التنظيمات العثمانية في عهدي عبد المجيد الأول (1839-1861) وعبد العزيز الأول (1861-1876)، وبروز دور المصلح مصطفى رشيد باشا.

لعل من أهم منجزات التنظيمات العثمانية ومشروع إعادة البناء الداخلي على أسس جديدة، في إثر إلغاء النظم القديمة، هو تصنيف المؤسسات التربوية والتعليمية العثمانية المتأخرة، لكن لا هذا ولا المراسيم والقوانين الجديدة حالا دون مضي الدولة العثمانية نحو السقوط التاريخي، وربما من أبرز ما أسفر عن ذلك كله هو انبثاق الفكرة الوطنية.

- جرى في **الفصل الرابع** تحليل تاريخي لمسألة انبثاق مشروع المشروطية العثمانية وتداعياتها على العرب والأتراك الذين بحثوا بصورة مشتركة عن حياة دستورية وفق ما كان يجري في أوروبا. ووجدنا أن جيل الإصلاحات

الأول أعقبه جيل التنظيمات الثاني الذي تلاه جيل المشروطية الثالث على امتداد القرن التاسع عشر. بالتالي، وقفنا على نقاط تاريخية وإشكاليات بحثية كان لا بد من البحث فيها على نحو موسع، فتناولنا أولًا بنية المضمون التاريخي المقارن، وبحثنا في الجذور التاريخية من خلال الإصلاحات الأولى والمشروعات المبكرة، كي تأتي، ثانيًا، الظاهرة المشروطية (= الدستورية) في تعريفها، والتوقف عند ريادتها المتمثّلة في الوزير الخطِر مدحت باشا الذي دعي بأبي الدستور، مع ما أحدثته من ردّات فعل وتداعيات، ثم الانتقال ثالثًا من التنظيمات إلى المشروطية. ولعل مسألة السلطان مراد الخامس التي وقفنا عندها تُعَدّ من أخطر المشكلات المتجلية بالوقوف ضد المستنيرين الذين كان ذلك السلطان منهم، فولد من خلاله الصراع الذي وصفناه بـ «الحلقة الفاصلة» بين التقليديين والمستنيرين. ويُعتبر عام 1876 ذروة الافتراق التاريخي بين الطرفين، وكان البديل عبد الحميد الثاني الذي قبِل بالدستور ليكون الإخفاق على يديه بفعل التدخلات الخارجية، إذ أثارت الدول الأوروبية المسألة الشرقية في وجه العثمانيين. أما على المستوى الداخلي فأودت المشروطية الأولى وإخفاق تجربتها على يد السلطان عبد الحميد الثاني إلى تشكيل تنظيم سياسي قومي تركي ممثَّلًا في تركيا الفتاة، وتطور الاتحاد والترقي من بعدها ومن خلال تأثيرها، فكان لا بد من أن نُجري حفريات تاريخية في تحولات الطور الانتقالي من العثمنة إلى العلمنة، وهي ظاهرة جديدة طرحها موضوع الدولة المدنية والمواطَنة الجديدة بديلًا من الدولة القديمة ورعاياها.

بحثنا في التجمعات السرّية وتناولنا الرصد الحكومي والتوتر الاجتماعي مع الاستبداد وما سبّبه هذا الأخير من فرار للبعض من العاصمة اسطنبول ونشوء الخلايا السياسية المعارضة. وتكلل ذلك بثورة 1908، أو بما سُمّي انقلاب الاتحاد والترقي. كان الانهيار التاريخي الداخلي قد تسبب في بدء تاريخ جديد مع بداية الانهيار الخارجي على مختلف الجبهات، خصوصًا إبان الحرب العالمية الأولى.

ملخص القول: لعل من المهم أن يتوقف الباحث هنا ليقدّم تحليلًا مقارنًا للتداعيات العربية - التركية، ومن ثم حفريات في الجذور، ويكشف عن

تسلسل انتقال الظاهرة القومية من إيطاليا الفتاة إلى تركيا الفتاة فإلى العربية الفتاة، وانبثاق الظاهرة الكمالية التي تطورت بسرعة لتُحدث تداعياتها الواسعة على العرب وتتبلور انقسامات ثنائية فكرية وأيديولوجية. هنا يتوقف الباحث قليلًا ليعالج انحرافات الذاكرة الجمعية وانقسام العرب إزاء الكمالية، ثم قوة تأسيس الجمهورية التركية في التاريخ المعاصر على يد أتاتورك، وتُحلل استراتيجية هذا الأخير من خلال مشروعه الوطني الذي بناه على ستة مبادئ معروفة لما تزل قائمة حتى يومنا هذا. وبناء عليه، اعتُبرت الكمالية حصيلة تاريخية لمشروع التقدم العثماني.

- انتقلنا في **الفصل الخامس** إلى معالجة الظاهرة الكمالية التركية، بدءًا بالاحتواءات الفكرية والتداعيات التاريخية وما أحدثته في العالم الإسلامي من انقسام فكري وأيديولوجي، مع انحراف الذاكرة الجمعية وحدوث الانقسام العربي إزاء الكمالية بين مؤيد ومعارض، في ظل غياب أي زعامة عربية يُجمع عليها العرب كلهم في مقابل أتاتورك الذي وصِف بـ «الذئب الأغبر». وكانت الكمالية حصيلة تاريخية لمشروع التقدم العثماني، وبقي العرب والأتراك بين افتراق والتقاء وتجديد للكمالية على حساب الفراغ العربي، ونتيجة للسياسة التي اتّبعها أتاتورك الذي ملأ الفراغ السياسي بعد زوال الإمبراطورية من الوجود، واهتم العرب به كثيرًا تقديرًا لتأسيسه الجمهورية التركية، واعتُبر بطلًا تاريخيًا في منطقة الشرق الأوسط، فكان من الضرورة دراسة الرؤية العربية للكمالية.

- في **الفصل السادس** درسنا طبيعة الإسلام السياسي التركي الحديث من خلال عدد من أكبر رموزه من الدعاة والمفكرين الأتراك، بدءًا بالشيخ سعيد النورسي، صاحب رسائل النور والدور التأسيسي، متحدثين عن حياته ودوره في عهد أتاتورك، وعن طبيعة خطابات النور الإلهي وأثرها في الحياة الاجتماعية. وانتقلنا إلى محمد عاكف آرصوي، صاحب النشيد الوطني التركي المنبثق من فكره الإسلامي، باحثين في سيرته ومكانته وشخصيته وفترة معاناته وثقافته وأعماله، ثم إلى أحمد نجيب فاضل، صاحب نظرية الشرق الأعظم،

محللين سيرته العامة وتشكيل فكره السياسي، مع عرض أعماله الإبداعية المنوّعة ومن ثم نضاله السياسي، وتعريف جمعية الشرق الأعظم وتأثيرها في تكوين التفكير السياسي من عهد مندريس إلى عهد أردوغان. وتناولنا بعد ذلك محمد فتح الله غولن، رائد حركته الإسلامية التي لها تفاعلاتها اليوم، متوقفين عند حياته وتكوينه، وكيف غدا داعية جديدًا في الميدان ومؤسسًا لحركة الإسلام الاجتماعي، إلى أن بلغنا رؤية العرب، بدءًا من انغلاق أتاتورك وصولًا إلى انفتاح أردوغان، واستعارة العثمنة الجديدة التي خرجت مؤخرًا في لباس الإسلام التركي المعاصر من أجل فتح صفحة تاريخية جديدة.

- جرى في الفصل السابع درس المفاهيم والتطبيقات والاعتناء بالعثمنة الجديدة من خلال التساؤل عن مفهومها المعاصر وطبيعة التحول الاستراتيجي في تركيا المعاصرة، وكيف وظّف الإسلام السياسي التركي العثمنة الجديدة. كما تساءلنا عمّا إذا كان ثمة هندسة معاصرة لـ «العثمنة الجديدة» وعن محاولة تركيا دخول التاريخ من جديد! ثم توقفنا عند أول من جسّد هذا «المفهوم»، نقصد علي عدنان إرتكين مندريس، معالجين سيرته السياسية ومنجزاته والتحديات الكبرى التي صادفته، وأودت بحياته على أيدي الذين انقلبوا على حكمه باسم الحفاظ على الكمالية (انقلاب جمال غورسيل في عام 1960). ثم انتقلنا الى تجربة أخرى هي وصول نجم الدين أربكان إلى السلطة، محللين دور الرفاهيين الإسلاميين والعلمانيين السياسيين في المتغيرات التركية الجديدة، وكيف واجه نجم الدين أربكان متغيرات تركيا الداخلية والخارجية.

- أما في الفصل الثامن الذي عالجنا فيه تركيا في ظل الإسلاميين (من الرفاه إلى الفضيلة فإلى العدالة والتنمية والمشكلة الكردية) فنجد أربكان الذي قاد الإسلاميين إلى السلطة وعبّر عن موقفه من الكمالية، فتساءلنا: ماذا بعد أن وصل أربكان إلى السلطة؟ وقمنا بتحليل تفكيره إزاء تركيا والمستقبل، وقارنّا بين الرفاهيين الإسلاميين والعلمانيين، ووقفنا على آراء السياسيين في المتغيرات التركية الجديدة، مع تحديد خيارات المشروع السياسي التركي وتحليل أبعادها وتقديم استنتاجات في شأنها. كما توقفنا عند تركيا في ما

يخص متغيراتها بعد أربكان مع بروز ثلاثة زعماء جدد كان اللامع بينهم أردوغان الذي عدّ رجل تركيا الجديد. ثم حللنا الحركة الكردية، ملقين الضوء على عبد الله أوجلان، مؤسس وزعيم حزب العمال الكردستاني (PKK) وزعيم اتحاد الجوالي في كردستان (KCK)، من خلال تكوينه ومنطلقه السياسي، ودوره في الصراع الكردي - التركي حتى في ما بعد اعتقاله وإيداعه السجن.

أمّا **الخاتمة** فآثرتُ أن تضم جملة من نتائج البحث واستنتاجاته والدروس المستخلصة من ثنايا مدخلات الكتاب وفصوله.

إن هذا الكتاب محاولة لفهم ظاهرة جديدة تسمّى «العثمنة الجديدة»، موجَّه على نحو خاص إلى العرب والأتراك؛ ففيه مناقشة لـ «الظاهرة» التاريخية التي بدأت مجرد فكرة إصلاحية ثم تطورت إلى أدلجة سياسية في الإصلاحات، ثم اتخذت لها خريطة عمل في التنظيمات العثمانية، وتطورت من خلال مشروع سياسي في التاريخ العثماني الموازي باسم «المشروطية» (= الدستورية)، وصولًا إلى أيديولوجيا تركية كمالية بعد وقوع القطيعة القومية. وجرى بعد مضي أعوام إحياء المشروع من خلال بناء علاقات تحالفية جديدة في الشرق الأوسط، حتى وصلت إلى طرح مشروع جديد باسم «العثمنة الجديدة» على أيدي الإسلاميين السياسيين الجدد. ومن الأهمية توضيح أنه كان للعرب مفاهيمهم الدستورية والسياسية والأفكار المدنية التي نشروها بمعزل عن الأتراك؛ إذ كان تأثير أوروبا في العرب أسرع من تأثيرها في الأتراك، علاوة على أن تركيا تخلصت منذ انتصارها في حرب الاستقلال من أي نفوذ أجنبي، في حين عانى العرب طويلًا جراء أزمة الاستعمار والتجزئة وتحديات إسرائيل.

مقدمة

التعريف وأهداف البحث

يعالج هذا الكتاب موضوعًا جديدًا يدور حول التجربة التاريخية التركية وتداعياتها على العرب، خصوصًا تلك «الظاهرة» التي سُمّيت «العثمنة الجديدة»، وسبق أن تناولنا مفاهيم العثمنة في كتاب **العرب والأتراك...**[1]. هنا، قدمنا تفصيلًا لهذه «الظاهرة» التي زاوجت - كما بدا - بين العلمنة والإسلام بصورة غير معلنة تحسبًا لموقف الرأي الجمعي الإسلامي الذي يرفض العلمنة جملة وتفصيلًا. وبقدر ما تعتز الحركة الجديدة بالعثمانيين الذين نكّل الكماليون بهم وبتاريخهم، يحمل العثمانيون الجدد ذكريات ومفاخر، بل مواريث تاريخية عثمانية جعلتهم يجترحون بدائل صعبة في معرض شق طريق جديدة في التاريخ. ولعل أفضل ما توارثوه يتمثّل في كيفية المزاوجة بين القديم والحديث، الشريعة والقانون، اليسار واليمين، الشرق والغرب، العرب والأوروبيين... إلخ.

يهمنا جدًا البحث في أصول الانعكاس الثنائي بين العرب والأتراك منذ أن جمع بينهم تاريخ طويل امتد أكثر من ألف عام على الصعيد الإسلامي، وقرابة 400 عام على الصعيد العثماني. وما تحتاج المجتمعات العربية إليه اليوم هو أن تقف عند تجربة الإصلاح والتنظيمات، وعلاقة العرب بالأتراك من خلال

---

(1) انظر: سيار الجميل، العرب والأتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، وط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014).

الحركة الدستورية التركية والظاهرة الأيديولوجية الكمالية، وتداعيات المركز العثماني على المحيط العربي. ويمكن القول إن المشروطيتين الأولى والثانية اللتين حدثتا في الدولة العثمانية في عامي 1876 و1908، تأسيسًا للدستور العثماني، ولِدتا بعد حركة الإصلاحات العثمانية الأولى في عهدي سليم الثالث ومحمود الثاني، وظاهرة التنظيمات العثمانية في عهدي عبد المجيد الأول وعبد العزيز الأول.

أمّا الأيديولوجيا الكمالية التي يقف وراءها الغازي مصطفى كمال (أتاتورك) فوليدة التطور التاريخي للمشروطيتين الأولى والثانية، بغضّ النظر عن التباين عن النظام القديم الذي وُلِد في إثر انهيار النظام الجديد الذي يُعتبر أطول نظام سياسي أمدًا في التاريخ المعاصر، مقارنة بغيره من الأنظمة السياسية؛ ذلك أن تركيا المعاصرة لما تزل تحمل رمز أتاتورك على كاهلها، وتعمل ضمن المبادئ الوطنية التي أرساها منذ تأسيسه الجمهورية التركية في عامي 1923-1924.

إن درس بعض الأسس وفهم أغلب التأثيرات في خضم العلاقات التاريخية الحديثة التي ربطت العرب بالأتراك سيوصلاننا إلى الأهداف التالية:

- الإجابة عن التساؤلات التي يفرضها علينا الواقع في شأن سر العلاقات القوية بين العرب والأتراك من نواح عدة، والإجابة عن التساؤل القائل: ما العثمنة الجديدة؟ وما مدى قوتها كظاهرة جديدة لميراث زاخر في التاريخ؟

- محاولة إيجاد أجوبة عن سؤالين فرضا نفسيهما على المؤرخين العرب والأتراك: من تأثر بالآخر من الطرفين أول مرة؟ ولماذا؟

- ما تأثير الحركة الدستورية (= المشروطية) العثمانية والظاهرة الكمالية التركية في العرب على امتداد مئة عام، بين إزاحة السلطان عبد العزيز الأول في عام 1876 وإعدام رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس في عام 1960؟

- ما مستقبل العلاقات بين الطرفين في ضوء التطورات الدستورية التركية على امتداد نصف قرن مضى في القرن العشرين؟ وإلى أين تمضي تركيا في إطار العثمنة الجديدة، وهي المعتدلة والمتوسطة العلمنة والأسلمة؟

- لماذا تأخر العرب أكثر من مئة عام على ثورة الأتراك، فلم يصنعوا ثورتهم الحقيقية على الحكومات المطلقة وضد الاستبداد مؤخرًا؟

معنى التاريخ الموازي

إن المسارات التاريخية المتوازية (Parallel Historical Pathways) هي ببساطة تواريخ متوازية في سيرورتها وشراكاتها وتواصلها وتوقفها عقب انقطاعاتها. ولئن كانت لها بدايات، فمن المؤكد أن تكون لها نهايات بعد اجتيازها محطات ووقفات مختلفة، تمثّلها فترات قصيرة أو كبيرة، وهي التي يعمل عليها المؤرخون. وهناك تواريخ متوازية غير معروفة، أي منقرضة، كونها لم تترك من بعدها مصادر معلومات مؤكدة، وهي التي تشبه الأنواع المنقرضة في هذا الكون، وهي التي تطورت وتكيّفت مع الآخرين، وربما هناك تواريخ نجهلها سارت، كما هي حال سيرورة حياتنا التاريخية، لكنها تتوازى معنا في أكوان أخرى، وربما سنكون نحن البشر يومًا في عداد المنقرضين. هذا التفكير يذهل العقل، ولكن الأفكار العامة عن الأكوان أو الأبعاد المتوازية التي تشبهنا ظهرت في أعمال الخيال العلمي، لكن بعض المؤرخين التفت إليها لمعالجتها، فوجدوا حالات متوازية لشعوب تشترك في تاريخ واحد، ثم تنفصل إلى أكثر من تاريخ في إثر حدوث قطيعة تاريخية.

إن بحث مشروع التاريخ الموازي يسعى إلى جمع حالات متماثلة تاريخيًا وتحليل هذه الحالات وتفسيرها. وافترقت في التاريخ المعاصر بواسطة قطيعة أو قطائع عدة حدثت فيها، أكان من طرف واحد أم من طرفين، وهي حالات يجب أن يعزّز فهمنا لها من خلال تسليط الضوء ومعرفة كيف أنها اليوم تختلف عن الماضي القريب. كما يجب أن يُستكشف كيف يمكن للماضي المشترك (أو ما يُعبّر عنه اليوم بالتاريخ الموازي) أن يكون قد أثّر في الحاضر جراء حنين أو تعاطف أو استفادة من خبرات يمكنها أن تولّد خبرات لولادة مشروعات تحالف مختلفة، بناء على تآلف في المواقف والسلوك لدى أفراد من الأجيال الجديدة التي ولدت اليوم، وتوظيف التاريخ الموازي من أجل بناء تاريخ جديد موسع، أو من أجل الشراكة والتعاون، أو من أجل السلام (الشراكة من أجل السلام)، أو من أجل بناء مصالح معاصرة.

لدينا أمثلة كثيرة لحالات استندت إلى مشروعات التاريخ الموازي، منها ما هو حاصل في المعهد الاتحادي السويسري للتكنولوجيا في زيوريخ (سويسرا) في قلب أوروبا، أو اسكتشاف نهر المسيسيبي، أو كولومبوس والمستكشفون الأوائل ومعالجة قضية الهنود الحمر، أو ما حدث بين إسبانيا والمكسيك والولايات المتحدة بما استُحدث من مشروعات بناء على قصص متوازية في التاريخ، خصوصًا بين إسبانيا والولايات المتحدة، وما جرى في مسألة الحدود الأميركية وما استكشفه التاريخ من وجود الحياة الإسبانية في أميركا الشمالية بدءًا من أول رحلة قام بها كولومبوس في عام 1492 وانتهاء بالتنقيب عن الآثار بما يخص تسوية كاليفورنيا وجنوب غرب الولايات المتحدة في أوائل القرن التاسع عشر. واعتمدت مصادر شاملة باللغتين كما وفّرتها الكتب النادرة والخرائط والتقارير الحكومية وغيرها من المواد المستقاة من مجموعات المكتبة الوطنية في إسبانيا، والببليوتيكا في إشبيلية، ومكتبة الكونغرس. معظم الوثائق هي التي تحكي التاريخ الموازي منذ القرن الخامس عشر حتى أوائل القرن التاسع عشر[2]، أو حتى التاريخ الموازي الذي يعيشه مكان ما مع عناصره المشتركة كما هي حال الكنيسة القبطية (أي: الكاتدرائية المرقسية) والجامع الأزهر، حيث وحّدتهما مصر بين الإسكندرية والقاهرة. وهناك التاريخ الموازي الممتد بين العرب والإسبان في الأندلس ما يزيد على ثمانية قرون.

العثمنة الجديدة حالة من حالات التاريخ الموازي بين الأتراك والشعوب الأخرى التي سادتها الدولة العثمانية وهيمنت عليها. **والعثمنة الجديدة اليوم استندت إلى ميراث عثماني، وكان العرب، فضلًا عن قوميات أخرى، قد عاشوا في مجال الهيمنة العثمانية كما تعلنها تواريخ وحوادث وخرائط وإدارات أقاليم وسياسات مركزية ولا مركزية، وفرمانات سلطانية صدرت عن السلاطين العثمانيين وإدارات ولاياتهم، مع جملة من تقارير استطلاع عسكرية. وتبرز في المقام الأول وثائق تتعلق بحياة جميع العثمانيين الذين انتشروا في إمبراطورية شاسعة الأطراف. بالتالي، فإن مشروع «العثمنة الجديدة» هو استعادة تاريخية**

---

(2) Eric Flint, ed., Grantville Gazette III, The Ring of Fire; Book 9 (Wake Forest, NC: Baen Books, 2006), pp. 32-33.

للتاريخ الموازي الذي يريد أصحاب «المشروع» تنفيذ مصالح من خلال إجراء تسوية مبكرة متاحة اليوم.

وموضوع التوازي في تواريخ مشتركة في الماضي يُعَدّ مهمًا جدًّا كونه موردًا قيّمًا في الوعي التاريخي، أي أنه عند المؤرخين موضوع من أجل الإفادة منه في معالجة الحاضر وبناء المستقبل، ومن الصعب تطبيقه سياسيًا، خصوصًا بين العرب والأتراك، لا لأن العلاقة كانت بين حاكم ومحكوم، بل لأن فرصًا من التعايش سادت اجتماعيًا وثقافيًا، كما سادت قبل ذلك إداريًا واقتصاديًا. وربما نقف في التاريخ الموازي بين طرفين على صراع تاريخي بينهما، كما هي حال أصول التوسع الأوروبي وعواقبه في الخارج، وما خاضه الأوروبيون من مواجهات ضد الشعوب الأصلية في البلاد التي استُعمرت أو في البحار التي أصبحت في دوائر نفوذ الأساطيل، فضلًا عن المنافسات الدولية بين الدول الأوروبية في الأميركتين، وما جرى بعد الثورة الأميركية، والصراعات بين إسبانيا والمكسيك من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى في شأن فلوريدا والتوسع غربًا. وهكذا، بالنسبة إلى تكوين العرب الحديث إزاء ما مر من تكوينات تاريخية في العصور الوسطى. وكثيرًا ما تستذكر التواريخ الموازية عند الإخفاقات الدورية أو المتقطعة، فتتبلور حالات ومشروعات تقوم بشد الحاضر دومًا إلى الخلف، خصوصًا بعد كل دورة من دورات التغيير الناجحة والثورات الباهرة، فتنتهي إما إلى انتصارات مبينة وإما إلى تراجعات وانكسارات تعود كلها إلى أسباب ومعلولات لم نفلح حتى اليوم في الكشف عنها، بل كان المسؤولون على الأغلب يقومون بالتغطية عليها كي يقوموا بتكوين تاريخ «موازٍ» أو تواريخ موازية لا أساس لها من الصحة التاريخية، لكنها تنجح في ردم التاريخ الحقيقي.

القطيعة التاريخية

معنى القطيعة (Rupture) عملية كسر أو انفجار تصنع حدودًا، وتُحدث هذه القطيعة بعد التعرض لتلك العملية حالة افتراق في العلاقات والروابط. وربما يأتي المعنى ليشير إلى الفتق في القطعة الواحدة، أو التمزق في الأنسجة، أو

الابتعاد في الخطوط المتوازية والأربطة المتقاربة ليبتعد بعضها عن بعض[3]. إن التاريخ العالمي مليء بالقطائع التاريخية، وتاريخ أي أمة يزدحم بالقطائع التي تُعَدّ فواصل أساسية لتختفي تواريخ وتولد تواريخ من نوع آخر.

أما القطيعة التي حدثت في ذلك التاريخ العثماني الموازي بين العرب والأتراك فتتمثّل في ذلك الانقطاع التاريخي الذي حدث بين الطرفين في الحرب العالمية الأولى كالصاعقة في ذلك العالم الذي عاش في خضمه العثمانيون العرب والأتراك أربعة قرون من التاريخ الحديث. وجاء في تعريف القطيعة التاريخية أنها شعور البشر بأن لديهم حاجة إلى الارفضاض عن الماضي، وكثيرًا ما تتمكن علامات ورموز من التأثير في أي تقسيم تاريخي يحدث ليصبح التاريخ أكثر من واحد، إذ يتجزأ الكل إلى أجزاء، وهذا ما حدث بالنسبة إلى الإمبراطورية العثمانية التي سقطت وباتت لها علامات للسقوط، وتجزأت إلى كيانات سياسية ودول، وغدت الملّة العثمانية الواحدة من أبناء الوطن العربي مجتمعات وشعوبًا وبنى عدة منفصلة ولها قطائعها.

التاريخ العثماني الموازي بين العرب والأتراك

إن فكرة التقسيم الثلاثي لأزمنة التاريخ أوضحت أن صورة التحقيب العام، المتكون من العصور القديمة والعصور الوسطى والتاريخ الحديث، حافلة بالتواريخ الموازية وبالقطائع التاريخية، أكان على صعيدي قيام الدول ونشوء الإمبراطوريات، أم على صُعُد حدوث الانقلابات وتفكك الدول والمجتمعات ونشوء الأمم وانتشار القوميات واضمحلال الأيديولوجيات. وتُعَد ثورة 1789 الفرنسية مثلًا من أبرز الحوادث القطائعية في التاريخ، وهي التي أنهت إلى حد كبير تحقيبًا (periodization) سلاليًا ليس لفرنسا وحدها، بل لأمم أوروبية عدة أيضًا.

شكّل سقوط العثمانيين قطيعة تاريخية لتاريخ موازٍ بين الأتراك وشعوب وكيانات أخرى، فكان أن انتهى جراء تلك «القطيعة» مسار التاريخ العثماني بين

---

(3) Houghton Mifflin, ed., The American Heritage Dictionary, 4th ed., Turtleback School and Library (Saint Louis: Turtleback, 2001).

العرب والأتراك كي تتشكل الجمهورية التركية والممالك والجمهوريات التي ولدت من رحم العثمانيين. هذه الخلفية التاريخية الموازية ستمنحنا الحق في معالجة كيفية قياس التغير في الماضي وتداعياته على الحاضر في القرن العشرين، مع وجوب أن نذكّر أنفسنا دومًا بأن المؤرخين يرون في الماضي عمومًا حالات المستمر والمتقطع على حد سواء، ويقيسون قدرته على الفصل بين الحقائق.

أمامنا اليوم تاريخ موازٍ بين العرب والأتراك يمثّله التاريخ العثماني، ولدينا قطيعة تاريخية مريرة حدثت بين الطرفين مثلما حدثت بين الأتراك وقوميات ومِلل أخرى؛ فهل يمكننا الرضوخ لفكرة أو لمشروع إعادة صورة الماضي وشكله أو بعض مضامينه، أكان ذلك باسم العثمنة أم باسم العثمنة الجديدة؟ وهل من حق البعض، كما يبدو في كثير من الأحيان، جعل تلك «الفكرة» أو «المشروع» وسيلة حتمية لتوظيف الماضي بتاريخه الموازي من أجل مصالح سياسية أو أيديولوجية أو اقتصادية؟

يجب على المؤرخين أن يرسموا خطًّا فاصلًا بين المعرفة التاريخية والتوظيفات السياسية، وعلى نحو سلس، من أجل فهم الماضي المشترك والإجابة عن السؤال التالي: هل في الإمكان أن ينجح مشروع العثمنة الجديدة؟ إن الحقائق وطبيعة الاستمرار في الغلو وسخونة العواطف لا تنفع كلها؛ إذ إننا ندرك الآن أن التاريخ لا يعيد نفسه، موازيًا أكان أم غير ذلك، وأنه نسيج من الحوادث والبنى والتشكيلات التي فصلت بعضَها عن بعض قطائع زمنية وحوادث ساخنة ومتغيرات عميقة، وأن ثمة أطوارًا انتقالية نقلت بنى التاريخ كلها من حالة إلى أخرى، المؤرخ وحده يقوم بتحديدها.

إن مصير أي مشروع لتوظيف التاريخ سياسيًا وأيديولوجيًا الفشل إن لم يمر على المؤرخين ويشكل بالنسبة إليهم القدر الكبير من الأهمية، خصوصًا بعد الاعتراف بتصدّعات حدثت في التاريخ[4]؛ فالمؤرخ كاسال مثلًا يحلل دوافع الحكام البرتغاليين لكتابة تقارير عن براري الإمبراطورية العثمانية وبحارها

---

(4) Giancarlo Casale, *The Ottoman Age of Exploration* (Oxford: Oxford University Press, 2010), pp. 34-39 and 114-138.

الشرقية، ويقيس تأثيراتها في النخبة العثمانية الحاكمة وما جرى من خلافات في مثل هذه الحالة أو غيرها، ولا سيما في النزاعات الداخلية ضد السياسات العثمانية التي اعترف بها الآخرون، مثل البرتغاليين في المحيط الهندي مثلًا!

انعدام التوازن في التاريخ الموازي العثماني

وفقًا للمؤرخ كاسال أيضًا، فإن أي معلومات تاريخية جديدة، ولو بدائية، توقظ الوعي العالمي لتاريخ العالم، وتُنتج بالتوازي فهمًا جديدًا للأوضاع التي لا تعود متوازية في أغلب الأحيان، مهما يبلغ ولاء المسلمين جميعهم إلى السلطان العثماني. وكم أُشيع أن ذلك الولاء كان مبالَغًا فيه عمدًا، ولما تزل العواطف تؤدي لعبتها باتجاه تاريخ كان قويًا في زمانه، ثم أصبح السلاطين أشبه بمتسولين، ولا يُنظر إليهم بوصفهم حكامًا مستقلين في مجتمعات كانت تناضل من أجل لقمة العيش وحياة آمنة[5].

إن الحالة البائسة التي خرج بها العرب من عهود الهيمنة العثمانية استمرت طويلًا؛ ففي مصر نفسها، التي عاشت أوضاعًا مزرية وهي تحت الهيمنة العثمانية، خصوصًا في القرنين السابع عشر والثامن عشر وحتى مجيء عهد محمد علي باشا، سرعان ما بدأت المتغيرات سريعة، خصوصًا بعد الصدمة التي عاشها المصريون إبان الحملة الفرنسية على مصر بقيادة نابليون بونابرت. إن التغيير الذي استمر أكثر من قرنين كان يمثّل خيار الشعب المصري، إذ وجد نفسه قائمًا في بنية دولة قوية خديوية حديثة، تتمتع بقوة في حركتها الإقليمية والدولية مع علاقاتها المنوّعة، حيث سلكت طريقًا غير متوازنة مع الدولة العثمانية. وفي حين حدد العرب خياراتهم، أكان ذلك برضاهم أم بممارسة إرادة المحتل ضدهم، أخذت تركيا بخياراتها الكمالية في بنائها الداخلي وتحديد طبيعة علاقاتها الإقليمية.

يبدو أن أفكار «العثمنة الجديدة» هي الحل الوسط لدى من يؤمن بها، للجمع ثانية بين الأتراك والعرب، لكن بأساليب معاصرة وأكثر حداثة، مع

---

(5) المصدر نفسه، ص 128.

الإشادة بالماضي العثماني من جانب وتقويم موضوع «الحركة الدستورية العثمانية واحترام الظاهرة الكمالية» من جانب آخر. هذه «الموضوعات» لها من الأهمية المنهجية والمعرفية ما يجعلها مثار اهتمام ومداولات في الحياة الفكرية والسياسية اليوم؛ والعرب والأتراك مطالَبون اليوم بأن يؤسسوا فهمًا مشتركًا، خصوصًا أن أحد الطرفين سبق الآخر في الكشف عن ظواهر جديدة في التاريخ الحديث، وفي الاستفادة من فهم الماضي المشترك، وتقويم ما صادفهما في القرن العشرين من تحديات، وصولًا إلى اتفاقات لحل المشكلات الصعبة من خلال إيجاد بدائل عملية لبناء مستقبل مشترك مقبل.

جذور الشراكة التركية - العربية المعاصرة

إن أول محاولة تاريخية جادة لفتح باب حوار تركي - عربي بذلها رئيس الوزراء التركي الأسبق عدنان مندريس في خمسينيات القرن العشرين، بشراكة مع العراق الملكي، حيث وقّع مع رئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري باشا السعيد ميثاق بغداد لتعزيز العمل الثنائي المشترك بين العراق وتركيا؛ ذلك الميثاق الذي تحوّل من اتفاق إقليمي ثنائي إلى حلف دولي انضمت إليه إيران وباكستان وبريطانيا، ومن ثم الولايات المتحدة الأميركية. وإذا كان قد بقي يدعى «ميثاق بغداد» على المستوى السياسي، فإنه دُعي في عام 1955 «حلف بغداد» على المستوى الإعلامي، إلا أن العمل به انتهى في إثر الانقلاب العسكري الدموي ضد النظام الملكي في العراق في 14 تموز/ يوليو 1958، ومن ثم ألغاه النظام الجمهوري العسكري في العراق في عام 1959.

مضت ستينيات القرن العشرين في ظل برود العلاقات التركية - العربية، ولا سيما إبان المد القومي العربي وسطوع نجم الرئيس جمال عبد الناصر، مع بقاء العلاقات طبيعية مع العراق وتحسنها في عهدي الرئيسين عبد السلام عارف (1963-1966) وعبد الرحمن عارف (حكم 1966-1968)، خصوصًا عندما زار الرئيس التركي الأسبق جودت صوناي العراق، ومن ضمنه النجف الأشرف في عام 1967.

كان للمؤرخين والعلماء الأتراك أدوارهم في تعزيز العلاقات التركية – العربية، يُذكر منهم، على سبيل المثال، إحسان دوغرامجي، الشخصية التركية – العراقية – العالمية وصاحب المكانة الدولية الرفيعة في المجالات الأكاديمية والعلمية والإنسانية، وكانت له بوصفه طبيبًا وعالِمًا وأديبًا وشاعرًا أيادٍ بيض في مجالات تقديم المساعدات الإنسانية والطبية إلى أبناء جلدته في العراق، إذ يسّر لطلبة فقراء عراقيين وغير عراقيين عشرات الزمالات الدراسية المجانية في جامعة بيلكنت التي أسّسها في تركيا في عام 1985، وكان له مشروع تأسيس جامعات مرموقة في العراق، لكن القدر لم يمهله لإنجاز ذلك، حيث توفي في عام 2010[6].

على مستوى مماثل أيضًا، بذلت المؤرخة أمل دوغرامجي (شقيقة إحسان) جهدًا كبيرًا في سبيل عقد لقاءات واجتماعات ومؤتمرات بين الأتراك والعرب، وكان ممن ساهموا في هذا المضمار أيضًا المؤرخ أكمل الدين إحسان أوغلو الذي تولى إدارة مركز البحوث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسيكا) في اسطنبول في عام 1980، وساعده إلمامه باللغة العربية، شأنه شأن المؤرخة أمل[7]، في تمتين الجسور الممدودة بين الأتراك والعرب من خلال الالتقاء بالمفكرين والمؤرخين العرب.

على الجانب العربي، يرقى زمن شراكة العرب مع الأتراك إلى عشرينيات القرن العشرين، وتجلّت في العلاقة الأدبية والعلمية التي قامت بين المفكر المصري عبد الوهاب عزام والشاعر التركي محمد عاكف آرصوي الذي تولّى، بفضل عزام، منصبًا في جامعة فؤاد الأول لتدريس اللغة التركية فيها، مع الاستناد إلى تضلّعه من اللغة العربية[8]. كما حقق السفير العراقي ناجي شوكت

(6) انظر: Sir Horace Phillips, *İhsan Doğramacı: A Remarkable Turk* (New York: Wilton 65, 1997), pp. 12-34, and «Founding President of Turkey's Higher Education Board Passes Away,» *Journal of Turkish Weekly*, 25/2/2010.

(7) أمل دوغرامجي أستاذة الأدب الإنكليزي والعلاقات الدولية، سابقًا، وعميدة كلية الآداب بجامعة هاسيتيب (أنقرة)، ألّفت عدة دراسات عن الحضارة الإسلامية والمرأة في العالم الإسلامي.

(8) انظر التفصيلات لاحقًا في هذا الكتاب.

(رئيس الوزراء لاحقًا) نجاحًا باهرًا في توثيق علاقة العراق بتركيا الكمالية إبان وجوده سفيرًا للعراق في أنقرة أعوامًا طويلة. هذا علاوة على تنظيم اللقاءات في شأن موضوع الشراكة العربية - التركية، مثلما فعلت جامعة اليرموك في الأردن وجامعة عين شمس التي افتتحت في القاهرة مركزًا للدراسات العثمانية بإشراف المؤرخ المصري عبد العزيز نوّار المتخصص بالتاريخ العثماني للعراق الحديث، ثم تلا ذلك ما قام به الأستاذ الجامعي والمؤرخ التونسي عبد الجليل التميمي الذي تعاون مع نخبة من المتخصصين المؤرخين العرب على تأسيس أبرز مؤسسة بحثية خاصة للدراسات العثمانية في العالم العربي، المعروفة بمركز البحوث والدراسات العثمانية للبلاد العربية (سيرمدي). وبقي ذلك المركز الذي اختيرت مدينة زغوان التونسية موقعًا له، يصدر مجلته المتخصصة بتاريخ العرب إبان العهود العثمانية الحولية[9]، ويعقد مؤتمرًا دوليًا عن هذا «الموضوع» مرة كل عامين، فضلًا عن إصداره العشرات من الكتب والمؤلفات التاريخية المهمة، وبأكثر من لغة، فأثرى بعمله طبيعة الفهم المشترك بين الطرفين العربي والتركي.

إن العمل المشترك بين العرب والأتراك علمي ويبحث في تاريخ العثمانيين للعرب على نحو منهجي، مع استنتاجات وحوارات متباينة في تثبيت كل طرف وجهات نظره وأفكاره ورؤيته للماضي والحاضر. وتكاد تكون أغلبية المؤرخين الأتراك أكثر تماسكًا في وحدة الرأي والموقف والمنهج والأسلوب والتفكير التي تجمعهم من خلال مؤسستهم في التاريخ الذي كتبوه عن العثمانيين مقارنة بالمؤرخين العرب الذين يختلفون في الرؤية

(9) المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، وهي متخصّصة بالتاريخ العثماني، كان مقرّها مدينة زغوان، ثم نُقِلَت إلى العاصمة تونس في عام 2004. أسّسها المؤرّخ الجامعي عبد الجليل التميمي، مدير مركز البحوث والدراسات العثمانية للبلاد العربية (سيرمدي) ومن ثم مدير مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات (افترسي). تصدر في تونس منذ عام 1990 في عدد مزدوج أو عددين مفردين وتتكون من حوالى 900 صفحة، وباللغات العربية والإنكليزية والفرنسية، وذلك بمشاركة من باحثين عرب وأوروبيين ومن أميركا ومن بقية أنحاء العالم. انظر: عبد الجليل التميمي، **الكشاف الجديد لمجمل الأنشطة العلمية لمؤسستنا منذ الإنشاء، 1985-2014**، ط 4 مزيدة ومنقحة (تونس: مؤسسة التميمي للبحوث والدراسات، 2014)، ص 3.

والتوجه والرأي والموقف من العثمانيين وتاريخهم المشترك في تفسير العلاقة العربية - العثمانية[10].

إضافة إلى ما تقدم، نشير إلى أن في نهاية عقد الثمانينيات من القرن المنصرم، انبثق في جامعة الموصل العراقية مركز الدراسات التركية الذي نشر مجلته دراسات تركية، وعقد في شأن العلاقات العراقية - التركية مؤتمرات عدة اقتصرت على الأكاديميين العراقيين بإشراف المؤرخ أحمد عبد الله الحسو، ومعه نخبة من المؤرخين والأكاديميين العراقيين. ثم خبا دور ذلك المركز وتغير توجهه واسمه بعد هجرة عدد كبير من المتخصصين العراقيين إلى خارج العراق!

في تسعينيات القرن الماضي، دخل مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت ميدان هذه العلاقات للعمل على عقد مؤتمر ضم نخبة من المفكرين العرب والأتراك في مشروع كان وراء تأسيسه خير الدين حسيب. وعقد المركز نفسه في مستهل القرن الحادي والعشرين مؤتمرًا للحوار العربي - التركي في اسطنبول، وظهر الفرق بين ذينك المؤتمرين من خلال توجهات من شارك من الأتراك في المؤتمر الأول مقارنة بتوجهاتهم في المؤتمر الثاني المغايرة لما كانوا عليه. كما عُقد في جامعة مرمرة مؤتمر لتعزيز العلاقات العربية - التركية ساهم في تنظيمه المؤرخ التركي زكريا كورشون. وعُني المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة (قطر) بمؤتمر للعلاقات العربية - التركية بإشراف المدير العام للمركز عزمي بشارة ومشاركة نخبة من المتخصصين العرب في العلاقات العربية - التركية. وكان قد دخل إلى الميدان عدد من الباحثين العرب الذين قدموا دراسات في الشأن التركي، منهم محمد الأرناؤوط (سورية) وميشال نوفل (لبنان) ومنير الحمش (سورية) ومحمد نور الدين (لبنان) وطارق المجذوب (لبنان) وعلي حسين باكير (تركيا)... وغيرهم.

---

(10) Howard Eissenstat, «History and Historiography: Politics and Memory in the Turkish Republic,» *Contemporary European History*, vol. 12, no. 1 (2003), pp. 93-105.

مواصلة الجهد الرسمي

الحقيقة أن متغيرات تركيا الجديدة بدأت مع سقوط الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية، إذ بدأ توجه تركيا إبان عهد الرئيس سليمان ديميريل نحو الجمهوريات التركمانية الست التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي، أكان في آسيا الوسطى أم في القوقاز، فقامت الشركات التركية بإغراق أسواق هذه الدول بالمنتوجات التركية، ووفرت الحكومة التركية آلاف المنح لطلاب تلك الدول من أجل الالتحاق بالجامعات والمعاهد في عموم الجمهورية التركية. كما أرسل الجانب التركي إليها الآلاف من المعلمين لتدريس اللغة التركية بالحرف الأوروبي. تلك هي القاعدة التي استند إليها المسؤولون الأتراك من الإسلاميين لاحقًا في بناء توجهاتهم الجديدة التي ترجمها داود أوغلو لاحقًا في أطروحته «العمق» التي نجد فيها تنظيرًا مركّزًا لما سُمّي «العثمانية الجديدة» أو «العثمنة الجديدة».

تحقيب التاريخ العثماني الموازي

عاش التاريخ الموازي العثماني بين العرب والأتراك منذ بدايات القرن السادس عشر حتى بدايات القرن العشرين بواقع 14 جيلًا، واتخذ كل جيل له سمات تاريخية ربما مشتركة أو مفترقة، هي بالتالي:

- **الجيل التأسيسي، 1469-1499 (اقتراب محمد الفاتح من العرب):** تؤكد المصادر التاريخية القديمة كلها أنه كان لدى السلطان محمد الفاتح تطلّعات عربية عقب فتحه القسطنطينية في عام 1453، وأنه كان صاحب مشروع اتخاذ اللغة العربية لغة للدولة الرسمية قبل أن تُقر اللغة العثمانية بديلًا من الفارسية التي كان يُعمل بها، فضلًا عن تعزيز السلطان علاقاته بأشراف مكة، وتطلّعه إلى أن يكون العرب عمقًا لإمبراطوريته، خصوصًا أنهم باركوا فتح القسطنطينية[11].

---

(11) انظر التفصيلات في: سيار الجميل، بقايا وجذور: التكوين العربي الحديث (بيروت؛ عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1997)، الفصل الخاص بتاريخ أشراف مكّة.

- **الجيل الأول 1499-1529 (التأسيس العثماني - العربي)**: هو جيل سليم الأول ودخول بلاد الشام ومصر والحجاز وتونس والجزائر وشمال العراق في القبضة العثمانية. وشهد هذا الجيل معركة جالديران (1514) ومعركة مرج دابق (1516) وسقوط المماليك ودخول سليم الأول القاهرة في عام 1517، وحسم العثمانيون النتائج لمصلحتهم بسيطرتهم على الموصل وبلاد الجزيرة الفراتية وبلاد الشام ومصر والحجاز... وأثّر ذلك كله في طبيعة هذا الجيل وحالته، مع فقدان خطاب من يعبّر عن ذلك[12]!

- **الجيل الثاني 1529-1559 (زمن الذروة التاريخية)**: إنه جيل سليمان القانوني الذي وصلت الإمبراطورية العثمانية خلال عهده إلى ذروة قوتها، وطبقت جملة كبرى من القوانين الجديدة التي تخص الدولة والأراضي والسكان والمدن والتجارة والضرائب والجيش، فاستقطبت العاصمة اسطنبول أوجه النشاط والفاعليات كلها بعد سقوط القاهرة ودمشق المملوكيتين في عام 1517، وسقوط غرناطة الأندلسية قبل ذلك. وطغت الثقافة العثمانية على الثقافة العربية، وانتقلت المركزية الإسلامية إلى حاضرة العثمانيين[13] حيث وجد عدد كبير من العلماء والأدباء والقضاة والمفتين العرب ملاذًا لهم في العاصمة[14]، في الوقت الذي تعرّضت البحار العربية لهجمات أوروبية، خصوصًا إسبانية وبرتغالية[15].

---

(12) انظر التفصيلات في: سيار الجميل: العثمانيون وتكوين العرب الحديث: من أجل بحث رؤيوي معاصر (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1989)، ص 327-390، وتكوين العرب الحديث، 1516-1916 (الموصل: جامعة الموصل، ومؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، 1991)، الفصل الثاني.

(13) انظر: Arnold Hottinger, *The Arabs: Their History, Culture and Place in the Modern World* (London: Thames and Hudson; Berkeley: University of California Press, 1963).

(14) انظر: Bernard Lewis, *Istanbul and the Civilization of the Ottoman Empire*, Centers of Civilization; Book 9 (Oklahoma: University of Oklahoma Press, 1963), pp. 123-128; E. J. W. Gibb, A History of Ottoman Poetry, 6 vols. (London: Luzac, 1900-1909), and Richard C. Repp, *The Mufti of Istanbul: A Study in the Development of the Ottoman Learned Hierarchy*, Oxford Oriental Institute Monographs (London: Ithaca Press, 1986), pp. 21-69.

(15) انظر: George F. Hourani, *Arab Seafaring: In the Indian Ocean in Ancient and Early Medieval Times* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1951), pp. 51-76.

- الجيل الثالث 1559-1589 (ملامح الضعف التاريخي): هو الجيل الذي عاصر عهد سليم الثاني، وأضعف الثقافة العربية التي انكمشت كثيرًا بعزوفه بشدة عن الإنتاج والمعرفة والنشاط الأدبي، فكانت الثقافة تقليدية هشّة والابتكار معدومًا والسكونية شاملة. وبدأت الانحرافات في أجهزة الإدارة ونظام الالتزام والجيش، خصوصًا في المدن العربية وتوابعها من الأرياف الغنية بمحاصيلها الزراعية[16].

- الجيل الرابع 1589-1619 (اليسق العثماني): أدرك هذا الجيل القرنين السادس عشر والسابع عشر، في خضم ثقافة عثمانية بعيدة عن البيئات العربية. وبرز مصطلح «اليسق العثماني» الذي عُني به «الأجر» أو «الضريبة» أو «التقليد» (عند ابن طولون) أو «العادة» و«القانون العثماني» (عند ابن إياس). واختلف المثقفون العرب عن الترك، فاليسق ليس من الشريعة عند علماء الشام ومصر، لكن ذلك لم يعرفه علماء الأتراك (عند المؤرخ الغزي)[17].

- الجيل الخامس 1619-1649 (السكونية الأولى: الضعف): في خضم هذا الجيل، غاب المشرق العربي بشكل كامل، ظاهرة ومصنفات وإبداعًا وثقافة عليا، جراء الصراعات الإقليمية والأوضاع المأساوية التي عاشتها البيئات العربية الثلاث: العراق ومصر وبلاد الشام. ولم يبلغ أعلامه، من شيوخ ومصنفين وشرّاح ورواة ونساخين ووراقين، مرتبة الثقافة العربية - الإسلامية من حيث الإبداع أو التميز، واشتد النزوح بين المشرق والمغرب العربيين، وبدا أن المغرب كان أكثر من المشرق استقرارًا[18].

---

(16) انظر ما كتبته ثريا فاروقي في: Suraiya Faroqhi: *Towns and Townsment of Ottoman Antolia: Trade, Crafts and Food-production in an Urban Setting, 1520-1620* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1984), and Peasants, Dervishes and Traders in the Ottoman Empire, Variorum Collected Studies (London: Variorum, 1986), pp. 114-119.

قارن مع: André Raymond, «Les Provinces arabes 16ème - 18ème siècle,» dans: Robert Mantran, dir., *Histoire de l'empire ottoman* (Paris: Fayard, 1989), pp. 341-420.

(17) أفضل من عالج هذا «الموضوع» بتفصيلاته عربيًا هو: خالد زيادة، كاتب السلطان: حرفة الفقهاء والمثقفين (لندن: رياض الريس للطباعة والنشر، 1991)، ص19- 50، وليلى عبد اللطيف أحمد، دراسات في تاريخ ومؤرخي مصر والشام إبان العصر العثماني (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1980).

(18) أحيل القارئ إلى عملين للمستشرق جاك بيرك بشأن التاريخ الثقافي للمغرب مع تحليلاته =

- **الجيل السادس 1649-1679 (السكونية الثانية: التجميع)**: تزحزح هذا الجيل قليلًا عن سكونيته، وبرزت أسماء تمتلك التقاليد والأساليب نفسها، لكنها أكثر تجميعًا، مع بروز «مجال» جديد للتحرك في لبنان الذي كان قد تميز منذ بدايات السيطرة العثمانية في عام 1516 بحكومته الذاتية المتمثّلة في المعنيين على امتداد القرنين السادس عشر والسابع عشر، ثم الشهابيين على امتداد القرنين الثامن عشر والتاسع عشر[19]، مع تطور مكانة البصرة في جنوب العراق واستقطابها تجارة الخليج العربي مع العالم، خصوصًا بعد تأسيس شركة الهند الشرقية البريطانية في عام 1600، في حين ضعفت الحياة السياسية والإدارية والاقتصادية في مصر حتى بلغت درجة كبيرة من السوء جراء الانقسامات والصراعات المحلية بين البيوتات المملوكية الحاكمة في ظل العثمانيين.

- **الجيل السابع 1679-1709 (السكونية الثالثة: التهافت والأحلام)**: أدرك هذا الجيل القرنين السابع عشر والثامن عشر. وعلى الرغم من سكونية المجتمع العربي وتهافت ثقافته وضعف أساليبه وغرقه في الطرق الصوفية والتقاليد المتوارثة البالية، مع ما عايشه من مشكلات ومآزق ومصاعب وكوارث صعبة في المدن العربية وأطرافها، وما عاناه السكان من صراعات داخلية وانقسامات أهلية، سجّل بعض أبنائه حالاته التقليدية، مع تسجيلنا حالة جديدة لم تكن مكتشَفة ومعروفة في تاريخ الفكر العربي والإسلامي حتى اليوم. وكان الوضع العربي عمومًا في الظل العثماني المركزي قد وصل إلى درجة بالغة من الانحطاط، فكان لا بد من أن تبدأ تحولات من نوع جديد مع فاتحة القرن الثامن عشر[20].

- **الجيل الثامن 1709-1739 (السكونية الرابعة: المشايخ وتأسيس الخصوصيات العربية)**: افتتح هذا الجيل القرن الثامن عشر، معاصرًا حوادث مريرة ومهمة، ولا سيما البنى الإقليمية وآثارها وخصوصياتها. ولم يظهر في

= الممتازة. انظر: Jacques Berque: *L'Intérieur du Maghreb, XVème-XIXème siècles* (Paris: Gallimard, 1978), and *Ulémas, fondateurs, insurgés du Maghreb XVIIème siècle* (Paris: Actes Sud, 1982).

(19) Antoine Abdel-Nour, *Introduction a l'histoire urbain de la Syrie ottoman, XVI-XVIIIème siècles* (Beirut: Librairie orientale, 1982).

(20) انظر التفصيلات في: الجميل: تكوين العرب الحديث، وبقايا وجذور.

مصر إلا عدد كبير من المشايخ الأزهريين الذين لم يتحركوا إزاء الأوضاع السيئة التي عاشتها مصر حتى مجيء الجيل التالي. وانفتحت الطريق في المشرق العربي أمام البعثات التبشيرية الكاثوليكية التي وصلت إلى مدن عربية ومهمة لتنشر الكاثوليكية في أوساط مسيحيي الشرق. وكانت الإدارات العثمانية في الولايات العربية قد ترسّخت بحكم الأنماط الإقليمية (الأسرية والإثنية والكوزموبوليتانية والمملوكية والأوليغارية..) التي نتج منها أطيب الآثار الثقافية المعبّرة عن الخصوصيات البيئية والعربية. ومن أبرز البيوتات والحكومات المحلية: آل العظم في دمشق، وآل الجليلي في الموصل، والحسينيون في تونس، والقرمانليون في طرابلس الغرب، والباشوات المماليك في بغداد، والسلاطين العلويون في المغرب الأقصى، والشهابيون في لبنان، والدايات في الجزائر، ... إلخ. وكان للأنماط تلك خصوصيات عربية محلية باعتمادها على نخب وأُسر علمية عربية وفئات مثقفة ينتعش دورها بشكل كبير على امتداد الجيلين التاليين في القرن الثامن عشر[21].

- الجيل التاسع 1739-1769 (جذور الإصلاحية السلفية العربية): هو الجيل الذي توسط القرن الثامن عشر وأنتجه الجيل الذي سبقه بما أسسه على المستوى الإقليمي وبهوياته المحلية. وفي زمانه ازدهرت مراكز عربية معينة تُعَدّ عواصم أقاليم مهمة جدًا في القرن الثامن عشر، مثل الموصل في المشرق وفاس في المغرب. كما ازدهرت الجوانب التعليمية والتدريسية وكثر الاعتناء بالمصنّفات الأدبية. وبرزت الإرهاصات النقدية والتصوفية والسكونية في مدينة الموصل التي اكتسبت مكانة تاريخية عربية في عام 1743، في إثر انتصارها على حملة نادر شاه الذي حاصرها حصارًا شديدًا، وتحوّلها نتيجة ذلك من قلعة عسكرية دفاعية إلى مدينة حضرية ثقافية ذات حياة علمية وأدبية غنية[22].

(21) انظر التفصيلات في: الجميل، **تكوين العرب الحديث**، وسيار الجميل، «الإدارة العثمانية اللامركزية ونظامها في الولايات العربية: دراسة مقارنة للأنماط الاقليمية،» **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية** (تونس - زغوان، مؤسسة فترسي)، العددان 5-6 (شباط/ فبراير 1992).

وانظر أيضًا بصدد المغرب: سيار الجميل، «تحليل كتاب نشر المثاني لمحمد القادري تحقيق نورمان سيكار،» **المجلة التاريخية المغربية**، العددان 34-35 (كانون الأول/ ديسمبر 1984).

(22) انظر تفصيلات تاريخية وتحليلات لمعلومات في جذور الإصلاحية السلفية العربية في: =

- **الجيل العاشر 1769-1799 (نهايات التراكيب القديمة)**: هو الجيل الأخير الذي رسمت صورة الثقافة العربية الإسلامية فيه خطوطًا واضحة دلّت بوضوح على أنه كان خاتمة عصر كامل (300 عام)، أُقفل خلاله (في عام 1799) الباب على تراكيب قديمة في المجايلة التاريخية، وكثرت فيه تفاعلات الحركة الوهابية باستقبال قرن جديد، ما زاد التعقيدات التاريخية بفعل تصادم المطلق بالنسبي، والخيالي بالواقعي، والإصلاحي بالنهضوي[23]، لتبدأ مجايلة جديدة دُعيت عصر النهضة، وامتدت عشرة أجيال على مدى ثلاثمئة عام، مضى منها حتى الآن مئتا عام، وما زال العرب والمسلمون يعايشون هذا العصر باتجاه نهاية القرن الحادي والعشرين.

- **الجيل الحادي عشر 1799-1829 (التأسيس النهضوي)**: يمكننا رسم بعض مواصفات هذا الجيل ومقارباته التي شكّل أغلبها ظواهر أساسية في الحياة العربية الحديثة منذ بدايات القرن التاسع عشر:

• افتتاح هذا الجيل بالحملة الفرنسية على مصر (1789-1801)؛

• القضاء على البنى والتراكيب القديمة باستحداث بعض المؤسسات المدنية، خصوصًا في عهد السلطانين العثمانيين سليم الثالث (1798-1808) ومحمود الثاني (1808-1839)، وحكم محمد علي باشا مصر (1805-1848)[24] ، وحكم داود باشا للعراق (1817-1831) [25]، وحكم الأمير

= سيار الجميل: حصار الموصل: الصراع الإقليمي واندحار نادرشاه (الموصل: بيت الموصل للنشر، 1990)، الفصل الرابع، و«الحياة الاقتصادية والاجتماعية لولاية الموصل خلال العهد الجليلي، 1826-1834،» في: عبد الجليل التميمي، محرّر، الحياة الاجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني: أعمال المؤتمر العالمي الثاني للدراسات العثمانية الذي عُقِد في الحمامات بتونس، 1986 (تونس: مركز سيرمدي، 1988)، وقارن مع ما كتبه برسي كيمب عن الموصل في: Percy Kemp, *Territoires d'Islam: Le Monde vu de Mossoul au XVIII^ème siècle*, La Bibliothèque arabe (Paris: Sindbad, 1982), pp. 56-99.

(23) سيار الجميل، المجايلة التاريخية: فلسفة التكوين التاريخي (بيروت؛ عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999).

(24) بصدد هذا «الموضوع» بشكل مفصل ، انظر: *Afaf Lutfi Sayyid-Marsot, Egypt in the Reign of Muhammad Ali* (Cambrdige MA: Cambrdige University Press, 1984), pp. 31-102

(25) وعن داود باشا والي بغداد، انظر: يوسف عز الدين، داود باشا ونهاية المماليك في العراق (بغداد، 1967).

بشير الشهابي في لبنان (1788-1840)، وإنجازات هؤلاء الخمسة في حوادث وتحولات مركزية وإقليمية وداخلية في الإصلاحات والتجديدات على مستوى الدولة أو المجتمع في ما يمكن تسميته «الإصلاحات المدنية»[26]؛

• بقاء فئات عريضة من التقليديين القدماء والمشايخ والمتصوفة والعلماء والفقهاء والشعراء، في حين أطلق الشيخ محمد بن علي السنوسي في المغرب العربي دعوة إصلاحية في المجتمع[27].

• تحوّل الحركة الإصلاحية المدنية العليا إلى إعجاب منقطع النظير بالأوروبيين، وتحوّل الحركة الإصلاحية الدينية الاجتماعية إلى حركة مقاومة سياسية، خصوصًا بعد احتلال فرنسا للجزائر في عام 1830. وبناء عليه، انهارت الفئات الثقافية القديمة وبدأت بعض الأطياف المثقفة الجديدة البروز، ولا سيما في اسطنبول.

- الجيل الثاني عشر 1829-1859 (التنظيمات العثمانية): من خلال ما تأسّس من ظواهر وأجهزة وتقاليد على مدى ثلاثين عامًا، انشغل رجالات هذا الجيل ومثقفوه بصدور أبرز القوانين التي كان من أشهرها خط شريف كُلخانه في عام 1839 وخط شريف همايون في عام 1856 والبلديات (القاهرة، 1835 واسطنبول، 1855)، وصولًا إلى إصدار قانون الأراضي في عام 1858 وقانون الطابو في عام 1859، سعيًا من الدولة لتغيّر نفسها من دولة قديمة إلى دولة جديدة بإشراك المجتمع في العمل ضمن جملة «مبادئ» بدأ العالم الإسلامي يتعرف إليها أول مرة. وبدأ التصادم يتوالد يومًا بعد آخر بين واقع من التقاليد الراسخة القديمة وما هو مستحدَث من التقاليد الغربية والجديدة، مع تفاقم مخاطر القوى السياسية الأوروبية على أطراف العالم

---

(26) راجع مقارنًا المراجع التالية: Ehud R. Toledano, *State and Society in Mid-Nineteenth Century Egypt*, Cambridge Middle East Library; no. 22 (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1990), pp. 56-131; Uriel Heyd, «The Ottoman Ulema and Westernization in the Time of Selim III and Mahmud II,» in: Uriel Heyd, ed., *Studies in Islamic History and Civilization in Honour of Professor David Ayalon* (Jerusalem: Crispin, 1960), pp. 63-96, and F. Charles-Roux, *Bonaparte: Gouverneur d'Egypte* (Paris: Plon, 1936), pp. 211-214.

(27) في شأن السنوسيين في الجزائر، انظر: أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري: 16-20م** (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981).

الإسلامي والتدخلات الدولية، وذلك في ظل ضعف عباس حلمي، باشا مصر، وشروع هذا الجيل في شق قناة السويس في عام 1859، وصدور «عهد الأمان» في تونس قبل ذلك بعامين، وخوض الجزائر حروب جيل كامل ضد الاستعمار الفرنسي، وإنشاء النظام الأساسي الجديد للبنان في عام 1861، وانهيار المجتمع العراقي بمركزياته المحلية القديمة وتدهوره على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، واتساع النفوذ الأوروبي فيه من خلال تأسيس مصالح كبرى في الأراضي والأنهر العراقية[28].

كان ذلك كله كافيًا لبروز أسماء جديدة في الساحة الثقافية، أمثال خير الدين باشا ومحمود قبادو (تونس)، والشدياق وناصيف اليازجي ومارون النقاش (لبنان)، ورفاعة رافع الطهطاوي وإبراهيم باشا (ابن) محمد علي باشا (مصر)، والأمير عبد القادر الجزائري (الجزائر)، ومحمود شهاب الدين الآلوسي وعبد الغفار الأخرس (العراق) وسعيد الحسيني (سورية).

- **الجيل الثالث عشر 1859-1889 (المشروطية (= الدستورية)):** لعل أبرز ظاهرة تحديثية اصطبغ بها هذا الجيل هي ولادة نخبة جديدة في المجتمع العربي الإسلامي، بدأت التفكير السياسي الحديث نتيجة التأثر بمعطيات الفكر السياسي الأوروبي والحوادث التاريخية التي كانت أصداؤها تتردد في العالم كله، فضلًا عمّا حدث من تغييرات كبيرة في الثقافة العامة نتيجة التأثر بالآداب والعلوم الأوروبية، والمستحدثات الجديدة في الواقع، فكان أن بدأت التناقضات الفكرية تتبلور واضحة من خلال الآليات والوسائل الجديدة، كالصحافة والطباعة والتدريسات والملتقيات والاتصالات، علاوة على إصلاحات بعض القياديين والإداريين في بعض المدن الأساسية، أمثال الخديوي إسماعيل في مصر، والوالي مدحت باشا في بغداد، والوالي شكيب

(28) انظر تفصيلات ذلك في: سيار الجميل، «أنتلجنسيا العراق: التكوين.. الاستنارة.. السلطة،» المستقبل العربي، السنة 13، العدد 139 (أيلول/سبتمبر 1990)، كما نُشر المقال فصلًا في: الطاهر لبيب [وآخرون]، الثقافة والمثقف في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ 10 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992).

أفندي في لبنان، ومدحت باشا («أبو الدستور») في دمشق، وخير الدين باشا التونسي في تونس، وحسيب أفندي في الحجاز... وغيرهم.

تنبّه المثقفون العرب والأتراك الكبار إلى أبرز الضرورات التي كانت تسيطر على الأذهان في ذلك العصر وكانت موضع مطالَبة: الدستور (أي القانون الأساسي للدولة والمجتمع)، واستُجيب لذلك في أكثر من مكان في العالم الإسلامي، خصوصًا في تونس ومصر واسطنبول.

- **الجيل الرابع عشر 1889-1919 (الاستنارة الفكرية)**: في هذا الجيل، تطور تفكير النخبة المثقفة كثيرًا وتنوعت منتوجاتها الفكرية والثقافية، وتعددت ضروب نشاطها وفاعلياتها... وبرزت أكثر من ظاهرة فكرية وسياسية وثقافية، وتوالدت تحديات خارجية أوروبية وصهيونية جديدة، مع تبلور الوعي أو عدم الوعي بها أو بمخاطرها.

تميز هذا الجيل بالانفتاح الواسع على الثقافات الأوروبية والاطلاع على المدارس الفكرية المنوّعة، ما أثّر بصورة لافتة في المفاهيم والأفكار والاتجاهات في منظومة التفكير العربي، فضلًا عمّا حدث من متغيرات غير متكافئة في دواخل الثقافة العربية والإسلامية نتيجة واضحة لمجمل الحوادث السياسية والتصادم بالأيديولوجيات والفلسفات الأوروبية[29]. وكان من معالم ذلك تأسيس مصطفى كامل أول حزب سياسي وطني في مصر، وبروز الكواكبي منظِّرًا لفكرة القومية

(29) راجع التحليلات الموسعة بشأن جيل الاستنارة الفكرية عند كلٍّ من: أحمد أمين، **زعماء الإصلاح في العصر الحديث** (القاهرة: مكتبة النهضة، 1949)؛ عبد العزيز الدوري، **التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي**، ط 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986)؛ ناصر الدين الأسد، تحرير وتقديم، **دراسات في الثورة العربية الكبرى** (عمّان: الشركة الأردنية العالمية للنشر والتوزيع، 1967)؛ جورج أنطونيوس، **يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية**، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، ط 7 (بيروت: دار العلم للملايين، 1982)؛ هشام شرابي، **المثقفون العرب والغرب: عصر النهضة، 1875-1914**، ط 3 (بيروت: دار النهار، 1981)؛ محمد عابد الجابري، **الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية**، ط 2 (بيروت: دار الطليعة، 1985)؛ فاروق أبو زيد، **عصر التنوير العربي** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1978)؛ مالك بن بني، **وجهة العالم الإسلامي**، ترجمة عبد الصبور شاهين (بيروت: دار الفكر، 1959)، وروجر أوين [وآخرون]، **الحياة الفكرية في المشرق العربي، 1890-1939**، إعداد مروان بحيري؛ ترجمة عطا عبد الوهاب (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983).

في ثوب إسلامي، ونجيب عازوري ناشرًا فكرته القومية في ثوب علماني، وتطوُّر الصحافة العربية بما تضمّنته من أفكار وترجمات ورؤى ومفاهيم جديدة سياسية واجتماعية، كمناداة قاسم أمين بحرية المرأة، ومطالبة ولي الدين يكن بالحرية الفكرية، وترجمة أحمد لطفي السيد فلسفات الإغريق، ودعوة داود الجلبي إلى تبديل الحروف العربية باللاتينية، وحديث أنستاس ماري الكرملي عن تجديد لغة العرب وجميل صدقي الزهاوي عن التحرر من الدين[30].

يُعتبر عام 1908 علامة فارقة في حياة هذا الجيل؛ إذ انطلقت فيه المشروطية الثانية (= العمل بالدستور)، وولدت السياسة العثمانية الجديدة التي شاركت النخبة العربية المثقفة فيها في البداية[31]، ثم انقلبت عليها نتيجة الممارسات التي زاولها الاتحاديون، فكان ذلك بمنزلة الشرارة القومية التي نشطت فيها تحولات خطِرة على مستوى التجمعات القومية التي دفعت الثقافة العربية إلى معايشة حوادث مهمة جدًا كان أبرزها إعدام نخبة من المثقفين العرب الشباب في بلاد الشام. وتمخض عن ذلك مسار جيل كامل بانطلاق تكوين تاريخي جديد تمثّل في الثورة العربية الكبرى 1916-1920 في المشرق العربي، وقيام ثورة 1919 في مصر وثورة 1920 في العراق ضد الإنكليز، والانطلاق نحو تكوين تاريخي جديد بولادة جيل آخر[32]. وتفاقم

---

(30) بصدد مضامين هذا الجيل، انظر: سيار الجميل، «الولايات العربية والإمبراطورية العثمانية: الحياة الإدارية.. المِلل والأقليات.. والتنظيمات وبروز القوميات،» المستقبل العربي، السنة 13، العدد 138 (آب/أغسطس 1990)؛ Carter V. Findley, *Bureaucratic Reform in the Ottoman Empire: The Sublime Porte 1789-1922*, Princeton Studies on the Near East (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1980); Albert Hourani, «Ottoman Reform and the Politics of Notables,» in: Albert Hourani, *The Emergence of the Modern Middle East* (New York: University of California Press, 1981), pp. 36-65; Hamilton A. R. Gibb and Harold Bowen, *Islamic Society and the West: A Study of the Impact of Western Civilization on Moslem Culture in the Near East, Volume 1, Part 2* (London: Oxford University Press, 1950); William R. Polk and Richard L. Chambers, eds., *Beginnings of Modernization in the Middle East: Nineteenth Century*, Centre for Middle Eastern Studies (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1969), and Sayyar K. Al-Jamil, «Arab Nationalist Pioneers in Mosul,» *International Journal of Contemporary Iraqi Studies*, vol. 3, no. 2 (1 November 2009).

(31) عصمت برهان الدين، «العرب والمسألة الدستورية، 1876-1914،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، إشراف سيار الجميل، 1995).

(32) إبراهيم حمدي الراوي، من الثورة العربية الكبرى إلى العراق الحديث: ذكريات (بيروت: دار الكتاب الجديد، 1969).

خلال تلك المرحلة الصعبة التي مرت بالمنطقة منذ عام 1908 خطر النشاط الصهيوني الذي نجح، بعد خمسين عامًا من تأسيس مؤتمر بال في سويسرا بقيادة هيرتسل في عام 1897، في تأسيس دولة إسرائيل في قلب فلسطين[33].

لعل من أبرز سمات هذا الجيل الذي أدرك القرنين التاسع عشر والعشرين أنه استوعب تحديات ضخمة جدًا، تاريخية أكانت أم حضارية، خصوصًا في الحواضر والمدن، فمن مواجهة الآخر الأوروبي مباشرة إلى وسائل النقل والاتصالات الحديثة، مثل القطارات والسيارات وأجهزة البريد والبرق والاتصالات والطباعة، وانتشار الصور والمجلات، والتلاقي مع ثقافات أوروبا الكبرى، السكسونية والفرنكوفونية والجرمانية بأساليب مباشرة أو غير مباشرة، خصوصًا الفرنكوفونية في المنطقة العربية والجرمانية في نطاق الدولة العثمانية الرسمي[34].

---

(33) انظر التفصيلات في: خيرية قاسمية، **النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه، 1908-1918** (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، 1973).

(34) انظر تفصيلات عدّة بشأن هذه الأوضاع في: لويس شيخو اليسوعي، **الآداب العربية في القرن التاسع عشر**، ط 2 مصحّحة مع زيادات شتّى، 3 ج (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، 1924-1926)؛ فيليب دي طرازي، **تاريخ الصحافة العربية**، 4 ج (بيروت: المطبعة الأدبية، 1913-1933)؛ عبد الرحمن الرافعي، **عصر إسماعيل**، 2 ج (القاهرة: دار المعارف، 1948)؛ عبد الكريم غرايبة، **تاريخ العرب الحديث** (بيروت: الأهلية للطباعة والنشر، 1984)؛ وضاح شرارة، **المسألة التاريخية في الفكر العربي الحديث** (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1977)؛ جرجي زيدان، **تاريخ آداب اللغة العربية**، مراجعة شوقي ضيف، 4 ج (القاهرة: دار الهلال، [د. ت.])؛ ألبرت حوراني، **الفكر العربي في عصر النهضة، 1798-1939**، ترجمة: كريم عزقول، ط 3 (بيروت: دار النهار، 1977)، وراجع أصله بالإنكليزية: Hourani, *The Emergence.*

وانظر أيضاً: توفيق علي برو، **العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، 1908-1914** (القاهرة: جامعة الدول العربية، 1960)؛ أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن**، 3 ج (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1934)، و Robert Devereux, *The First Ottoman Constitutional Period: A Study of the Midhat Constitution and Parliament*, The Johns Hopkins University Studies in Historical and Political Science (Baltimaore, MD: The Johns Hopkins University Press, 1963); Carter Vaughn Findley, *Ottoman Civil Officialdom: A Social History*, Princeton Studies on the Near East (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1989); Sevket Pamuk, *The Ottoman Empire and European Capitalism, 1820-1913: Trade, Investment and Production*, Cambridge Middle East Library; 12 (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1987), and Robert Hunter, *Egypt Under the Khedives: 1805-1879: From Household Government to Modern Bureaucracy* (Cairo: American University in Cairo Press, 1984).

عود على بدء

عاشت مجتمعاتنا العربية في ذاك الزمن الممتد بين قرنين تلك اللحظة التاريخية المفصلية من المتغيرات الصعبة في الحياة، وتبدل التاريخ ممّا كان عليه في نهايات القرن التاسع عشر إلى ما آل إليه عند مطالع القرن العشرين، وما عرفته مجتمعاتنا في الأمس من حراك سياسي ومتغيرات اجتماعية. وإذا كان ذلك الحراك قد تمثّل في النهوض وبدء الوعي بالتبدلات والشعور بنزعة القوميات، فإننا اليوم، بعد مضي مئة عام، نعيش متغيرات تاريخية لا يمكن إيقافها أبدًا، بل إنها أقوى وأكثر عنفًا من أجل ترتيب واقع جديد من نوعٍ آخر. وإذا كان العرب قبل قرن قد تشبثوا بالآخرين، فإنهم يتشبثون اليوم أيضًا بالآخرين، وإذا كانوا بين حجري رحى الصراعات الكولونيالية ورسم خارطتهم السياسية بعد عام 1919، فإنهم كانوا في منتصف القرن العشرين بين حجري رحى الحرب الباردة وتداعياتها المريرة، وهم يمرون اليوم بصراعات لا يمكن التكهن بما ستؤول إليه وبما إذا كانوا سيخرجون بخرائط من نوع آخر.

إن دراسة معمقة لبدايات القرن العشرين ومتغيراته الصعبة تلقي الضوء على واقعنا اليوم، وتساعد في رسم ما يمكن فهمه من التوقعات، كوننا نعيش في عصر واحد بدأ مع عام 1799 وسينتهي في عام 2099، ليبدأ عصر تاريخي جديد. ونحن نجد في اللحظة التاريخية التي مرت بمجتمعاتنا قبل مئة عام واسطة عقد بين القرنين التاسع عشر والعشرين، كونها عينًا على الماضي وعينًا على الحاضر. ولعل أهم ما يمكننا رسمه يتمثّل في إعادة التفكير وفتح باب حوار علمي في شأن تاريخنا، بعيدًا عن المواقف المسبقة التي تمليها الأهواء ومشاعر التعصب والأغراض.

الفصل الأول

نظرية «العمق الاستراتيجي»
الجيوستراتيجي بعيدًا عن الجيوتاريخي

أولًا: العمق الاستراتيجي
موقع تركيا ودورها في السياسة الدولية

1- المصطلح

شاعت في الفترة الأخيرة تعابير ومصطلحات وعناوين لها دلالتها الخاصة في دوائر الرصد والتحليل السياسي، وفي أقسام البحث التاريخي ومراكزه العلمية. وجاء في مقدمها مصطلح شاع في العالم، لكنه بقي ينتشر بين الأتراك على استحياء، وهو «العثمانيون الجدد». يمنح هذا المصطلح مجالًا للكبرياء والتباهي التاريخي لارتباطه بتاريخ دولة إمبراطورية عمّرت في التاريخ الوسيط والحديث وامتدت في قلب العالم. ولا يهمنا هنا ما إذا كان «المصطلح» بداهة ينسحب أو لا ينسحب على جيل المحدثين من الساسة والمسؤولين الأتراك، وفي مقدمهم أركان حزب العدالة والتنمية التركي الحاكم، ومنهم بالذات وزير الخارجية التركي [السابق] أحمد داود أوغلو الذي يعبّر عن أفكاره كلها في كتابه العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية.

2- الرؤية الأخرى

كُتبت في الصحف العالمية مقالات كثيرة عن العثمنة الجديدة في تركيا أردوغان، منها مقالات لجوزيف أولمرت وتولين دالوغلو وإمانوئيل أوتولنغي وغراهام ي. فولر. وفي مقالة دالوغلو انتقاد للعثمنة الجديدة، حيث جاء فيها: «في الوقت الذي تغرق فيه سورية في الحرب الأهلية، يقترح وزير خارجية تركيا إعادة

تأسيس علاقة بين دمشق وسراييفو»[1]! وتتوقف دالوغلو عند نقاط جوهرية في نقدها قائلة: «إن اقتراح وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو أنموذجًا عثمانيًا يُعتمد كنظام جديد في الشرق الأوسط، تحمل بالتأكيد قراءة خاطئة للسياسة الإقليمية التي ثبت أن من الصعب على تركيا العودة إلى الماضي العثماني»[2]. ومن المؤكد أن أردوغان يحلم من خلال عثمنته الجديدة بأن يشارك من خلال أنقرة في النظام الدولي؛ ذلك لأن حكومته تسأل جهارًا عن توسيع مجلس الأمن، وهو يطمح إلى تمثيل قوة العالم الإسلامي، خصوصًا في مواجهة «الفيتوين» الروسي والصيني في القضية السورية، واعتباره ذلك بمنزلة العقبة الرئيسة أمام المجتمع الدولي لتأسيس منطقتي حظر جوي في سماء ساحة المعركة في سورية التي مزقتها الحرب على امتداد ثلاثة أعوام ونيف.

في السياق عينه، نشر الكاتب الصربي داركو تاناسكوفيتش كتابًا باللغة الصربية عنوانه **العثمانية الجديدة**[3]. وفي تعريف لهذا الكتاب، يقول محمد الأرناؤوط: «يتألف الكتاب من مقدمة وخمسة فصول في 160 صفحة من القطع المتوسط، ويمثّل ردًا على «العمق الاستراتيجي» لأحمد داود أوغلو، لكن من الواضح أنه كُتب على عجل، فجمع بين الكتابة الصحافية والمرجعية الأكاديمية هنا وهناك. ومع ذلك، يصلح الكتاب كمرجع في شأن الفريق الصربي المعارض لـ «العثمانية الجديدة» والمتمركز في جمهورية الصرب ويتمدد نحو جمهورية صربيا. ففي الانتخابات البرلمانية التي جرت هناك في 16 آذار/ مارس 2014، فاز حزب التقدم الصربي ذو الاتجاه القومي بحوالى 49 في المئة من الأصوات، وحين جاء رئيس جمهورية الصرب في البوسنة ميلوراد دوديك إلى بلغراد للتهنئة بالفوز، شكا «تدخل تركيا» لمصلحة المسلمين في البوسنة، ما يمهد للمزيد من التشدد الصربي إزاء تركيا».

---

(1) Tulin Daloglu, «Davutoglu Invokes Ottomanism as New Mideast,» Almonitor (1 March 2013), <http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2013/03/turkey-davutologu-ottoman-new-order-mideast.html#>.

(2) المصدر نفسه.

(3) داركو تاناسكوفيتش، العثمانية الجديدة (بلغراد: دار غلاسنيك، 2011) [باللغة الصربية]، لقد ساعدني محمد الأرناؤوط على فهم بعض نصوصه كونه يجيد اللغة الصربية.

يصف تاناسكوفيتش العثمانية الجديدة بأنها «الأرضية الأيديولوجية الشاملة التي تتحرك بالاستناد إليها تركيا الحالية باعتبارها وريثة حضارية للإمبراطورية العثمانية، وتروّج للإرث الروحي والثقافي والسياسي العثماني لتضمن لها مكانة دولية مؤثرة وسط العالم المتغير». ويربط تاناسكوفيتش بين العثمانية الجديدة و«إعادة أسلمة المجتمع»، فهو لا يعتبرها جديدة ومرتبطة بأردوغان وأوغلو، بل يعتبر أنها برزت واستمرت طوال النصف الثاني من القرن العشرين، لكنها كانت «طي الكتمان».

ثانيًا: العثمانيون الجدد

استوقفنا صاحبُ «العمق الاستراتيجي» أوغلو، وهو يحاول البحث عن موقع تركيا اليوم ودورها في الساحة الدولية، بعنوان جانبي: «الإرث التاريخي والبنية التحتية للثقافة السياسية»، طارحًا سؤالين أساسين في هذا الإطار: ما هو العنصر الأساس الذي يميز الثقافة السياسية التركية من غيرها من المجتمعات؟ وما هو تأثير هذا العنصر في الوضع الدولي؟

1- الإرث التاريخي والبنية التحتية للثقافة السياسية

تحت هذا العنوان، يجيب أحمد داود أوغلو: «إن الإجابة عن هذا السؤال ستعمل على وضع تراكمنا التاريخي في إطار معبِّر، ومناقشة قضايا الثقافة السياسية والنظام السياسي الحالي على أرضية أكثر صحية، وعلى تعزيز إمكاناتنا لإجراء تقديرات مستقبلية ومن منظور بعيد المدى. تتميز الثقافة السياسية في تركيا عن الثقافات السياسية للمجتمعات الأوروبية الغربية وأميركا إلى درجة كبيرة، ولا سيما من جهة خصائصها الدينامية. فالمعروف أن الدول التي تشكل الوحدات السياسية الأساسية للحضارة المهيمنة تمتلك ثقافة سياسية أقل تنوعًا وأكثر استقرارًا؛ وتبدو هذه الظاهرة مفيدة بشكل مؤكد على المدى القصير، ولكنها يمكن أن تضيق فرص البحث عن البدائل في مراحل الأزمات التي تواجهها المجتمعات في المدى البعيد. هذا الاختلاف بين الدول الغربية وتركيا، من جهة دينامية الثقافة السياسية واستقرارها، يشبه الاختلاف

بين الدولة العثمانية التي أسست بنية سياسية أكثر استقرارًا في ثلاث قارات في القرن السادس عشر، وبين المجتمعات الأوروبية الدينامية التي جزأتها الحروب الداخلية في القرن نفسه»[4].

ماذا نفهم من هذا القول؟

يبحث أوغلو عن أدوات جديدة لتوظيف التراكم التاريخي الذي يؤمن به ويصفه بـ «الإطار المعبِّر»، وهو يدمج في النقاش ما هو معاصر وراهن من قضايا الثقافة السياسية والنظام السياسي، بمعنى أنه يريد جدلية بين تراكمه التاريخي وحاضره الراهن، مقسّمًا حاضره هذا إلى قسمين من القضايا، يتمثّل القسم الأول في الثقافة السياسية، ويتمثّل القسم الآخر في النظام السياسي. وتتحرك تلك الجدلية على أرضية يتوقع أن تكون الأكثر صحية، بيد أن جدليته ستنقل مشكلات تاريخية كانت مزمنة وبنيوية اختفت على مدى مئة عام، وهو يريد إحياءها من جديد، فكيف يمكن أن تكون الأرضية أكثر صحية؟ وإذا كانت كذلك، كيف يمكنه أن ينجح في تعزيز إمكاناته لإجراء تقديرات مستقبلية، ومن منظور بعيد المدى؟ إن جدليته الواهنة لن تمنحه الفرصة أبدًا لتوفير منظور بعيد المدى!

إن ما قدمه أوغلو من مواصفات مبنية على مقارنة ضعيفة جدًا لا تستوي إطلاقًا وعلوم التاريخ الذي بدا أنه ربما درسه أو قرأه، لكنه لم يتوغل فيه ويقترب منه لمعرفة حقيقته أو حقيقة التواريخ التي قرن تاريخه بها! ربما تميزت الثقافة السياسية في تركيا من باقي الثقافات السياسية للمجتمعات الأوروبية الغربية وأميركا إلى درجة كبيرة، كونها وليدة مجتمع إسلامي شرقي يحمل إرثًا عثمانيًا متراكمًا، لكن ليس على نحو ما قدّمه أوغلو من تعليلات، ولا سيما لناحية الخصائص الدينامية؛ ذلك أن الدول الأوروبية سليلة إمبراطوريات قديمة تركت لدى الشعوب مواريثها وبقاياها. بل إن الكيانات الموجودة اليوم في الأميركتين هي نتاج دول أوروبا في العصر الحديث، والعكس صحيح، إذ إن

---

(4) أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل؛ مراجعة بشير نافع وبرهان كوروغلو (بيروت: الدار العربية للعلوم - ناشرون، والدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010)، ص 102.

الدول الأوروبية اليوم هي وارثة إمبراطوريات قديمة ودوقيات اتحدت بأقاليمها لتجد نفسها متشكلة بكل وحداتها السياسية وهياكلها الرسمية وحدودها الوطنية، في حين آل مصير الدولة العثمانية إلى الدمار والتشتت، ولم يبق من العثمانيين إلا تركيا الجديدة التي صنعها أتاتورك من خلال مبادئ سياسية وثقافية جديدة، بل استعار، هو ومن سبقه من الإصلاحيين والتنظيماتيين، الكثير من أدوات الحضارة الغربية ووسائلها.

من جانب آخر نسأل: كيف تضيق فرص البحث عن البدائل في مراحل الأزمات التي تواجهها المجتمعات في المدى البعيد؟ هذا سؤال كانت الإجابة عنه خاطئة، خصوصًا في معرض قيام أوغلو بعقد مقارنته التاريخية بين الدول الغربية وتركيا، بين اليوم والأمس، وكأن الثقافة السياسية كانت تؤدي دورها في القرن السادس عشر لما غدت عليه اليوم أولًا. وإذا كانت الثقافة السياسية عند العثمانيين في القرن السادس عشر قد أسست بنية سياسية مستقرة، فهل نجحت دول غربية اليوم في تكوين بنى سياسية مستقرة في العالم؟

يقول أوغلو: «إن التحول الديناميكي للثقافة السياسية، الذي اكتسب اندفاعة قوية في تركيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، يختلف عن الوضع في دول الشرق الأوسط الأخرى، حيث إن الثقافة السياسية لدول الشرق الأوسط محصورة بين الأنظمة الملكية التي تعكس الثقافة التقليدية، وبين الأنظمة الجمهورية التي لا تحتوي على مساحات ديمقراطية كافية. وتظهر هنا فروق جدية سواء في مفهوم الشرعية السياسية أو في نوع الاتصال الرأسي للسلطة، الذي تطوّره المؤسسات السياسية. لذلك، تحمِل الانتخابات التركية معان [معاني] مختلفة عن تلك التي قد تجري في بعض الدول الشرق أوسطية الأخرى»[5].

2- المتغيرات التاريخية أم التحول الديناميكي للثقافة السياسية

ماذا يقصد أوغلو بالتحول الدينامي للثقافة السياسية؟ ولماذا اكتسب هذا الاندفاع القوي في تركيا عقب الحرب الباردة وضعًا استثنائيًا عن أوضاع دول

(5) المصدر نفسه، ص 102.

الشرق الأوسط الأخرى؟ وهل أتى الإسلام السياسي التركي بالدينامية التي تخصصت بها الثقافة السياسية؟ لماذا قسّم الرجل دول الشرق الأوسط الأخرى على أنظمة ملكية وأخرى جمهورية؟ ما الذي جرى في إيران بعد عام 1979، أي بعد انطلاق الثورة الإسلامية فيها؟ ألم ينقلب النظام من ملكي إلى جمهوري؟ ألم يكن هناك دينامية في تبديل الثقافة السياسية بحسب نمط تقليدي، لكنه جديد في تاريخ الشرق الأوسط؟ ألم تستخدم الديمقراطية كمساحة هي من حدد أبعادها؟ ألم تمتلك النظم السياسية الملكية في الدول العربية شرعية سياسية متعارفًا عليها؟ أي نوع اتصال رأسي بالسلطة؟ ألم تتطور المؤسسات السياسية في أنظمة ملكية في العالم، أكان في الغرب أم في أقصى الشرق؟ هذه الأسئلة وغيرها لم يفكّر فيها أوغلو في أطروحته التي تتضمن مشكلات لا حصر لها.

يقول أوغلو: «كما يتميز الوضع التركي عن التغيرات الديناميكية التي تحصل في دول أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، لأن هذه الأخيرة تعود إلى الفوضى التي سببها تغير النظام السياسي. ومصدر الديناميكية الموجودة الآن في تركيا ليس الكفاح السياسي المستمر للنخبة السياسية الداخلية فحسب، بل تحول أكبر ينتشر داخل المجتمع. إن تشكل الثقافة السياسية في اليابان لم يترتب عليه ديناميكية أو توتر بهذا الشكل، بالرغم من أن اليابان بدأت مرحلة التغريب في المرحلة التي بدأت فيها تركيا. كما أن التوازنات الخاصة التي شكلتها دول شرق آسيا والصين مع رغبتها في تحقيق تنمية اقتصادية تحت بنى أكثر سلطوية، حققت بناء ثقافة سياسية أكثر تنظيمًا من بناء الثقافة السياسية التركية. والمؤكد أن التراكم الذي تستند إليه الثقافة السياسية التركية ليس كالتراكم التاريخي الذي تستند إليه دول أميركا اللاتينية أو أفريقيا»[6].

هنا، يريد الرجل أن يقنعنا بخصوصية تركيا ومتغيراتها الدينامية المخالفة لتلك التي حدثت في أوروبا الشرقية ودول آسيا الوسطى؛ أي متغيرات ما جرى بعد سقوط الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية من فوضى لم تعشها تركيا التي يرى أن ما حصلت عليه لا يعود إلى النخب السياسية التركية، بل إلى

---

(6) المصدر نفسه، ص 102-103.

دواخل المجتمع التركي، لكنه لا يحلل لنا ما جرى في تلك الدواخل. ويغالي الرجل بجعل متغيرات تركيا الدينامية من النوع الذي لم تعشه اليابان، علما بأن الدولتين عاشتا تجربة التغريب وبالتالي بدأتا المرحلة نفسها، لكنه يعود ليفسر لنا الأسباب التي جعلت اليابان تتفوق على تركيا، فيعزو ذلك إلى التوازنات الخاصة التي شكلتها الصين ودول شرق آسيا برغبتها في تحقيق التنمية الاقتصادية، ما قاد إلى تأسيس بنية ثقافة سياسية أكثر تنظيمًا من بنية ثقافة تركيا السياسية. ويختتم الفقرة بما وصفه بـ «التراكم» التركي في الثقافة السياسية، وهو تراكم يختلف تمامًا عن التراكم التاريخي الذي تمتلكه دول أميركا اللاتينية أو أفريقيا أو أي مكان آخر في العالم.

3- التاريخ العثماني هو مصدر التمايز الأساس

يتابع أوغلو أطروحته قائلًا: «فما هو مصدر التمايز الأساسي لتركيا، والذي صنع ديناميكية ثقافة سياسية أصيلة؟ يجب علينا البحث عن الفرق الأساسي في البعدين الأكثر أهمية للحالة التركية والمتعلقين بالزمان والمكان، أي في تاريخ تركيا وجغرافيتها. إن تأثير المتغيرين السابقين على البنية السياسية، والمعاني الجديدة التي يضيفها إلى نظام العلاقات الدولية، يجعل هذين المتغيرين مصدرًا للديناميكية التي تفعل العوامل النفسية والاجتماعية. إن أهم عامل تاريخي يميز الثقافة في تركيا عن غيرها من المجتمعات، هو أن هذه الدولة كانت مركزًا لحضارة قامت ببناء نظام سياسي خاص عاش طويلًا، وحملت في داخلها نقاط تقاطع أساسية في القارة الأساسية لجغرافيا العالم. إن الحلول التي أدت إلى انتهاء علاقة المجابهة بين المركز السياسي للنظام العثماني مع الحضارة المضادة، قد أثرت على البنية السياسية لتركيا مع مرور الزمن، وأثرت كذلك على البنية التحتية الاجتماعية - السيكولوجية، التي تشكل الثقافة السياسية للمجتمع. لذلك، فإن محاولة النخبة السياسية بناء سياسة جديدة على أساس معايير حضارة أخرى، في بداية عهد «التنظيمات» من العهد العثماني، أثرت على جميع المجتمعات التي تعيش في إطار الدولة العثمانية»[7].

---

(7) المصدر نفسه، ص 103.

ثالثًا: ماذا أنتج هذا الخطاب التركي الجديد؟

أسفرت الخطابات المتعلقة بالتحول الحضاري الراديكالي في مرحلة التنظيمات عن نتيجتين مهمتين، وهنا نتابع مع أوغلو ما كتبه في صددهما.

1- الاستمرارية التاريخية

يقول أوغلو: «أولهما: مفادها أن الضغوطات التي تهدف إلى تكوين ثقافة سياسية جديدة وتنتشر من المركز باتجاه الأطراف بنمط هرمي، تحطم أسس الاستمرارية التاريخية للهوية السياسية والثقافية ومؤسساتها. وكذلك فإن التوتر بين عناصر هذه القطيعة التاريخية الراديكالية في أيديولوجية النظام السياسي الجديد، وبين عناصر الاستمرارية التاريخية التي توصل تأثيرها في المجتمع، هو العنصر الأساسي الذي يميز الثقافة السياسية التركية عن غيرها. إضافة إلى ذلك، لم يتعرض أي من المجتمعات الأخرى لمثل هذه الأزمة بين القطيعة التاريخية، التي يوجهها إليه النظام السياسي، وبين الهوية والمؤسسات التي تعكس استمرارية البنية التحتية للمجتمع. وفي بعض حالات التأزم المشابهة، استطاعت بعض الأنظمة أن تحقق الشرعية للنظام الجديد في إطار المجتمع، لأنها ارتكزت إلى محاور أكثر قوة، عبّرت عن النجاحات السياسية التي حققها المركز اللاحق الجديد»[8].

يضرب أوغلو مثلًا، فيقول: «على سبيل المثال، تم مع اندلاع الثورة الفرنسية التخلي عن النظام السابق، ونشأت بعد ذلك حالة صراع داخلي تطورت باتجاه الحرب الأهلية؛ لكن نجاحات نابليون التي جعلت القيم الفرنسية مسيطرة في أوروبا، حولت التوتر في المجتمع الفرنسي إلى عملية ديناميكية. كما أن الثورة البلشفية قد ولدت توترًا داخليًا كبيرًا في روسيا، لكن القدرة التي أظهر الاتحاد السوفياتي، ووضعه كدولة عظمى بعد الثورة، أجّلت عملية التأثير التفكيكي للقطيعة التاريخية على النظام السياسي حوالي ثمانين

---

(8) المصدر نفسه، ص 103-104.

سنة. وشهد المجتمع الياباني توترًا نفسيًا ناتجًا عن الهزيمة أمام الغرب، لكن ذلك لم يجره إلى مرحلة من القطيعة التاريخية، تطيح عناصر الاستمرارية فيه، كالذي حصل في الإرث السياسي العثماني التركي»[9].

هنا يتوقف أوغلو ليكتب عن فكرة احتفاء سليمان ديميريل بإحياء دولة معثمنة: «في الكلمة التي ألقاها رئيس الجمهورية التاسع سليمان ديميريل، في حفل الافتتاح للمؤتمر الدولي الذي جاء تحت عنوان «الدولة العثمانية في عامها السبعمئة»، والذي نظّمه مجمع التاريخ التركي في 4-8 تشرين الأول/ أكتوبر 1999، بمناسبة مرور سبعمائة عام على تأسيس الدولة العثمانية، ذكر فيها عناصر مثيرة من ناحية إحياء عناصر الاستمرارية المذكورة من جديد. إن هذه الكلمة التي تم التأكيد فيها على أن الموقف السلبي تجاه الدولة العثمانية في السنوات الأولى للجمهورية كان ناتجًا عن ضرورة ترسيخ النظام الجديد، وبات من الضروري في الوقت الحاضر القيام بتقييم جديد للميراث العثماني، نظرًا لزوال الضرورة السابقة. وتظهر أهمية علاقة الثقافة السياسية الداخلية مع الوضع الدولي بشكل واضح في مرحلة ما بعد الحرب من أجل إحداث ثقل لعناصر الاستمرارية التاريخية في العلاقات الخارجية»[10].

في هذا المقام، يظهر أن أوغلو أشرك سليمان ديميريل في مسألة العثمنة الجديدة من خلال طرح موضوع الإحياء العثماني ضمن ما سمّاه «الاستمرارية التاريخية»؛ إذ إن الأمر لا يقتصر أبدًا على تقويم جديد للميراث العثماني بقدر ما يتمثّل في الدعوة إلى إحداث ثقل لعناصر الاستمرارية التاريخية.

يتابع أوغلو: «إن تركيا هي المجتمع الوحيد من هذه الناحية الذي شهد قطيعة تاريخية كاملة، من ناحية الهوية والثقافة والمؤسسات التي يستند إليها النظام السياسي، قطيعة تعهدتها النخبة السياسية، وأظهرت رغبتها بالالتحاق بحضارة الغرب بعد أن خسرت المواجهة التي دخلتها مع هذه الحضارة. إن

(9) المصدر نفسه، ص 104.

(10) المصدر نفسه، ص 104، م 1.

قطيعة تاريخية مثل هذه تتطلب تضحيات كبيرة؛ لكن عدم امتلاك مكانة مشرفة تنسجم مع التراكم التاريخي في تراتيبة الدول، والتجاهل الذي أبدته الحضارة التي يراد الالتحاق بها (كما حدث مؤخرًا في قمة الاتحاد الأوروبي في لوكسمبورغ عام 1997، وتمت محاولة تلافيه في قمة هلسنكي عام 1999)، قد أدى إلى تفعيل البنية التحتية السيكولوجية القوية التي دعمت عناصر الاستمرارية التاريخية من جديد. كما أن التوتر الذي خلقه الفرق بين الشعور العالي بالثقة بالنفس، نظرًا لكون هذا البلد مركزًا سياسيًا لحضارة في الماضي، وبين الموقع الحالي لهذا البلد في تراتبيه الدول، قد أيقظ تأثيرًا نفسيًا مذهلًا لم يشهده أي مجتمع آخر»[11].

ليست تركيا هي المجتمع الوحيد - كما قال أوغلو - الذي شهد قطيعة تاريخية كاملة، بل هناك مجتمعات أخرى، أكان في روسيا أم في بعض بلدان المنظومة الاشتراكية، شهدت قطائع تاريخية أقسى ممّا حدث في تركيا، بل يمكن القول لئن كانت الدولة في تركيا قد تبنّت القطيعة التاريخية مع ميراث نظام الدولة العثمانية، فإن المجتمع التركي استبقى ذاكرة تاريخية قوية جدًا تجاه العثمانيين، سلبًا أم إيجابًا. وفي هذا الجانب يمكن القول إن القطيعة التاريخية التي جرت بين العرب والعثمانيين كانت أقوى كثيرًا ممّا حدث في تركيا. وتعلّمنا قراءات تاريخية معمّقة في تكوين العرب الحديث أن الأجيال العربية الثلاثة التي عاشت في القرن العشرين كانت منقطعة تمامًا عن العثمانيين.

2- خط القطيعة التاريخية

يتابع أوغلو قراءته ورؤيته ليقول: «إن خط القطيعة التاريخية الذي يستند إليه النظام السياسي في محاولته لتحقيق التكامل مع المجتمع الأوروبي، قد تغرب عن محيطه الجيو ثقافي القريب المتمثل في مجتمعات الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز؛ ولم يخلق هذا الوضع أزمة داخلية جدية في حقبة الحرب الباردة التي منعت تركيا من التكامل مجددًا مع محيطها الثقافي؛ لكن ازدياد

(11) المصدر نفسه، ص 104-105.

التقارب مع المحيط الجيو ثقافي، بعد تفكك نظام القطبين الدولي مع انهيار المعسكر الاشتراكي، قد ذكّر المجتمع بالهوية والثقافة السياسية والمؤسسات التي نتجت عن تحمّل دور المركز السياسي في عهد السيطرة التاريخية. وهكذا تحركت العوامل التاريخية والجغرافية الثابتة كقوى فعل ديناميكي، وفاقمت من التوتر بين عناصر الاستمرارية التاريخية التي تنسج الثقافة الاجتماعية، وخط القطيعة الذي تحاول النخبة في مركز النظام السياسي مواصلته. إن العنصر الأساسي الذي يحقق غنى مختبر الثقافة السياسية في تركيا في الوقت الحاضر، هو المزيج متعدد الاتجاهات الذي أنتجته الحسابات الجدية للحضارة التي شهدتها منذ حركة الإصلاح في عهد التنظيمات العثماني»[12]. ويستطرد قائلًا: «إن ما يميز تركيا عن غيرها من الدول هو التناقض الأساسي الذي تتم معايشته في تركيا، النابع من أزمة الانسجام بين التراكم الخاص بالثقافة السياسية التي كوّنتها الخصائص التاريخية والجيوثقافية لمجتمع كان يشكل مركزًا سياسيًا للحضارة، وبين النظام السياسي والنخبة السياسية التي ترغب بالالتحاق بمحيط حضارة أخرى. وكما أكدنا في بداية هذا الجزء، عند تحديدنا للعناصر الأساسية للميراث التاريخي، فإن تركيا ليست دولة مستعمرة ضعيفة من ناحية خلفيتها التاريخية، وليست دولة مركزية من دول النظام الدولي أو مستقرة من ناحية البنية السياسية. وعندما ننظر من زاوية التطورات التي شهدتها مرحلة الحرب الباردة، والتي تقدم صورة فوضوية في بعض الأحيان، نرى التأثير المتزايد للديناميكية الاجتماعية - الثقافية على النظام السياسي. وتكتسب هذه الديناميكية اندفاعًا من قِبل عامل الاستمرارية التاريخية والجغرافية التي يعيشها المجتمع»[13].

رابعًا: التطورات التاريخية والتيارات السياسية

يفرد أوغلو لهذا «العنوان» مادة يحلل فيها موضوع التطور التاريخي لما استجد من تيارات سياسية، فيقول: «ظهر تأثير الديناميكية الاجتماعية الثقافية

(12) المصدر نفسه، ص 105.

(13) المصدر نفسه، ص 105-106.

على النظام السياسي وبنائه بشكل كبير في مرحلة ما بعد الحرب الباردة؛ وبدا ذلك في الأرضيات الثقافية التي تستند إليها التيارات السياسية المتراوحة بين الصعود والهبوط بإيقاعات سريعة. إن التيارات التي برزت في الرؤية السياسية التركية الداخلية والخارجية، والمناخ الاجتماعي الثقافي الذي شكلته هذه التيارات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وفّرت لنا إمكانية الوصول إلى جذور الميراث التاريخية مرة أخرى. فما عاشته تركيا في السنوات العشر الماضية، من جهة وضعها الدولي، ومن جهة المناخ الثقافي - السياسي على المستوى الداخلي، هو موجز مصغّر لما ظهر خلال قرن كامل طوال المرحلة التي تمتد منذ القرن التاسع عشر - الذي يعتبر أطول قرن وطأة على الدولة العثمانية - وحتى القرن العشرين. وفي هذا الإطار أعيد طرح تصنيف يوسف أكشورا الذي حدد التيارات السياسية في تلك الفترة بـ «الأنماط السياسية الثلاثة» وبين محاولة هذه التيارات البحث عن وضع دولي لها، ومحاولتها تحقيق الانسجام مع الظروف الجديدة بصفة خاصة. فقد أعيد من جديد في عقد التسعينات طرح التيارات التي كانت موجودة مع نهاية آخر قرن في الدولة العثمانية، والمتمثلة بالحركة العثمانية، والحركة الإسلامية، وحركة التغريب، وحركة القومية التركية، بخطابات ومواقف تعبّر عن استمرارية الميراث التاريخي القريب»[14].

ستوقف في الفصل الثاني عند يوسف أكشورا الذي لم يتوقف عنده أوغلو، كي نتعرف إليه وإلى أفكاره التي يبدو لي أن حزب التنمية والعدالة تأثر بها بصورة غير مباشرة.

خامسًا: العثمنة الجديدة إزاء الموجة القومية

نتابع أهم ما سجّله أوغلو في كتابه، ونورد نصوصه الحرفية هنا من أجل محاجّته أولًا، وتوضيح ما قاله ثانيًا. ونلاحظ هنا أنه يؤكد دور تورغت أوزال في دينامية العثمنة الجديدة، علمًا بأن جذورها ضاربة عند عدنان مندريس منذ خمسينيات القرن الماضي.

---

(14) المصدر نفسه، ص 106.

يقول أوغلو عن العثمانية الجديدة إنها «دخلت إدارة الدولة العثمانية في حركة إصلاحية تبنّاها التيار العثماني من أجل مواجهة تأثير الموجة القومية التي هزّت أوروبا في ظروف ديناميكية ولّدتها الثورة الفرنسية، ومنعها من أن تؤثر على الوحدة الداخلية، بحيث يتحقق التوازن بين الوضع الدولي الجديد الذي تشكل بموجب مؤتمر فينا [فيينا] عام 1815. وقد حاولت العثمانية الجديدة منع الانقسام الداخلي من خلال إعادة تعريف الهوية والمواطنة من جديد، كما أنها بذلت جهودًا من أجل تطوير سياسة منسجمة مع القيم التي تطورت في الخارج»[15].

يتابع قائلًا: «ويلاحظ من وجهة النظر هذه بأن خطابات السياسة الداخلية والخارجية لـ «أوزال»، والتي عكست تأثير تيار النزعة العثمانية الجديدة، الذي برز وتصاعد في الفترة ما بين عامي 1987-1993، حاولت تطوير سياسة تنسجم مع الوضع الدولي الذي ولد في الظروف الديناميكية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة. ويمكن تلخيص العناصر المشتركة بين تيار النزعة العثمانية الجديدة، في مرحلة الحركة الإصلاحية، وبين الاتجاه الذي مثّله «أوزال» كما يلي:

1. إعادة بناء الدولة بشكل يتلاءم مع الوضع الدولي القائم.

2. العمل على تشكيل هوية سياسية وثقافية، مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير الموجهة القومية، التي وصلت إلى حد تهديد وحدة الدولة.

3. تبنّي موقف انتقائي يحاول أن يوائم بين القيم الغربية والقيم التقليدية، في إطار البحث عن ثقافة سياسية جديدة. على سبيل المثال، يمكن أن نجد ذلك في محاولة «نامق كمال» إعطاء معنى جديد للنظام البرلماني الغربي، باستخدام مصطلحات إسلامية، وفي محاولة «أوزال» الربط بين خطابات النظام العالمي الجديد والقيم التقليدية.

---

(15) المصدر نفسه، ص 107-108.

4. العمل على التكامل مع النظام الأوروبي الذي تشكلت بنيته السياسية بانعقاد مؤتمر فينا [فيينا] عام 1815 والذي تزامن مع عهد التنظيمات (الإصلاحات) العثماني، ومحاولة التكامل مع نظام الاتحاد الأوروبي الذي دخل في عملية من التكامل الداخلي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

5. العمل على إيجاد سياسة منسجمة مع بريطانيا، التي تصاعدت كقوة عظمى في نظام توازن القوى الذي جلبه مؤتمر فينا [فيينا]، والبحث عن سياسة منسجمة مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي اكتسبت وضع القوة العظمى الوحيدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة»[16].

ويستطرد فيقول: «في هذا الإطار حاول «أوزال» السيطرة على المناخ القومي، على المستوى الداخلي، باستخدامه عبارة «الجمهورية الثانية»، الذي ظهر في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وبذل جهودًا من أجل تطوير موقف يعتمد على التكامل مع نظام أوروبا الجديد، والانسجام مع القوة الأمريكية الجديدة. ومحاولة «أوزال» هذه في إيجاد انسجام بين الوضع الداخلي والخارجي تشبه أسلوب قادة الإصلاحات (التنظيمات) في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، الذين بذلوا جهودهم من أجل الحفاظ على وحدة الدولة العثمانية، من جهة، وتطوير العلاقات مع الدول الغربية، من جهة أخرى. ولقد أثرت مواقف وخطابات «أوزال»، الذي تبنّى أسلوبًا انتقائيًا وعمليًا براغماتيًا، على المثقفين والنخب السياسية التي تسعى لأن تتجاوز قوالبها المحلية الثابتة. لذلك، دخلت عدة أحزاب سياسية في سباق من أجل أن تكون صاحبة الحق في ميراث «أوزال» في انتخابات الثامن عشر من نيسان [أبريل] سنة 1999، بالرغم من أنها طرحت برامج سياسية متناقضة»[17].

في الفترة الأخيرة ترددت ثم شاعت تعابير ومصطلحات وعناوين لها دلالتها الخاصة في دوائر الرصد والتحليل السياسي، وفي أقسام البحث

---

(16) المصدر نفسه، ص 108.

(17) المصدر نفسه، ص 108-109.

التاريخي ومراكزه العلمية . وجاء في مقدمها المصطلح التالي الذي شاع في العالم ، ولكنه بقي ينتشر بين الأتراك على استحياء ، ألا وهو : «العثمانيون الجدد». وهو يمنح مجالًا للكبرياء والتباهي التاريخي لارتباطه بتاريخ دولة إمبراطورية عمّرت في التاريخين الوسيط والحديث ، وامتدت في قلب العالم . ولا يهمنا هنا إن كان «المصطلح» يصدق بداهة على جيل المحدثين من الساسة والمسؤولين الأتراك أم لا، وفي مقدمهم أركان حزب العدالة والتنمية التركي الحاكم، ومنهم بالذات وزير الخارجية التركي السابق أحمد داود أوغلو الذي يعبّر عن أفكاره كلها في كتابه **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**.

سادسًا: تحليل أفكار أحمد داود أوغلو ونقدها

هناك من يعتقد أن أحمد داود أوغلو[18] قدّم «نظرية» جديدة مضافة في علوم السياسة المعاصرة، ووصفَها بكونها خلاصة بحث طويل ودراسة معمّقة في عوامل النهضة والريادة لكلٍّ من المجتمع والدولة، وأن «الكتاب» تجاوز الأطر النظرية المجردة، وصاغ رؤية استراتيجية تطبيقية شاملة لما يجب أن تغدو عليها مكانة تركيا في الساحة الدولية. في هذا الصدد، يقول أوغلو في مقدمة الترجمة العربية لكتابه: «منذ صدور هذا الكتاب في طبعته التركية، وقعت متغيرات جذرية في السياسة الخارجية التركية، التي ما تزال تشهد عملية تغيير مستمرة إلى يومنا هذا. فمع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002، اجتهدت الحكومة التركية لإعادة تعريف مبادئ السياسة الخارجية، وإعطاء هذه السياسة أبعادًا جديدة». ويشير أوغلو إلى أن التعريفات الجديدة للسياسة الخارجية التركية لم تبقَ حبيسة أطرها النظرية، بل وجدت فرصتها للتطبيق والتفعيل، وأحرزت نجاحات باهرة وملموسة. ولعل أبرز الأمثلة لهذه النجاحات هو التحوّل الذي طرأ على علاقات تركيا بالدول العربية، التي باتت

(18) نَجَحَ أحمد داود أوغلو في تسويق كتابه **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، بحكم منصبه في حكومة الرئيس رجب طيب أردوغان كوزير للخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية.

ترتكز إلى أرضية تضامنية ذات محور تعاوني، بعد أن كانت تخيم عليها أجواء الخلافات والنزاعات قبل ثماني سنوات»[19].

أكد أوغلو أيضًا أن تركيا ترغب رغبة شديدة في تحويل التضامن والتعاون في الشرق الأوسط إلى واقع راسخ ومؤثر على المدى البعيد، معتبرًا أن مصيرًا مشتركًا يجمع تركيا بالدول العربية، ولهذا فهي تعمل بنشاط وجهد وتأثير على حل مشكلات المنطقة وتعتبرها مشكلاتها الخاصة! كما أن تركيا تسعى سعيًا حثيثًا إلى تكوين مقاربة متعددة الأبعاد، حيوية ومستديمة، تجاه الأقاليم الجغرافية كلها المرتبطة بها، إذ إنها تنظر إلى هذا التفاعل الحيوي المتعدد الأطراف كونه لوحة فسيفسائية متناسقة الأجزاء ومتكاملة الأبعاد. ولا يفوته أن يشير في هذا السياق أو ذاك إلى دور تركيا الأساس في السعي إلى حل أزمات المنطقة ومشكلاتها وإلى إيمانها بضرورة الحوار السياسي. وبطبيعة الحال، مثل هذا الكلام هو الذي ينعش التفكير الرومانسي العربي، ويدغدغ أحلام أولئك الذين ما زالوا متعلقين بأمجاد التاريخ الإسلامي، من دون معرفة ما تطمح إليه تركيا في العمق الاستراتيجي، ومن دون إدراك تفكير أبناء العثمنة الجديدة ومصالحهم القومية، ومن دون فهم الواقع الإقليمي وطبيعة العلاقات بين أكبر شعوب المنطقة: العرب والترك والإيرانيين.

إن كلام أوغلو جميل ورائع، لكن ما مدى فاعليته في التطبيق؟

سابعًا: العثمنة الجديدة بعيدًا عن النيات الحسنة

1- التدخل في معالجة قضايا الشرق الأوسط

بعد سبعة أعوام من تولّي الإسلاميين الجدد من الأتراك مقاليد قيادة الجمهورية التركية، جرت نقاشات سياسية في شأن فلسفة السياسة الخارجية التركية في الأيام الأخيرة. ولقّب بعض المراقبين في أوروبا الغربية والولايات

(19) المصدر نفسه.

المتحدة أوغلو بـ «كيسنجر الجديد»، كونه أطلق تعبير «The New Ottomanist» على أولئك الذين يؤمنون بدور تركيا في المنطقة، إذ «تحولت من توجهها نحو الغرب نحو الطريق التركية العثمانية إلى الشرق». هنا برز السؤال التالي: ما الذي حققته تركيا في الانجراف نحو الغرب؟

تقول جريدة صباح التركية إن أوغلو عزز علاقاته به، وكان من ثمار ذلك التدخل في شؤون المنطقة، كالعمل من أجل الحد من التوتر بين إيران والغرب، أو القيام بدور إصلاح ذات البين في خضم القتال بين السنّة والشيعة في العراق، أو تمتين العلاقات بين الشرق الأوسط والبلقان. واتضح أمام الجميع أن نفسًا جديدًا دبّ في السياسة الخارجية التركية كما بان في أثينا، وبالذات في مؤتمر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، وفي حلف شمال الأطلسي أيضًا، وبالتحديد في أروقة اجتماع وزراء الخارجية في بروكسل. فالمنظّر أوغلو قام بدور المعلم، لكن اتضح لاحقًا أن فشلًا ذريعًا سيلاقيه بعد جعله العثمنة الجديدة حصانًا خاسرًا في ميدان الشرق الأوسط، وتعريض المصالح التركية واستراتيجيتها للخطر. ولم ينفعه التراجع لما كان قد طرحه من تنظيرات أراد أن يطبّقها من خلال إسلامه السياسي في المنطقة.

2- مبدأ «صفر مشكلات»

ربما نجح هذا المبدأ الذي طرحه أوغلو في بداية الأمر، لكنه لم يكن عفويًا أو صافيًا، بل وقفت من ورائه «عثمنة جديدة» أثارت استياء نخب وشعوب كثيرة طوت ذاكرتها القديمة على تاريخ كانت ولمّا تزلْ تعتبره - بسلبياته وإيجابياته - مصدرًا للخراب المعاصر. وخابت آمال العثمانيين الجدد بفعل تسارع الحوادث في البوسنة والهرسك مثلًا، حيث أثارت الأفكار التي التزمها العثمانيون الجدد وتطبيقاتهم البُعد النفسي لدى شعوب البلقان، والحالة المعنوية لدى العرب بدعوى رجوع السحر العثماني بناء على الذاكرة الموهومة التي لا تعرف إلا الإيجابيات، مع نسيان السلبيات كلها التي ازدحم بها الماضي القريب!

أثار «مفهوم» العثمنة الجديدة المخيلة الألبانية والصربية وجعلها تتنقل بين مواقف سلبية حيال هذا ومواقف إيجابية حيال ذاك. بل كان لهذا «المفهوم» تأثيره الواسع في منطقة البلقان، إذ كتبت صحف وأدبيات كثيرة عن مجيء العثمانيين الجدد، وترجم المتحمسون له أو المضادون له إلى البوسنوية والألبانية والصربية أدبيات تتعلق بالعثمانيين الجدد الذين بدا أنهم، وعلى رأسهم أوغلو، لا يعرفون كيف يكون الرد، ولا كيف توضَّح خريطة طريق تركيا الجديدة. وبدوا أيضًا مادة خصبة لانتقاد الخصوم، والنخب التركية المعلمنة في مقدمهم، كونهم من الدعاة السياسيين لا من العلماء الأكاديميين؛ إذ عجزوا عن تعريف ما طرحه للعالم، وما أثار في وجه تركيا من مشكلات هي في غنى عنها، لماذا؟ لأننا في زمن معاصر هو غير الزمن العثماني، ولأن لا بد من فهم تجديد التاريخ تمامًا قبل أن يُصبغ بأي صبغة دينية أو أيديولوجية أو ثقافية؛ فتوظيف التاريخ لا يمكن أن يجري بمثل هذه الطريقة الساذجة، خصوصًا أن الذاكرة التاريخية في شأن العثمانيين لا يمكن توظيفها باستعادة شعاراتها قبل أن تدرك ما قدمته للعالم في زمنها فحسب. من جهة أخرى، لا يمكن الأتراك احتكار الذاكرة التاريخية العثمانية، فهي مغروسة بكل ما حملته من إيجابيات وسلبيات حتى في المواقع النائية من تلك المنطقة الجغرافية التي امتدت إليها أيدي العثمانيين، وليست حكرًا جغرافيًا على الأناضول، بل كانت ناشطة بشكل كامل في البلقان والشرق الأوسط والقوقاز والبحر المتوسط... وبالتالي، لا يستطيع الفضاء العثماني أن يستعيد قوته على أيدي العثمانيين الجدد من أجل مصالحهم الضيقة. من هنا، فإن مشروعهم الجديد والقائل إن تركيا تريد إعادة تأسيس «هيمنة» سيعيش في فراغ معاصر، مع اختلاف النهج والسيرورة والرؤية.

ثامنًا: علة انتكاسة العلاقات العربية - التركية

يمكننا أن نجد العلّة هذه في طبيعة السياسة التركية الحالية التي يجب أن يدركها جميع المعنيين بالشأن التركي؛ ذلك أن هذه السياسة واجهت أزمات متعددة جراء ما كانت قد رسمته من أهداف أولًا، وتعلُّق مرتكزها الأساس بالمصالح التركية حصرًا في الإقليم من خلال الأيديولوجيا التي

يؤمن بها الحزب الحاكم، حزب العدالة والتنمية، التي تقوم على الإسلام التركي، وجراء الأساليب التي اتّبعتها السياسة التركية تحت مظلة هذا الحزب باسم «الديمقراطية» ثانيًا. هنا، يُطرح السؤالان الجوهريان: هل نجح الأتراك في معالجة المشكلات التركية الداخلية، خصوصًا المشكلات المزمنة منها والمتعلقة بقضايا الأكراد في شرق الأناضول، وقضايا الأرمن الذين لما تزل قضيتهم معلقة حتى اليوم، بل أصبحت ذات بُعد دولي؟ وهل كانت السياسة التركية متوازية في معالجتها وتدخلاتها في الشؤون الإقليمية وتعاملها مع العرب والإيرانيين وشعوب القوقاز وقبرص، وغيرها، على نحو سوي؟

نرى أن السياسة التركية التي جاء بها صاحب «العمق الاستراتيجي» باءت بالفشل كما ترجمت ذلك في الداخل المعارضةُ السياسية التركية في الشارع السياسي والبرلمان معًا، كما أنها أخفقت في تعاملها مع الإقليم ومشكلاته الصعبة. لذا، فإن «عودة أفندينا» إلى المنطقة العربية لم يُكتب لها النجاح حتى الآن، كونها لا تتطابق مع الواقع الجديد المغاير لما كان عليه الواقع القديم قبل قرابة مئة عام.

على أي حال، ما زال الشأن التركي يشكّل واحدًا من محاور الاهتمام في المنطقة العربية والشرق الأوسط والبحر المتوسط، وربما الاتحاد الأوروبي بشكل عام، خصوصًا في ضوء الطموح التركي المشروع، من حيث المبدأ والكفاءة، كي تشغل تركيا مكانة متقدمة وربما رفيعة ضمن مجموعة العشرين من أقطار العالم المتقدمة بصورة أو بأخرى. وربما تتمثّل منهجية مضامين هذا «العمل» في أنها لا تستسلم لإغراءات متابعة الشأن التركي خلال الفترة الراهنة الحافلة بدينامية الحوادث وأجندة التطلّعات المنتشرة في عموم بلدان الشرق الأوسط: ما بين الدور الذي تتطلع أنقرة واسطنبول إلى الاضطلاع به في محيطهما الإقليمي شرق البحر المتوسط وجنوبه، وصولًا إلى قارة أفريقيا من الشمال ونزولًا إلى القلب وما دونهما، وتطلّع تركيا الجديدة إلى نيل عضوية المجموعة الأوروبية ومن ثم عضوية الاتحاد الأوروبي، بعد أن كانت قد تقدمت بطلبها في هذا الشأن ربما منذ أوائل الستينيات من القرن الماضي، لكن من دون جدوى بسبب اعتبارها بعيدة عن المنظومة الأوروبية.

لقد جاء اهتمامنا بأهم المفاهيم التي اعتبرتها ظواهر تاريخية كبرى وأساسية في تحديد مسارات المستقبل في عموم منطقة الشرق الأوسط، والعالم العربي بشكل خاص، من دون الاعتناء بالسياق الزمني والتطور التاريخي والنشأة الأولى لهذا الكيان أو ذاك، خصوصًا في ما يخص كيانًا يحمل اسم تركيا بلدًا وكيانًا وشعبًا على السواء، فما كنا قد عالجناه من تواريخها في أعمال أخرى يكفي منح القارئ فرصة التأمل في المفاهيم لا الحوادث ، وحاجة مجتمعاتنا إلى إدراك متبادل ووعي عميق بجميع الفلسفات والأفكار التي مورست من خلالها تجارب تاريخية، كي نستفيد منها نحن والأجيال التالية ونعتبرها بدائل تاريخية هي في اعتقادنا بدائل صعبة.

تاسعًا: التحول الاستراتيجي في تركيا المعاصرة

يكتب أرغون يلديرم في ورقته «السياقات المعرفية والأيديولوجية لظهور الإسلامي السياسي وتطوّراته في تركيا»، معالجًا العوامل المنتجة للحداثة في تركيا ومحددًا شروطها الاقتصادية والسياسية والثقافية التي أدت إلى تكريس «الأنموذج الكمالي». ويرى أن ولوج الحركات الإسلامية المشهد السياسي كان قد جرى من خلال توظيف ما سمّاه «نتائج اغترابية المجتمع» التي أفرزتها «الحداثة السريعة»، فزعمت الرؤية الإسلاموية أنها قادرة على تقديم أجوبة واضحة لحل إشكال الحالة الاغترابية، وهذا ما مارسته «حركة الفكر الوطني». ويستخلص أن الأوضاع السياسية والاجتماعية المحددة لبروز الإسلام السياسي تمثّلت في مجموعة من المعطيات، **أولها** الأزمة التي شهدتها الحداثة، **وثانيها** الفراغات الأيديولوجية الناجمة عن أيديولوجيات الحرب الباردة ونهايتها، **وثالثها** ردّات الفعل المتصاعدة ضد ممارسات العلمنة الصلبة ومحاولة إقحامها في المجال السياسي من جديد؛ **وأخيرًا**، تشكُّل الطبقة الوسطى والتمدن في تركيا الجديدة[20].

---

(20) تركيا الإخوانية: حاضر ومستقبل حزب العدالة والتنمية، الكتاب السادس والثمانون (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2014).

في اعتقادنا أن الانحراف الفكري والسياسي حدث في تركيا المعاصرة منذ نهايات الحرب العالمية الثانية ومع بدايات الخمسينيات، بمجيء عدنان مندريس إلى السلطة، لكن المنعطف التاريخي في حياة الجمهورية التركية المعاصرة التي بقيت تلبس ثوب الكمالية، كان في عام 1980؛ إذ ارتبط ذلك بما يسمّيه ميشال نوفل «التحول الاستراتيجي»، وهو ما سيعني بدلائل واضحة ذلك التبدل الأساس في مفهوم التصنيع ومفهوم النظام، بمعنى التأسيس لترتيب جديد في بيت السلطة، وابتكار رؤية اقتصادية من نوع جديد للعلاقات الدولية. وبدا واضحًا للعيان مقدار ما نجم عن ذلك من نجاح نسبي في ارتفاع الصادرات التركية، وتبلور الحياة التركية على نحو جديد مغاير لذاك الذي أَلِفناه في نهايات القرن العشرين، خصوصًا التحكم بمشكلة الديون. ولم يبق من هواجس حقيقية إلا مسألة الانتماء إلى فضاء الدائرة الغربية بإلحاح منقطع النظير لدى النخب المدنية والعسكرية التي تمسك بمقاليد السلطة، وكانت منذ زمن طويل توّاقة إلى الاستفادة من المغانم التجارية التي يؤمل من خلالها اللحاق بالركب الأوروبي.

انتهت الحرب الباردة بين القطبين الجبارين في العالم مع سياسات الوفاق بينهما، ومنها معاهدتا «سالت 1» و«سالت 2» بين ليونيد بريجينيف ممثلًا الاتحاد السوفياتي وريتشارد نيكسون ممثلًا الولايات المتحدة الأميركية، وانتهاء بسقوط المنظومة الاشتراكية في مطلع التسعينيات من القرن العشرين[21]. وكان المراقبون يشيرون إلى ضعف النفوذ التركي، لكن تبلور سلسلة الحوادث التي تلاحقت في منطقة الشرق الأوسط وكانت تلتهب سياسيًا وحربيًا، أرجع النشاط والفاعلية إلى أروقة السياسة التركية في أنقرة، مستفيدة من غزو العراق للكويت في عام 1990[22]، ومن ثم سقوط المنظومة

---

(21) سيار الجميل: «المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم: من مثلث الأزمات إلى مربع الأزمات،» المستقبل العربي، السنة 7، العدد 184 (حزيران/ يونيو 1994)، والعولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط: مفاهيم عصر قادم، ط 2 (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 2001).

(22) سيار الجميل [وآخرون]، المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة: المشرق العربي، 3 ج (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998)، ص 14-23.

الاشتراكية في إثر تفكك الاتحاد السوفياتي، فكان أن «برز عالم تركي كان محجوبًا عن الرؤية التاريخية» - وفقًا لعبارة ميشال نوفل - حيث شعوب تمتلك أعمق الجذور والروابط مع أتراك الأناضول. بناء عليه، فإن هذا الأمر سيشكّل حالة «جيواستراتيجية» متنامية مع تفاقم الحوادث، علمًا بأن تبدل الرؤية تجاه أتراك الخارج بدأ وتبلور إبان الأزمة القبرصية في عام 1974، وأن تلك الرؤية تتابعت مع الدمج القسري لأتراك بلغاريا في عام 1985، وهذا كله أعاد إلى الصدارة مشروع «جامعة الشعوب التركية» الذي ينادي بالعودة إلى الجذور التاريخية في آسيا الوسطى[23].

وفَّرت تلك التطورات لتركيا فرصة تاريخية ثمينة من أجل الامتداد وبناء مجال جديد للنفوذ التركي الذي يستلهم قوته ومادته المعنوية من الإرث العثماني، خصوصًا أنه مُنح تلك «المعاني» بذاته التي تبعث على الفخر والشعور بالعظمة، وهي جرعة من المعنويات التي تمنح الشعب التركي القوة على المستوى السيكولوجي. وكان قد خاب أمله ورجاؤه نتيجة رفض المجموعة الأوروبية له وامتناعها عن قبول انضمام أنقرة إليها. وهكذا، نجد أن منذ بدايات عام 1992 تتخذ السياسة الخارجية التركية اتجاهات جديدة، وتجعل من نفسها ذلك المُدافع الذي يحمل قضايا الدول التي انفصلت حديثًا عن جمهوريات الاتحاد السوفياتي، وبدأ صوت تركيا يعلو في هذا الشأن في المحافل الدولية، علمًا بأن تركيا بقيت صامتة على امتداد القرن العشرين، بعد أن كانت الدولة العثمانية قد تضمخت بالدماء في حربها ضد الروس في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر من أجل القوقاز وترانس قوقازيا. وبناء عليه، كانت لردة الفعل تجاه موقف تركيا من تلك الجمهوريات عند نهايات القرن العشرين عواقب قاسية بالنسبة إلى تركيا، وذلك بحصول الجمهوريات الجديدة على عضوية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا[24].

---

(23) انظر التفصيلات في: ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية (بيروت: الدار العربية للعلوم - ناشرون، 2010)، ص 123-151.

(24) المصدر نفسه.

استنتاجات

إن الخطوات الممهِّدة أعلاه ترسم طريقًا في التاريخ المقارن بين بيئة تركية وبيئات عربية، وتشترك العربية مع التركية في ميراث إصلاحي يمتد أكثر من مئتي عام، جرى في المئة عام الأولى التي يشملها القرن التاسع عشر الاهتمام بالإصلاحات والتنظيمات، والبحث عن الدستور ممثَّلًا بالمشروطيتين العثمانيتين، وحدثت خلال المئة عام الأخرى التي يشملها القرن العشرون افتراقات تاريخية معاصرة بالنسبة إلى البلاد العربية التي تحررت من قيود الاستعمار، في حين جرى بناء الجمهورية التركية بعد خروج تركيا من الحرب العالمية الأولى ونتائجها من خلال المعاهدات التي أعقبت مؤتمر فرساي في عام 1919. وكانت البِنى العربية في تكوين العرب المعاصر أكثر هشاشة من تلك البِنية التركية المعاصرة في القرن العشرين.

هناك من يعتقد بأنه لم يكن للعرب تاريخ في تلك الفترة، لماذا؟ في رأينا أن ثمة سببين: أولًا، كان العرب قد قاموا في تلك الفترة بدورٍ أساسٍ ضئيل، وبذلك يكون العامل الرئيس في التاريخ مفقودًا، مع العلم أننا في أغلبنا تخلينا عن المفهوم القديم للتاريخ بوصفه مفهومًا سياسيًا بحتًا، وبدأنا البحث عن مفهوم أوسع؛ فحتى التاريخ الاجتماعي لا نستطيع أن نفهمه إذا لم نأخذ في الاعتبار الصراعات من أجل السيطرة؛ تلك الصراعات التي كانت القوى الاجتماعية تعبّر خلالها عن ذاتها. ثانيًا، منعت السيطرة العثمانية على المجتمع العربي العرب والمجتمع الإسلامي من التطور، بل قضت على الحياة التي كانت موجودة في ذلك المجتمع أيضًا، وهذا ما وصفه طه حسن وآخرون بـ «الفترات المظلمة»، أو ما وصفه مجيد خدوري بـ «العهود المسكونية»، ووصفناه نحن بـ «الأزمنة السكونية»[25] اعتمادًا على توصيف أرنولد توينبي في تصنيفه العثمانيين ضمن حضارة «متوقفة عن النمو»[26].

---

(25) سيار الجميل، العثمانيون وتكوين العرب الحديث: من أجل بحث رؤيوي معاصر (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1989)، مدخل منهجي، ص 22-23.

(26) للاطلاع على معالجة تفصيلية، انظر: المصدر نفسه، الفصل الأول، ص 35-112.

كيف؟

إن الإجابة عن السؤال المطروح تتوسع لتحتل مساحة كبيرة، لكن يمكن اختزالها من خلال تحليل ما أنتجه تاريخ أربعة قرون كاملة على واقع عاشته الأجيال الجديدة في القرن العشرين، خصوصًا بعد رحيل قوة السلطنة العثمانية واضمحلالها، وهي التي كانت رقعتها الجغرافية قد بلغت من الاتساع مساحة مذهلة في قلب ثلاث قارات: في غرب آسيا وشرق أوروبا وشمال أفريقيا. ويتضح للمؤرخ أن علاقاتها الاقتصادية بالدول الأوروبية لم تكن بالعلاقات المتكافئة، وأن على الرغم من أن الدولة العثمانية حققت ثراءها من خلال هيمنتها على أقاليم ومدن ساحلية وبيئات تجارية عُرفت بغناها وثرواتها ومسالكها وإمكاناتها الهائلة، فإن الاقتصاد العثماني بقي ريعيًا، ولم يولِ عنايته الحقيقية إلا للتجارة وتجميع الثروات والتوزيع غير العادل للموارد. وفي ظل ذلك الوضع الصعب، كانت الدولة العثمانية تجني الضرائب، وكان المنتجون يربحون الفائض أو يجمعون ضرائب منوّعة مفروضة على الأراضي والأسواق والمنتوجات والمسالك، مع تفاقم خطر نظام الالتزام أو غيره من الأنظمة. وأتاح ذلك الوضع للرأسمالية الأوروبية الاستفادة من الإنتاج الخام في السلطنة، وكانت قد أنشأت مع العثمانيين علاقة غير متكافئة بين المركز والمحيط، حيث أصبح التجار العثمانيون مجرد وسطاء، لا يهتمون في الأغلب إلا بمسائل الترانزيت والضرائب وبعض الاحـتكارات التي سيطر عليها اختصاصيون تجمعوا في طوائف وبيئات خاصة[27].

أوضحنا في مكان آخر خلاصة ذلك الواقع المر بقولنا: وبناء عليه، غدت التشكيلات الاجتماعية العثمانية تشكيلات خدمية استهلاكية غير منتجة؛ إذ لم تعتمد في حياتها الاقتصادية على مناطقها الزراعية الثرية، ولا على استخدام مواردها الطبيعية الوافرة، فساءت أحوالها الاجتماعية في إثر سوء أوضاعها

(27) سيار الجميل، العرب والأتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص 55-56.

الاقتصادية، وبدت عرضة لهجمات الأوبئة والأمراض والطواعين الفتاكة، علاوة على موجات الغلاء واجتياح المجاعات والنكبات[28]، بل باتت حتى تلك المؤسسات الأهلية، كالوقفيات والمشروعات الخيرية الكبرى، التي بلغت ذروتها في القرن السادس عشر، ضحية السوء والضعف والمشكلات الكثيرة حيث ما عادت تؤدي وظائفها كما كانت حالها قبل قرون!

أما الدولة وهياكلها وأجهزتها ومؤسساتها كلها فأصابها العفن من الداخل، واهترأت تراكيبها وتفككت أجزاؤها بدءًا بما حدث في العاصمة اسطنبول أو ما حدث في لواحقها من الأقاليم والإيالات، من انفصال كثير من ممتلكاتها عنها. وراح كلٌّ من الجمود والتكلس والعجز يصم الدولة بالانغلاق أمام أي محاولة للإصلاح، بل غدا الانفتاح على الآخرين يمثّل جناية في حق تقاليد الدولة القديمة ونهجها الماضوي العام. أما علماء الدين فتيبست قرائحهم وانغلقت عقولهم، فأقفلوا نهائيًا باب الاجتهاد في مؤسساتهم، ومُنعت أسئلة التفكير خوفًا من الفهم الخارج عن النص، وفُرضت قراءة الأحكام الفقهية الناجزة وحدها وتقليدها[29].

في المراحل الأخيرة من حياة الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر، وقفت المؤسستان التاليتان ضد الإصلاح والتحديث:

- العسكرية القديمة (= الإنكشارية) التي كانت ضد أي محاولة إصلاحية عثمانية في إثر حوادث الثورة الفرنسية في عام 1789 وتداعياتها على عهد سليم الثالث، ما دعا إلى التخطيط بسحق المؤسسة العسكرية القديمة وإزالتها من الوجود في عهد محمود الثاني.

- المؤسسة الدينية التي قامت بالتعاون مع الفئات التقليدية القديمة، بدور رئيس في إذكاء روح التشدد والمعارضة ضد أي مشروع إصلاحي أو تجديدي،

---

(28) المصدر نفسه، ص 55-56.

(29) وجيه كوثراني، مشروع النهوض العربي أو أزمة الانتقال من الاجتماع السلطاني إلى الاجتماع الوطني (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1995)، ص 55.

بدءًا بالدستور وانتهاء بالاستنارة. وتجسّد ذلك في عهد عبد الحميد الثاني. وكانت المؤشرات التاريخية كلها تدلل بشكل واضح على أن الدولة كانت تسير في طريقها نحو السقوط. كما بدا واضحًا منذ بداية النصف الثاني للقرن التاسع عشر عمل الدول الأوروبية على التخطيط لتقاسم تركة السلطنة العثمانية، وقبل أن تتفاقم أسباب الحرب العالمية الأولى بزمن طويل[30].

لنتدارسْ هذا التاريخ المقارن في الفصول التالية.

(30) انظر تحليلات المؤرخ وجيه كوثراني في: المصدر نفسه، ص 54 وما بعدها.

الفصل الثاني

مشروع «باكس أُوثمانيكا»
التكوين والقطيعة ومحاولة الإحياء

مقدمة

استُعير مبدأ «باكس أُتومانيا» (Pax Ottomania) أو «باكس أوثمانيكا» (Pax Ottomanica) من مصطلح «باكس رومانا» (Pax Romana)، المأخوذ من اللاتينية، ويعني «السلام الروماني»، كمبدأ وجِد في الإمبراطورية الرومانية، وعاشته تلك الإمبراطورية المعمّرة فترة طويلة من السلام النسبي والحد الأدنى من التوسع بالقوة العسكرية التي مرت بها في القرنين الأول والثاني للميلاد. والمصطلح يُعرف أيضًا بـ «باكس أوغوستا»، نسبة إلى واضعه أوغسطس، واستمر تداوله ما يقرب من 206 أعوام (بين 27 ق. م. و180م).

في الدولة العثمانية التي عاشت حياة تاريخية طويلة عادلت نصف حياة الإمبراطورية الرومانية، فُرض مبدأ «باكس أوثمانيكا» عندما اتخذ السلطان محمد الفاتح الثاني (1451-1481)، خصوصًا بعد فتح القسطنطينية في عام 1453، موقفًا أكثر تسامحًا تجاه الأديان الأخرى. هذا المنطلق التاريخي عُدّ بداية الإمبراطورية العثمانية في جانبها الغربي باتجاه أوروبا وممالكها التي بدأت تخرج من عصورها الوسيطة لتدخل العصر الحديث، واعتُبر ما وفّره السلطان محمد الفاتح بداية حقيقية للعثمنة التاريخية التي وصلت إلى ذروة قوّتها في عهد حفيده السلطان سليمان القانوني (1520-1566) بقيامه بإصدار القوانين المنوّعة، ما أدى إلى تحوّل الدولة العثمانية إلى قوة عالمية لها تأثيرها في تاريخ العالم[1].

---

(1) عالَج المؤرّخ البريطاني أرنولد توينبي ذلك بالتفصيل في دراسته لتاريخ الإمبراطورية العثمانية «المتوقف عن النمو»، بحسب توصيفه. انظر: سيار الجميل، العثمانيون وتكوين العرب الحديث: من أجل بحث رؤيوي معاصر (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1989)، الفصل الخامس: «نظام التكوين العثماني والبنية التركية: العثمانيون في التفسير التوينبي للتاريخ»، ص 263-298، استنادًا إلى: Arnold Toynbee: *A Study of History, Vol. 1: Abridgement of Volumes I-VI* (Oxford: Oxford University Press, 1946), and *Civilization on Trial* (Oxford: Oxford University Press, 1948), pp. 324-325.

غدت للإمبراطورية العثمانية إبان عهد «باكس أوثمانيكا» هيبتها القوية ورموزها بعد أن اعتمد السلطان محمد الفاتح «الزي الملكي» بشكل كامل، مع تاج ضخم يبعث على الدهشة ورداء أحمر حريري اشتهر بتطريزاته المبهرة. وبدأت الدولة الإمبراطورية تنفتح على ممالك الغرب الذي علا فيه شأن الأسرة العثمانية التي غدت لها تقاليدها الصارمة في الحياة، وأضحت العاصمة العثمانية والمدن العثمانية القديمة مراكز زاخرة بتقاليدها المميزة ومعمارها المدهش وأسواقها وحياتها الزاخرة بالمعاني الثقافية. وتجسّدت العثمنة التاريخية منذ تلك اللحظة التاريخية، واستمرت أكثر من ثلاثة قرون حتى ضعفت الدولة في القرن الثامن عشر، كي تبدأ لحظة تاريخية جديدة في عام 1799.

أولًا: العثمانيون القدماء والجدد الاستقطاب والتوظيف التاريخي

يجب إجراء حفريات في الماضي ومتابعة المسار التاريخي لتلك الجماعة البشرية التي تحمل صفة الأتراك - التركمان منذ بواكير تاريخهم الطويل، حين نشأوا في أعماق أواسط آسيا، وتكاثروا وانتشروا شعوبًا في مناطق رعوية تتغذى حيواناتها بحشائش المناطق المعتدلة الدافئة (= الاستبس) هناك، في وسط القارة الآسيوية، ولقوا صعوبات وتحديات جغرافية ناجمة عن صحارَى قاحلة تنعدم فيها فرص العيش، فكان عليهم أن ينتشروا في الآفاق غربًا، فهاجروا قبائل وبطونًا وفروعًا وعشائر وفصائل، بحثًا عن بيئات جغرافية صالحة للعيش، ومنهم من عبر بحر قزوين والبحر الأسود، ومنهم من اجتاز أصقاع القوقاز وجباله العالية الصعبة إلى حيث استقر بهم المقام في تلك المناطق الجغرافية كلها الممتدة من آسيا الوسطى حتى هضبة الأناضول وما جاورها في شرق البحر المتوسط، وعند مناطق ومضايق لها أهميتها من النواحي الاستراتيجية في البوسفور والدردنيل[2].

---

(2) Edward Harper Parker, «The Origin of the Turks,» *The English Historical Review* (Oxford University Press), vol. 11, no. 43 (July 1896), pp. 431-445, and Sayyar K. Al-Jamil, «Turks and Turcoman: Historical Roots and Geographical Expansion,» Paper Given in Turkmenistan Academy of Science, Ashgabat, Turkmenistan, 23-25 February 2011 (Published in Ashgabat: Turkmenistanyn Ylymlar Akademiyasy, 2012).

من خلال هذا المنظور الجغرافي والحراك البشري المتمثّل في تلك الهجرات التاريخية الكثيفة، وتباين أنثروبولوجيات كل جماعة مستقرة في مكان ما أو راحلة إلى مكان من نوع آخر، كان لزامًا على المؤرخ أن يتدارس طبيعة التطورات التاريخية الدرامية التي تحولت بها هذه الجماعات الآسيوية المهاجرة إلى حيث استقرارها واختلاطها في تلك المناطق الآسيوية، فكان أن برزت من بين صفوفها قيادات كاريزمية وزعامات تاريخية سجلت لها جملة من التواريخ عما أنجزته من المشاركة كجيوش، أو بناء دول وكيانات، أو تأسيس مدن وثغور، خصوصًا بعد أن دانت تلك الشعوب بالإسلام، وعملت على نشره أولًا، والدفاع عنه ثانيًا، وتأسيس تاريخ خاص بها فيه ثالثًا[3].

ثانيًا: من البيئة الرعوية إلى الدولة العالمية

من خلال متابعة التحولات التاريخية من مستوى شعب رعوي وجماعات مهاجرة إلى مستوى أرقى وأكثر استقرارًا، وهو مصاف الدولة ومن ثم الإمبراطورية، وقفنا على حقيقة المنجزات التي حققها العنصر التركي في المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

كان هناك على أطراف دولة السلاجقة، وهي دولة قوية من الأتراك المسلمين، حيّز تحرك فيه العثمانيون الأوائل الذين عاشوا في كنف السلاجقة ودافعوا عنهم ضد البيزنطيين. وأصبح ذلك الحيّز «إمارة» في عهد مؤسسها الأمير عثمان، وتحوّل مع توالي القرون دولة إمبراطورية احتلت موقعًا متراميًا في قلب العالم، بعد أن فرضت وجودها وسطوتها ونفوذها على تاريخ العالم[4]، واعتُبرت من الدول العالمية في التاريخ، بحسب تصنيفات المؤرخ البريطاني أرنولد توينبي[5]؛ إذ دامت قرونًا عدة بدءًا من نهايات القرن الثالث عشر، وبلغت ذروةَ مجدها في أواسط القرن السادس عشر، ثم انهارت في

---

(3) المصدر نفسه.

(4) Halil İnalcık, *The Ottoman Empire: The Classical Age, 1300-1600* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1973), Chapter 1, pp. 4-15, and Colin Imber, *The Ottoman Empire, 1300-1650: The Structure of Power* (Houndmills; Basingstoke and Hampshire: Palgrave Macmillan, 2002), pp. 34-36, 51-59.

(5) Toynbee, *A Study of History*.

نهاية الحرب العالمية الأولى (1918). وخلال تلك الحقب الطويلة، واكب تاريخها عهود إمبراطوريات ودول ومجتمعات في آسيا وأوروبا وأفريقيا، وشهدت انتقالات وتحولات تاريخية من العصور الوسطى المتأخرة إلى امتداد التاريخ الحديث حتى فاتحة التاريخ المعاصر في بدايات القرن العشرين[6].

ثالثًا: العثمنة التاريخية: الأصول والفروع

لا بد من أن يحرص المؤرخ على متابعة مراحل التطور والازدهار التاريخيين للدولة العثمانية، لكن الدولة العثمانية اعتُبرت متوقفة عن النمو حضاريًا[7]، خصوصًا في عهود أقوى حكامها، من محمد الثاني الذي فتح القسطنطينية في عام 1453 ليفتتح بوابة التاريخ الحديث، إلى حفيده سليم الأول الذي غزا مصر والشام وأدخل معظم البلدان العربية إلى مُلْكه، وصولًا إلى حفيده سليمان القانوني الذي كان الأب الحقيقي لقوانين الدولة في أواخر القرن السادس عشر.

كيف كان ذلك؟

ربما كلمة السر التي نتوقف عندها هي «عثمان»، مؤسس أو رمز الكيان الهائل الذي ظل يحمل اسم «الإمبراطورية العثمانية» التي تكوّنت وبسطت نفوذها على مناطق شاسعة تمتد من وسط أوروبا وجنوبها إلى شرق البحر المتوسط وجنوبه. وكان ذلك، كما يوضح جميع المؤرخين المتخصصين بشؤونها، خلال العقود الزمنية المتوالية بين بدايات القرن الرابع عشر والقرن السادس عشر (عصر التكوين والتوطيد)[8]. وكان أول حكام هذه الإمبراطورية عثمان، رأس الأسرة التي تحدّر من أصلابها قادة كبار وفاتحون عظام كان في مقدمتهم طبعًا السلطان محمد الثاني المعروف بلقب محمد الفاتح الذي دانت

(6) Kemal Karpat, *The Ottoman Past and Today's Turkey* (Leiden: Brill, 2000), pp. 5-9.

(7) Toynbee, *A Study of History*.

(8) Heath W. Lowry, *The Nature of the Early Ottoman State* (Albany: State University of New York Press, 2003), pp. 13-19.

له القسطنطينية في الموقعة المشهودة التي ما زالت تشكل منعطفًا متميزًا في سجل التاريخ العالمي[9].

سقطت القسطنطينية في عام 1453 على يد السلطان الشاب محمد الفاتح الذي حكم ثلاثين عامًا (1451-1481)، واعتُبر ذلك العام مفصلًا تاريخيًا مهمًا، وإيذانًا بسقوط إمبراطوريات قديمة، كالإمبراطورية البيزنطية، وارتفاع نجم إمبراطورية الأتراك العثمانيين كإمبراطورية جديدة لم يمض على تشكيلها سوى 150 عامًا، بل كان ذلك الفتح قد جاء - كما يؤكد عدد من المؤرخين[10] - ليشكل عوامل تبلور الهوية التركية واكتمالها كما عرفتها الحقب الزمنية التي توالت منذ منتصف القرن السادس عشر وامتدت إلى منتصف القرن التاسع عشر[11]. وبمتابعة دقيقة لمسار الإمبراطورية العثمانية التاريخي، مسار دولة «السلطنة العلية» كما كانت تسمّى في أصقاع المنطقة العربية، لا دولة «الخلافة العلية» كما يطلق عليها اليوم خطأ[12]، يتضح كيف بلغت ذروتها في ظل السلطان سليم الأول الذي استولت جيوشه على الشام ومصر في عامي 1516 و1517 على التوالي، فيما بلغت ذروة مجدها السياسي والحضاري مع حكم السلطان سليمان «القانوني» (حكم 1520-1566) كما تسمّيه المراجع العربية (وهو أيضًا سليمان «العظيم» (Suleiman The Magnificent) كما يصفه جميع المؤرخين

---

(9) Mehmet Fuat Köprülü and Gary Leiser, *The Origins of the Ottoman Empire* (Albany: State University of New York Press, 1992), p. 67.

(10) Franz Babinger, *Mehmed the Conqueror and his Time* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1992), pp. 56-59; Lina Murr Nehmé, *1453 Fall of Constantinople: Muhammad II imposes the Orthodox Schism* ([n. p.]: Aleph Et Taw, 2004), pp. 123-124; Jonathan Harris, *The End of Byzantium* (New York: Yale University Press, 2010), p. 167; David Nicolle, *Constantinople 1453: The End of Byzantium*, Campaign; Book 78 (London: Osprey Publishing, 2000); John Julius Norwich, *Byzantium: The Decline and Fall* (New York: Alfred A. Knopf, 1995), pp. 56-58 and 127-129.

(11) Colin Imber, *The Ottoman Empire, 1300-1650: The Structure of Power* (Houndmills, Basingstoke and Hampshire: Palgrave Macmillan, 2002), pp. 93-99, and Suraiya Faroqhi, *The Ottoman Empire and the World Around It* (London: I. B. Tauris, 2004), pp. 140-143.

(12) عالَجَ المؤرّخ أسد رستم ذلك في: أسد رستم، «السلطان سليم والخلافة،» الكلية (الجامعة الأميركية في بيروت)، العدد 12 (1925). كما جَرَت معالجته في: سيار الجميل، «دولة السلطنة العثمانية وإشكالية الخلافة: رؤية إيبستيمولوجية لمواقف تاريخية متعددة،» دراسات عربية، السنة 23، العدد 4 (شباط/ فبراير 1987).

الموسوعيين في العالم)، وكان ذلك مع تضاعيف العقود الزمنية الأخيرة من القرن السادس عشر، وهو عاشر السلاطين في تاريخ الدولة العثمانية التي وصلت في عهده إلى أزهى عهودها وأقواها على الإطلاق[13].

عاشت الدولة العثمانية أكثر من ستة قرون، باسطة حكمها الحضاري على أجزاء من البلقان والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ونفوذها المنوّع في البحار كالمتوسط والأسود والأحمر والخليج العربي. تنوّعت ممتلكاتها، وعايشت ظواهر تاريخية كبرى في تاريخ العالم وأطواره الانتقالية، مثل انطلاق الثورات النهضوية والثقافية والأدبية والفنية، وإعادة التشكيل الحضاري والعصر الحديث والثورة الفرنسية والتطور الصناعي وحتى بداية الثورة الروسية. واستجابت لنظام الأراضي السائد في أوروبا إبان العصور الوسطى، مع حيوية الطبقة الوسطى القليلة التي تفاقم شأنها، ونمو الرأسمالية وصولًا إلى انطلاق الثورة البلشفية، وحتى الفترات الاجتماعية إذا أخذنا في الاعتبار أن الدولة العثمانية انتهت بعد عام من انطلاق الثورة الروسية.

يُعتبر القرن السادس عشر ذروة ازدهار الدولة العثمانية؛ إذ مرت مؤسساتها كلها بزمن ذهبي تمثّل في نخبوية قواتها، وعظمتها في إصدار القوانين، وامتداد رقعتها الجغرافية (البلقان وأغلب هنغاريا والشرق الأوسط (باستثناء إيران) وشمال أفريقيا (باستثناء المغرب))، وزيادة مواردها الاقتصادية.

رابعًا: العثمنة الجديدة: عنوان تاريخي

يحمل «العثمنةَ الجديدة» مشروعُ إعادة إحياءٍ للعثمنة التاريخية من خلال جوانب ومظاهر وأفكار، أكانت انبعاثية أم إصلاحية أم تنظيماتية أم تحديثية أم سياسة استراتيجية... إلخ. وهي كمصطلح تتضمن عناية مؤرخ اجتماعي

---

(13) انظر المقالة الممتازة التي كتبها المستشرق كريمرز (J. H. Kramers) بعنوان «سليمان الأول،» في: دائرة المعارف الإسلامية، يصدرها باللغة العربية أحمد الشناوي؛ إبراهيم زكي خورشيد وعبد الحميد يونس؛ راجعها في وزارة المعارف محمد مهدي علام، 1 ج (بيروت: دار المعرفة،؟198)، ج 12، ص 146-158.

وسياسي لا برصد الحوادث بقدر العناية بسبر الظواهر وفحص البدائل الصعبة لتسميات وظائف التاريخ، لكن بطرائق جديدة من أجل كسب الحاضر والمستقبل. والمؤرخ لا يهمه إحياء الجذور الأولى بقدر ما يوظفه صنّاع القرار الجدد ممّا تركته الأزمنة الماضية من بقايا وترسبات. إنه يعتني بالحاضر من أجل بناء المستقبل، وكان الانتقال من العثمنة القديمة إلى العثمنة الجديدة صعبًا جدًّا بفعل القطيعة التاريخية التي مارسها النظام السياسي الذي أرساه مصطفى كمال أتاتورك ومن جاء من بعده إلى سدة الحكم في الجمهورية التركية.

يمكن القول إن جذور مجتمعاتنا المنوّعة ممتدة في أعماق التاريخ، إلا أن التشكيل التاريخي الحديث والمعاصر اعتمد على أساس جذور حضارية أو عوامل نشوء الإنسان وتطوّره في مجتمعاته المنوّعة التي كان لا بد من أن تتعايش، من أجل رؤية مشتركة نحو المستقبل، مع طبيعة العلاقات التي ربطت تلك المجتمعات بغيرها عبر البحر المتوسط، ومنها المجتمعات الزراعية التي كانت تستقبل المهاجرين الجدد وتستبعد جميع الذين ترفضهم أو يرفضونها.

بناء عليه، اعتمد الوجود البشري على أساس آليات الهجرات الجماعية والكثيفة والمتعددة الموجات من مناطق الوسط المركزي في الجزيرة العربية، ومن مناطق الوسط المركزي لقارة آسيا، إلى حيث توسَّع هذا الوجود ليؤسس إمبراطورية خلافة عربية في بغداد، أو ليؤسس إمبراطورية سلطنة عثمانية في اسطنبول.

إن ما أصبحنا نعرفه في زماننا الراهن بـ «تركيا»، إلى جانب خمس جمهوريات «ما بعد سوفياتية» - كما يصفها فندلي[14] - لا يزال يتخذ مواقعه الجغرافية في مناطق الوسط من القارة الآسيوية، ويستند إلى مواريث ثقافتها التركمانية أو التركية بالدرجة الأولى؛ ذلك أن الوجود التركي راجع في الأساس إلى «دياسبورا» تاريخية بعيدة في أعماق الزمن، بمعنى أن حركة هجرة وتدفق من السهوب ومناطق الحشائش والمراعي الآسيوية (= الاستبس) أفضت إلى

(14) Carter Vaughn Findley, *The Turks in World History* (Oxford: Oxford University Press, 2004), pp. 45-49.

استقرار في حياة جديدة اقتضى من هذا العنصر التركي عملًا دؤوبًا، وصلابة لا تُحَدّ، ومهارات ظل يكتسبها بالتعلم وبالتجربة والخطأ حتى تحولت الحياة التركية من مستوى رعوي إلى مستوى حضري مختلف تمام الاختلاف.

خامسًا: موعد مع الإسلام الحضاري ماضيًا ومع الأسلمة السياسية حاضرًا

نلاحظ في هذا السياق أن بعض المؤرخين المهتمين اليوم بـ «العثمنة الجديدة»، ومن هؤلاء كارتر فون فندلي، يقتصر في بحثه التاريخي على الأعوام الألفين التي بدأت بالهجرات التركية من تلك السهوب الآسيوية إلى شرق البحر المتوسط، ولمّا تنته مع الدولة العثمانية ثم الجمهورية التركية التي أنشأها أتاتورك، كما هو معروف، مع الأعوام الأولى من عشرينيات القرن العشرين. ونحن إذ نوغل، بحكم التخصص، في سرد السياق التاريخي للجماعة التي تحمل وصف «الترك» عبر الزمان والمكان وتحليله، نبيّن مدى ما اكتنف تاريخ هذه الجماعة التركية - التركمانية وتطورها من تشابكات وتعقيدات عبر ما جسّد وجودها الطويل الأمد من قبائل وفروع وبطون، وصولًا إلى تكوين الدولة التركية الحديثة، بكل ما ضمته فوق رقعتها من شعوب ومِلل وقوميات وتيارات خاصة، في ظل دولة إمبراطورية مترامية الأطراف ودينها الإسلام.

في هذا السياق أيضًا، توضح المجلة الأميركية للدراسات التاريخية كيف أن الإسلام هو الجسر الذي عبرت عليه الجماعة البشرية التركية، إلى حيث التبلور والرشد والشعور بالرسالة التاريخية التي ترجمتها إلى بناء دولة وبلورة حضارة وإنشاء كيان يحفظ اسمها عميقًا في سجل التاريخ.

سادسًا: منطلقات العثمنة الجديدة

1- 1799: الحملة الفرنسية على مصر علامة فارقة غيّرت التاريخ

قبل شهور من دخول عالمنا العربي العثماني القرن التاسع عشر، انعطف التاريخ انعطافة شديدة حيث استدارت المجتمعات استدارة قوية. وتمثّلت

منطلقات العثمنة الجديدة - بحسب رأينا - في أهم حدث تاريخي لا يزال يحمل المزيد من الأسرار والمضامين، وكان يمثّل أضخم هجمة استعمارية فرنسية على مصر وبلاد الشام (حملة نابليون)؛ هجمة كانت لها تداعياتها المؤثرة في المنطقة كلها في ما يزيد على مئتي عام، فكان أن دق ذلك الحدث الأجراس في أصقاع الإمبراطورية العثمانية.

لنقرأْ ما كتبه ياسين الخطيب العمري، أحد أبرز المؤرخين العراقيين في القرن الثامن عشر ومن الذين عاصروا ذلك الحدث التاريخي، وهو يمدنا بمعلومات تاريخية جديدة كان قد استقاها من بيئته (الموصل) التي تميّزت بخصوصيتها الثقافية لما شهدته من حركة ثقافية وإصلاحية قوية في القرن الثامن عشر[15]، فكتب يقول: «وفيه (أي في عام 1799) ملك الفرنجة مدينة الإسكندرية، ثم ملكوا مصر ثم الرملة وغزّة ويافا [...] وهم طائفة الفرنسة التي ملكت الإسكندرية بالمكر والحيلة، ثم ملكت مصر كذلك، وأما باقي البلاد فملكتها بالسيف وكيفية حيلتها، على ما ذكر لي من أثق به أن الفرنسة لهم صحبة أكيدة مع ملوك آل عثمان لم يعهد أنهم حاربوا أحدًا من السلاطين، وكان في رجال الدولة رجل اسمه رشيد أفندي ورتبته ريّس، وهو المحتسب على جميع بلاد الفرنجة وترجمان الجميع عند السلطان، فطلبوا منه الفرنسة فرمانًا حتى إذا أتوا إلى بلاد مصر لا يمنعهم أحد لعلمهم بصداقتهم، فكتب لهم بذلك كتابًا، فأخذوا الكتاب إلى بلادهم، وجمعوا العساكر، وركب البحر نحو ثمانين ألف مقاتل ومعهم ذخاير، فلما اقتربوا من الإسكندرية في أواخر محرم بعثوا أمامهم برجل منهم يحسن اللغة التركية وألبسوه ثياب رجال الدولة، ومعه جماعة من الفرنسة كلها على هيئة حسنة، حتى أن كل من رآهم ظن أنهم من رجال الدولة. وقد وضع الفرمان على صدره كعادة خدّام الدولة، ودخل مدينة الإسكندرية على تلك الهيئة، وأظهر الفرمان، وذكر أن مراكب ستأتي قريبًا وعليها رجال من الينكجرية (= الإنكشارية) لحفظ البلاد، فصدقه أهل البلد. وفي اليوم التالي، جاءت المراكب، فلما اقتربت من البلد ضربته بنحو ألف قذيفة مدفع، وملك رجالها الإسكندرية، ثم توجهوا إلى

---

(15) في شأن ذلك، انظر: Sayyar Al-Jamil, «IRAK,» in: *History of the Scientific and Cultural Development of Mankind*, New edition, 2 vols. (Paris: Unesco, 1998), vol. II, pp. 401-404.

مصر (= القاهرة)، فالتقاهم أعيان مصر والأمراء بالعساكر، وفيهم أربعة وعشرون من البكوات (أمراء المماليك) وأمراء السناجق، ووقع القتال، وقُتل من المسلمين خلق كثير، ولم يسلم من البكوات إلا إبراهيم بك الذي هرب بمن معه إلى نواحي القدس، إلى عند الشيخ يوسف بن الجراد، وهرب مراد بك إلى جهة الصعيد بمن سلم معه، وملك الفرنجة الفرنسة مصر...»[16].

يتابع المؤرخ العمري وهو يسجل الحوادث المريرة تلك قائلًا: «وخرج الوالي الوزير بكر باشا من مصر بأمواله وذخائره، فتلقته عرب الصعيد ونهبوا جميع ما عنده، فجاء بكر باشا إلى حلب وخرج شيخ البلد مراد بك وتبعه البكوات، واجتمع عليه من العساكر نحو ستة آلاف فارس، وجعل كل يوم يشن الغارة على مصر ويقتل من يجد من الفرنسة. ثم إن أغلب عرب الصعيد والقبط تبعوا الفرنسة وصاروا من أعوانهم. وفي بعض الأيام، كان مراد بك يقاتل الفرنسة، فبلغه أن العرب ملكوا خيامه وأثقاله، فقفل راجعًا إليهم، وتبعهم وقاتلهم وقتل منهم خمسمئة رجل، واستولى على خيامه وأمواله. كل هذا جرى والسلطان سليم (الثالث) لا يدري في الحال حتى مضى شهران، وهو لا يدري، فقيل إنِ نساء الروم (= النسوة التركيات) وقفن له في الطريق يوم الجمعة وأخبرنه بأخذ مصر وأسر المسلمين، فجعل السلطان سليم يبكي، وقيل أخبره الطواشي حرم آغا، ولما رجع من الصلاة، أحضر الوزير الأعظم عزة محمد باشا وشتمه وسبّه ونفاه إلى بعض القلاع [...]، واستولى على أمواله، ثم قتل رشيد أفندي الريّس وعمل شيخ الإسلام، ونفاه ونفى يوسف آغا كتخداه الحرم، وأرسل إلى الوزير الكبير يوسف باشا والي المعدن، واستدعاه وولّاه الوزارة العظمى، فتوجه إلى إسلامبول (= اسطنبول) ودخلها واجتمع بالسلطان سليم، وعزم السلطان على الجهاد بنفسه، فمنعه الوزير الأعظم يوسف باشا وخرج بالعساكر في أوائل ذي الحجة، وقيل ثالث أيام العيد، ومعه، على ما قيل، مئة وعشرين ألف فارس [...]»[17].

---

(16) Sayyar Al-Jamil, *A Critical Edition of Al-Durr Al-Maknun fi al- Ma'athir al Madiya min al-Qurun of Yasin al-Umari (920-1226 A.H. 1514/1515 A.D.-1811/1812 A.D.)*, 3 vols. (Scotland: St. Andrews University, 1983), vol. 1: Introduction and Notes; vol. 2: Text, and vol. 3: *Apparatus Critics*, p. 1138.

(17) المصدر نفسه، ج 3، ص 1140.

ويلتفت العمري إلى مسار الحملة الفرنسية نحو بلاد الشام، فيقول: «وفيها لما ملك الفرنسة مصر، طمعوا في مُلْك البلاد، فملكوا غزة والرملة ويافا، وعزموا على أخذ بيت المقدس، فالتقاهم الشيخ يوسف بن الجرار وقاتلهم حتى قيل إنه قتل من الفرنسة نحو خمسة آلاف رجل، فعزموا على أخذ مدينة عكا، وفيها الشهم المقدم والوزير المعظم أحمد باشا الجزار. وعندما جمعوا من العساكر نحو ثلاثين ألف مقاتل زحفوا إلى البلد، فضربهم بالمدافع من أعلى السور، وقتل كثيرًا منهم، فتقدموا إلى البلد، فضربهم بالمدافع من نصف السور وقتل كثيرًا منهم، وكان قد أرسل إلى العرنوط (= الأرناؤوط = الألبان) واستدعاهم، فقدم منهم عشرة آلاف فارس يوم المعركة، ففتح الجزار أبواب البلد وخرج بمن معه، ووقع القتال حتى هزمهم عن البلد ونصرَ الله المسلمين وخذل الكافرين، وقتل من الفرنسة بالمدافع وبالسيوف المحمدية القواطع، على ما قيل، عشرين ألف كافر، وأبعدهم عن عكا نحو يومين...»[18]. ثم يكمل قصة هذه الملحمة التاريخية: «فنادى المسلمون بأجمعهم الله أكبر، وتداركوا على الفرنسة يقع بعضهم على بعض وولّوا الأدبار، فملك المسلمون خيامهم وأثقالهم وذخائرهم وتبعوهم مسيرة سبع عشرة ساعة يقتلون ويأسرون، فأُحصي من قُتل من الفرنسة في عِدة وقائع خمسة وأربعون ألفًا، وأرسل الجزار في هذه الوقعة سبعة آلاف وخمسمئة رأس»[19].

يقول هذا المؤرخ في مكان آخر: «اشتدت شوكة الخارجي بازبند أوغلي، وكثرت أجناده، وملك بعض بلاد روم يلي، وسبب خروجه البدع التي أحدثها رجال الدولة، وهي اثنتان وسبعون بدعة، منها على كل من قهوة زلطة، وعلى كل شجرة مصرية، وعلى كل غلام يولد ريال وأمثال ذلك. ولما ظهر بغي الفرنسة، أبطل السلطان سليم بعض البدع من ساير البلاد، وعفا عن بازبند أوغلي، فأرسل أخاه إلى الدولة العلية واتصل بخدمة السلطان، وأنعم السلطان على بازبند أوغلي وجعله وزيرًا في تلك البلاد. ولمّا توجه الوزير الأعظم

(18) المصدر نفسه، ج3، ص 1141.
(19) المصدر نفسه، ج 3، ص 1142.

يوسف باشا للجهاد وفتح بلاد مصر، جهز بازبند أوغلي عشرين ألف فارس وأرسلهم مع أخيه للجهاد مع الوزير الأعظم»[20].

2- تحليل النص التاريخي

يقّدم لنا العمري في كتابه المعروف الدر المكنون في المآثر الماضية من القرون صورة بانورامية مختزلة عن حملة نابليون بونابرت على مصر وبلاد الشام ويسمّيه في مكان آخر «برته بول»، وهو هنا يقدّم معلومات تاريخية، بعضها جديد وبعضها معروف، ويتحدث مدافعًا هنا عن الدولة العثمانية وعن المسلمين، ويتساءل عن كيفية خيانة فرنسا للعثمانيين الذين كانت لهم معها صداقة وتعاقد وتحالف، ويقدّم معلومة تاريخية عن خيانة رشيد الريّس، الترجمان في البلاط العثماني، وتزويد فرنسا بفرمان باطل من أجل استخدامه في الدخول إلى مصر بالحيلة والمكر، وكيف فوجئ بالأمر أهل مصر وحكامهم البكوات من الأمراء المماليك والوالي الوزير العثماني، وهم يرون القوات الفرنسية تحتل الإسكندرية وتخترق أرض مصر نحو القاهرة... وكيف تشرد البكوات المماليك فيما أحجم الشعب المصري عن الوقوف معهم، على ما يبدو، بل وقف أقباط مصر وعرب الصعيد ضدهم.

لم يتكلم العمري على ظلم المماليك وانقساماتهم في ما بينهم، لكن كانت الصدمة التاريخية قد حصلت في لحظة تاريخية مصيرية بالنسبة إلى مصر التي تتوسط قلب العالم العربي، حين زحف الفرنسيون نحو بلاد الشام وسيطروا على المدن الفلسطينية المهمة تباعًا، لكنهم عجزوا عن السيطرة على عكا التي وقفت بقيادة أحمد باشا الجزار موقفًا تاريخيًا رائعًا في التصدي للعدوان الفرنسي، وردّت الفرنسيين على أعقابهم في خسرانهم المعركة التي كانت بمنزلة بداية سقوط مشروعهم في السيطرة على العالم العربي.

إذا انتقلنا إلى العاصمة العثمانية، نجد أن هذا الحدث التاريخي القوي هزّ مشاعر السلطان سليم الثالث، وأن إجراءاته المباشرة جاءت من خلال ردة فعله

(20) المصدر نفسه، ج 3، ص 1144.

القوية في شقين: أولهما أنه أخذ بالإجراءات السياسية والرسمية فبدّل أركان نظامه، بمن فيهم شيخ الإسلام مفتي الدولة ووزيره الأعظم وطاقم الإدارة، وصادر أموالهم ونفاهم وعاقبهم. وثانيهما أنه أخذ بإجراءات التغيير التاريخي بإلغاء ما سمّاه المؤرخ العمري «البدع» التي كان قد فرضها أركان نظامه السابق، وأغلبهم من الرعيل القديم، ليباشر اتّباع سياسة إصلاحية جديدة تخالف تمامًا كل ما كان متّبعًا، أي إنه باشر العمل بعثمنة جديدة من خلال سياسات جديدة تصادمت مع التقاليد القديمة الصارمة التي كانت عليها الدولة ونظامها منذ أكثر من ثلاثة قرون مضت.

3- التركي والتركماني: افتراقات التاريخ

في السياق نفسه، يشير المؤرخ التركي كمال كاربات إلى ما يوضحه بعض المؤرخين الآخرين من وجود شعوب كثيرة تحمل صفة التركي أو التركماني، وإن كانت تجمعها الجذور المشتركة المستمدة من أصولها في مناطق وسط آسيا[21]. وفي السياق نفسه أيضًا نتابع تطورات هذا الكيان التركي التي استجدت، خصوصًا مع النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حين بدأ الضعف يدب في أوصال هيكله الإمبراطوري، خصوصًا في ضوء شيوع الاستبداد ومعاناة ظواهر التعثر والتخلف عن مسيرة القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وإنجازاتهما، ولا سيما في مضمار الثورة الصناعية، فضلًا عن نوازع الأطماع الإمبريالية التي ظلت تساور قوى الاستعمار الغربي، إنكلترا وفرنسا بالذات، من أجل وراثة التركة العثمانية[22]، تركة رجل أوروبا المريض كما كانوا يقولون، وفي مناطق الشرق الأوسط العربي بالذات.

تبلورت هذه التوجهات التي جمعت بين استضعاف الكيان التركي ومطامع القوى الإمبريالية المتحفزة في أوروبا من جهة، والحركات التي اجتاحت وسط

---

(21) Kemal Karpat, «Ottoman Population Records and the Census of 1881/82-1893,» *International Journal of Middle Eastern Studies*, no. 9 (1978), pp. 237-274, and Al-Jamil, Turks and Turcoman.

(22) Kemal H. Karpat, *Studies on Turkish Politics and Society: Selected Articles and Essays* (Leiden: Brill, 2004), pp. 45-48.

أوروبا وجنوبها للاستقلال عن الدولة العثمانية التركية، وعلى نحو ما يذهب إليه بعض المؤرخين في قضية ظلت محورية ومطروحة على مدار عقود القرن الثامن عشر، ولفترة امتدت إلى القرن التاسع عشر، بل إلى الأعوام الاستهلالية من القرن العشرين، وتحت مسمى «المسألة الشرقية».

سابعًا: العلاقات العثمانية بروسيا القيصرية وألمانيا القيصرية

بدأت المسألة الشرقية التي غدت المسألة التاريخية الظاهرة والخطِرة، بتطور روسيا في عهد عاهلها التاريخي القيصر بطرس الأكبر (1682-1725) من دولة آسيوية أو دولة أوروبية طرفية تعاني تخلفًا موروثًا من أيام القرون الوسطى، إلى دولة سلكت سبيل التقدم والتصنيع والتنوير لتصبح دولة أوروبية لها مكانتها ونفوذها. وتشاء الأقدار أن يتزامن مع هذا التقدم الروسي تراجع تركي شهدته الدولة العثمانية على امتداد القرن الثامن عشر[23]، وتجلّت آثاره في الحروب الكثيرة التي نشبت بين تركيا العثمانية وروسيا القيصرية المدعومة بحلفائها الأوروبيين ممن كانوا يعادون تركيا العثمانية ويحسدونها على «ممتلكاتها الواسعة» في منطقة البلقان وأصقاع شرق أوروبا وجنوب أوروبا ووسطها، علاوة على موقعها في آسيا وأفريقيا، حيث أبرز المسالك البحرية (مضايق الدردنيل والبوسفور) والبرية والنهرية، وما كان لذلك من أهمية بالغة بالنسبة إلى حركة الكشوف الجغرافية والتبادل التجاري الإقليمي والدولي، وحركات غزو أعالي البحار بأساطيل الدول الكبرى الطالعة والطامعة على السواء[24].

شهد القرن التاسع عشر وحده نشوب أربع حروب واشتعال صراعات عسكرية بين روسيا القيصرية وتركيا العثمانية الإمبراطورية، وكان الطرفان يتبادلان نتائج النصر والهزيمة بينهما، بحسب نوعية التحالفات التي كان هذا الطرف أو ذاك يبرمها ويفعّلها؛ ففيما هُزمت روسيا في حرب القرم (1853-

(23) Donald Quataert, *The Ottoman Empire, 1700-1922* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2005), pp. 41-49.

(24) المصدر نفسه.

1856)، هُزمت تركيا في الحرب الرابعة (1877-1878)[25]، واستطاع السلطان العثماني عبد الحميد الثاني (عاش 1842-1918) بعد ذلك تعزيز تحالفاته بضم ألمانيا إلى المعسكر التركي، ومنْح مستشارها العتيد أوتو فون بسمارك (1815-1898) امتياز مد خط سكة حديد برلين - بغداد. ثم عمد الخاقان الباديشاه والسلطان العثماني إلى التوسع في استخدام المزيد من ضباط ألمانيا الأكفاء كخبراء في الجيش التركي[26]، ومنهم فون مولتكه الكبير[27] الذي زار الإمبراطورية العثمانية تلبية لدعوة من السلطان محمود الثاني كي يساعد في تحديث الجيش الجديد للإمبراطورية العثمانية. ثم زار العراق في رحلات أخرى، وجُعل في عام 1838 مستشارًا لقائد القوات العثمانية في الأناضول، واستُفيد من خبراته في تشكيل حملة عثمانية ضد محمد علي باشا في مصر، لكنه لقي في عام 1839 بعض الصعوبات، إذ لم يستمع أحد إلى نصائحه في شأن التعامل الحربي مع جيش محمد علي باشا. وعاد فون مولتكه إلى برلين في كانون الأول/ ديسمبر 1839[28].

كشفت الوثائق أن مشروعًا استراتيجيًا ألمانيًا يقضي بتوغل الألمان باتجاه البحار الشرقية عبر العراق والخليج العربي والمحيط الهندي، كان أحد أسباب اندلاع الحرب العالمية الأولى، إذ وقف البريطانيون ضده بقوة. وبدا أن بريطانيا وفرنسا كانتا تقفان معًا في وجه مشروعات ألمانيا القيصرية للتوجه نحو البحار

(25) المصدر نفسه، ص 78-90.

(26) Kemal H. Karpat, *The Politicization of Islam: Reconstructing Identity, State, Faith, and Community in the Late Ottoman State* (Oxford: Oxford University Press, 2001), pp. 222-231.

(27) هيلموت فون مولتكه الأكبر (H. Von Moltke) القائد البروسي المعروف (26 تشرين الأول/ أكتوبر 1800 - 24 نيسان/ أبريل 1891م). تولّى رئاسة أركان الجيش البروسي (الذي صار الجيش الألماني بعد تأسيس الإمبراطورية الألمانية عام 1871) بين عامي 1857 و1888. وكثيرًا ما يخلط بعض المؤرخين بينه وبين ابن أخيه هيلموت يوهان لودفيغ فون مولتكه الأصغر، القائد الألماني المعروف والمثير للجدل، لما عُرف عنه من أنه وضع الخطة الألمانية المتعلقة بالحرب العالمية الأولى التي حرض على خوضها. انظر: Annika Mombauer, *Helmuth von Moltke and the Origins of the First World War* (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 2001), pp. 23-29.

(28) Otto Friedrich, *Blood and Iron: From Bismarck to Hitler the Von Moltke Family's Impact on German History* (New York: Harper Collins, 1995), pp. 67-69, 102-109 and 120-122.

الشرقية بالتحالف مع العثمانيين، وفي وجه مشروعات روسيا القيصرية بالتوغل نحو المياه الدافئة - كما سمّتها - بالتحالف مع إيران.

أتى القرن العشرون ليشهد توطيد هذا التحالف العثماني - الألماني، وبالتالي كان منطقيًا - كما يؤكد كثير من المؤرخين - أن تتخندق السلطنة التركية العتيقة في أواخر عهودها الإمبراطورية العثمانية إلى جانب المعسكر الإمبراطوري الأوروبي التحالفي الآخر الذي كان يضم إمبراطورية الهابسبورغ في النمسا وهنغاريا، والهوهنزلورن في ألمانيا، وكان ذلك قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى في عام 1914[29]. ويبدو أن هناك من يعتبر ذلك خطأ استراتيجيًا قاتلًا، ونحن نرى أن الخطر القاتل بالنسبة إلى العثمانيين كان مصدره انهيار جبهة الشرق الأوسط نتيجة فقدان العراق وبلاد الشام ومنافذهما البحرية كلها وخطوطهما النهرية ومسالكهما البرية؛ فبعد ذلك، انتهت تلك الحرب في عام 1918 بهزيمة المحور العثماني - النمساوي - الألماني لمصلحة فرنسا وبريطانيا اللتين حرصتا على تقسيم التركة العثمانية بينهما، أي «وراثة» أملاك الإمبراطورية العثمانية العجوز في مناطق شتى من الشرق الأوسط والوطن العربي. وكان ممّا ساهم في العمليات التاريخية التي حدثت في عموم المنطقة عوامل داخلية متعددة، أهمها عامل النقمة المريرة ضد الأتراك العثمانيين من الأرمن والكرد والعرب وغيرهم من الشعوب والجماعات التي نضجت مواقفها التاريخية، والقومية بالذات، بعد كل ما حدث في شرق أوروبا وبلاد البلقان، في ما سمّي «المسألة الشرقية».

يمكن وصف العمليات التاريخية التي جرت في إثر الحرب العالمية الأولى بأنها إعادة تركيب الأجزاء الجغرافية المتناثرة من كيان العثمانيين وبقاياهم في أصقاع متعددة من آسيا خصوصًا؛ إذ ولدت الكيانات السياسية المعاصرة، ولمّ الأتراك شعثهم في تراقيا والأناضول، لكن تحت اسم تركيا، كوطن جيوتاريخي لهم بعد انبعاث الروح الوطنية الطورانية في كيانه، وبذل

(29) F. A. K. Yasamee, *Ottoman Diplomacy: Abdülhamid II and the Great Powers, 1878-1888*, Publications of the Center for Ottoman Diplomatic History (Istanbul: Gorgias Presse, 1996), pp. 78-79.

محاولات جريئة متعمدة ومخطط لها من زعيمها الغازي مصطفى كمال أتاتورك ورفاقه في الفصل بينها وبين تاريخها الإسلامي، والتوجه ببوصلتها المستقبلية نحو الغرب الأوروبي، وترك المناطق العربية التي احتلها البريطانيون والفرنسيون والإيطاليون.

وما كان لمثل هذه العمليات التاريخية الموجعة أن تستمر لولا ما أبداه الأتراك الأوائل، وعلى رأسهم مصطفى كمال أتاتورك وعصمت إينونو، من حرص على الحفاظ على كيان الأناضول في آسيا وإقليم تراقيا في أوروبا لتأسيس الجمهورية التركية الحديثة. لقد بدأت تلك الجراحات مع العقود الأولى من القرن العشرين، ولكن ها هي التجربة، باسم «العثمنة الجديدة» كي تؤسس تاريخًا من نوع جديد، بعد حالة من البحث عن مصالح قومية، او حالة من البحث عن أمجاد تاريخية، او حالة من البحث عن أدوار مشرقية إسلامية، في إطار جديد من العلاقات السياسية. إنه توظيف لشراكة تاريخية ولكن من خلال أجندة مؤدلجة باسم «العثمنة الجديدة» في مقتضيات التطلع إلى الأمام، حيث تسعى تركيا، كما يؤكد السياسي التركي عمر فاروق قلايجي، مسؤول العلاقات الخارجية في الحزب الحاكم في أنقرة، لأن تكون «من أفضل 10 دول في العالم»[30]. ويُعتبر هذا الأخير واحدًا من الواجهات السياسية التي اعتمد عليها أردوغان في الشارع السياسي[31].

ثامنًا: تطوّر الدعوة إلى نهج العثمنة الجديدة

لم يكن أحمد داود أوغلو هو المؤسس الحقيقي لفكرة العثمانيين الجدد كما جاء في فصل من كتابه العمق الاستراتيجي، بل إن الفكرة في صيغتها

(30) Carter Vaughn Findley, *The Turks in World History* (Oxford: Oxford University Press, 2004) pp. 45-89, 112-118 and 154-156.

(31) لعمر فاروق قلايجي تأثير كبير في اسطنبول، ودوره في حزب العدالة والتنمية كرئيس مقاطعة. وهو مثقف إسلاموي ذو موقف غامض من أتاتورك، ولكنه يحترم عدنان مندريس وتورغت أوزال، وقد حمل صور رجب طيب أردوغان ووضع واحدة من صوره في إطار جميل للتباهي بها، وقال في هذا السياق «القيادة تعريفها باختصار أنها فن المستقبل».

الأولى هي من لدن تورغت أوزال المعروف بميوله التاريخية المتعاطفة مع الماضي التركي. ثم جاء حزب الرفاه الإسلامي ليبشر بأفكار أكثر جرأة وفي السياق عينه لكن في ثوب إسلامي، وفي زمن هدأت فيه النزعة القومية عند الأتراك، كما هدأ الصراع بين اليسار واليمين. وجاء أردوغان من رحم حزب الرفاه ليؤسس مع جماعته التيار الإسلامي الذي دعا إلى التوفيق بين العثمانية والإسلاموية والتغريب، بحسب تعبير أوغلو. ولم تكن التيارات التركية مهيأة لاستيعاب هذا التفكير الجديد في فضاء تركيا العلماني، فراح أوغلو يطرح في العمق الاستراتيجي نفسه منظِّرًا لشؤون العالم، من أن يدرك أن العثمنة هي أيضًا جزء من تاريخ قلب العالم الذي توالدت فيه، وأن تجربة التغريب لم تكن حكرًا على الأتراك، بل كانت قد زحفت نظريًا وواقعيًا وسياسيًا وثقافيًا إلى أغلب شعوب المنطقة وكانت جزءًا من تجارب هذه الشعوب التاريخية الحديثة.

إن العثمنة الجديدة عبارة عن محاولة مؤدلجة تستعيد مرجعية تاريخية، وهي لا يمكن أن تكون مصدرًا حقيقيًا للقرن الحادي والعشرين، علمًا بأن استعادتها تمثّل استعادة للمشكلات التاريخية التي خفتت منذ أكثر من مئة عام؛ مشكلات تتعلق بالحدود والأقليات، ومشكلات دينية وطائفية وبحرية وبرية واقتصادية وثقافية .. ومن السذاجة بمكان أن تغدو الحالة (صفر مشكلات) بمثل هذه السرعة. وقد أثبتت الأيام أن مثل هذه القاعدة المثالية فشلت مع حدوث المتغيرات العربية مثلًا ، وهكذا، بالنسبة إلى علاقات تركيا بإيران أو بدول البلقان أو بروسيا؛ ذلك أن لا قِبل لسياسيين جدد أن يمحوا الذاكرة التاريخية بكل سهولة سياسيين جدد، وأن من غير الممكن توظيف المرجعية التاريخية في إطار أيديولوجيا لا يمكن تفسيرها لاصطدامها بالواقع الراهن. صحيح أنه يمكن أن يكون التاريخ معينًا لحل المشكلات المعاصرة والحوادث السياسية الراهنة، ولكن من الاستحالة أن يكون مرجعية لبناء أيديولوجي جديد! وإن تاريخ الإمبراطورية العثمانية لا يمكن أن يحل مشكلات القوميات والإثنيات السكانية اليوم في المنطقة الجغرافية العثمانية كما كانت الخريطة سابقًا، خصوصًا بعد أن انبثقت الدول والكيانات السياسية منذ انهيار العثمانيين قبل مئة عام، وفي مقدم تلك التشكيلة الدولة التركية بصورتها الحالية كما

رسمها انبثاق الجمهورية على يد مصطفى كمال أتاتورك؛ ذلك أن أوضاع تركيا اليوم مغايرة لأوضاع أي بلد انفصل عن العثمانيين منذ زمن طويل، وأن حلم العثمانيين الجدد بإحياء «باكس أوثمانيكا» هو مجرد فكرة خيالية لا يمكن تحقيقها البتة كتلك الفكرة التي حملها موسوليني في إيطاليا الفاشية، عندما حاول إحياء مجد روما في القرن العشرين، لكنه فشل فشلًا ذريعًا، فكلّف إيطاليا ثمنًا باهظًا.

كان قد تحقق في القرن السادس عشر نظام عثماني إمبراطوري قديم أسسه السلطان سليمان القانوني ضمن أساليب استراتيجية ونظم قانونية وحملات عسكرية وحروب إمبراطورية لا علاقة لها اليوم بما هي عليه أفكار الإسلاميين الترك الجدد . وبالتالي، فإن العثمنة الجديدة مشروع سياسي فاشل لا يمكن تحقيقه من خلال تحركات في السياسة الخارجية، كما ثبت ذلك في التدخلات التركية في الحوادث الدولية والإقليمية والعالمية الكبرى، وإنها عادت على الجمهورية التركية بالمتاعب، خصوصًا مع الدول المجاورة، بل ساهمت أيضًا في إشاعة مناخ سلبي.

في هذا المقام، نتوقف قليلًا عند يوسف أكشورا (1876-1935)(*) و«السياسات الثلاث» التي اقترنت به، فنشير إلى أنه كان سياسيًا ناشطًا من

(*) وُلِدَ في أوليانوفسك الروسية في 2 كانون الأول/ ديسمبر 1876. هاجَرَ مع والدته إلى تركيا وهو في سنّ السابعة، وتلقّى علومه في اسطنبول، ثم دخل مدرسة مكتبي الحربية في عام 1895، وتابع دورة أركان عامة، لكنه لم يكملها بسبب اتهامه بالانتماء إلى حركة الفتنة، ونُفي إلى فزان. فرّ من منفاه في عام 1899 وتوجّه إلى باريس، حيث برز مدافعًا بقوّة عن القومية التركية والنزعة الطورانية. عاد إلى روسيا في عام 1903، وبدأ يكتب في الموضوع هذا على نطاق واسع. أصدر صحيفة ثلاث سياسات *Üç Tarz-I Siyaset*، ودعا عبرها الأتراك إلى الاعتناء بعرقهم التركي والتخلّي عن الإمبراطورية العثمانية المتعدّدة الأعراق. وبعد نفور من أفكاره في بداية الأمر، راح عدد مؤيّديه يتزايد، ولا سيما عقب ثورة تركيا الفتاة وتأسيس «المشروطية الثانية» (شكل محدود من أشكال الديمقراطية). أسّس مجلة تورك يوردو، ودعا إلى إنشاء اقتصاد وطني والابتعاد عن القِيَم الإسلامية، وهو ما كان يتّفق مع طروحات كمال أتاتورك، فذاعت أفكاره واعتُبر من أهم المنظّرين والمدافعين عن عموم الأمة التركية. توفّي في اسطنبول في 11 آذار/مارس 1935 ودُفن فيها. للتوسع في أفكار يوسف أكشورا. انظر: H. B. Paksoy, ed., *Üç Tarz-I Siyaset (Three Policies) Yusuf Akcura (1876-1935)*, Translated by David S. Thomas (Istanbul: Isis Press, 1992), pp. 3-173.

أصول تتارية، ومنظِّرًا للطورانية في أواخر حقبة الإمبراطورية العثمانية، وله نظرية «السياسات الثلاث» التي نشرها بعد أن حاضر فيها زمنًا طويلًا.

يختزل أكشورا نظريته هذه بالقول: «يبدو لي أنه منذ صعود الرغبات للتقدم وانتشار التأهيل من الغرب، جرى تصور ثلاثة مذاهب سياسية رئيسة شكّلت سيادات عثمانية مرموقة: يسعى المذهب الأساس الأول لإنشاء دولة عثمانية من خلال استيعاب وتوحيد مختلف الدول الخاضعة للحكم العثماني. ويسعى الثاني لتوحيد جميع المسلمين سياسيًا من الذين يعيشون تحت آليات الحكم للدولة العثمانية بسبب المظلة الواسعة التي اختصت بها الخلافة، وكانت جزءًا من قوة الدولة العثمانية (وهذا هو ما يسميه الأوروبيون عمومًا الإسلاموية). ويسعى الثالث لتنظيم السياسة القومية التركية (سياسة الملة التركية) على أساس العرق»[32].

تاسعًا: تورغت أوزال: علامة فارقة في خط العثمنة الجديدة

يتابع أكشورا قائلًا «إن خط العثمانية الجديدة، الذي عبّر عنه [...] أوزال، والخطابات الإسلامية التي تم نقلها إلى المنبر السياسي من قبل حزب الرفاه، وحركة التغريب التي تحولت إلى برنامج راديكالي منذ حادثة 28 شباط/ فبراير 1997، وتيارات النزعة القومية التركية التي ازدادت قوة ردود أفعالها تجاه إرهاب حزب العمال الكردستاني، والتي تجلت في انتخابات الثامن عشر من نيسان/ أبريل من عام 1999. كل هذا يبين أن هذه التيارات كانت ضمن الخطوط الأساسية الموجودة في التيارات السياسية في تاريخنا القريب. والصورة السياسية التي برزت في الانتخابات خلال السنوات العشر الماضية، وخارطة القوى الفعلية التي ظهرت خارج الآليات الانتخابية، تولدت خلال فترة زمنية قصيرة عن التيارات الفكرية والسياسية الرئيسة، من جهة، والجوانب الأساسية للأزمة التي تعيشها تركيا، من جهة أخرى»[33].

---

(32) المصدر نفسه.

(33) أحمد داود أوغلو ، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة =

ثم يستطرد أكشورا في مسألة التيارات السياسية، فيقول: «لقد شكلت هذه التيارات السياسية من خلال عملية الارتباط بين وضع تركيا الدولي والثقافة السياسية الداخلية، صورة لتطلعات تركيا وبحثها عن محور سياسي عميق الجذور وقابل للاستمرارية؛ وهي تيارات يمكن أن تلاحظ بشكل قوي، من ناحية الخصائص التي تحملها، أو من ناحية صلتها بالمراحل التي ظهرت فيها في نماذجها الأولى في العهد العثماني. ولذلك فإن الصورة الاجتماعية السياسية التي أخرجتها الانتخابات، والتموجات التي تحصل داخل النخب خارج الانتخابات، تعكس ردود فعل طويلة الأمد للجذور التاريخية، أكثر من أنها تشكل صورة حل واضحة. فالحراك الذهني يمكن أن يكون ناتجًا عن بحث تركيا عن محور جديد لهويتها الاستراتيجية والفكرية. وربما تمر تركيا في أكثر المراحل جدية في تاريخها الحديث من جهة مواجهة ذاتها وإعادة تحليل نفسها من جديد. ولنحاول الآن تناول ظهور التيارات السياسية بشكل مقارن مع المرحلة التاريخية السابقة في القرن التاسع عشر، ومن ثم بروزها مجددًا على الساحة السياسية في مرحلة الحرب الباردة»[34].

= محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل؛ مراجعة بشير نافع وبرهان كوروغلو (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، والدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010)، ص 106-107.

(34) المصدر نفسه ، ص 107.

الفصل الثالث

الأطوار الانتقالية للإصلاحات العثمانية
مفاهيم التنظيمات في القرن التاسع عشر

أولًا: الأطوار الانتقالية من العثمنة التاريخية إلى العثمنة الجديدة

1- مقدّمة في نمو المفاهيم

إن المفاهيم التي قادت إلى نمو نزعة الإصلاح والتجديد في الدولة العثمانية (بما فيها مصر وتونس) بدأت إصلاحات متزامنة مع حياة التنظيمات العثمانية، وذلك بإصدار الدولة قوانينها من العاصمة اسطنبول، وكانت التجديدات تلك قد وضِعت قبل زمن الدستورية الأولى عند العثمانيين؛ إذ فكر أصحابها في إمكانية حل القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي كانت تواجه الإمبراطورية في أزماتها التاريخية إزاء الغرب، فكان التأثر العثماني بقوة انتشار أفكار غدت سائدة في غرب أوروبا، ومصدرها المفكرون توماس هوبس (1588-1679) وفولتير (1694-1778) ومونتسكيو (1689-1755) وجان جاك روسو (1712-1778) والثورة الفرنسية، بعد أن كان الفرنسيون قد تأثروا بالأفكار الأولى التي كانت قد نضجت في بريطانيا في إثر توحدها في مملكة متحدة متأثرة بثورة كرومويل[1]. كانت تلك أفكارًا دعت إلى المساواة بين البشر وإلى نشر الحريات والعدالة والمساواة[2]. ونشأت بين العثمانيين الشبان الذين برزوا في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ونهلوا من مدارس منوّعة في غرب أوروبا، خصوصًا في فرنسا، وتبلورت، ببساطة، دعوة إلى

---

(1) أوليفر كرومويل (25 نيسان/أبريل 1599 - 3 أيلول/سبتمبر 1658)، قائد عسكري وسياسي إنكليزي ولاحقًا حامٍ للوردية الإنكليزية والاسكتلندية والإيرلندية. انظر: Allan Macinnes, *The British Revolution, 1629-1660* (London: Palgrave Macmillan, 2005), pp. 67-68.

(2) Mortimer Chambes [et .al], *The Western Experience* (New York: McGraw-Hill, 2007), pp. 45-49.

تبنّي عثمنة جديدة والتخلص من العثمانية الموروثة التي غدت قديمة، بما فيها القوانين التي كانت قد صدرت منذ القرن الخامس عشر والقوانين التي أصدرها السلطان سليمان القانوني (حكم 1520-1566) في القرن السادس عشر[3]، عندما وصلت الإمبراطورية العثمانية آنذاك إلى أقصى درجات قوّتها في العالم. لكن ثمة فوارق تاريخية بين العثمانيين والأوروبيين، ذلك أن القوانين العثمانية كانت تصدر عن الدولة، وبالتالي كانت إجراءات فوقية سلطوية مورست على المجتمعات كلها التي رزحت تحت حكم العثمانيين الذي توارث تقاليده من العصور الوسطى، في حين كانت الإصلاحات الدينية والنهضوية عند الأوروبيين من لدن المجتمعات، فكانت قطائعية ورافضة للتقاليد القديمة[4]، وهذا ما ينطبق أيضًا على الإصلاحات والتنظيمات العثمانية كلها التي أصدرتها الدولة في القرن التاسع عشر، بينما كانت الثورات في أوروبا وأميركا، صناعية منتجة (كما في إنكلترا) كانت أم فلسفية مستنيرة (كما في ألمانيا) أم اجتماعية تحررية (كما في فرنسا) أم سياسية استقلالية (كما في الولايات المتحدة) من نتاجات تلك المجتمعات التي رفضت واقعها من أجل عصر جديد.

2- موروث التقاليد العثمانية

استمرت حياة الإمبراطورية العثمانية منذ القرن السادس عشر حتى الثورة الفرنسية في نهايات القرن الثامن عشر، وهي تتوارث التقاليد القديمة، إلى أن بدأت الصدمات الحضارية عند بدايات القرن التاسع عشر، حين اهتزت البنى التاريخية والمنظومات القديمة كلها[5]؛ حيث بدأت الدعوة إلى تغيير المناهج المدرسية وتطوير المواد الدراسية كلها على أساس فكرة «الوطن العثماني»

(3) سيار الجميل، العثمانيون وتكوين العرب الحديث: من أجل بحث رؤيوي معاصر (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1989)، ص 120-167.

(4) Gabor Agostan, «Ottoman Warfare in Europe, 1453-1826,» in: Jeremy Black, ed., *European Warfare, 1453-1815* (London: Palgrave Macmillan, 1999), PP. 69-75, and Fernand Braudel, *The Mediterranean and the Mediterranean World in the Age of Philip II* (New York: HarperCollins, 1975), pp. 145-149.

(5) Halil Inalcik and Donald Quataert, eds., *An Economic and Social History of the Ottoman Empire, 1300-1914* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1994), p. 98.

وتساوي الجميع أمام القانون، بحسب بنود الإصلاحات ومن ثم التنظيمات التي صدرت في القرن التاسع عشر. ولم يكن تفكيك جوهر النظام العثماني سهلًا على الإطلاق، إذ سبقته إرهاصات صعبة جدًا في معرض تطبيق السياسات التي يمكنها فصل الدين عن الدولة، وهو مبدأ أو أُس التفكير العلماني(6). هكذا، ومن دون أن تفصح آليات الإصلاح عن جوهر التغيير في ميادين التطبيق الذي تناول في حقيقة الأمر كلًا من التعليم الابتدائي والتجنيد، وضريبة الرأس والخدمة العسكرية، كي تسري على المسلمين وغير المسلمين على حد سواء، أي التحول نحو مبدأ المواطنة الجديدة في إثر تقادم مبدأ الراعي والرعية، ونحو تشكيل جذور العثمنة التاريخية التي كانت تُعتبر ظاهرة جديدة في التاريخ العثماني.

3- مراسيم الإصلاح العثماني

كانت مراسيم الإصلاح العثماني التي بدأت في حقيقة الأمر منذ عام 1856 هي التي وعدت بالمساواة الكاملة، بغضّ النظر عن الدين. وصدر قانون الجنسية العثمانية في عام 1869، فكان بمنزلة وثيقة تاريخية رسمية للعثمنة الجديدة (= المواطنة المشتركة) بصرف النظر عن الانتماء الديني أو العرقي، بغية إلغاء القديم العثماني وتجديد الدولة والمجتمع على أسس أوروبية حديثة. ولقيت المراسيم الجديدة ترحيبًا كبيرًا، ورُفضت المواريث العثمانية القديمة من كثير من أبناء المجتمعات العثمانية، مسلمين وغير مسلمين، وهو ما عارضته بشدة الفئات الرجعية والدينية القديمة والمنظومات والتشكيلات التي ورثت شرعياتها عن النظام القديم في السابق(7). كان الجيل الجديد من أبناء الإمبراطورية العجوز ينظر إليها بوصفها خطوة نحو تفكيك امتيازات المعارضين التقليدية. وفي الوقت نفسه، كان المتزمتون والمتعصبون من المسلمين يرون أنها محاولات تهدف إلى زعزعة قدسية الدولة والسلطان والحق الإلهي، وأن

---

(6) Cyril E. Black and L. Carl Brown, eds., *Modernization in the Middle East: The Ottoman Empire and Its Afro-Asian Successors* (Princeton, NJ: Darwin Press, 1993), pp. 312-317.

(7) Selcuk Aksin Somel, *The Modernization of Public Education in the Ottoman Empire, 1839-1908: Islamization, Autocracy, and Discipline*, Ottoman Empire and Its Heritage; 22 (Leiden: Brill Academic Publication, 2001), pp. 123-129, 213-218 and 279-286.

التغيير في منظورهم سيؤدي إلى القضاء على وضعهم المتفوق الخاص وعلى مصالحهم الموروثة[8].

نعم، كان هناك اعتراضات شديدة على الفرمانات الجديدة وقوانين الإصلاح، فتشكلت لدى الأجيال الأولى ردّات فعل واسعة النطاق ضد التنظيمات العثمانية، في زمن كان الجيل الجديد في الدولة والمجتمع يرى أن الضرورة تاريخية والحاجة ماسة إلى إعادة هيكلة الدولة العثمانية هيكلة مكثفة تقوم بها نخبة بيروقراطية ومثقفة ومتطلعة إلى متغيرات غرب أوروبا والتطورات الجارية فيه. وهكذا، ساهم افتتاح البرلمان العثماني (مجلس المبعوثان العثماني) في بث روح الإصلاح، كما كانت الولايات العثمانية كلها الممثّلة في تلك الجمعية من مجلسين[9].

4- قوة التحديات وصراع الأجيال

شاءت المصادفات أن تتلاقى إرادة السلطان عبد الحميد الثاني ورغبات العناصر القديمة، فأُجهضت تجربة الدستور الأولى (= المشروطية الأولى) كي تتأخر عن موعدها حتى العقد الأول من القرن العشرين، بولادة المشروطية الثانية في إثر الانقلاب الدستوري العثماني في عام 1908. وكانت الفترة الزمنية بين المشروطتين كافية لولادة مشروع الإسلام السياسي على يد جمال الدين الأفغاني (ت 1897)، وولادة المشروع الصهيوني في أول مؤتمر في بال (1897) نادى بتأسيس كيان سياسي لليهود، وولادة مشروع القومية التركية الذي تمثّل في جمعية تركيا الفتاة، فتأثر به العرب وأنشأوا في دمشق أول جمعية للنهضة العربية في عام 1906، لتليها تجمعات عربية أخرى مثل العربية الفتاة والقحطانية والمنتدى الأدبي والعهد... إلخ[10]. كما أن النخبة السياسية المثقفة

---

(8) المصدر نفسه.

(9) Kemal H. Karpat, *Studies on Turkish Politics and Society: Selected Articles and Essays* (Leiden: Brill, 2004), p. 524.

(10) سيار الجميل، **التحولات العربية: إشكاليات الوعي وتحليل التناقضات وخطاب المستقبل** (بيروت؛ عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1997)، الفصل الأول، ص 27-58.

والجديدة في إيران عملت على إصدار دستور إيراني جديد في عهد القاجاريين في عام 1906[11].

كانت التحولات التاريخية مع الانقلاب الدستوري في عام 1908، بتأثير من إحياء ثورة تركيا الفتاة التي قام بها الاتحاديون في عام 1908 ونجحوا في تأسيس جمعية الاتحاد والترقي، فبدأت الأزمنة الثانية مع بدايات القرن العشرين تحت اسم المشروطية الثانية، بعد أن كانت الدولة العثمانية قد فقدت معظم أتباعها في أثناء حرب البلقان الأولى (1912-1913).

بناء عليه، يمكننا تقسيم أزمنة العثمنة على:

- الأزمنة الأولى (جيل سليم الثالث ومحمود الثاني)؛
- الأزمنة المتوسطة (جيل عبد المجيد الأول وعبد العزيز الأول)؛
- الأزمنة الأخيرة (جيل عبد الحميد الثاني والاتحاديين)؛
- أزمنة الجمهورية المعلمنة (جيل أتاتورك وعصمت إينونو، ثم جيل الانقلابات العسكرية، ثم جيل المتغيرات المعاصرة والعثمنة الجديدة)[12].

ثانيًا: العثمنة ماهيةً وإصلاحات وتنظيمات ومنجزات

تشكل «العثمنة» ظاهرة تاريخية لا في تاريخ منطقة الشرق الأوسط فحسب، بل أيضًا في تاريخ العالم الحديث، كونها انبثقت تاريخيًا من أصول عثمانية قديمة، مع تأسيس الدولة العثمانية في عام 1281، وامتدت تاريخيًا من

---

(11) انظر التفصيلات في: سيار الجميل: تكوين العرب الحديث، ط 2 (عمّان: دار الشروق للطباعة والنشر، 1997)، و«الخلافات الحدودية والإقليمية العراقية - الإيرانية،» ورقة قُدّمت إلى: العلاقات العربية - الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع جامعة قطر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996).

(12) انظر: سيار الجميل، «وجهة نظر عربية في مسألة الهوية،» ورقة قُدِّمَت إلى: الحوار العربي - التركي بين الماضي والحاضر: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والمؤسسة العربية للديمقراطية ومركز الاتجاهات السياسية العالمية GPOT إستانبول (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 326.

أواخر العصور الوسطى وطوال التاريخ الحديث حتى بدايات التاريخ المعاصر في مطالع القرن العشرين. وبقيت تداعياتها وآثارها ممتدة حتى بدايات القرن الواحد والعشرين، وتسمّى اليوم «العثمنة الجديدة» التي يتطلّع بعض الأحزاب والنخب والجماعات السياسية المتعاطفة مع الماضي العثماني إلى إحيائها وتحقيق الحلم العثماني في منطقة الشرق الأوسط؛ ذلك لأن الجغرافيا العثمانية التي صنعت هذه «الظاهرة التاريخية» امتدت جغرافيًا في أجزاء حيوية من ثلاث قارات (غرب آسيا - مع امتداد إلى أواسط آسيا - وشرق أوروبا وشمال أفريقيا)، كما كانت قد انتشرت في مناطق حيوية من سواحل البحر المتوسط وجزره في حوضيه الشرقي والغربي.

كانت الأصول التاريخية العثمانية هي الأسس التي اعتمدتها العثمنة (Ottomanism بالإنكليزية وOsmanlılık أو Osmanlıcılık بالتركية الحديثة). وهي مجموعة من المفاهيم العثمانية المتوارثة عن الدولة العثمانية والمصوغة من الإصلاحيين والنخب المستحدثة العثمانية التركية قبل الأزمان الدستورية الأولى للإمبراطورية العثمانية[13]. واعتبرها المؤرخ إرنست داون أيديولوجيا خاصة بالدولة العثمانية، تخلّصت منها الشعوب التي خضعت بالقوة لتلك الإمبراطورية الشاسعة الأطراف[14]. ويمكن القول إن ظاهرة الإصلاحات العثمانية مرّت بسلسلة تطورات تاريخية مركّبة بحسب تواصل الأجيال، فإذا كانت قد بدأت بالانبعاث في عهد سليم الثالث، فإنها انتقلت إلى الإصلاحات في عهد محمود الثاني، ومن ثم تحولت إلى زمن التنظيمات في عهدي عبد المجيد الأول وعبد العزيز الأول، ثم بدأ زمن المشروطية (= الدستورية) العثمانية في عهد عبد الحميد الثاني وعهد الاتحاديين، ويختتم بالزمن الكمالي الجمهوري[15].

---

(13) سيار الجميل، العرب والأتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997).

(14) C. Ernest Dawn, *From Ottomanism to Arabism: Essays on the Origins of Arab Nationalism* (Champaign, IL: University of Illinois Press, 1973), pp. 34-39.

(15) انظر: سيار الجميل، «الحركة الدستورية الكمالية وتداعياتها على العرب،» ورقة قُدِّمت إلى: العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل (بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 85-86.

بناء عليه، بدأت التنظيمات في عام 1839 وانتهت مع زمن الدستورية الأولى في عام 1876[16]. وتميّزت الحقبة بإصلاح التنظيمات من المحاولات المختلفة لتحديث الإمبراطورية العثمانية، وتأمين سلامة أراضيها من تأثيرات الحركات القومية والقوى العدوانية. وشُجّع على إجراء الإصلاحات العثمانية بين المجموعات العرقية المختلفة في الإمبراطورية، وذلك لوقف موجة من الحركات القومية داخل الدولة العثمانية. وحاولت الإصلاحات دمج غير المسلمين وغير الأتراك على نحو أكثر شمولًا في المجتمع العثماني، وذلك من خلال تعزيز الحريات المدنية والمساواة في جميع أنحاء الإمبراطورية[17].

1- إصلاحات السلطان سليم الثالث

يُعَدّ سليم الثالث واحدًا من السلاطين المثقفين المستنيرين. تبوّأ العرش في نيسان/ أبريل 1789، وتصفه المصادر التاريخية بأنه كان متبحرًا في العلوم الإسلامية وشاعرًا وفنانًا، كما كان ماهرًا في رسم الخط وفي الفنون الجميلة الأخرى. وعمل على وضع خطة جادة لتوسيع رقعة التعليم في الدولة، فافتتح عددًا كبيرًا من المدارس والمعاهد، وبدأ باستحداث النظام العسكري الجديد، وشرع «القبودان» (القبطان) كوجك حسين باشا في تنظيم الجند المشاة على النسق الأوروبي للتخلص من قوى الإنكشارية التي وقفت ضد الإصلاحات كقوى رجعية قديمة ومتزمتة حيث غدت عالة على الدولة، وسمّيت القوات الجديدة فرق المشاة في النظام الجديد[18].

اتفقت الإنكشارية مع مجموعة من علماء الدين المتشددين والمعادين لسيرورة التغيير على إصدار «فتوى» تدعو إلى إبطال النظام الجديد، كونه مستوردًا من الغرب، فأذعن السلطان سليم الثالث، إلّا أن كوجك حسين

(16) William L. Cleveland and Martin Bunton, *A History of the Modern Middle East*, 4th ed. (London: Westview Press, 2009), p. 82.

(17) Andrew C. Janos , *East Central Europe in the Modern World: The Politics of the Borderlands from Pre- to Post Communism* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2000), pp. 67-69 and 123-129.

(18) Suraiya Faroqhi, *Subjects of the Sultan: Culture and Daily Life in the Ottoman Empire* (London: I. B. Tauris, 2005), p. 152.

باشا اصطفى قرابة 600 من أبناء النظام الجديد الملغى، وجعلهم في تشكيلة جماعية من الشبان المتطوعين في فوج واحد، من دون أن يعبأ بالإنكشارية التي وقف رجالها حجر عثرة أمام سرايا ذلك الفوج، بيد أن البلاء الحسن الذي أبدته السرايا في أثناء الحصار الذي ضربه جيش نابليون على عكا دفع السلطان سليم إلى إعادة النظام العسكري الجديد كرة أخرى، وإصدار أمر بتدريب المزيد، مستغلًا انشغال الإنكشارية بمحاربة الفرنسيين في مصر، كما أمر بفصل المدفعية عن تشكيلات الإنكشارية المهترئة، وتنظيمها، فضلًا عن تحديث الأسطول العثماني على النسق الأوروبي أيضًا[19].

وهنت الإنكشارية فعجزت عن صدّ حتى العصابات المناوئة في أقاليم أوروبا الشرقية، فكان ذلك في مصلحة الجيش الجديد الذي حقق انتصارات على المناوئين والعصاة والثوار[20]، وأعاد الاستقرار إلى الأهالي في البلاد، فأغدق السلطان عليه الكثير وأصدر فرمانه المعروف بتجنيد جميع شبان الولايات والأقاليم الذين بلغوا سن الـ 25 عامًا وضمهم إلى النظام العسكري الجديد، وهو ما عارضته الإنكشارية، فأمر السلطان والي قرمان (= القرم) عبد الرحمن باشا، وكان أحد أكبر مؤيدي الإصلاح، بقمع الإنكشارية المعارضين، فحدثت بين الطرفين صدامات عدة في البلقان، لكن الأمر لم يُحسم، فاضطر عساكر النظام الجديد إلى العودة إلى الآستانة عندما أحس السلطان باستفحال الثورة، وانضمام مجموعة من العلماء وعدد من الطلبة إليها، فعزل بعض الوزراء، وعين آغا الإنكشارية صدرًا أعظم لتخفيف حدة الثورة في البلاد[21].

2- إصلاحات السلطان محمود الثاني

تطورت الإصلاحات العثمانية كثيرًا في عهد السلطان محمود الثاني (حكم 1808-1839) بعد أن قام أول مرة في عام 1826، وبخطوة لافتة،

---

(19) Tuncay Zorlu, *Sultan Selim III and the Modernisation of the Ottoman Navy* (London: I. B. Tauris, 2011), pp. 45-49 and 156-159.

(20) لمزيد من التفصيلات، انظر: الجميل، تكوين العرب الحديث، ص 390.

(21) Stanford J. Shaw, *Between Old and New: The Ottoman Empire under Sultan Selim III, 1789-1807*, Harvard Middle Eastern Studies; 15 (New York: Harvard University Press, 1971), pp. 213-219.

بتغيير شكل ملابسه، وإصدار مراسيم سلطانية (= فرمانات) أغلق بموجبها محكمة المصادرات، وقلل كثيرًا من قوة الباشوات والأغوات ونفوذهم الطاغي في الدولة والمجتمع العثمانيين. كما جرت مصادرة ممتلكات جميع أولئك المتنفذين من الإنكشاريين القدماء، والحدّ من سطوتهم، ونفي بعضهم وإعدام بعضهم الآخر. وأعاد السلطان الهيبة إلى القضاء العثماني في ما يخص العقوبات القانونية التي وقّعها قاضي القضاة بصورة منتظمة.

في الوقت نفسه تقريبًا، كان السلطان قد رسم بنفسه إجراءات تلك التغييرات كلها، وجعل من نفسه قدوة عليا للإصلاح من خلال حضوره بانتظام إلى الديوان، أو مجلس الدولة، والاطلاع على مجريات الأمور. كما أنه اقتدى بالسلطان سليمان القانوني في صناعة الحكم وإصدار الفرمانات من خلال التعرف إلى المشكلات بنفسه، وكان لذلك أهمية بالغة، بدليل أن عزلة السلاطين وبُعدهم عن آليات الحكم كانا من الأسباب التي أدت إلى انهيار الإمبراطورية العثمانية التي أصابها العجز في المرافق والمؤسسات كلها، وما عادت تقوى على الاستمرار بعد أن امتد عمرها إلى العصور الوسطى[22].

علاوة على ذلك كله، قام السلطان محمود الثاني أيضًا بمعالجة بعض أسوأ الانتهاكات المرتبطة بالوقفيات ونظمها، فوضع إيرادات الوقفيات كاملة تحت إدارة الدولة. ومع ذلك، لم يجرِ تنفيذ أو تطبيق ذلك على كتلة هائلة من الممتلكات الوقفية التي ازدهرت بها الدولة العثمانية طوال حقبتها لأغراض الشؤون العامة للحكومة[23].

أما الوضع المالي للإمبراطورية العثمانية فكان في عهده مقلقًا؛ إذ كانت بعض الطبقات الاجتماعية العثمانية تنوء منذ فترة طويلة تحت قهر الضرائب

---

(22) Christine Isom-Verhaaren, «Royal French Women in the Ottoman Sultans' Harem: The Political Uses of Fabricated Accounts from the Sixteenth to the Twenty-first Century,» *Journal of World History*, vol. 17, no. 2 (2006), and Claire Davis, *The Palace of Topkapi in Istanbul* (New York: Charles Scribner's Sons, 1970), pp. 214-217.

(23) Maurizio Costanza, *La Mezzaluna sul filo: La Riforma ottomana di Mahmûd II* (Venezia: Marcianum Press, 2010), pp. 112-114.

الباهظة، وهذا ما لفته، فأصدر في 22 شباط/ فبراير 1834 فرمانًا ألغى بموجبه التهم الكيدية كلها التي كان بعض الموظفين العموميين، خصوصًا في الولايات البعيدة، يمارسها منذ زمن طويل، ويسلك باسم الدولة طريق القسوة في فرض الضرائب وجباية الأموال من السكان. وندد السلطان في وثيقته التاريخية بالإجراءات المفتعلة، وطلب «السعي لكبح جماحها بدلًا من زيادة الأعباء الملقاة على رعايانا، وضمان السلام والهدوء. لذلك، إني أعتبر أفعال القهر مخالفة لإرادة الله ولأوامري الإمبراطورية في آن معًا»[24].

عانت المجتمعات العثمانية قاطبة حالات الاستبداد الإجمالي، بفعل ما كان يُفرض على الناس من أتاوى وضرائب تحت مسميات شتى. والأدهى منها وقاحة وسوء سلوك جميع أولئك الذين فرضتهم الدولة موظفين أو هواة لجمع المال باسم الحكومة. وأصدر السلطان محمود الثاني فرمانًا في عام 1834 ألغى من خلاله النمط القديم للآليات والإجراءات التي كانت تُعَدّ فروضًا قسرية، ورسم برنامجًا يقضي بأن تثير لجنة مؤلفة من القاضي والوالي القضايا المالية مع الأعيان في أي بلد، برفقة رؤساء البلديات في كل منطقة أو مدينة.

أُنجز عدد كبير من التحسينات المالية الأخرى في النظام العثماني، على وجه الخصوص، بواسطة تطبيق سلسلة مهمة أخرى من التدابير، فبُسّطت أمور الحكومة الإدارية البيروقراطية وعُززت، وأُلغي عدد كبير من المكاتب الوظيفية التي كانت تشكّل عبئًا على ميزانية الدولة. هكذا، قدّم السلطان محمود الثاني مواصفات عثمنة جديدة، مجسدة شخصية قيّمة ناضجة تتمتع بنزوع إصلاحي عالي المستوى، وبحالة من الحسّ السليم، والذكاء في الاقتصاد، وقام أول مرة بتنظيم الأسرة الإمبراطورية على أسس عثمنة جديدة واضحة[25].

---

(24) Niyazi Berkes, *The Development of Secularism in Turkey* (Montreal: McGill University Press, 1964), pp. 34-39, and Avigdor Levy, «The Officer Corps in Sultan Mahmud II's New Ottoman Army, 1826-1839,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 2 (1971), pp. 21-39.

(25) Avigdor Levy, «Ottoman Attitudes to the Rise of Balkan Nationalism,» in: Bela K. Kirly and Gunther E. Rothenberg, eds., *War and Society in East Central Europe: v. I: Special Topics and Generalization on the 18th and 19th Centuries*, No. 10: Vol. 1 (New York: Brooklyn College Press, 1979), and Avigdor Levy, «The Ottoman Ulema and the Military Reforms of Sultan Mahmud II,» *Asian and African Studies*, vol. 7 (1971), pp. 13-39.

من الإصلاحات في المجال العسكري، كان بناء «المحمودية» في عام 1829، وهي السفينة الحربية التي عُدّت الأكبر في العالم، وأُشركت في عدد كبير من المعارك البحرية المهمة، بما في ذلك حصار سيفاستوبول (1854-1855) إبان حرب القرم.

شملت ثورة محمود الثاني الإصلاحية أيضًا وقف التعامل نهائيًا مع رموز النظام القديم، خصوصًا الإقطاعيين العسكريين، وإلغاء نظام «التيمار» ونظام «زعامت»، مع إبقاء «الخواص» التابعة للدولة وأوقافها[26]، بمعنى أنه قضى على بنية قديمة من القوانين كان السلطان سليمان القانوني قد أصدرها، ودامت قرابة ثلاثة قرون كاملة، وأصدر القوانين الجديدة التي تخدم المجالات العامة، وتعزز موارد الدولة ماديًا، وتضع حدًّا للفساد المزمن.

من أكثر الأعمال جرأة وحزمًا في عهد السلطان محمود كان ما يخصّ الحدّ من آليات الحكم الإداري في الولايات والأقاليم العثمانية، والحدّ من قمع الولاة. كما حدّ السلطان من نفوذ الزعماء المحليين وعطّل تقليد الوراثة الذي اتّبعته الأسر المحلية الحاكمة التي كان بعضها يمارس أسوأ الانتهاكات في النظام الإقطاعي العثماني، فجعل الولاة والزعماء من أنفسهم أمراء لكيانات صغيرة في كل ولاية تقريبًا من الإمبراطورية، فأرجع النظام الإداري المركزي العثماني مرة أخرى بعد مرور 3-4 أجيال على سلسلة انتشار الحكومات المحلية التي تمتعت بالنظم الإدارية اللامركزية، وممارسة الصلاحيات الخاصة بكل ولاية مهمة من ولايات الدولة، خصوصًا تلك الولايات العربية في أقاليم مهمة جدًّا.

---

(26) انظر: الجميل، تكوين العرب الحديث، وانظر أيضاً التفصيلات في: سيار الجميل، «نظام الإدارة العثمانية اللامركزية في الولايات العربية خلال القرن الثامن عشر: دراسة مقارنة للأنماط الإقليمية في تاريخ الوطن العربي الحديث،» ورقة قُدّمَت إلى: المؤتمر العالمي الرابع للدراسات العثمانية الذي نظّمه مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات بتونس، بالاشترك مع اللجنة العربية للدراسات العثمانية (اكوس) في زغوان - تونس، بين 20 و26 كانون الثاني/ يناير 1990. وقد نُشِرَ البحث في: سيار الجميل، «نظام الإدارة العثمانية اللامركزية في الولايات العربية خلال القرن الثامن عشر: دراسة مقارنة للأنماط الإقليمية في تاريخ الوطن العربي الحديث،» **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية** (سيرمدى - تونس)، العددان 5-6 (1993).

أجل، انتهت حكومات محلية لأسر سلالية عثمانية تعرّبت مع الزمن طوال القرن الثامن عشر[27]، واكتسبت هوية كل إقليم أو ولاية (أو إيالة)، وقدّمت خدمات تاريخية للولاية والدولة معًا. ومن أشهر تلك البيوتات العثمانية الحاكمة في القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر الأشراف في مكة الذين بقوا حكامًا رمزيين للحجاز وذوي مكانة سامية لدى الباب العالي منذ عهد السلطان محمد الفاتح (1451-1481)، والأسرتان اللبنانيتان المعنية والشهابية اللتان تقاسمتا حكم لبنان الذي تميز بخصوصيته التاريخية. وفي مصر، كان للمماليك بنيتهم القديمة على الرغم من حالة الصراع المزمن الذي تضمّنته جملة من المعارك الحربية التي خاضوها في مواجهة السلطنة العثمانية في البدايات الأولى للسيطرة العثمانية، وبقوا يمارسون صلاحياتهم حكامًا حقيقيين لمصر، حتى أن الوالي العثماني في مصر لم يكن يضمن نجاحه في حكمها وإدارتها إلا إذا اعتمد اعتمادًا كبيرًا على البنية المملوكية، وعلى كسب أولئك المماليك إلى جانبه. واستمرت تلك الحالة الثنائية مع مزيد من الانقسامات الداخلية والفساد الإداري في مصر على امتداد القرنين السابع عشر والثامن عشر، حتى الحملة الفرنسية وتقويض حكم المماليك، ومن ثم مجيء الوالي محمد علي باشا الذي أنهى عهد المماليك في مصر بخدعة معروفة جمع فيها قادة المماليك وزعماءهم في قلعته في مصر، وقضى عليهم جميعًا في مجزرة رهيبة عُرفت بمجزرة القلعة[28].

في القرن الثامن عشر، بدأت تتشكل حكومات محلية لها نظام إداراتها اللامركزية، ونجح عدد من تلك الحكومات في تأسيس قوى فاعلة في المجتمعات العربية، من أبرزها: آل العظم في دمشق (حكموا بلاد الشام بين عامي 1720 و1807 تقريبًا)، وآل الجليلي في الموصل (حكموا ولاية الموصل بين عامي 1726 و1834)، وحسن باشا وولده أحمد باشا

(27) انظر: سيار الجميل، «التعايش العثماني بين العرب والأتراك: مبادئ الملة ومفردات الشراكة بين الدولة والمجتمع،» ورقة قُدِّمَت إلى: المؤتمر الأول للعلاقات العربية - التركية الذي عُقد في جامعة مرمرة في اسطنبول، يوم 28 آذار/ مارس 2009.

(28) انظر التفصيلات في: الجميل، «نظام الإدارة العثمانية اللامركزية».

(1704-1747)، والمماليك في بغداد (1747-1831)، وظاهر العمر الزيداني في فلسطين (1695-1775)، وأسرة القره مانليين في طرابلس الغرب (1711-1835). وانتهى حكم الدايات في الجزائر على أيدي المحتلين الفرنسيين في عام 1830، في حين بقي البايات الحسينيون في حكم إيالة تونس التي طبعوا شخصيتهم التاريخية فيها حتى الاستقلال في القرن العشرين (1705-1957)[29]، وغيرهم من الأسر الحاكمة.

كان من أبرز إنجازات السلطان محمود أيضًا إلغاء استخدام القوة العسكرية والتنفيذ والمنفى، وحظر النظام الإنكشاري القديم والقضاء عليه، وإنشاء الجيش العثماني الحديث الذي سمّاه العساكر المحمدية المنصورة. وبعد هزيمة العثمانيين في معركة نافارين (في اليونان) ضد الأسطول البريطاني - الفرنسي - الروسي المشترك في عام 1827، قدم محمود الثاني أولوية قصوى لإعادة بناء قوة بحرية عثمانية قوية، فتم الحصول على أول سفينة بخارية للبحرية العثمانية في عام 1828، وبنيت في عام 1829 السفينة الحربية «المحمودية» التي سبق ذكرها[30].

3- التنظيمات العثمانية

أ- عبد المجيد الأول وعبد العزيز الأول

شغلت التنظيمات العثمانية تفكير المؤرخين والمهتمين أكثر من 150 عامًا مضت، ولا تزال ثمة حاجة إلى دراسة تجاربها التاريخية، والاستفادة من أهدافها ووثائقها ومراسيمها وتأثيراتها، لا في تركيا وحدها، بل أيضًا في معظم أقاليم الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر، وكذلك تداعياتها وردّات فعل إزاءها وما أعقبها من تطورات تاريخية، حتى في الكيانات السياسية التي

---

(29) سيار الجميل، بقايا وجذور: التكوين العربي الحديث (بيروت؛ عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1997)، ص 34-90.

(30) Stanford J. Shaw, and Ezel Kural Shaw, *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*, 2 vols. (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1977), volume 2: *Reform, Revolution, and Republic: The Rise of Modern Turkey 1808-1975*, pp. 200-205, 311-317 and 322-324.

انفصلت عن العثمانيين وأسست لها جغرافياتها العربية بشكل خاص، أكان في العراق أم في بلاد الشام وغيرها من الأقاليم في الشرق الأوسط.

إن التنظيمات العثمانية (Tanzimat، وتعني «إعادة التنظيم»)، هي سلسلة كبرى من الإصلاحات التي صدرت في الإمبراطورية العثمانية بين عامي 1839 و1876 خلال عهدي السلطانين عبد المجيد الأول (حكم 1839-1861) وعبد العزيز الأول (حكم 1861-1876)، علمًا بأن التحضيرات العملية لإصدارها جرت على عهد السلطان محمود الثاني الذي واصل مشروع سلفه السلطان سليم الثالث. وكان الهدف من هذه الإصلاحات التي سُمّيت «التنظيمات» لتشكّل ظاهرة تاريخية بحد ذاتها، هو التأثر تأثرًا كبيرًا بالأفكار الأوروبية من أجل تفعيل التغيير الجوهري للإمبراطورية والتحوّل بها من النظام القديم الذي ما عاد يستقيم، والحياة الحديثة والدولة الحديثة، فكان أن أُصدر عدد كبير من القوانين والتشريعات العليا، وحُدِّد الكثير من الأحكام الرئيسة للإصلاحات. وتمثّلت التنظيمات أساسًا في خطي شريف كُلخانه 1839 الذي دعا إلى إنشاء مؤسسات جديدة من شأنها أن تضمن سلامة الأرواح والممتلكات، وتلا ذلك إصدارُ بضعة مراسيم وقوانين، ومنها خطي شريف همايون 1856 وجملة قوانين أخرى[31] اختصت بميادين الحياة العثمانية، ما كان يتعلق بالدولة أم بالمجتمع.

ب- دور المصلح مصطفى رشيد باشا

يُعتبر مصطفى رشيد باشا[32] الكبير المهندس المعماري الرئيس للتنظيمات الخيرية. وكانت أصول تبلور التنظيمات تعود إلى عقول جميع السلاطين

---

(31) Roderic H. Davison, *Reform in the Ottoman Empire, 1856-1876* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963), pp. 34-36 and 93-99.

(32) يُعتبر كوكا مصطفى رشيد باشا (1800-1858) من أبرز رجال الدولة العثمانية في النصف الأوّل من القرن التاسع عشر، وقد كان دبلوماسيًا وسفيرًا عثمانيًا محنّكًا، وتسلّم الصدارة العظمى ستّ مرات، وكان معجبًا بالنظام الدستوري البريطاني، ودُعي بأبي التنظيمات العثمانية. انظر: «Mustafa Reşid Pasha,» in: Selcuk Aksin Somel, *Historical Dictionary of the Ottoman Empire*, 2nd ed., Historical Dictionaries of Ancient Civilizations and Historical Eras (Lanham: The Scare Crow Press, 2012), pp. 67-69.

الإصلاحيين (مثل محمود الثاني وعبد المجيد الأول الذي تميز بثقافته الأوروبية الواسعة) الذين أحسّوا بالفارق الكبير بين العثمانيين والأوروبيين[33]، وكذلك ما تمتع به جميع الإصلاحيين العثمانيين البارزين الذين كانوا يشكلون نخبة عليا متميزة، كونها درست على البيروقراطيين الأوروبيين، وزارت أوروبا وتلقت فيها تعليمًا معمَّقًا. ولمّا عاد الإصلاحيون أقروا بأن المؤسسات الدينية والسياسية والعسكرية القديمة ما عادت تلبي حاجات الإمبراطورية في العالم الحديث[34]، وأن ضعف الدولة ومؤسساتها يعود إلى تلك المواريث الصعبة التي تعارضت وحياة العصر. وبناء عليه، كانت التغييرات تهدف في معظمها إلى إحداث تحولات رمزية أولًا، كونها أساسية في إعلان الناس تلك التغييرات، مثل تبديل الزي الرسمي، كما أنه حدث تغيير في عقلية مسؤولي الإمبراطورية[35].

تأثرت التنظيمات العثمانية تأثرًا شديدًا بقانون نابليون والقانون الفرنسي في ظل الإمبراطورية الثانية. وشملت التغييرات كلًّا من التجنيد الشامل وجملة من الإصلاحات التعليمية والمؤسسية والقانونية، ومحاولات منهجية في القضاء على الفساد وعدم تجريم المثلية الجنسية. وشملت التنظيمات السياسة العثمانية التي كان من المفترض أن توحد جميع الشعوب المختلفة على الأراضي العثمانية (المسلمة وغير المسلمة، التركية واليونانية والأرمنية واليهودية، الكردية والعربية)، مع امتداد نحو مناطق البحر المتوسط[36]. لهذا الغرض، وضِعت الشريعة الإسلامية جانبًا لمصلحة البدء بالعلمنة، أي إصدار القوانين المدنية التي تكفل علمنة البلاد وترسيخ المواطنة[37]. كما أن هذه

---

(33) William L. Cleveland, *A History of the Modern Middle East* (New York: Westview Press, 2004), pp. 34-38.

(34) Shaw and Shaw, *History of the Ottoman.*

(35) Roderic H. Davison, «Turkish Attitudes Concerning Christian-Muslim Equality in the Nineteenth Century,» *The American Historical* Review, vol. 59, no. 4 (July 1954), pp. 844-864.

(36) Nora Lafi, *Municipalités méditerranéennes: Les Réformes municipales ottomanes au miroir d'une histoire comparée* (Berlin: K. Schwarz, 2005), pp. 63-64.

(37) Nora Lafi, *Une Ville du Maghreb entre ancien régime et réformes ottomanes: Genèse des institutions municipales à Tripoli de Barbarie* (1795-1911) (Paris: L'Harmattan, 2002), pp. 74-78.

السياسة بدأت رسميًا مع إجراءات عثمنة الإمبراطورية في عام 1839، ومع إعلان المساواة أمام القانون بين العثمانيين كافة، المسلم منهم وغير المسلم[38].

كانت الأهداف الحقيقية تتمثّل في إطلاق مشروع طموح لمكافحة الانخفاض البطيء للإمبراطورية وأدائها؛ فقد شهدت حدودها انحسارًا، وكان المشروع ينمو بصورة أضعف مقارنة بالقوى الأوروبية، وذلك من خلال التخلص من نظام اللامركزية والتزام المركزية العثمانية على أمل ان تكون الإمبراطورية العثمانية قادرة على السيطرة على جميع مواطنيها، ولكنها أخطأت في هذا الجانب؛ إذ كانت المركزية الإدارية للولايات العثمانية قد خلقت قوى مناوئة جديدة في الدواخل لم يستطع الولاة الجدد إدارة السيطرة على أزماتها ومشكلاتها. وكان المصلحون العثمانيون يعتقدون أن القوى العظمى لن تقبل أن تجري التنظيمات الخيرية بنفسها، إذ لا بد من أجندة كبرى وخارجية تشتغل في الميادين كلها ما دامت الإصلاحات جارية.

4- منجزات التنظيمات العثمانية

لا بد من القول إن «التنظيمات» التي صدرت في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 1839، أي في عهد السلطان عبد المجيد الأول، إنما يعود فضل إعدادها والتفكير فيها إلى السلطان محمود الثاني الذي أصدر القانون الأساس للحكومة العامة للإمبراطورية، واسمه «خطي شريف كُلخانة» أو «تنظيمات فرماني»، وتبعته سلسلة من المراسيم في إثر سن النظام الأساس الإمبراطوري في عام 1839.

وجدنا في هذه الوثيقة المهمة جدًا أن السلطان تمنى «جلب منافع من إدارة جيدة لمقاطعات الإمبراطورية العثمانية من خلال مؤسسات جديدة»، وأن هذه المؤسسات أشير أساسًا إليها تبعًا لتحقيق الأهداف المرجوّة منها من خلال المنجزات الاثنين والثلاثين التالية:

(38) Selim Deringil, «The Invention of Tradition as Public Image in the Late Ottoman Empire,» Comparative Studies in Society and History, vol. 35, no. 1 (January 1993), pp. 3-29.

- تحقيق ضمان أمن الرعايا العثمانيين، متمثّلًا في الحفاظ على مثالية حياتهم وشرفهم وأملاكهم (1839).

- إصدار أول الأوراق النقدية متمثّلة في الورقة النقدية العثمانية (1840).

- افتتاح أول مكاتب البريد في الإمبراطورية (1840).

- إعادة تنظيم النظام المالي وفقًا للنموذج الفرنسي (1840).

- إعادة تنظيم القانون المدني والجنائي في القضاء العثماني وفقًا للنموذج الفرنسي (1840).

- إنشاء مجلس المعارف العمومية (1841) الذي اعتُبر النموذج الأولي في البرلمان العثماني الأول (1876).

- إعادة تنظيم الجيش العثماني وطرائق جديدة للتجنيد وفرض الجيش وتحديد مدة الخدمة العسكرية (1843-1844).

- اعتماد النشيد الوطني العثماني وعثمانية العلم الوطني (1844).

- إجراء أول تعداد سكاني في البلاد العثمانية في عام 1844 (أُحصي المواطنون الذكور فحسب).

- إصدار أول بطاقات للهوية الوطنية (الورقة المجيدية) لتحديد الهوية رسميًا، أو ورقة غير رسمية منظمة باسم «كاغدي»، وهي «ورقة رئيسة» من جملة وثائق (1844).

- إنشاء مؤسسة مجلس للتعليم العام (1845)، ووزارة التربية والتعليم (ناظرتي عمومي مكتبي) (1847) التي أصبح اسمها في ما بعد نظارة المعارف (1857).

- قانون يبطل الرق وتجارة الرقيق نهائيًا (1847).

- إنشاء أول الجامعات الحديثة باسم «دار الفنون» (1848) وتأسيس الأكاديميات (1848) ومدارس دور المعلمين (1848).

- إنشاء وزارة للرعاية الصحية أو «طبي نظارتي» (1850).

- إصدار قانون التجارة لتحديد أصول التجارة في الدولة (1850).

- إنشاء أكاديمية للعلوم (1851).

- إنشاء الشركة الخيرية التي تضم السفن والعبّارات البخارية لنقل الركاب (1851).

- إنشاء أول دور للمحاكم (أحكام عدليت مجلسي) على النمط الأوروبي (1853) والمجلس الأعلى للقضاء ومجلس أعلى تنظيمات (1853).

- إنشاء بلدية اسطنبول الحديثة (1854)، ومجلس انتظام شهر قوميسون للتخطيط مدينة (1855).

- صدور قانون خطي شريف همايون 1856 (باسم إصلاحات)، واعدًا بالمساواة القانونية الكاملة للمواطنين من جميع الأديان (1856).

- إلغاء استلام ضريبة (الجزية) من غير المسلمين، مع جمع أي ضرائب من دون أمر الدولة (1856).

- السماح للمواطنين غير العثمانيين بأن يصبحوا جنودًا (1856).

- إصدار أحكام مختلفة لإدارة الخدمات العامة والنهوض بالتجارة على أفضل وجه.

- إنشاء شبكات التلغراف الأولى (1847-1855) وشبكات السكك الحديد (1856).

- استبدال المصنفات والتجمعات الحِرفية القديمة بالنقابات مع المصانع المسجلة رسميًا.

- إنشاء البنك المركزي العثماني (أنشئ أصلًا باسم البنك العثماني في عام 1856، وأعيد تنظيمه في ما بعد باسم البنك الشاهاني العثماني في عام

1863)، مع إنشاء البورصة العثمانية، وهي الدائرة العثمانية للأوراق المالية التي أنشئت في عام 1866).

- صدور قانون الأراضي (باسم أراضي قانونامه سي) (1857).

- منح إذن لناشري القطاع الخاص وشركات الطباعة (باسم كورساد سرباستي نظامه سي) (1857).

- صدور قانون بعدم تجريم الشذوذ الجنسي (1858).

- إنشاء مدرسة للعلوم الاقتصادية والسياسية (مكتب ملوكي) (1859).

- إصدار قانون تنظيم الصحافة والمطبوعات والنشر(مطبعت نظامه سي) (1864).

- صدور ما يسمّى «قانون الجنسية 1869»، وجاء في نص القانون: «يهدف إلى تكوين المواطَنة العثمانية المشتركة، بغضّ النظر عن الانقسامات الدينية أو العرقية» (1869)[39].

5- مشروع إعادة البناء

كانت «التنظيمات العثمانية» أول إجراء قانوني رئيس في إصلاحات التنظيمات في ظل حكومة السلطان عبد المجيد، وحدثًا حاسمًا في التحرك نحو العلمنة؛ فهي ألغت الضرائب الزراعية وشكلت جباة الضرائب بأجر مع النظام البيروقراطي، وهذا يعكس وجود آثار مركزية للإصلاحات التي صدرت باسم التنظيمات. إضافة إلى ذلك، فإن أول وأهم ما تحقق هو إعلان المواطَنة وإزالة الفوارق المنوّعة بين السكان في الدولة بجعل الجميع تحت العلم

(39) Abdülmecid Sultan, «İlklerin Padişahı,» *NTV Tarih History Magazine* (July 2011), pp. 46-50 (Turkish), and Ilber Ortayli, *Tanzimattan Cumhuriyete Yerel Yönetim Gelenegi* (Istanbul: Nations and Nationalism, 1985), pp. 107-108; Davison, *Reform in the Ottoman*, pp. 124-128; Bernard Lewis, *The Emergence of Modern Turkey*, 3rd ed. (New York: Oxford University Press, 2002); Roger Owen, *The Middle East in the World Economy, 1800-1914* (New York: Methuen, 1981), and Şevket Pamuk, *The Ottoman Empire and European Capitalism,1820-1913: Trade, Investment, and Production* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1987), pp. 74-79.

العثماني ومتمتعين بحق التجنيد العسكري، وموزعين في المناطق كلها، علاوة على أن القانون الجديد ضمِن سلامة أرواح جميع السكان وممتلكاتهم، بمن فيهم غير المسلمين، ووضع هذا كله حدًا للنظام القديم.

بناء عليه، سعت هذه الإصلاحات إلى تحقيق المساواة القانونية والاجتماعية لجميع المواطنين العثمانيين. وقضي من خلال الإصلاحات على نظام المِلل في الدولة العثمانية. وأُلغيت الحكومات اللامركزية في الولايات العثمانية بعد أن استمرت طوال القرن الثامن عشر، لترتبط من جديد بمركز العاصمة العثمانية بشكل مباشر، ولذلك جرى تنظيم الناس في المجتمعات على أسس مغايرة.

دعت الإصلاحات العثمانية الجديدة إلى إعادة بناء كامل تقريبًا للحياة العامة في الإمبراطورية العثمانية، تحت مسميات: إصلاحات وتنظيمات وإعادة إعمار، ولم تكن الدولة لتوفَّق في مشروعها لولا إصرارها على توفير الناس المؤهلين للقيام بالمشروع، فأُنشئ نظام من المدارس الحكومية لإنتاج رجال حكومة، فضلًا عن مدارس ودورات لتأهيل رجال دين بالصورة الرسمية لا المتوارثة. وشجعت العثمانيين على الالتحاق بتلك المدارس والدورات. ونُظِّمت كل ولاية بحيث يكون لكل والٍ مجلس استشاري وواجبات محددة من أجل خدمة الأراضي التي صنّفت إلى فئات عدة[40].

مع تفاقم مشكلات جديدة نتيجة تصادم بين ما نصّ عليه قانون الأراضي وما نصّ عليه النظام القديم، استحدثت الدولة قانون الطابو أو قانون تسوية الأراضي. كما دعت الإصلاحات الجديدة إلى إقامة نظام مالي حديث مع تأسيس البنك المركزي وإصدار سندات الخزانة وسك عملة عثمانية. وأخيرًا، شملت الإصلاحات العثمانية التي جرى تنفيذها التوسع في الطرق والقنوات وخطوط السكك الحديد لتحسين الاتصال والنقل. وبدا للدارس أن التنظيمات

---

(40) سيار الجميل، «الولايات العربية والإمبراطورية العثمانية: الحياة الإدارية.. المِلل والأقليات.. والتنظيمات وبروز القوميات،» المستقبل العربي، السنة 13، العدد 138 (آب/ أغسطس 1990).

العثمانية وقوانينها طُبقت كلها، وبشكل أساس في العاصمة والأقاليم المجاورة، وأن الإصلاحات تلك لم تصل إلى الأقاليم والولايات البعيدة[41].

خطت الدولة العثمانية خطوات جريئة نحو التغريب، ولم تجد في ذلك حرجًا كونها ورثت مبدأ التغريب منذ نشأتها ونموّها، وصولًا إلى عهد ازدهارها وتطوّرها، وانتهاء بزمن التنظيمات الخيرية. هنا، في هذا الزمن، بدا واضحًا كم تأثر العثمانيون بالفرنسيين، مجسدين المُثل العليا الليبرالية للثورة الفرنسية التي تمجّد الإنسانية والحقوق الفردية، لكن العثمانيين فشلوا في نهاية المطاف لأنهم نقلوا مبادئ وأفكارًا ونصوصًا من دون تهيئة الأرضية الصالحة للتغيير قبل ذلك بزمن طويل! كما وقعت الإمبراطورية العثمانية فريسة للإمبراطوريات الغربية الاستعمارية التي وصفوها بـ «رجل أوروبا المريض»[42].

ثالثًا: تصنيف المؤسسات التربوية والتعليمية العثمانية المتأخرة

تتمثّل المؤسسات التعليمية في الولايات العربية في العهد العثماني الأخير (عهد السلطان عبد الحميد الثاني)، وهو آخر عهد في تاريخ التنظيمات العثمانية، في المدارس التالية: مدارس الصبيان (الذكور) والمدارس الابتدائية (الأساسية)؛ المدارس الرشدية (المتوسطة الثانوية)؛ المدارس الإعدادية (المانحة للباكالوريا)؛ المدارس السلطانية (المدارس العليا)؛ مؤسسات التعليم المهني (مثل مدارس الصنائع ومدارس الزراعة ومدرسة الألبان ومدارس حياكة السجاد ودار الحرير ومدرسة القابلات ومدارس مدير النواحي)؛ مؤسسات التعليم العالي (الكليات والجامعات وكانت تسمّى مدارس، مثل مدرسة الحقوق ومدرسة الطب ومدرسة الهندسة ومدرسة البيطرة ودور

---

(41) Nora Lafi, «The Ottoman Municipal Reforms between Old Regime and Modernity: Towards a New Interpretative Paradigm,» Istanbul (2007), pp. 45-47, <http://halshs.archives-ouvertes.fr/docs/00/14/62/10/pdf/lafieminonuottomanreforms.pdf>.

(42) إن أوّل من أطلق هذا «الوصف» هو قيصر روسيا نيقولا الأول، بعد أن ناءت الإمبراطورية العثمانية بأثقال ديون الأوروبيين وسيطرتهم، ونقلته الدبلوماسية البريطانية إلى بريطانيا، فشاع فيها وفي غيرها من البلدان الأوروبية. انظر: Christopher De Bellaigue, «The Sick Man of Europe,» *New York Review of Books* (5 July 2001).

المعلمين ودار الفنون، وغيرها)؛ المدارس العسكرية ومدارس الشرطة (كليات التأهيل العسكري والأمني)؛ المدارس التقليدية الإسلامية (المدارس الدينية العليا والدنيا)؛ المدارس الخاصة غير الرسمية للمسلمين (المدارس الأهلية)؛ مدارس الطوائف غير الإسلامية (مدارس اليهود والمسيحيين خصوصًا)؛ المدارس الأجنبية (المدارس الأوروبية والإيرانية وغيرها)؛ دور الأيتام[43].

(43) فاضل بيات، المؤسسات التعليمية في المشرق العربي العثماني: دراسة تاريخية إحصائية في ضوء الوثائق العثمانية، تقديم خالد أرن (اسطنبول: منظمة التعاون الإسلامي- مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باسطنبول (إرسيكا)، 2013)، ص 23-24.

الفصل الرابع

المشروطية العثمانية
وتداعياتها على العرب والأتراك



أولًا: بنية المضمون التاريخي المقارن

1- بحث في الجذور التاريخية

تخبرنا تواريخ الشرق الأوسط إبان القرن التاسع عشر أن العرب والأتراك تداعوا بعد الثورة الفرنسية في نهايات القرن الثامن عشر، بعد أن كانت الإمبراطورية العثمانية منغلقة على ذاتها، وممنوعًا عليها التأثر بالغرب قبل ظهور محمد علي باشا في مصر في عام 1805 والسلطان سليم الثالث في العاصمة اسطبنول في عام 1789، مع ما كان لهما من إنجازات وانفتاح على العالم الحديث بعد اندلاع تلك الثورة[1]. وكان محمد علي باشا أكثر تحررًا من سليم الثالث الذي لم يستطع إكمال مهمته، فواصلها السلطان محمود الثاني لكن بطرائق أخرى[2]! الأمر الذي يدفع إلى الاستنتاج القائل إن الحدث الكبير الذي زعزع الإمبراطورية العثمانية، أو هزّها هزًّا وأيقظها من سباتها، هو حملة نابليون على مصر في عام 1798 وزحفه نحو سورية في عام 1799. وعندما عِلم السلطان سليم الثالث بذلك بعد شهر تقريبًا، بكى بكاء مرًّا[3]. ثم ظهر محمد علي وابنه إبراهيم باشا (1805-1848) ومشروعهما لإحياء الدور المصري في قلب الشرق الأوسط، وتأثيرهما

(1) Stanford J. Shaw, Between Old and New: *The Ottoman Empire under Sultan Selim III, 1789-1807*, Harvard Middle Eastern Studies; 15 (New York: Harvard University Press, 1971), pp. 35-79.

(2) انظر التفصيلات المقارنة في: Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw, *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*, 2 vols. (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1977), volume 2: *Reform, Revolution, and Republic: The Rise of Modern Turkey 1808-1975*, pp. 34-39, 89-119 and 151-167.

(3) Sayyar Al-Jamil, *A Critical Edition of Al-Durr Al-Maknun fi al- Ma'athir al Madiya min al-Qurun of Yasin al-Umari (920-1226 A.H. 1514/1515 A.D.-1811/1812 A.D.)*, 3 vols. (Scotland: St. Andrews University, 1983).

في المجتمعات العربية قاطبة. وبدأ التدخل الأجنبي بزرع القنصليات وبث الإرساليات، ثم التحالف مع فرنسا، ومن ثم دخلت إنكلترا على الخط لمنافسة فرنسا وإنقاذ الإمبراطورية العثمانية! وأخيرًا ظهر التحالف بين القوى العظمى الخمس: فرنسا وإنكلترا وروسيا والنمسا وألمانيا، ثم أُضيفت إيطاليا إليها لاحقًا في عام 1864 [4].

اتخذت المدن العربية مواقف مضادة تجاه الإصلاحيين كلهم، خصوصًا السلطان محمود الثاني (حكم 1805-1839) الذي ووجه حكمه بحالات تمرد واسع بعد أن اتُّهم بالانحراف عن الدين بقضائه على الإنكشاريين، ومعاقبته حماتهم شيوخ البكداشية [5]. وتذمّر الناس من إجراءات السلطان التقدمية ضد البنى الرجعية كلها، وتردّت الأحوال كثيرًا في المجتمعات العربية التي اضطربت وانتفضت ضد صنع أي تقدم. كان الوعي بالتقدم والإصلاح منعدمًا، ولا سيما عند القطاعات الاجتماعية الدينية العريضة والفئات القديمة في الدولة، وعلى رأسها الجيش، فضلًا عن طبقة أصحاب الامتيازات والمصالح، وكل أولئك عناصر اتهمت التجديدات وأصحابها المجددين بالمروق من الدين، خصوصًا بعد استبدال العمامة بالطربوش، وارتداء الأزياء الأوروبية بدلًا من الجبة القديمة، وبدء التأثر بالتغريب

(4) Huri Islamoglu, ed., *The Ottoman Empire and the World Economy* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1988), pp. 34-56.

(5) البكداشية (بالتركية: Bektaşi) فرقة دينية سرّيّة ذات علاقة بالعلويين في تركيا، وهي طريقة صوفية. أُسّست في القرن الثالث عشر عن طريق الشيخ محمد بن إبراهيم آتا الذي عُرف بالحاج الولي بكداش (ت 1336). وتأثّرت هذه الطريقة لاحقًا في القرن الخامس عشر ببعض الطرائق الأخرى، مثل القلندرية واليسوية والحيدرية. إن الارتباط بالإمام علي بن أبي طالب مبدأ أساس للبكداشية كما هي حال الشيعة الإمامية وحال علويّي تركيا. ومن الغريب أن البكداشية بقيت مدرسة احتضنت العثمانيين قرونًا طويلة، وهي تمتدّ بثقافتها الواحدة التي يُطلَق عليها العلوية - البكداشية. وتطوّرت البكداشية في ألبانيا إلى أن غدت طائفة إسلامية مستقلة أكثر منها طريقة صوفية تقليدية، وتأقلمت مع بيئة الأناضول، ويقال إنها تحمل بقايا العقيدة الشامانية التي كانت منتشرة عند التركمان الأوائل قبل الإسلام في آسيا الوسطى. كانت البكداشية التي لا تزال قائمة، مدرسة روحية تربت في أروقتها الإنكشارية، كما أنها تتميّز بأنها جمعت بين السنّة والشيعة ووحدتهم في تقاليدها وطقوسها. انظر: Hamid Algar, *The Hurufi Influence on Bektashism: Bektachiyya, Estudés sur l'ordre mystique des Bektachis et les groupes relevant de Hadji Bektach* (Istambul: Les Éditions Isis, [n. d]), pp. 39-53.

الذي كان الشغل الشاغل للمسؤولين المجددين والإصلاحيين، واعتُبر كفرًا وإلحادًا وخيانة من الرجعيين والتقليديين الذين عاد دورهم في نهايات القرن العشرين[6]!

2- الإصلاحات الأولى والمشروعات المبكرة

كانت إصلاحات حمودة باشا (حكم 1782-1814) وخير الدين باشا التونسي (حكم 1855-1862) في تونس، وإصلاحات الوزيرين داود باشا (حكم 1816-1831) ومدحت باشا (1869-1872) في العراق، وشكيب أفندي (1845-1860) في جبل لبنان، ومحمد علي باشا (حكم 1805-1848) والخديوي إسماعيل (حكم 1863-1879) في مصر كافية لتكوين نخب عربية صغرى من المثقفين والتجديديين الذين بدأوا يتشربون المبادئ والأفكار السياسية الجديدة[7]. وبدأ تداول كثير من المصطلحات والتعابير السياسية والدستورية الجديدة، إلا أن الاستنارة لم تأت إلا متأخرة جدًّا، وكانت خطواتها غير كاملة بفعل الخطوط الحمراء التي كان المجتمع لا يقبل تجاوزها أبدًا. وكانت «الحريات» المنوّعة، الشخصية والاجتماعية والسياسية والفكرية محظورة على مجتمعاتنا، إذ كانت تواجهها دومًا التقاليد الموروثة التي لا تقبل التغيير أبدًا، حتى في الحريات العامة! لكن لا بد، من جانب آخر، أن ننبه إلى أن العرب سبقوا غيرهم من أبناء المنطقة في بث الأفكار السياسية والمبادئ الدستورية الجديدة، وكان تأثرهم بالأوروبيين سبّاقًا منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر، وذلك بحكم العلاقات الجغرافية وتبدّل أنظمة الحكم اللامركزي في مصر وتونس ولبنان بشكل خاص[8].

---

(6) انظر التفصيلات في: سيار الجميل، العرب والأتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص 67-89.

(7) سيار الجميل، تكوين العرب الحديث، 1516-1916 (الموصل: جامعة الموصل، ومؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، 1991)، ص 311-434.

(8) Gibb, Hamilton A. R. and Harold Bowen. *Islamic Society and the West: A Study of the Impact of Western Civilization on Moslem Culture in the Near East*, 2 vols. (London: Oxford University Press, 1953-1957), vol. 1, pp. 67-94 and vol. 2, pp. 22-78.

في عام 1861 أعلن الباي محمد الصادق (حكم 1859-1882)[9] «الدستور التونسي»، أول دستور في العالم الإسلامي. شمل الدستور بنودًا جديدة نصّت على تأسيس مجلس أعلى وهيئات استشارية عُليا، فضلًا عن مرافق خدمية وعلاقات وامتيازات أجنبية. ولا بد من وقفة تاريخية هنا، ذلك أن «عهد الأمان» صدر في ولايته ونصّ على تحقيق العدالة والمساواة بين الرعية، وكان من ورائه خير الدين التونسي. وأكد «العهد» أيضًا حقوق الأجانب في المملكة. وبدأ العمل بالدستور في نيسان/ أبريل 1861 لتنظيم الحياة السياسية التونسية، ومن ذلك الفصل بين السلطات الثلاث والحدّ من سلطة الباي، فكانت النتيجة إلغاءه في عام 1864. وفي عام 1881 جرى توقيع معاهدة باردو التي فتحت الطريق أمام الفرنسيين لتشكيل بداية الاستعمار لتونس، ولم يتردد الباي في تهنئة الفرنسيين عقب انتصارهم على المجاهد علي بن خليفة، قائد المقاومة، في صفاقس[10].

كان وراء هذا التأسيس التاريخي المبكر خير الدين باشا التونسي (1820-1890)[11] الذي يُعَدّ من أبرز الشخصيات التونسية في القرن التاسع عشر، وواحدًا من الذين ارتبطت بهم الحياة الإصلاحية. وكانت له ثقافته المستنيرة وتأثره بالتنظيمات العثمانية وبرنامجه الإصلاحي في إطار الدولة العثمانية، مع ضرورة الاقتباس من الغرب، مشدِّدًا على الشريعة الإسلامية، ومؤيدًا إلغاء الحكم المطلق والوقوف ضد الظلم والدكتاتورية اللذين يؤديان إلى خراب العمران، ومدافعًا عن المشورة وجعْل الوزارة تفويضًا لا مجرد أوامر تنفّذ... إلخ[12].

---

(9) محمد الصادق باي، أو محمد الصادق باشا باي، أو الصادق باي، أو محمد الصادق بن حسين، وُلِدَ في 7 شباط / فبراير 1813 وتوفي في 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1882، وهو باي تونس الثاني عشر، تولّى الحكم عام 1859 وبقي فيه حتى وفاته. انظر التفصيلات التاريخية في: Lisa Anderson, *The State and Social Transformation in Tunisia and Libya, 1830-1980* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1986), pp. 181-186.

(10) المصدر نفسه.

(11) Gerardus S. Van Krieken, *Khayr al-Din et la Tunisie (1850-1881)* (Leiden: E. J. Brill, 1976), pp. 23-46.

(12) انظر: سيار الجميل، تكوين العرب الحديث، ط 2 (عمّان: دار الشروق للطباعة والنشر، 1997)، ص 389.

يؤكد عدد من المؤرخين أن العثمانيين حرصوا على إدخال كثير من الإصلاحات، لكنهم كانوا يصطدمون دومًا بالثورات والعناصر الرجعية التي حركتها المصالح القديمة، ما جعلهم يستخدمون القسوة أحيانًا كثيرة. كما أن ذلك كان يصرفهم عن متابعة الإصلاحات. وكان المصلحون يُتهمون دائمًا بالمروق من الدين. وهناك من يؤكد أن العثمانيين لم يكونوا سببًا في تأخر الحياة، بقدر ما كانت المجتمعات نفسها غارقة في التخلف ولا تتقبّل الانفتاح أبدًا، فضلًا عن مجتمعات أخرى منغلقة ومتقوقعة على رواسبها التاريخية[13]!

ثانيًا: الظاهرة المشروطية (= الدستورية)

يعني نظام المشروطية (Conditionality) باختصار «النظام الدستوري». وجرى تداول مصطلح «المشروطية» في الأدبيات السياسية العثمانية والفارسية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وغدت المشروطية المفهوم الذي يتقدم ضمنًا على فكرة إجراء التحولات الدستورية من الداخل لكن بتأثير مباشر من الخارج. ويطرح مفهوم المشروطية اشتراطات دستورية للسلطة العليا والسلطات الأخرى التشريعية والتنفيذية والقضائية، حيث تتبنّى الدولة جملة مبادئ وطنية ودستورية من خلال سياسات مصممة داخليًا، ويتقلّص في إطارها الاتجاه الذي ساد على امتداد الماضي الإمبراطوري من الحكم المطلق، أي فرض شروط واضحة ذات طبيعة سياسية. ويتم تطور الحكم وتداوله من خلال الانتخابات والتصويت في ما يتعلق بالقوانين والتشريعات كلها، وما يتعلق بتعديلات دستورية أو إجراء انتخابات تعددية[14].

بقيت عجلة الانهيار بطيئة حتى عهد السلطان عبد العزيز الأول (حكم 1861-1876) كي يبدأ التسارع في قوة تلك العجلة نحو السقوط نهائيًا. وكانت القوى الأوروبية قد بدأت اختراقات عدة في الدولة العثمانية وهي

(13) Bernard Lewis, *The Middle East and the West* (London: HarperCollins College, 1964), pp. 49-67.

(14) Derya Bayir, *Minorities and Nationalism in Turkish Law* (Farnham Surrey: Ashgate, 2013), pp. 56-59.

تراقب تراجعها المخيف وهزائمها في الحروب والنقص الفظيع في الميزانية وغرقها في الديون وافتقاد الأمن وقسوة الولاة وانعدام الحريات. وجاءت المسألة الدستورية جزءًا من حالة التخلص من الحكم المطلق في الإمبراطورية العثمانية، فولدت أول نخبة من المثقفين والسياسيين الترك الأحرار، ووقف على رأس تلك النخبة رجل مثقف تشبّع بالأفكار السياسية الغربية هو الوزير مدحت باشا الذي دعي بـ «أبو الدستور العثماني» و«أبو الأحرار»[15]، وكان قد تولّى حكم ولاية دمشق وولاية بغداد وسُمّي والي العراق، وناضل في العاصمة اسطنبول من أجل حياة عثمانية دستورية سُمّيت «المشروطية».

في هذا السياق نشير إلى أن مدحت باشا كان واحدًا من رواد الإصلاحات في الدولة العثمانية إبان عهد التنظيمات . وغدا اسمه الأكثر شهرة في قيادة الحركة الدستورية العثمانية حتى عام 1876، فضلًا عن دوره كشخصية بارزة في الإصلاحات العثمانية التي تخص الإدارات التعليمية وإدارة الأقاليم[16]. وفي خضم ذاك المخاض الصعب، قُتل السلطان عبد العزيز بطريقة بشعة، وحدثت أزمة تاريخية حُسمت بمجيء عبد الحميد الثاني إلى السلطة في إثر قبوله المشروطية، ولكنه انقلب عليها فذهب مدحت باشا ضحية لها، إذ نُفي إلى الطائف في الحجاز ، ثم قُتل بصمت بطريقة غامضة[17].

كان مدحت باشا ذا ثقافة مستنيرة وتجارب رائعة في الإصلاح والتحديث،

---

(15) هو الوزير أحمد شفيق مِدحت بَاشا. ولِد في اسطنبول في تشرين الأول/أكتوبر 1822م - 1238هـ وقُتل في الطائف في 8 أيار/مايو 1884م - 1301هـ. وهو سياسي عثماني ورجل إصلاحي ذو توجّه موالٍ للغرب. تولّى مناصب كثيرة، منها الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) ووزير العدل، وخدم قبلها واليًا لولاية بغداد وولاية دمشق وولاية سالونيك.

(16) J. Rgen Nielsen; Jørgen S. Nielsen (9 December 2011). Religion, Ethnicity and Contested Nationhood in the Former Ottoman Space. BRILL. p. 117

(17) راجع التفصيلات في: صديق الدملوجي، مدحت باشا (بغداد، مطبعة الزمان، 1952-1953). هذا كتاب قيّم ونادر، ولكن سلبته إحدى دور النشر العربية مؤخرًا، وصدر بعنوان: مدحت باشا: حياته، مذكراته، محاكمته، لمؤلفين كتب اسميهما: يوسف كمال بك حتاتة ود. صديق الدملوجي (علمًا بأن مؤلّفه الحقيقي صديق الدملوجي (1880-1958)، وكان إداريًا ولم يحمل شهادة الدكتوراه، وهو عراقي من الموصل. ولقد سرق الكتاب وطبع كما جاء (الطبعة الأولى) في بيروت: الدار العربية للموسوعات عام 2002.

ولكنه اصطدم بواقع بنيوي قديم[18]. وكما وصفته كارولين فينكل، كان «الممثل الحقيقي للتفاؤل بعملية التنظيمات، وكانت له آراؤه في معالجة اشتداد حدة النزعات الانفصالية التي رأى أن من الأفضل مواجهتها من خلال إظهار فوائد الحكم الجيد»[19]. وكان أيضًا مدافعًا بارزًا عن إلغاء الرق في الإمبراطورية العثمانية، وقيل إنه كان يضغط على السلطان عبد الحميد الثاني في مسألة تحرير العبيد في القصر[20].

كانت ردّات الفعل على براءة التنظيمات العثمانية إيجابية تمامًا من العثمانيين الشبان والنخب المتطلعة إلى التقدم والحالمة بالتحديث. أما سكان البلقان من المسيحيين فرفضوا دعم الإصلاحات كونهم يتطلعون إلى تأسيس حكم ذاتي لهم، وأصبح ذلك صعبًا جدًا تحت حكم سلطات مركزية، بل ربما دفعت الإصلاحات في حد ذاتها بعض سكان الإمبراطورية في الواقع نحو التنكر للدولة القديمة، وحفزت «التنظيمات» في اعتمادها في بعض الأقاليم والولايات للحصول على الاستقلال من المنتفضين المعارضين في ظل تنامي ظاهرة القوميات إبان القرن التاسع عشر، علاوة على أن التنظيمات فتحت الباب على مصراعيه أمام التدخلات الخارجية وتفاقم دعم الدول الاستعمارية الأوروبية، خصوصًا بريطانيا، في دعم قوي ليس في الحفاظ على الأراضي العثمانية وضمان الإصلاحات التي شرّعت، بل في التخطيط لتجزئة الإمبراطورية القديمة[21]، واعتبار التنظيمات مبادئ توجيهية قوية للمجتمعات العثمانية من أجل أن تخطو خطوة تاريخية أخرى باتجاه الدخول في مرحلة يُقَر فيها الدستور ليحل محل سلطة السلطان العثماني.

---

(18) James J. Reid, *Crisis of the Ottoman Empire: Prelude to Collapse 1839-1878* (Berlin: Franz Steiner Verlag, 2000), pp. 311-313.

(19) Caroline Finkel, *Osman's Dream: The Story of the Ottoman Empire, 1300-1923* (London: John Murray Publishing House 2012). pp. 6-7.

(20) Madeline C. Zilfi, *Women and Slavery in the Late Ottoman Empire: The Design of Difference*. (Cambridge MA: Cambridge University Press, 2010), p. 229.

(21) Kemal H. Karpat, *Studies on Ottoman Social and Political History: Selected Articles and Essays* (Leiden: Brill, 2002), p. 524.

ثالثًا: من التنظيمات إلى المشروطية

دخلت الدولة العثمانية مرحلة جديدة مع عهد السلطان عبد العزيز الأول، لا بتطور الحوادث السياسية وإنما بخفوت الحروب على عهده، والشروع في التفكير في إقرار دستور للدولة يمثّل عقدًا اجتماعيًا بينها وبين المجتمع[22]. وتبرز في المرحلة التالية شخصية عثمانية مستنيرة متشبعة بنزعة الإصلاح ممثَّلة في الوزير مدحت باشا. ولعل أخطر التحولات هي تلك التي وضحتها ردّات الفعل إزاء التنظيمات، وما حدث من انقسامات بين نوعين من العثمانيين: نُخب من العثمانيين الشبان قبلت بالإصلاحات، وجماعات من العثمانيين المسلمين تنامت عندها المشاعر المعادية للغرب، وكان أغلبها من المتطرفين التقليديين والمتصوفة وغيرهم.

لكن لنتوقفْ قليلًا عند عهد قصير يُعَدّ حلقة تاريخية فاصلة بين عهدي السلطان عبد العزيز الأول وعبد الحميد الثاني في عام 1876.

1- وقفة عند مراد الخامس: الحلقة الفاصلة

حكم السلطان الثالث والثلاثون من سلاطين الدولة العثمانية مراد الخامس (1840-1904) ثلاثة شهور (30 أيار/مايو 1876 - 31 آب/ أغسطس 1876)، وهو ابن السلطان عبد المجيد الأول وشقيق السلاطين عبد الحميد الثاني ومحمد الخامس ومحمد السادس. وُلِد في القسطنطينية في قصر طوب قابي ودرس في اسطنبول وتأثر بالثقافة الفرنسية تأثرًا شديدًا، وخُلع عن الحكم بحجة كونه مختلًا عقليًا، لكن ثبت العكس تمامًا بدليل حياته الطبيعية التي كرسها مع زوجاته لدى احتدام الحياة السياسية التي تفاقم أمرها على يد شقيقه السلطان عبد الحميد الثاني الذي اعتلى العرش في 31 آب/أغسطس 1876، وإخفاق الدستور أول مرة على يد الأخير، ومرور الدولة في مخاض تاريخي صعب، خصوصًا عند دخولها حروبًا كارثية مع روسيا القيصرية التي كان يحكمها ألكسندر الثاني.

(22) Dale H. Hoiberg, ed., «Abdülaziz,» in: *Encyclopedia Britannica*, 32 vols., 15th ed. (Chicago, IL: Encyclopedia Britannica Inc., 2010), I: A-ak Bayes, p. 21.

كان مراد الخامس قد تقلّد الحكم بعد خلع عمه عبد العزيز الأول في أيار/مايو 1876، ومكث في السلطة ثلاثة شهور فقط، وعزله وزراؤه وسائر رجال الدولة بتهمة جاهزة تقول بما طرأ من اختلال في قواه العقلية، فوصل أخوه الأصغر عبد الحميد الثاني إلى سدة الحكم، ونُقل هو إلى قصر جراغان حيث عاش حياته فيه كسلطان سابق حتى وفاته في عام 1904. كان تفكيره إصلاحيًا صميميًا، وبدأ يعمل وفقه بعد وصوله إلى السلطة. وكان عهده حرجًا من الناحيتين السياسية والاقتصادية بعد إعلان الدولة إفلاسها، وجاءت حادثة قتل عمه السلطان عبد العزيز التراجيدية كي تؤثر فيه إلى حد بعيد.

نشأ مراد الخامس مستنيرًا مثقفًا يهوى الفن والأدب. وزار باريس مع أخيه الأصغر عبد الحميد، برفقة عمهما السلطان عبد العزيز الأول. وفي عام 1867 كان برفقة عمه عبد العزيز في جولته الأوروبية، وترك انطباعًا مؤثرًا، وخلال تلك الجولة راقبت دوائر الاستخبارات أن اتصالات سرية أجراها معه أعضاء في جمعية تركيا الفتاة ذات النزعة القومية المتشكلة في المنفى، الأمر الذي حدا عمه السلطان عبد العزيز على وضع ابن أخيه مراد تحت المراقبة الدقيقة[23].

2- الصراع بين التقليديين والمستنيرين

تلقى مراد تعليمًا جيدًا، وكان الأكثر ذكاء بين إخوته، ومتمتعًا بما يؤهله ليكون سلطانًا على الإمبراطورية. لكن بدا واضحًا أن سوء تصرف عمه معه ومع إخوته بحجزهم، وضمن المراقبة المشبوهة من السلطان عبد العزيز على مدى أعوام، علاوة على أسباب شخصية أخرى، كانت دوافع لتدبير مؤامرة خلعه من السلطة بعد 93 يومًا من جلوسه على العرش. ويبدو أنه استسلم لقدره في واقع جديد كان الصراع فيه بين التقليديين القدماء والدستوريين المحدثين، في غمرة تأكيدات تاريخية لحجم المشكلات الداخلية المتكررة: في صراع بين الدينية والعلمانية بدأ يتبلور في أطول منافسة تاريخية على السلطة، ومدى

(23) انظر: «Murad V (Ottoman Sultan),» in: *Encyclopedia Britannica.*

قبول الأفكار الغربية أو رفضها، وقوة السلاطين المتعاقبين في المراحل الأخيرة من حياة العثمانيين أو ضعفهم. وتبرز للمؤرخين اليوم واضحة تلك التحديات الخاصة التي بدأت مع عهد عبد العزيز الأول، مرورًا بالعهد القصير جدًّا لمراد الخامس، وانتقالًا إلى عهد عبد الحميد الثاني المخضرم بين قرنين مع سقوطه في أوائل القرن العشرين، خصوصًا عندما أعطى الألمانَ مشروع بناء السكك الحديد، مع دهشة أوروبا الغربية إزاء حقول النفط المكتشَفة حديثًا وقتذاك في الأراضي العثمانية في الشرق الأوسط[24].

رابعًا: 1876 ذروة الافتراق

1- الدستور والإخفاق

بلغت الإصلاحات ذروتها في عام 1876 مع تنفيذ دستور عثماني يحد من الاستبداد والقوى المتحالفة من أصحاب المصالح القديمة. وبدأ زمن الدستورية الأولى عقب عهد عبد العزيز الأول وبعد مجيء السلطان عبد الحميد الثاني إلى الحكم الذي كان مع إقرار الدستور ثمن وصوله إلى السلطة في عام 1876، لكن سرعان ما انقلب عليه كي يتحالف مع القوى المناوئة، مع العلم أن مؤسسات الدولة أعيد تنظيمها، والقوانين حُدّثت وفقًا لحاجات العالم المتغيرة، وشُجِّع كل ما هو حديث في التعليم واللبس والهندسة المعمارية والفنون وأسلوب الحياة، وغير ذلك من التبدلات في الدولة والمجتمع.

لكن الدولة والمجتمع معًا واجها مشكلة تاريخية معقدة تمثّلت في الحرية الدينية. إذ كان القصد من أهم قانون في التنظيمات (خطي شريف همايون 1856) ممثَّلًا في إصدار مرسوم الإصلاح في عام 1856 بما يؤكد تنفيذ الوعود من التنظيمات. وكان المرسوم قد حدد بدقة وضع غير المسلمين في الدولة والمجتمع، لا بناء على مطالبات قوى خارجية أوروبية كانت تتدخل في الشأن العثماني فحسب، بل أيضًا بناء على الضرورة العثمانية ووعي السلطة

(24) Alan Warwick Palmer, *The Decline and Fall of the Ottoman Empire* (London: Evans and Company, 1993), pp. 123-128, 145-147 and 267-269.

العليا أولًا والنخب المستنيرة ثانيًا جراء الإرهاصات التي جعلت من الممكن رؤيتها نتيجة فترة من الأرق الديني تلت مرسوم عام 1839. وكان ما تحقق قد جرى رسميًا على يد أعلى سلطة في البلاد على عهد السلطان عبد المجيد الأول الذي كان يحمل ثقافة مستنيرة، وهو يرى نتائج ما فعله سلفه السلطان محمود الثاني من إصلاحات. وقادت تلك الإصلاحات والتنظيمات كلها، في محاولة الدولة لعلمنة مؤسساتها وأساليبها[25]، إلى إجراءات لمشروع علمنة الحياة التركية لاحقًا.

كان ذلك جزءًا من التنظيمات لجعل الدولة لا تقبل التحول القسري إلى الإسلام، واعتبار إعدام المرتدين عن الإسلام أمرًا غير قانوني. وعلى الرغم من موقف الدولة الرسمي في خضم إصلاحات التنظيمات، وهذا التسامح مع غير المسلمين، كان لا بد من أن تتلخص بنودها في تشريع رسمي يؤخذ على محمل الجد، فقاد ذلك إلى صدور مرسوم الإصلاح في عام 1856. لكن التنظيمات فشلت - كما يبدو - في العمل بنشاط على تعزيز حرية ممارسة الدين من دون أي مضايقات، لكن «الحريات الدينية» كانت تعني في رؤية النخبة الحاكمة العثمانية دفاع الآخرين عن دينهم[26].

إن المشكلات العويصة التي ظهرت في مناطق عدة من أصقاع الدولة العثمانية، في البلقان أم في الأناضول أم في أرمينيا أم في بلاد الشام (خصوصًا جبل لبنان) ومناطق أخرى، وتبلورت في أوساط الأقليات واستحالت صراعات محلية دموية، أوجدت أوضاعًا صعبة جدًّا تضاف إلى المشكلات التي أثارتها قوانين عدة، منها قانون الإدارة وقانون الأراضي أوقانون الطابو أوقانون التسوية... إلخ[27]، فضلًا عمّا أدت إليه تلك المراسيم

---

(25) Ishtiaq Hussain, «The Tanzimat: Secular Reforms in the Ottoman Empire,» Faith Matters (2011), pp. 56-59, <http://faith-matters.org/images/stories/fm-publications/the-tanzimat-final-web.pdf>.

(26) Selim Deringil, ««There is no Compulsion in Religion,» On Conversion and Apostasy in the Late Ottoman Empire, 1839-1856,» *Comparative Studies in Society and History*, vol. 42, no. 3 (July 2000), pp. 547-575.

(27) Ussama Makdisi, «Corrupting the Sublime Sultanate: The Revolt of Tanyus Shahin in Nineteenth-Century Ottoman Lebanon,» *Comparative Studies in Society and History*, vol. 42, no. 1 (January 2000), pp. 180-208.

من صراعات بين الإقطاعيين والفلاحين، وبين الطبقات في المدن بمستوياتها كلها، بل وما فتحته من أبواب لهجرة يهود جدد نحو فلسطين[28]. ولا ننسى المشكلة الأرمينية التي تفاقم أمرها بسبب موافقة الحكومة العثمانية على «قواعد اللائحة التنفيذية» التي صاغها المثقفون الأرمن بغية تحديد صلاحيات البطريرك الأرميني تحت نظام المِلل العثماني ومن ثم تأسيس الجمعية الوطنية الأرمينية[29].

2- التدخلات الخارجية: المسألة الشرقية

يقول توفيق طنّوس في كتابه تاريخ الحرب البلقانية: «إن المسألة الشرقية قديمة العهد، وهي تنحصر... في تقسيم السلطنة العثمانية إلى عناصرها المتعددة المتوحدة، واستيلاء أوروبا على أجزائها إشباعًا لمطامعها الكبيرة، ولكن تباين آرائها والخوف من اختلافها على الغنيمة كان من حظ تركيا هذا الدهر الطويل، ولا سيما في العهد الماضي. أما وقد نالت الأمة العثمانية دستورها - وهو كعدمه في نظر الخبير العاقل، لأن الأمة لم تزل في احتياج شديد إلى المبادئ الدستورية، والتقلب في أطوار الحكم الذاتي - وأظهرت لها أوروبا عطفها عليها، وعضدها في أعمالها، فكان يجدر بها أن تقف سدًّا منيعًا في وجه الحلفاء وتحول دون إتمام رغائبهم، وحجتها قوية ثابتة، وهي إمهال الدولة الوقت الكافي لإصلاح ولاياتها، وتنفيذ مطالب الحلفاء، ولا سيما بعد أن اعترفت تركيا بضرورة الإصلاح وأدركت أنه الواسطة الوحيدة لإقرار الأمن في ولاياتها الأوربية...»[30].

---

(28) Gershon Shafir, *Land, Labor and the Origins of the Israeli-Palestinian Conflict, 1882-1914* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1989), pp. 91-99.

(29) Nora Lafi, «The Ottoman Municipal Reforms between Old Regime and Modernity: Towards a New Interpretative Paradigm,» CCSD (Istanbul) (2007), <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00146210>; Richard G. Hovannisian, ed., *The Armenian People from Ancient to Modern Times: Volume II: Foreign Dominion to Statehood: The Fifteenth Century to the Twentieth Century* (New York: St. Martin's Press, 1997), pp. xii and 213-218.

(30) توفيق طنّوس، تاريخ الحرب البلقانية، 1912-1913، تقديم وتعليق محمد الأرناؤوط، طبعة خاصة بمناسبة الذكرى المئوية (بيروت: جداول للنشر، 2013)، ص 111-112. (صَدَرَت الطبعة الأولى القديمة من هذا الكتاب في الإسكندرية في عام 1913).

واجهت الدولة العثمانية المسألة الشرقية التي أثارها الأوروبيون بضعف شديد، ووصلت المشكلات الأرمينية إلى الساحة العالمية، وذلك من خلال مجازر دموية جرت على نطاق واسع خلال عامي 1894 و1896، تلتها في كيليكيا التي شهدت في عام 1909 مذابح بلغت ذروتها بين عامي 1915 و1922، فكانت تعقيدات المسألة الشرقية في الجزء الأوروبي من الدولة والمسألة الأرمينية في الجزء الشرقي منها قد أضعفت قدرات العثمانيين، بل أضاعت هيبتها ومكانتها في التاريخ.

لئن كانت بريطانيا وفرنسا تنتظران سقوط الرجل المريض غربًا، فإن الروس عملوا على سحق العثمانيين شرقًا، ومنذ عهد القيصر الروسي بطرس الأكبر (حكم 1682-1725)؛ إذ كانت عمليات التوغل في القوقاز وأرمينيا قد بدأت، وبتشجيع من المسيحيين الأصليين في جورجيا والقوقاز. وبلغت ذروة الصراع بين الروس والعثمانيين في عهد كاترين الثانية (العظمى) (حكمت 1762-1796) في حربين ساختنين بين الطرفين، فبلغ الامتداد الروسي الساحل الشمالي للبحر الأسود ثم إلى حدود آسيا الجنوبية مع السيطرة على القوقاز، ونجح الروس في ضم جورجيا وأرمينيا الشرقية التي ضعفت بسبب عمليات النهب في زحمة التدخلات الصعبة[31].

كان الخوف الكبير من التوسع الروسي في الإمبراطورية العثمانية هو السبب الجذري لنشوب حرب القرم 1853-1856. وعندما وصل الروس إلى عمق مركزية العثمانيين، وبدأوا يدقون أبواب القسطنطينية خلال الحرب الروسية - التركية 1877-1878، كان توقيع معاهدة سان ستيفانو التي منحت الأرمن الأمن في شرق تركيا، وكان أن تدخلت القوى الأوروبية، فاضطر الروس إلى توقيع معاهدة برلين[32]. ويأتي اندلاع الحرب العالمية الأولى التي قصمت ظهر الإمبراطورية العثمانية بقيادة الاتحاديين العثمانيين مع غطاء

(31) Carolly Erickson, Great Catherine: *The Life of Catherine the Great, Empress of Russia* (New York: Crown Publishers, 1994), pp. 98-120, and Henri Troyat, *Catherine the Great* (New York: Dorset Press, 1991, 2nd ed., London: Orion, 2000), pp. 84-89.

(32) Lafi, *The Ottoman Municipal.*

لتسوية المسألة الأرمينية مرة واحدة وإلى الأبد، وتحررت شعوب عدة من العثمانيين لكنها وقعت تحت هيمنة الاستعمارين البريطاني والفرنسي[33].

خامسًا: المشروطية الأولى

شهدت الدولة العثمانية على امتداد القرن التاسع عشر الميلادي، مشروعات إصلاحية عدة عُرفت باسم التنظيمات الخيرية، نتيجة جهد بعض رجال الدولة المصلحين، مثل مصطفى رشيد باشا ومحمد فؤاد باشا كشيسي زاده[34] ومحمد أمين عالي باشا[35] ومدحت باشا، وجميعهم شغلوا بالتدريج منصب الصدر الأعظم. وقبل صدور الدستور العثماني وبدء المرحلة الدستورية، كانت مراسيم سلطانية تصدر مع جملة قوانين إصلاحية وتنظيمية لتعالج المشكلات الصعبة التي بدأت الدولة تعانيها، وكذا المجتمع، بدءًا بالجيش القديم وموضوع القضاء عليه، وانتقالًا إلى حقوق الأقليات الدينية والملة العثمانية، وصولًا إلى قوانين للأراضي والطابو والتسوية، والإدارة المركزية والأوقاف والقضايا الشرعية... إلخ[36].

سبق ميلاد الدستور العثماني تولّي السلطان عبد الحميد الثاني حكم الدولة العثمانية، خلفًا لأخيه السلطان مراد الخامس. ووصل السلطان عبد الحميد

---

(33) للمزيد، انظر: James L. Gelvin, *The Modern Middle East: A History*, 2nd ed. (Oxford: Oxford University Press, 2008), pp. 34-39.

(34) ولِد فؤاد باشا أو محمد فؤاد باشا في عام 1814 وتوفي في عام 1869. يُعَدّ رجل دولة عثمانيًا من الطراز الأول، إذ عُرِف بقيادته خلال حرب القرم وبإصلاح التنظيمات العثمانية، واتّهمه البعض بالماسونية. كان «متـأوربًا» يجيد التحدث باللغة الفرنسية، وذا قدرات على التفاوض بالمقاييس نفسها التي كانت لدى الآخرين من رجال الإمبراطوريات الأخرى، وكان يفاوض على مستوى المفاوضين الأوروبيين. أصبح السكرتير الأول في السفارة التركية في لندن في عام 1840، وكُلّف في عام 1848 مهمة خاصة في إمارة سان بطرسبرغ. وفي عام 1851 أرسل إلى مصر مفوضًا خاصًا، وعُيّن في العام نفسه وزيرًا للخارجية، وهو المنصب الذي أسند إليه في أربع مناسبات لاحقة ولازمه إلى حين وفاته.

(35) كان محمد أمين عالي باشا (شباط/ فبراير 1815 - 7 أيلول/ سبتمبر 1871) رجل دولة من الطراز الأول، وله مكانته في الدولة العثمانية.

(36) Carter V. Findley, *Bureaucratic Reform in the Ottoman Empire: The Sublime Porte 1789-1922*, Princeton Studies on the Near East (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1980), pp. 121-127.

الثاني إلى السلطة جراء تعهد بتأسيس للدستور العثماني، فأمر بعد تولّيه الحكم بتشكيل هيئة لوضع مشروع الدستور برئاسة الوزير مدحت باشا بصفته رئيسًا لمجلس الدولة، وعضوية 28 عضوًا من كبار موظفي الدولة العثمانية وعلماء الدين والعسكريين وبعض الشخصيات العامة. وبعد جلسات كثيرة ومطوَّلة ومناقشات حامية، انتهت الهيئة إلى وضع هيكل للنظام البرلماني يقوم على مجلسين: مجلس للشيوخ («مجلس الأعيان») ومجلس للنواب («مجلس المبعوثان»). وبانتهاء اللجنة من مهمتها، عُيِّن رئيسها مدحت باشا صدرًا أعظم للمرة الثانية في الثالث من ذي الحجة 1293هـ - 19 كانون الأول/ديسمبر 1876م. وبعد أربعة أيام من توليه المنصب الكبير، أعلن الدستور وسط أصوات المدافع في اليوم الأول لافتتاح مؤتمر اسطنبول الدولي[37].

استقبلت المجتمعات كلها انبثاق المشروطية الأولى التي أسسها مدحت باشا («أبو الدستور»)[38]، ونخص مجتمعاتنا العربية في أمهات المدن، لكن الخلافات السياسية بين السلطان والأحرار الأوائل اغتالت المشروع في مهده، وبقي الحكم المطلق سائدًا. ومضى زمن كان فيه عبد الحميد الثاني يبحث عن مشروع بديل، متأثرًا بأفكار العروة الوثقى التي كان يطلقها من باريس جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده، ليحل ذلك «المشروع» الداعي إلى الجامعة الإسلامية بديلًا من الحركة الدستورية[39]. وكان مدحت باشا قد نُفي إلى الطائف، ثم قُتل هناك. وفي الوقت الذي كانت النخب المثقفة التركية والعربية تتطور بأفكارها السياسية وترجماتها للفلسفة والفكر السياسي ومؤلفات الإغريق الفلسفية... كانت الدولة قد لجأت إلى رجال الدين المتصوفين، فأصبح الشيخ أبو الهدى الصيادي مستشارًا للسلطان[40]، ورُمي

---

(37) Shaw and Shaw, vol. 2, pp. 121-129.

(38) انظر التفصيلات في: صديق الدملوجي، مدحت باشا: حياته - مذكراته - محاكمته (بغداد: الدار العربية للموسوعات، 1952-1953).

(39) Sayyar Al-Jamil, «Al-Said Jamal Al-Din Al-Afghani: A Deferent View,» in: I. Gharayba, ed., *Jamal Al-Din Al-Afghani: His Thought and Method* (Amman: ASSESCO and International Institute of Islamic Thought, 1999).

(40) انظر التفصيلات في: الجميل، العرب والأتراك، ص 38.

الأحرار والدستوريون بتهم شتى، ومنذ تلك اللحظة التاريخية، ولد الإسلام السياسي الحديث الذي غدا بديلًا من الفكر الدستوري والتفكير الحر.

1 - تركيا الفتاة وتطور الاتحاد والترقي

بينما كان العرب مشغولين بهمومهم الاجتماعية ومعاناتهم الفكرية، ويولون اهتمامًا لصحافتهم الجديدة وأفكار العروة الوثقى الإصلاحية، انبثقت عن حركة تركيا الفتاة جمعية الاتحاد والترقي، وهي تنظيم سري داخل المدرسة العسكرية يعود أساسه إلى إبراهيم تيمو الذي التقى معه في التأسيس في أيار/ مايو 1899 أصدقاؤه الثلاثة إسحاق سكوتي وشركس محمد رشيد وعبد الله جودت.

كان تأثير إيطاليا وما حدث فيها إبان تلك المرحلة كبيرًا جدًّا في الشبان العثمانيين الذين كانوا معجبين غاية الإعجاب بتنظيمات الطليان القومية. وتوضّح تأثير جمعية الكاربوناري الإيطالية وأفكارها السياسية ومبادئها الأيديولوجية في التنظيم العثماني هذا؛ إذ بدا أن الأعضاء لا يعرف أحدهم الآخر إلا من خلال أرقام سرية(41)، ثم انضم إلى هذه الحركة بعد مدة وجيزة أشخاص آخرون مثل شرف الدين مغمومي وكريتلي شفيق وكريم سيباطي وميقالي صبري وسيناليكي ناظم(42)، وشكلت جمعية الاتحاد والترقي بعد ذلك فروعًا لها في العواصم الأوروبية، فكان لها فرع في باريس انضم إليه كثير من الطلاب والدارسين فيها، كما كان لها فروع في ولاية سالونيك(43).

حاولت جمعية الاتحاد والترقي من البداية استقطاب الأشخاص الذين لهم ماضٍ مجيد في القضايا الوطنية. وعلى الرغم من المراقبة الشديدة المفروضة

---

(41) إرنست رامزور، تركية الفتاة وثورة 1908، ترجمة صالح أحمد العلي؛ قدّم له وراجعه نقولا زيادة (بيروت: دار الحياة، 1960)، ص 50.

(42) المصدر نفسه، ص 50-51.

(43) انظر: Serif Mardin, *The Genesis of Young Ottoman Thought: A Study in the Modernization of Turkish Political Ideas* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1962), pp. 56-87.

على هذه الجمعية، انضم إليها عدد من الموظفين في الحكومة. وركزت قيادة الجمعية على الجيش واستقطابه إلى جانبها، فكان أن انضم إليها عدد كبير من الضباط المتنفذين في الجيش العثماني، مع انخراط موظفين ومشايخ. وكان فرع سالونيك يخضع تمامًا للمركز في باريس الذي كان يُعتبر نقطة سيطرة مركزية في الخطط والتوجيهات والأفكار والبيانات[44]. وفشل التنظيم في حركته الانقلابية في عام 1896، ونفي القادة إلى الخارج. وعقد الاتحاديون مؤتمرين لهم: كان أولهما في باريس (1902) باسم المؤتمر الأول للأحرار العثمانيين، وثانيهما في باريس أيضًا (1907) باسم المؤتمر الثاني للأحرار العثمانيين، علمًا بأن الاتحاديين انشقوا على أنفسهم بين مركزيين بزعامة أحمد رضا ولامركزيين بزعامة الأمير صباح الدين[45].

يبدو واضحًا أن التنظيم كان تركيًا خالصًا، فهو وريث جمعية تركيا الفتاة، ومسحته قومية واضحة، إذ لم نجد أي ضابط أو موظف أو حتى عضو من العرب منخرطين في التنظيم، لا في باريس ولا في أي جزء من الدولة. وهناك من يشير إلى أن التنظيم كان بتوجيه من محافل ماسونية في إيطاليا وفرنسا، وهذا واضح من خلال صفة رسمية بمساعدة تلك المحافل للجمعية، فضلًا عن ارتباط بعض أعضائها بالماسونية[46]. إن هذه الصلة صفة رسمية، وساعدت المحافل الماسونية الجمعية، وكانت مفيدة جدًّا للحركة، كما أن بعض أعضاء الجمعية كان من الماسونيين، لكن رامزور ينفي هذه التهمة، ويشير إلى أن الضباط الذين قاموا بالثورة لم يكونوا كلهم ماسونيين، وأن أولئك الأعضاء كانوا يؤمنون بقوميتهم، ولا يمكنهم أبدًا الرضوخ لأوامر خارجية تملى عليهم[47].

---

(44) انظر: رامزور، ص 56، وقارن بأصل الكتاب في: Ernest Edmondson Ramsaur, *The Young Turks: Prelude to the Revolution of 1908* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1957), pp. 41-49.

(45) انظر: رامزور، ص 112 وما بعدها، وتوفيق علي برو، **العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، 1908-1914** (القاهرة: جامعة الدول العربية، 1960)، ص 58 و79.

(46) انظر: أحمد عبد الرحيم مصطفى، **في أصول التاريخ العثماني** (القاهرة: دار الشروق، 1993)، ص 264-265.

(47) قارن مع: رامزور، ص 127، وقارن الأصل بالإنكليزية في: Ramsaur, p. 94.

2- حفريات في تحولات الطور الانتقالي من العثمنة إلى العلمنة

أ- التجمعات السرّية

كانت التجمعات تهدف في البداية إلى إعادة تأسيس النظام الدستوري للدولة باعتبارها منظمات المجتمع السري، واعتمدت الدستورين الأول والثاني، وبعد إعلان أن دستور الحزب الحاكم هو المسيطر على الناحية السياسية. وفي عام 1912، كان الحزب الحاكم يضم الأعضاء الاتحاديين حتى انحلت الجمعية من تلقاء نفسها في عام 1918، وبقي معظم الأعضاء موجودين في سياقات النضال الوطني. كانت جمعية الاتحاد والترقي منظمة سياسية تضم جيل الشباب العثمانيين، واعتُبرت حلقة في سلسلة متصلة مع تركيا الفتاة التي أُسست في نهاية القرن التاسع عشر في الإمبراطورية العثمانية. وبدأت الأفكار الأولى في عام 1889 من لدن الطلاب المؤمنين بالاتحاد العثماني في أكاديمية الجمعية الطبية العسكرية التي اعتبرت نشاطها السياسي النخبوي سريًا حتى أخذت اسم لجنة الاتحاد والترقي. ثم بدأت تتشكّل بهيئة «منظمة» في الفترة نفسها، وهي تجمع بين عدد كبير من المنظمات الكبيرة والصغيرة الأخرى، وتمتد عبر الجغرافيا العثمانية لتغدو أقوى التنظيمات السياسية العثمانية[48].

بدأت فكرة «الاتحاد» من خلال جمعية عثمانية في 2 حزيران/ يونيو 1889، وشهدت أروقة المدرسة العسكرية الطبية وحدائقها تجمعًا طلابيًا ضم كلًّا من إسحاق سكوتي وإبراهيم تيمو وعبد الله جودت وشركس محمد رشيد. وبدأت النواة من أربعة طلاب، ثم شاركهم لاحقًا علي بك حسين زاده وقونيالي حكمت أمين بك وجودت عثمان وكريم سيباطي وسيناليكي ناظم بك وشرف الدين مغمومي. ثم انضم من سالونيك ميقالي صبري بك وناظم شفيق بك وكريتلي شفيق، وكلهم طلاب شبان يدرسون الطب، ومن الذين تنامى استياؤهم من سياسات السلطان عبد الحميد الثاني ومن إدارته،

---

(48) Firûz Ahmed, *İttihât ve Terakkî, 1908-1912* (İstanbul: [n. pb.], 1988), pp. 67-69.

وبدأ نضالهم من أجل تأسيس نظام ملكي دستوري، فكان عملهم دائبًا من أجل إطاحة حكم عبد الحميد الثاني الذي وصف الأحرار عهده بالاستبداد الحميدي.

كان لدى الشبان الأتراك العثمانيين تأثّر شديد بمنظمة كاربوناري كجمعية ماسونية إيطالية، تجسّد في هيكل بناء أول خلية سياسية كان أول أعضائها إبراهيم تيمو[49]، وكان أعضاؤها يحملون رقمًا تسلسليًا. واستمرت اجتماعات ذلك التجمع في أماكن مختلفة كل يوم جمعة، معتمدين في ذلك النمط من نشوء الاتحاد الطلابي العثماني على نفر واسع من طلاب الجامعات الأخرى في اسطنبول، ومن ثم امتد ونما بين العسكريين المشجعين الذين كُسبوا بسرعة، ومن دون أي عجلة لتمرير الدعاية. لكن يمكن اعتبار ذلك التنظيم السياسي حتى عام 1895 مجرد اجتماعات تدريبية داخلية أكثر من كونه محتوى أيديولوجيًا للقيام بأي تحرك سياسي من أجل التغيير. ونرصد من خلال تلك الاجتماعات وجود شخصيات مماثلة للحركة، منهم نامق كمال وضياء باشا، الذين كانوا أمثلة رمزية للعثمانيين الشبان، وكان شبان الإيرانيين يعملون في ميدانهم من أجل أهداف مشابهة[50].

ب- الرصد الحكومي والتوتر الاجتماعي

كان السلطان عبد الحميد الثاني قد رصد مثل تلك التحركات بجهازه الاستخباري الذي كانت له عيونه المنتشرة في المجتمع، فكان على بيّنة من وجود حراك سياسي معارض وبنشاط كامل في عام 1892. ومنذ ذلك التاريخ، راقب رجال المباحث التابعون للسلطة أفراد المجتمع. وعُيّن محمد زكي باشا مسؤولًا عن نشاط مدرسة الطب وفاعلياتها من أجل جعلها مؤسسة منضبطة في ممارسات إدارية جديدة نتيجة وجود أعضاء قياديين فيها. ونُفذت إجراءات

---

(49) M. Şükrü Hanioğlu, *Preparation for a Revolution: The Young Turks, 1902-1908*, Studies in Middle Eastern History (Oxford: Oxford University Press, 2001), pp. 86-89 and 121-127.

(50) المصدر نفسه.

اعتقال أكثر من مرة، ليُطلَق المعتقلون بعد ذلك بفترة وجيزة. واستمر الوضع على ذلك النحو حتى عام 1895، حين بدأت الحكومة اتخاذ إجراءات أكثر جذرية[51].

في 30 أيلول/ سبتمبر 1895، بدأ في العاصمة اسطنبول توتر اجتماعي بين السكان المسلمين والأرمن، ما لبث أن تطور إلى صراع دموي. وكان على أعضاء الجمعية اتخاذ إجراءات في مواجهة هذا التطور الذي وصِف بأنه قصر النظر من الحكومة تجاه الحوادث الداخلية، وكان ذلك بمنزلة حجة لدى الجماهير المعارضة من أجل التحرك ضد إعلان الحكومة موقفها والتعبير عن ذلك بملصقات على الجدران، فما كان من الحكومة إلا أن زجت بعدد كبير من أعضاء الجمعية، وبالتحديد من طلبة الطب، في السجون، ومن ثم إرسالهم إلى المنافي بحجة إكمال تعليمهم، ومنها أوروبا التي شكلت للمنفيين إليها مساحة واسعة من الحريات للعمل السياسي، لكن الحكومة وجدت أنها بعملها هذا منحت قوة لمعارضيها الذين أخذوا يطرقون أبواب الحكومات الأوروبية كي يحظوا بمساعدة منها، وانتقل عدد منهم إلى مصر[52].

كان من نتائج ذلك قيام أحمد رضا بك بتأسيس التنظيم الأوروبي («اتحادي عثماني») لجمعية أنشأها هو نفسه تدعى الاتحاد، وكان من مشاركيه في تأسيس التنظيم ناظم السالونيكي، وانضم إليهما أغلب المنشقين العثمانيين العاملين في أوروبا، وغدت العلاقة عضوية وبنيوية بينه وبين الاتحاد والترقي، ثم تم الدمج تحت هذا الاسم. ثم انخرط باقي التجمعات في الدول الأوروبية في التنظيم، كما دخل فيه شرف الدين مغمومي وجماعته، وبدأ في كانون الأول/ ديسمبر 1895 إصدار المنشورات بالتركية في صحيفة التشاور وبالفرنسية في الملحق (*Mechevéret*).

---

(51) المصدر نفسه، ص 74-79.

(52) Esther Benbassa, *Un grand rabbin sepharde en politique, 1892-1923* (Paris: [n. pb.], 1990), pp. 27-28.

ج- الفارون من العاصمة اسطنبول

في نهاية عام 1895، هرب من اسطنبول إلى باريس مدرّس التاريخ في الكلية الشاهانية المدنية مراد بك، عقب توجيهه انتقادات إلى الحكومة في صحيفة ميزان التي سبق للحكومة أن أغلقتها في عام 1890. وبعد سلسلة من الملاحقات، غادر آخرون العاصمة العثمانية وتوجهوا إلى باريس، فما كان من أحمد رضا بك إلا أن وسّع إطار قوّته المعارضة في لندن والقاهرة. وازدادت جمعية الاتحاد والترقي قوة في كانون الثاني/ يناير 1896 ونشرت أفكارها في صحيفة ميزان التي كانت تصل إلى القاهرة. وكثفت الجمعية مطالبها السياسية، وعملت على جعلها في حيّز التنفيذ، وطالبت العالم الإسلامي بأن يطالب العثمانيين بتأسيس حكومة دستورية. وصودرت الصحيفة ومنشوراتها ثم أخرجتها الإدارة البريطانية في القاهرة من مصر[53].

أدرك السلطان عبد الحميد الثاني أن ثمة محاولات للانقلاب على سياساته، فسلك سياسة وضع بعض المعارضين في السجون ونفي بعضهم الآخر. ولم يقتصر الأمر على العاصمة، بل امتد إلى مراكز ولايات عثمانية أخرى. وبدأت علامات السقوط تبدو واضحة؛ إذ وصلت أمارات الاحتقان إلى موظفي الخدمة المدنية وضباط الجيش، ولاح الضعف عند موظفي الدوائر الرسمية بعد أن تفاقمت الحوادث التاريخية منذ عام 1876[54]، فراحوا يقارنون بين عبد الحميد الثاني والتزامه آراء وفتاوى كان يطلقها مستشاره الشيخ أبو الهدى الصيادي وبين شقيقه السلطان المخلوع مراد الخامس الذي كان يتمتع بفكر مستنير وأفق متمدن وإيمان بالحريات المدنية. وبدأت التساؤلات تفرض نفسها على الواقع، ومنها: لماذا أُزيح مراد الخامس عن السلطة ليأتي محله عبد الحميد الثاني؟ ومن خطّط لدفع الدولة على هذه الطريق؟

---

(53) Michelle Campos, *Ottoman Brothers: Muslims, Christians, and Jews in Early Twentieth-Century* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2011), pp. 34-45.

(54) المصدر نفسه.

د- بدء نشوء الخلايا السياسية المعارضة

كانت النخبة السياسية من الأحرار العثمانيين قد استفادت من عملية نفيها، إذ طفقت تعمل في المنفى ضد السياسة العثمانية الحميدية. وبدأت صحيفة عثمانية معارضة للسياسة الحميدية تنشر في لندن بإدارة إسحاق سكوتي، وأُعيد إنشاء فرع لجمعية الاتحاد والترقي في جنيف، وتزايدت المعارضة وسط القاهرة في مصر في عام 1898. وكان من أشهر المعارضين السياسيين الشاعر المعروف ولي الدين يكن، صاحب كتاب المعلوم والمجهول[55]. دُعي إسحاق سكوتي إلى مؤتمر للمعارضة في عام 1899 لممارسة ضغط على الحكومة العثمانية في اسطنبول، وعُقد المؤتمر برئاسة الأمير صباح الدين في باريس في 4-9 شباط/ فبراير 1902، تحت اسم «المؤتمر الأول للأحرار العثمانيين»، ودُعي فيه إلى مبدأ «اللامركزية». وواصلت جمعية الاتحاد والترقي نشاطها في مصر، وكان الأمير صباح الدين يمثّل فكرة مجتمع اللامركزية[56].

في مدينة سالونيك، جرى في أيلول/ سبتمبر 1906 دمج جمعية الحرية العثمانية بالجمعية الثورية التي كانت تهدف إلى قلب نظام الحكم الاستبدادي. وامتد التأثير إلى بلاد الشام. وكان مصطفى كمال أحد قواد الجيش الخامس في دمشق التي راجت فيها تعابير «الوطن» و«الشعب» و«الحرية» من خلال جمعية سياسية. وجرى الشيء نفسه في مقدونيا وبين الضباط الشباب، وأُدمج بصورة رسمية جهد المعارضين الأحرار في باريس بجهد المعارضين في سالونيك في

(55) وليّ الدين بن حسن سري بن إبراهيم باشا يكن (1290-1339هـ/ 1873-1921م)، شاعر مصري لأب تركيّ وأم شركسية. وُلِدَ في اسطنبول وانتقل إلى مصر مع والده وكَتَبَ في الصحف، فابتدأت شهرته، وسافر إلى الأستانة مرّتين (1314 و1316هـ)، وعُيِّنَ في المرّة الثانية عضوًا في مجلس المعارف الكبير. نفاه السلطان عبد الحميد إلى ولاية سيواس عام 1902 فلبث في منفاه إلى أن أعلن الدستور العثماني في عام 1908، فانتقل إلى مصر. كان يجيد التركية والفرنسية ويتكلّم الإنكليزية واليونانية. وعَمِلَ في وزارة الحقانية عام 1924، فعُيِّن سكرتيرًا عربيًا لديوان الأمناء، ومرض وابتُلِيَ بالكوكايين، فقعد عن العمل (1919) وقصد حلوان طلبًا للشفاء فتوفي فيها، ودُفن في القاهرة. له ديوان شعر وكتاب المعلوم والمجهول في مجلدين، سَرَدَ فيه قصّة حياته في المنفى بسيواس. انظر: سامي الكيالي، ولي الدين يكن، 1873-1921 (القاهرة: دار المعارف بمصر، 1960)، ص 4-54.

(56) Campos, p. 63.

27 أيلول/سبتمبر 1907، فبرزت نتيجةَ الدمج جمعية موحدة هي «جمعية الاتحاد والترقي». وتكشف المعلومات التاريخية أن مصطفى كمال أصر في 29 تشرين الأول/أكتوبر 1907 على صديقه علي فتحي بك أن يكون عضوًا في الجمعية، فكان له ما أراد. وبدأ في نهاية عام 1907 التخطيط في باريس من أجل التحضير للانقلاب على السلطان عبد الحميد الثاني، وإجباره على التنازل عن العرش، وإعلان تشكيل حكومة برلمانية[57].

3- ثورة 1908: انقلاب الاتحاد والترقي

أ- الانهيار التاريخي

في قلب سالونيك ووسطها، نجحت اللجنة المركزية لجمعية الاتحاد والترقي في تنظيم جيش الثورة وتحديد موعد الانقلاب: 1 أيلول/سبتمبر، أي في ذكرى جلوس عبد الحميد الثاني على العرش. وقام نيازي بك بتأليف كتيبة عسكرية تتكوّن من 200 جندي ويدعمها 200 مدني لإعلان الدستور. وفي 23 تموز/يوليو، أطلقت إدارة الاتحاد والترقي 21 طلقة تحية للملكية الدستورية، ووصل الخبر عن طريق التلغراف إلى قصر يلدز. وفي ليلة 23-24 تموز/يوليو، تقرر وضع الدستور موضع التنفيذ ونشر إعلان في الصحف الرسمية صباح اليوم التالي، وبتوقيع لجنة الاتحاد والترقي التي قامت بالحركة واستولت على السلطة من خلال حرب العصابات التي دخلت التاريخ باعتبارها أول حركة سياسية انقلابية قلبت نظام الحكم الاستبدادي المطلق إلى نظام ملكي دستوري[58].

بعد إعلان الدستور الذي سمّي «المشروطية الثانية»، بدأت محاولة مباشرة لتشكيل الحكومة، وعمّت البلاد العثمانية قاطبة موجات من ردّات أفعال

---

(57) Abdullah A. Cehan, «Osmanlı Devleti'nin Sürgün Politikası ve Sürgün Yerleri,» *Uluslararası Sosyal Araştırmalar Dergisi*, Cilt 1, Sayı 5 (2008), pp. 67-72.

وهناك معلومات تاريخية عن علاقات مصطفى كمال بالاتحاديين، انظر: Mine Kısıklı, «Milli Mücadele Başlangıcında Mustafa Kemal Paşa'nın Milli Hareketi İttihat ve Terakki Faaliyetlerinden Uzak Tutma Teşebbüsleri,» *Atatürk Yolu Dergisi*, Cilt 2, Sayı 5 (1990).

(58) M. Şükrü Hanioğlu, *The Young Turks in Opposition* (Oxford: Oxford: Oxford University Press, 1995), pp. 39-57.

متناقضة بين مؤيد ومعارض، كما بدأت التشكيلات المناوئة تأتلف بعضها مع بعض، وأغلبها من التيارات الإسلامية المؤيدة للسلطان عبد الحميد الثاني، في وجه القوى التي أيدت الانقلابيين، وأغلبها من الأحرار والمستنيرين والجوالي الأجنبية والأقليات الطائفية والدينية[59].

خلال سيطرة الاتحاد والترقي كحزب حاكم، بدأ رسم السياسة القومية وجعلها موالية للغرب. كما تمت دراسة تحديث التعليم وعلمنة القانون، ونشر الجمعيات الثقافية القومية التركية، ودعم التعاونيات. وفي عام 1914 أُجريت الانتخابات التي فاز فيها الحزب الحاكم في كثير من الأحيان وفي أماكن محددة، وجرى التقارب مع ألمانيا عسكريًا، وكان تقاربًا له جذور تاريخية بين الدولتين الإمبراطوريتين، وكان أنور باشا معجبًا بالسياسة الألمانية. من ناحية أخرى، بدأت الهيئة الحاكمة من الضباط الاتحاديين، وعلى رأسهم أنور وطلعت وجمال، تسيء إلى العرب خصوصًا، بإصدارهم مراسيم لا تستقيم والحياة اللامركزية، وبث سياسة التتريك في الولايات غير التركية، بل بدأت ضد العرب حملة اضطهاد قادها جمال باشا الذي تولى شؤون بغداد أولًا ودمشق ثانيًا، ووصل الاضطهاد ضد الشبان العرب ذروته بإعدام قافلتين من الشباب العربي في دمشق وبيروت في عام 1915[60].

ب- التداعيات التاريخية

أصدرت الجمعية بعض المنشورات، منها مجلة مشورت في باريس وصحيفة ميزان في القاهرة وعصمانلي في جنيف، وذلك لنشر أفكارها الثورية.

---

(59) المصدر نفسه، و Hanioğlu, *Preparation for a Revolution*, pp. 83-88, and David Fromkin, *A Peace to End All Peace: The Fall of the Ottoman Empire and the Creation of the Modern Middle East* (New York: Henry Holt and Company, 2001), p. 119.

(60) جرى في أحد المؤتمرات حوار جدلي ساخن بيني وبين المؤرّخ التركي حسن كيالي الذي وجّه إلى الشباب العربي وقوافل الشهداء العرب الأوائل تهمًا شتّى، وبدأ ترددها ظلمًا وبهتانًا. للمزيد عما كتبه حسن كيالي في أطروحته، وهو من جيل المؤرخين الأتراك الجدد، انظر: Hasan Kayali, *Arabs and Young Turks: Ottomanism, Arabism, and Islamism in the Ottoman Empire, 1908-1918* (Berkeley, CA: University of California Press, 1997).

وكانت المنشورات تُرسل إلى تركيا بواسطة دوائر البريد الأجنبية[61]. ولا نظن أن إصدارها في مصر قدّم شيئًا إلى المصريين وقتذاك، لأن مصر كانت منشغلة بهمومها الوطنية بسبب سيطرة الإنكليز عليها، لكن يبقى اسم الفريق عزيز علي المصري (1880-1965) الذي يقال إنه كان قد ارتبط بالاتحاديين وهو ضابط عثماني يثير المزيد من التساؤلات.

يُقسم تاريخ نشوء الاتحاد والترقي وتطوّره إلى ثلاث مراحل:

- مرحلة التأسيس في اسطنبول بين عامي 1889 و1897؛

- مرحلة خارج نطاق العثمانيين بين عامي 1897 و1906؛

- مرحلة داخل الدولة وتحقيق الانقلاب على السلطة بين عامي 1906 و1908[62]، وذلك من أجل المشروطية في 23 تموز/يوليو 1908. ورضخ عبد الحميد الثاني لمطلب تحقيق الدستور، لكنه عُزل في 31 آذار/مارس 1909 ونُصّب أخوه محمد رشاد باسم السلطان محمد الخامس[63].

وبعد أن هُزمت الدولة العثمانية وحليفتها ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، وعاد العثمانيون إلى حدود تركيا الطبيعية، قدَّم رجال الاتحاد والترقي استقالاتهم، وجرى نفيهم إلى ألمانيا. وكان السلطان محمد الخامس قد توفي قبل استسلام الدولة بشهور عدة، وتولّى بعده أخوه محمد وحيد الدين، أو السلطان محمد السادس.

هنا، يُعتبر الحدث التاريخي ذا مكانة في استقطاب اهتمام العرب أول مرة، إذ اندفع العرب يؤيدون الاتحاديين وينتصرون لهم بإقامة مهرجانات واحتفالات، مستبشرين بعهد جديد، وبتأسيس جمعيات ومنتديات عربية،

---

(61) David Kushner, *The Rise of Turkish Nationalism, 1876-1908* (London: Frank Cass, 1977), pp. 156-157.

(62) Elaine Diana Smith, *Turkey: Origins of the Kemalist Movement and the Government of the Grand National Assembly, 1910-1923* (Washington, DC: [n. pb.], 1959), pp. 67-69.

(63) للمزيد، انظر: Bernard Lewis, *The Emergence of Modern Turkey* (London; New York: Oxford University Press, 1961), pp. 69-82.

لكن الخيبة كانت مآل آمالهم مع حكم الاتحاديين الذين بدأوا عهدًا جديدًا ذا سياسات تغلّب فيها النزعة القومية على الموروث العثماني. وكانت ردة الفعل رفض البيانات الجديدة، والمناداة بإلغاء الدستور، والمطالبة بحكم الشريعة ليس في الولايات العربية فحسب، بل حتى في ولايات الأناضول ومدنه. إن واحدًا من ألمع الضباط العراقيين القدماء هو من نجح في القضاء على الحركة المضادة التي كان وراءها السلطان عبد الحميد الثاني نفسه، وهو الفريق أركان حرب محمود شوكت باشا (1856-1913)، إذ أجبر السلطانَ على التنازل عن العرش[64]. وكان محمود شوكت قد نصّب رئيسًا للوزراء (= الصدر الأعظم للإمبراطورية العثمانية)، لكن قُتل غيلة في عام 1913[65].

سادسًا: المشروطية الثانية

1- بدء تاريخ جديد

في عام 1908 بدأت صفحة تاريخية جديدة بين العرب والعثمانيين بعد أن كانت للعرب شراكتهم التاريخية الطويلة غير المتكافئة أبدًا، التي عولجت تاريخيًا باحتراز وعلى نحو متفرد من الطرفين على امتداد القرن العشرين؛ إذ لم نجد إلا محاولات قليلة لحوار ثنائي بين الطرفين العرب والأتراك من أجل فهم العلاقات التاريخية التي ربطت كل طرف بالآخر على امتداد أربعة قرون سبقت القرن العشرين[66]. بناء عليه، يُعتبر عام 1908 والعام الذي تلاه نقطة فاصلة في التطور التاريخي بين الطرفين، أي بعد الانقلاب العثماني الذي

(64) الجميل، تكوين العرب الحديث، ص 494.

(65) انظر: سيار الجميل، «المؤتمر العربي الأول في باريس عام 1913،» ورقة أُلقيت في: المؤتمر الذي أقامه معهد العالم العربي في باريس احتفاءً بذكرى مرور 100 عام على المؤتمر العربي الأول، في 4 و5 حزيران/يونيو 2013.

(66) نجحت محاولات كلّ من عبد الجليل التميمي (في تونس) وخير الدين حسيب (في لبنان) في إجراء حوارات عربية - تركية قبل ثلاثين عامًا مَضَت ومن خلال عقد مؤتمرات بحوث وندوات حوار نُشِرَت مضامينها كلّها في كتب ومنشورات بالعربية ولغات أخرى.

قام به الاتحاديون (= جماعة الاتحاد والترقي) على السلطة العثمانية في 23 تموز/ يوليو 1908 من أجل إعادة العمل بالدستور ثانية، بعد أن ألغاه السلطان عبد الحميد الثاني، فسمّيت التجربة الأولى المشروطية الأولى (1876)، ولم تستمر إلا قليلًا، وسمّيت التجربة الثانية المشروطية الثانية (1908)، وكان لها تداعيات واسعة عقب قيام انقلاب مضاد نفذه الائتلافيون في عام 1909 بتوجيه من السلطان عبد الحميد الثاني نفسه، وقضي في ذاك العام بنفي السلطان، وأصبحت البلاد تحت قيادة الاتحاديين الذين لاقوا صدى إيجابيًا واسعًا في معظم أصقاع الدولة قبل أن يكشفوا عن حقيقة سياستهم تجاه القوميات الأخرى غير التركية، خصوصًا العرب الذين لم يجدوا أمامهم حلًا إلا الثورة ضد تلك السياسات.

لم يكن للاتحاديين تأثير واضح عند العرب قبل الانقلاب العثماني في عام 1908، لكن بعد انتصار حركتهم على السلطان بالذات في عام 1909 توسّع تأثيرهم في مختلف الأصقاع العربية؛ إذ أثارت الحركة الانقلابية لـلمشروطية الثانية اهتمامًا واسعًا في المجتمعات العربية القريبة من الأناضول، ولا سيما عند المثقفين، وهم قلة في المجتمعين العراقي والسوري، ومن العرب والأكراد الذين درسوا في مدرسة الحقوق والمدارس الرشدية والعسكرية في بغداد والكلية الحربية والمدارس في اسطنبول، فاتصلوا بالجامعات والفئات المختلفة، وتبنّوا الآراء والأفكار الحديثة، أو انتسب بعضهم إلى جمعية الاتحاد والترقي ودعمها بالقول والعمل، وعبّروا عن تأييدهم الثورة، وفرحوا لنجاحها باعتبارها انتصارًا للحرية والحكم الدستوري وخطوة نحو التقدم والتخلص من الظلم والاستبداد[67]. واستقبل النصارى واليهود عودة الدستور بالفرح، ربما أملًا بالمساواة الدينية[68].

---

(67) George Antonius, *The Arab Awaking: The Story of the Arab National Movement*, 2nd ed. (London: Simon Publications, 1938), pp. 42-49.

(68) انظر: يوسف رزق الله غنيمة، نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق (بغداد: دار الوراق، 1924)، ص 179-180، وعلي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق، 6 ج (بغداد: مطبعة الإرشاد، 1972)، ص 66.

يبدو واضحًا أن الأقليات الدينية والمذهبية كلها تؤيد أي حركة سياسية تطالب بالمساواة والعدالة، نظرًا إلى ما تشعر به من غبن وتعسّف وتهميش! في حين جاءت المعارضة من كبار الوجهاء والأغنياء وأصحاب المصالح الذين لم تَرُقْهم المساواة بين الأغنياء والفقراء وبين المسلمين وغير المسلمين، ووجدوا أن الدستور يشكل خطرًا على أفكارهم وامتيازاتهم الاجتماعية. أما الآخرون من ذوي التفكير الديني فأعربوا عن سخطهم لما حدث، ووجدوا في شعارات الانقلاب العثماني، مثل المساواة والإخاء، إهانة لهم وإذلالًا للإسلام والمسلمين[69].

2- الأصداء الواسعة

تنبئنا الأخبار والتسجيلات والوثائق العثمانية نفسها أن موجة عارمة من الأفراح والابتهاجات عمّت المدن العربية استبشارًا بزمن جديد تُترجم فيه الشعارات التي كانت قد راجت عهد ذاك: الحرية والعدالة والمساواة، وتُكرَّس من خلال دستور للبلاد. وكان الناس يتطلّعون إلى مثل عقد رسمي كهذا بين الدولة والمجتمع بعيدًا عن الحكم المطلق، لكن التجاوب كان في بعض المدن والأقاليم العثمانية مشوبًا بالحذر بسبب تعلُّق بعض الجماعات والفئات الاجتماعية بمكانة السلطان العثماني عبد الحميد الثاني في النفوس كونه سليل أسرة قديمة حكمت زهاء 600 عام، أو بسبب ما روّجه أعوان السلطان نفسه من كونه خليفة للمسلمين ورائد مشروع الجامعة الإسلامية. وشاعت الأفكار المخالفة للتغيير بسبب ضعف الوعي بالحريات والمشروطية من دون أن تدلنا الوثائق على أي سوء نية بما سيأتي به الاتحاديون من سياسات مضادة للحريات والدستور لاحقًا.

---

(69) عبد الكريم غرايبة، مقدمة تاريخ العرب الحديث، 1500-1918 (دمشق: دار دمشق، 1960)، ص 222؛ عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، 8 ج (بغداد: شركة التجارة والطباعة، 1956)، ص 61، وألبرت منتشا شفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة هاشم صالح التكريتي (بغداد: جامعة بغداد، 1978)، ص 112.

ثمة سبب آخر مستخلَص من بواعث التغيير في بدايات القرن العشرين لدى العرب والأتراك، وهو أن البنية الاجتماعية العثمانية التي تمكنت فيها جملة أوساط محافظة على القديم أبدت تحفظاتها تجاه التغيير كونها تعتقد أنه سيجردها من مصالحها وامتيازاتها القديمة. كما وجدت أن طبقة رجال الدين وجدت نفسها أمام «كفر مبين»، وكأن المشروطية تخالف أحكام الدين؛ إذ رأوا أنها ستضرب مصالحهم كشيوخ متنفذين في المجتمع، ولهم سلطاتهم على الناس، وما الدستور إلا وسيلة لضرب نفوذهم وقوّتهم. وانقسم الرأي العام حيال التغيير في عام 1908 إلى قسمين: قسم أيد بشكل صارخ كل ما يحدث، وبدأ يبشّر بالقيم الجديدة في الدولة، وقسم عارض التغيير كونه مخالفًا للقيم السائدة في المجتمع.

وتخبرنا الوثائق وأخبار الصحف القديمة أن سكان الولايات العربية راحوا يؤيدون الثورة المشروطية من خلال إقامة الصلوات في الجوامع والمساجد وتنظيم التظاهرات التي طافت شوارع المدن العربية، وتزيين مباني الدوائر الرسمية ومحافلها، وإقامة الاحتفالات في المناسبة، وتدبيج قصائد مؤيدة للتغيير السياسي بناء على اعتقاد بأنه سيقيلهم من واقعهم المضني ويطلقهم نحو واقع سياسي واجتماعي واقتصادي جديد. ولم يكن مصطلح «الثورة» قد بدأ العمل به آنذاك، بل راج مكانه تعبير «انقلابي عصماني» (= الانقلاب العثماني)[70].

---

(70) Zafer Toprak, *Turkiye' de «Milli Iktisat», 1908-1918* (Ankara: Yurt Yayiniari, 1980), pp. 34-39.

الفصل الخامس

الكمالية التركية
الاحتواءات الفكرية والتداعيات التاريخية

أولًا: الظاهرة الكمالية

سنرى أن فترة ثلاثين عامًا كانت مرحلة تاريخية مهمة جدًّا بين انبثاق جمعية تركيا الفتاة في عام 1889 وإعلان حرب الاستقلال في عام 1919 بقيادة الغازي مصطفى كمال الذي سمّى نفسه أتاتورك (أي أبا الأتراك)، والذي نال إعجابًا كبيرًا من جيل عربي لم يجد أحدًا من زعمائه يصل إلى الدرجة التي وصل إليها أتاتورك.

بدأت تركيا تسعى إلى لمّ شعثها في إثر الحرب العالمية الأولى التي كانت أحد أسباب سقوط الدولة العثمانية بعد أن دخلت تلك الحربَ التي مزّقتها شر ممزق، وانفصل فيها العرب عن الترك، واحتُلت أقاليمها وممتلكاتها كلها، ووقع الأناضول نفسه تحت الاحتلال، فما كان من أتاتورك إلا أن نزل في ميناء سامسون على البحر الأسود، ليقود حرب التحرير أو الاستقلال في 19 أيار/ مايو 1919، في تحدٍّ لحكومة السلطان، كي يبدأ تاريخًا جديدًا بالقضاء على آخر بقايا العثمانيين وإسقاط الخلافة والسلطنة خلال عامي 1923 و1924، وإعلان الجمهورية التركية[1].

منذ تلك المرحلة، انقسم العرب والمسلمون فكريًا بين من يريد التقدم بأفكاره التحديثية الجديدة بحثًا عن قيم سياسية وفكرية وأيديولوجية جديدة، ومن يريد الرجوع بأفكاره التراثية أو الماضوية القديمة بحثًا عن إحياء قيم سياسية أو مذهبية أو دينية قديمة. وشهد القرن العشرون كله هذا الانقسام أو هذه الثنائية الصعبة التي ولّد تصادمها جملة هائلة من التناقضات، وكانت البداية

---

(1) Ali Kazancigil and Ergin Ozbudun, eds., *Ataturk: Founder of a Modern State* (London: Hurst and Co., 1981), pp. 89-109.

ممثَّلة في التصادم بين أهل الإصلاح وأهل القديم، ثم انتقل إلى أن يكون بين مناصري التنظيمات ومعارضيها باسم حفاظ القديم على قِدمه، فإلى أن يكون بين مناصري الدستور والمشروطية من جهة ومناصري عبد الحميد والجامعة الإسلامية من جهة أخرى، ومن ثم بين الاتحاديين ومعارضيهم، فبين الكماليين ومعارضيهم ليغدو بين العلمانيين والإسلاميين... إلخ. ولعل أخطر شرخ في تاريخ مجتمعاتنا السياسية إبان القرن العشرين هو الشرخ الذي ظهر مع وجود أنصار ومؤيدين للسلطان عبد الحميد الثاني في عموم العالم الإسلامي الذين تأثروا بنزعته الدينية الداعية إلى تبنّي سياسة الجامعة الإسلامية القائمة على أساس اتحاد العرب والترك تحت مظلته أو لوائه.

كما تأثر العرب بالحملات الدعائية التي كانت الدولة العثمانية تروّجها لمصلحة فكرة الجامعة العثمانية التي تحولت إلى الجامعة الإسلامية بفعل منشورات جمال الدين الأفغاني. كما حرص السلطان عبد الحميد الثاني نفسه على خطب ود الأُسر والقبائل المتنفذة في المجتمعات العربية، خصوصًا في سورية والعراق، وقلّد بعضَ أركانها وعمدائها لقب «الباشوية»، فضلًا عن منحه الألقاب لبعض شيوخ الأسر الدينية، وإغداق الامتيازات عليهم. كما سعى في الوقت نفسه إلى جعل نفسه حاميًا للمدن المقدسة، خصوصًا دفاعه المستميت عن القدس وفلسطين، وهو ما أكسبه ولاء المجتمعات العربية، فضلًا عن رعايته المراقد الدينية وتكايا المتصوفة ومنحها هبات حسنة. يضاف إلى ذلك أنه أَولى علماء الدين البارزين عناية خاصة، واهتم بهم كثيرًا، ومنحهم أوسمة، وأعطى بعضَهم منحًا سخية، وخصص لهم مرتبات عالية[2].

هذا الاتجاه كسب العرب على المدى الطويل، لغرسه في الذاكرة الجمعية، في حين أن الاتجاه الآخر غدر بآمال العرب وأحلامهم؛ فالاتحاديون نكثوا الوعود والاتفاقات كلها، خصوصًا بعد مؤتمر باريس الذي عقده الشبان العرب الذين لم تحقق الدولة العثمانية مطالبهم، فضلًا عن اتّباع سياسة التتريك

(2) Stephen Hemsley Longrigg, *Four Centuries of Modern Iraq*, Folios Archive Library (Oxford: Oxford University Press, 1925), pp. 69-71.

واضطهاد القوميات والأقليات الأخرى، إضافة إلى القرارات المجحفة بحق القوميين العرب الذين عُلّقوا على أعواد المشانق في بيروت ودمشق. وللأسف، يأتي اليوم بعض الكتبة المؤدلجين العرب ليشوّه سمعة أولئك الشهداء ويتهموهم جميعًا بالعمالة لفرنسا، ويوجّه إلى المؤتمر العربي الأول في باريس تهمًا رخيصة أيضًا، وكأن أعضاء تركيا الفتاة الأتراك لم يقوموا هم أيضًا بعقد مؤتمرهم في باريس[3]، ولم تسخّر دولتهم الشبان العرب للتجنيد والقتال إبان الحرب العالمية الأولى في ما كان يسمّى النفير العام، ولم تُنزل بالمدن العربية كوارث ومجاعات وأوبئة كالتي اجتاحت مدن العراق وبلداته مثلًا [4]. واستمرت تلك الحال في عهد الكمالية وتأسيس الجمهورية التركية؛ إذ جرى اقتطاع أراضٍ عربية وضمها إلى الكيان الجديد، وصولًا إلى مشكلة الموصل ومطالبة تركيًا بها. أضفى هذا كله على السلطان عبد الحميد الثاني في الذاكرة العربية صفة البطل الإسلامي الذي دافع عن فلسطين وبشّر بالجامعة الإسلامية، خلافًا للأتراك الأحرار والاتحاديين القوميين أو الكماليين العلمانيين.

لماذا حدث ذلك الانقسام؟

لا بد من القول إن ضعف الوعي الدستوري وانكماش الفكر الحر بين أوساط سكان الولايات العربية جعلا حياتنا الفكرية والأيديولوجية والسياسية منقسمة؛ فبعض الأوساط المحافظة القديمة في مدننا العربية في العراق وبلاد الشام أبدى تحفظاته إزاء عودة الدستور وإعلان المساواة بين الناس كونهم مواطنين في وطن عثماني واحد، وذلك لاعتقاد تلك الأوساط أن أي تغيير سيقود إلى تجريدها من امتيازاتها القديمة والمتوارثة، وبالتالي ندد بعض رجالات الدين بعودة الدستور الذي اعتبروه خروجًا عن الدين. وعلى الطرف

---

(3) انظر ما قاله منذر سليمان - مثلًا - في مداخلته، في: الحوار العربي-التركي بين الماضي والحاضر: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والمؤسسة العربية للديمقراطية ومركز الاتجاهات السياسية العالمية GPOT إستانبول (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 371-374.

(4) انظر: سيار الجميل، زعماء وأفندية: الباشوات العثمانيون والنهضويون العرب (بيروت؛ عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999)، ص 208-209.

الآخر، احتفل الأحرار ومناصرو الانقلاب بالتغيير، وتجمعوا في المساجد وساروا في تظاهرات التأييد التي طافت بشوارع دمشق وبيروت والموصل وبغداد وغيرها، وزُيِّنت الدوائر الحكومية بالأعلام احتفاء بتلك المناسبة التاريخية، ورحب عدد من الشعراء العرب في قصائد لهم بالانقلاب العثماني وبعودة الحياة الدستورية، ولعل من أشهرهم ولي الدين يكن.

أما موقف الأكراد في ديارهم فعبّر عنه المؤرخ صديق الدملوجي بصورة واضحة بالقول: «عندما أُعلنت المشروطية العثمانية ونادى المنادي بالحرية والمساواة، صعب على الكرد فهمها، والإقبال عليها، فطبقة العلماء والوجوه والمتقدمين يرون فيها ما ينقص من نفوذهم ويضيع من مكانتهم حيث تبيح الحرية للإنسان كل عمل يرتضيه لنفسه والمساواة تجمع الفقير والغني والخادم بالسيد، أما طبقة العلماء والمتنفذين فكانوا يشوّهون معنى الحرية والمساواة ويدلون على مفاسدها ومضارها»[5].

حاول أعداء الفكر الحر ومعارضو الدستور المدني تشويه الصورة منذ تلك اللحظة وحتى يومنا هذا، وهو جزء من صراع القديم والجديد، أو صراع الماضوية والحداثة. إن الخصوم في المجتمعات العربية يفهمون المتغيرات بما يتفق مع مصالحهم أولًا وأخيرًا، ولذا قالوا إن المتغيرات الدستورية تمنحهم الحرية لكنها تعفو عن المجرم، وإنها تفقد الأمن كونها تُطلق المسجونين، وإن الموظف في الدولة إذا لم يعجبهم طردوه واستبدلوه بغيره متى أرادوا، وإن الأحرار هم ضد طبقة العلماء وضد المشايخ، وإنهم يرون المشيخة مخالفة لأحكام الدين. وأشاعوا بين الناس أن أعمال الأحرار والدستوريين مخالفة للشرع الشريف وترمي إلى إعطاء المرأة حرية تفوق ما تستحق. باختصار، بُثّ وعي مضاد بكل الأفكار الحرة، وفهم المجتمع والناس فيه أن المشروطية تعني كل ما يخالف القيم والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع. وكرّس الاتحاديون الصورة السوداء في الوعي والإدراك العربيين باتباع سياسات تنافي

---

(5) انظر: صديق الدملوجي، الأنقاض: مجموعة خواطر ومقالات في الاجتماع والتاريخ والأدب (الموصل: [د. ن.]، 1954)، ص 18.

المبادئ التي جاءوا من أجلها، فضلًا عن الإجراءات القمعية التي مارسوها ضد العرب خصوصًا. بناء عليه، ليس من المستغرب أن يعارضها الناس في كل مكان، وينسحب ذلك كله على ما تبلور بعدها من تطورات تاريخية.

ثانيًا: «الذئب الأغبر» يؤسس كيان تركيا المعاصر

بعد أن وضعت الحرب الأولى أوزارها، حلّت مرحلة تاريخية جديدة تزعمها ضابط عثماني اسمه مصطفى كمال باشا ولقبه «الذئب الأغبر»، قاد حرب التحرير من أجل تخليص تركيا من المحتلين الذين عبثوا بمصير العاصمة العثمانية والأناضول، حتى حقق النصر وأسس كيانًا تركيًا جديدًا على أنقاض الدولة العثمانية[6]،

متخذًا أنقرة عاصمة للدولة الوليدة بدلًا من اسطنبول التي بقيت دارًا للخلافة إلى أن قوض الخلافة نفسها وألغاها في مطلع آذار/ مارس 1924.

1- استراتيجية الغازي مصطفى كمال

اضطلع مصطفى كمال بتأسيس أيديولوجيا للجمهورية التركية التصقت به وباسمه، رفقة جماعته الذين آزروه في مهمته التاريخية. ولا يكمن سر قوة تلك «الأيديولوجيا» أبدًا بما أثير في شأنها من ردّات فعل ودعايات إزاءها أو مضادة لها، بل يكمن في قوة مبادئها التي لا تزال كامنة في الوجود التركي المعاصر حتى يومنا هذا[7]. وعلى الرغم من توالي حكومات وأنظمة سياسية عدة على حياة تركيا المعاصرة، لا تزال المبادئ الكمالية سارية المفعول، ولا يزال أتاتورك أبًا للأتراك ورمزًا لوجودهم المعاصر مقارنة بغيره من الرموز في

(6) انظر: سيار الجميل، «أتاتورك: الكاريزما والتكوين: من العثمنة نحو العلمنة،» دراسات تركية (مركز الدراسات التركية - جامعة الموصل)، السنة 1، العدد 1 (1991)، وقد أعيد نشره في: سيار الجميل، «أتاتورك: الكاريزما والتكوين: من العثمنة نحو العلمنة،» المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية (تونس)، العددان 3-4 (كانون الأول/ ديسمبر 1991).

(7) Patrick Balfour Kinross, *Ataturk: A Biography of Mustafa Kemal, Father of Modern Turkey* (New York: Morrow, 1965), pp. 57-59 and 81-86.

تاريخ العالم المعاصر، فضلًا عن مقارنة أيديولوجيته بالأيديولوجيات الأخرى التي وُلِدَت معها أو حتى بعدها. وإذا كانت تلك «الأيديولوجيات» قد أخفقت أو اختفت مقارنة بالأيديولوجيا الكمالية، فإن الأخيرة لا تزال حية ترزق، ولم تسبقها تاريخًا ووجودًا وحضورًا حتى اليوم إلا الأيديولوجيا الصهيونية!

أفادتنا الصحف والكتابات والمقالات القديمة التي نشرها بعض الكتّاب العرب في بلاد الشام والعراق ومصر، بأن كثيرين من المثقفين العرب من الأفندية المخضرمين بين العثمانيين ومن أتى من بعدهم، استقبلوا تجربة أتاتورك استقبالًا حافلًا بسبب انشغال العرب بمصير تلك الدولة الأم التي ارتبطوا بها قرابة أربعة قرون[8]؛ فهُم وجدوا أن تركيا العثمانية تتحول على يد أتاتورك إلى تركيا الجمهورية، وتأخذ لها مكانتها ليس في منطقة الشرق الأوسط فحسب، بل في العالم أجمع أيضًا، وأنها كانت ولمّا تزل وريثة إمبراطورية قوية[9].

2- المبادئ الكمالية الستة

أُعلنت الجمهورية التركية لتقوم على مبادئ أساسية صاغها أتاتورك: الخروج من نطاق تاريخها الإمبراطوري لتغدو «جمهورية» معاصرة تؤمن بـ «المواطنة» السلمية، أي بالسلم في الداخل والسلم في الخارج، وجعل «العلمانية» مسارها كونها تفصل الدين عن الدولة، واعتبار أن لـ «الدولتية» مكانة عندها كونها خادمة للمجتمع على الرغم من تعدديته في الأناضول الآسيوي وتراقيا الأوروبية، وسيادة «القومية» التركية بحكم وجود الأغلبية التركية في الدولة، مع «التغريب» مبدأً للتحالف مع الغرب بما هو أساس للتقدم والتمدن.

---

(8) راجع ما كتبته عن تاريخ أتاتورك في: سيار الجميل، العرب والأتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997).

(9) Majid Khadduri, *Political Trends in the Arab World: The Role of Ideas and Ideals in Politics* (Baltimore, MD: John Hopkins University Press, 1970), p. 56.

هذه المبادئ الستة هي التي أُعجب بها العرب وغيرهم، ورأوا في أتاتورك رجلًا عظيمًا سحرتهم قيادته فترة طويلة من الزمن. أما سر نجاحه، فلا يكمن في قوة مضامين المبادئ التي أرساها، بل في كون تلك المبادئ جزءًا من سلسلة عمليات التحديث العثمانية التي بدأت منذ نهاية القرن الثامن عشر، ومستوحاة من تراثه العثماني الذي أعلن الانفصال عنه، موهمًا العالم بأنه بات من أبعد الناس عن العثمانيين، مع العلم أنه كان ضابطًا عثمانيًا ملقّبًا بـ «الغازي». وإذا كان قد أعلن نظامَ «الجمهورية» أول مرة، وانفصل بذلك عن روح الإمبراطورية، وأنهى السلطنة والخلافة، فإن ثلاثة من المبادئ الستة متكئة على ما سلف قبل «الجمهورية»؛ فمبدأ «الدولتية» أخذه عن إرثه العثماني، ذلك أن العثمانيين لم يكونوا يفكرون إلا بـ «دولت»، ومبدأ «العلمانية»، أي فصل الدين عن الدولة، خطوة عملية ورسمية خطاها بعد أن كان العثمانيون في القرن التاسع عشر قد نادوا بها من خلال حركات الإصلاح والتنظيمات العثمانية، ومبدأ «التغريب» يرقى تاريخيًا إلى زمن تركيا العثمانية التي كانت منذ نشأتها قبل قرون تتجه دومًا صوب الغرب، فلطالما اعتبر العثمانيون الأوائل والأواخر أن أوروبا هي كل شيء في حياة دولتهم، وأن مجتمعهم خليط منوّع من الآسيويين والأوروبيين[10].

3- الكمالية: حصيلة تاريخية لمشروع التقدم العثماني

اعتُبرت التجربة الكمالية حلقة في سلسلة التقدم العثماني. وإذا ما اعترض معترض بالقول إن العثمانيين خلفاء، وإن الإسلام دين الدولة، فالرد عليه هو أن أول ما كان العثمانيون يفكرون فيه هو هويتهم العثمانية، وأن «الملة العثمانية» هي الأساس في التصنيف لديهم. كما أن نظام حكمهم سلطاني يتبع النظم التركمانية والتركية كلها في تاريخ الإسلام، وأن العثمانيين لم يكونوا خلفاء مسلمين قط، بل كانوا سلاطين دولة آسيوية - أوروبية اتجهت دائمًا، ومنذ بدايتها، نحو الغرب لا نحو الشرق، وأن تجربة السلطان عبد الحميد الثاني الإسلامية بتحوله

(10) Harold Courtenay Armstrong, *Gray Wolf, Mustafa Kemal: An Intimate Study of a Dictator* (New York: AMS Press, 1972), pp. 34-45, 89-91, 111-8.

من الجامعة العثمانية وتبنّيه فكرة الجامعة الإسلامية، هي مجرد مرحلة قصيرة جدًّا لا تتجاوز حياة جيل واحد كرّسها بديلًا سياسيًا ضد المشروطية الأولى.

هكذا، يمكن القول إن أتاتورك خدمته عوامل كثيرة، منها عوامل تاريخية ودولية ودعائية، في الوصول إلى ما وصل إليه، في حين لم يستطع ذلك أيٌّ من رفاقه الضباط العرب، علمًا بأنهم ما كانوا أقل منه مزايا على صُعد الخبرة والتجربة والنضال وصنع القرارات، بل كان من بينهم من هو أقدم منه وأخطر!

4- العرب والأتراك

يتحمل العرب والأتراك معًا مسؤولية ما مارسوه في القرن العشرين من تباعد وإقصاء بعضهم لبعض، وما تبادلوه، خصوصًا النخب السياسية والفكرية منهم، من صور سلبية؛ فمعظم دعاة الفكر القومي من الطرفين ساهم بدرجة أو أخرى في تعكير مناخ التاريخ، وغلبت العواطف على فهم الحقائق، وغلبت السياسات على المبادئ.

إن تأثير حكم المركزية العثمانية في المشرق العربي، وكان عاتيًا وجائرًا، أساء إلى تاريخ الدولة وسياساتها إزاء العرب والقوميات الأخرى، فضلًا عن أن سياسات الاتحاديين في ما سُمّي «التتريك» أثارت ردّات فعل كانت غاية في الممانعة العربية، علاوة على تأثير زج الدولة العثمانية نفسها في الحرب العالمية الأولى، وما جرى في المجتمعات العربية من تداعيات ومجاعات. هذا كله أدى إلى وقوع تنافر كبير بين العرب والأتراك[11].

انقسم العرب والمسلمون عمومًا على المستوى الفكري منذ تلك المرحلة بين من يريد التقدم إلى الأمام بأفكاره التحديثية الجديدة بحثًا عن قيم جديدة سياسية وفكرية وأيديولوجية، ومن يريد الرجوع إلى الوراء بأفكاره التراثية أو الماضوية القديمة بحثًا عن إحياء قيم قديمة سياسية أو مذهبية أو دينية ..

---

(11) انظر ما قُلتُهُ في: الحوار العربي - التركي بين الماضي والحاضر، ص 326-327، الفصل الثامن: «وجهة نظر عربية في مسألة الهوية».

وقد عانى القرن العشرون بطوله هذا الانقسام أو هذه الثنائية الصعبة التي ولّد تصادمها جملة هائلة من التناقضات. وكانت البداية ممثّلة في التصادم بين أهل الإصلاح وأهل القديم، ثم انتقل ليكون بين مناصري التنظيمات ومعارضيها باسم حفاظ القديم على قِدمه، ثم بين مناصري الدستور والمشروطية ومناصري السلطان عبد الحميد والجامعة الإسلامية، ثم بين الاتحاديين ومعارضيهم، ومن بعدُ بين الكماليين ومعارضيهم ليغدو بين العلمانيين والإسلاميين .. إلخ. ولعل أخطر شرخ في تاريخ مجتمعاتنا السياسية إبان القرن العشرين بدأ مع وجود أنصار ومؤيدين للسلطان عبد الحميد الثاني في عموم العالم الإسلامي، وهم الذين تأثروا بنزعته الدينية والداعية إلى تبنّي سياسة الجامعة الإسلامية القائمة على أساس اتحاد العرب والترك تحت مظلته أو لوائه.

5- العرب بين عبد الحميد الثاني وأتاتورك

تأثر العرب بالحملات الدعائية التي كانت الدولة العثمانية تروّجها لمصلحة فكرة الجامعة العثمانية التي غدت نزعة وقاية من أجل وقف التدهور التاريخي للدولة. وقد تحولت تلك «النزعة» إلى مشروع أيديولوجيا سُمّي «الجامعة الإسلامية» بفعل منشورات جمال الدين الأفغاني ودعواته. كما حرص السلطان عبد الحميد الثاني نفسه على خطب ود الأُسر والقبائل المتنفذة في المجتمعات العربية، خصوصًا في سورية والعراق، وقلّد البعض لقب «الباشوية»، منهم على وجه الخصوص بعض شيوخ العشائر وبعض شيوخ الأُسر الدينية، وإغداق الامتيازات عليهم، فضلًا عن تأسيسه مدرسة العشائر. كما سعى في الوقت ذاته إلى جعل نفسه حاميًا للمدن المقدسة، خصوصًا القدس وفلسطين ، وهو ما أكسبه ولاء المجتمعات العربية، فضلًا عن رعايته المراقد الدينية وتكايا المتصوفة ومنحها الهبات السخية. وأولى السلطان عبد الحميد علماء الدين البارزين عناية خاصة، واهتم بهم كثيرًا ومنحهم أوسمة، كما أغدق عليهم وخصص لهم مراتب عالية[12].

(12) راجع ما نشره بعض المتعاطفين مع سياسات عبد الحميد الثاني ، ومنهم : أورخان محمد علي، السلطان عبد الحميد الثاني: حياته وأحداث عصره (الرمادي : دار الأنبار، 1987). انظر أيضًا: =

إن الاتجاه هذا كسب العرب على المدى الطويل، في حين أن الاتجاه الآخر غدر بآمال العرب وأحلامهم؛ فالاتحاديون نكثوا الوعود والاتفاقات كلها، ولا سيما بعد مؤتمر باريس الذي عقده الشباب العربي الذي لم تحقق الدولة مطالبه، فضلًا عن اتّباع سياسة التتريك واضطهاد القوميات والأقليات الأخرى، إضافة إلى القرارات المجحفة بحق القوميين العرب الذين عُلقوا على أعواد المشانق في كلٍّ من بيروت ودمشق .. وصولًا إلى ما فعلته الدولة بالعرب إبان الحرب العالمية الأولى وحالات القهر والتجنيد لما يسمّى النفير العام وتداعياته المؤلمة وانبثاق الثورة العربية الكبرى ضدهم، وكوارث ألمّت بالمدن العربية من مجاعات وأوبئة .. انتقالًا إلى الكمالية وتأسيس الجمهورية التركية باقتطاع أراضٍ عربية وضمها إلى الكيان الجديد وصولًا إلى مشكلة الموصل ومطالبة تركيا بولاية الموصل.

هذا الميراث كله منح تاريخ عبد الحميد الثاني رسوخًا إيجابيًا في الذاكرة العربية حتى يومنا هذا، وغدا بالنسبة إلى الزعماء الآخرين الذين أتوا من بعده في القرن العشرين صفة بطل إسلامي بامتياز، وما دام قد دافع عن فلسطين وبشّر بالجامعة الإسلامية، فإن اتجاهه أفضل من الأحرار والاتحاديين القوميين أو الكماليين العلمانيين.

ثالثًا: فسيفساء الجغرافيا وديناميات التاريخ

جمعت تركيا الكمالية المعاصرة بين الإسلام والقومية والحداثة من خلال المبادئ الستة التي طرحها أتاتورك واتفق عليها الأتراك في تأسيس جمهوريته، في حين كان الأناضول نفسه بيئة منوّعة الأجناس والمذاهب والطوائف لتكون في دولة واحدة لها حدودها السياسية. وكان لا بد من أن يقطف أتاتورك حصيلة تاريخ لم يكن ناضجًا بما فيه الكفاية، لكنه تاريخ محفز يكشف عن الديناميات التاريخية ومضي قرنين من التاريخ العثماني والتركي،

= موفق بني المرجة، صحوة الرجل المريض أو السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الإسلامية ، ط8 (بيروت : دار البيارق ، 1996) .

فضلًا عن مواجهة التحديات التي كان لكل واحد منها استجابة لها من أجل إبقاء القيمة المعنوية والرمزية للدولة العلية العثمانية (= الإمبراطورية)، في إثر زوال قوة الدولة في البر والبحر. وكان لزامًا مراعاة الأوضاع الداخلية وحقوق المواطنين مهما كانت أجناسهم وأعراقهم، وكان الأمر يستلزم عددًا من الاستجابات الدينامية، وتوفير حقوق الناس من خلال الهويات الإثنية واللغوية والدينية، وهذا يقع في صلب تأسيس استراتيجيات بديلة بإشراك الحداثة وتوظيفها بشكل جذري، خصوصًا إزاء القوميات العربية والأرمينية والكردية وغيرها.

وضعت تجربة العلمنة التركية الحالية في متغيراتها وتطوراتها على امتداد القرن العشرين نفسها في موضع المنافس الحقيقي للقوى المحافظة والملتزمة التي شهدت جملة من المتغيرات المتأثرة بما أنتجته العلمنة في المجتمع من أزمات بين الطرفين، مع وجود عوامل لشحذ أفكار الطرفين في التفريق بين التيارين، وهو ما أوجد بينهما خيارات اضطرارية عدة، خصوصًا في حياة المدن، بعيدًا عن الأرياف والمناطق البعيدة.

مع كل هذا وذاك، بدأ التيار المتطرف في تركيا مع تشكيل النخب الإصلاحية الحكومية وتوسيع نطاقها إبان ظهور «رأسمالية الطباعة والنشر» التي مارستها الحكومات منذ العثمانيين، وهي التي كانت مملوكة لها أو كانت تسير في فلكها، كالصحف الصادرة باللغة التركية. وبدءًا بالجذور الأولى في عام 1908 عند الشبان الترك من أصحاب الثورة على النظام القديم، بقيت هذه «الحالة» مستمرة على نهايات العهد القديم أو العهود الجمهورية حتى عام 1950. وقدمت العلمانية على أرض الواقع زادًا للناس مع «نظام اعتقاد»، وما زالت ثمة مواقف قوية تؤمن به منذ بدايات القرن العشرين حتى بدايات القرن الواحد والعشرين.

أوجد المحافظون الإسلاميون الترك لهم زخمًا مكتسبًا عند الناس من خلال نظرتهم إلى ثلاثة من المفكرين المسلمين آمنوا بالإصلاح والتجديد لكن ضمن حركة إسلامية، بعيدًا عن الفضاء التصوفي الذي بلغ ذروة سذاجته

على يد أبو الهدى الصيادي[13] إبان حكم السلطان عبد الحميد الثاني. ويمكن اعتبار الصيادي من الشخصيات التي ساهمت في أسلمة الدولة من خلال مقاربتها السلطة العليا، فهو داعية للإسلام الصوفي التقليدي الذي تبنّاه السلطان عبد الحميد الثاني في النصف الثاني من عهده السياسي، وكان قد تأثر أساسًا بالأفكار الصوفية التي قال بها خالد البغدادي النقشبندي[14]. ولحق بالصيادي رجال من أشهر الدعاة الأتراك الذين أسسوا حركات سياسية دينية باستثناء جمال الدين الأفغاني الذي ناصبه الصيادي العداء، لا بسبب مذهبه الشيعي الاثني عشري، بل بسبب حمله أفكارًا متمدنة ومتسقة مع الإسلام السياسي. وكان الأفغاني توفيقيًا في منهجه وأفكاره التي اصطدمت بالتقاليد التي حملها الصيادي ومن بعده كل من تأثر به، خصوصًا سعيد النورسي (أو النورجي) وفتح الله غولن... وغيرهما، إذ تطورت دعواتهم وقويت في ظل الإمبراطورية والدولة وبفعل ما نشروه من مبادئ من أجل استعادة السيطرة على الحكم في

(13) أبو الهدى الصيادي (1266-1328هـ/ 1849م-1909م)، هو محمد بن حسن وادي بن علي بن خزام الصيادي الرفاعي الحسيني، من علماء الدين البارزين خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر في أواخر عهد الدولة العثمانية. تولّى منصب «شيخ مشايخ الدولة العثمانية» على عهد السلطان عبد الحميد، ونقابة الأشراف، خاصةً أنه من السادة الحسينيين الذين يعود نسبهم إلى آل البيت. له مؤلفات في العلوم الإسلامية وأخرى أدبية، وفي مجال الشعر بشكل خاص. توفي في جزيرة الأمراء (رينيكبو) التي نُفي إليها بعد سقوط الدولة العثمانية. وقد زار كلًا من حلب والموصل ودمشق للدعاية للسلطان عبد الحميد الثاني. وقف ضدّ أفكار جمال الدين الأفغاني، وأوغر صدر السلطان عبد الحميد الثاني ضدّه. نقلًا عن: مخطوطة ديوان شعر عبد الله راقم أفندي (أحتفظ بصورة منسوخة منها، وأعمل على تحقيقها ونشرها).

انظر: Butrus Abu-Manneh, «Sultan Abdulhamid II and Shaikh Abulhuda Al-Sayyadi,» *Middle Eastern Studies*, vol. 15, no. 2 (1979), pp. 131-153.

(14) إنه مولانا الشيخ خالد أبو البهاء ضياء الدين البغدادي النقشبندي (1779-1827م)، أحد أعمدة الصوفية الكردية العراقية. كان له دور تاريخي في تأسيس فرع في الطريقة النقشبندية الصوفية، وتأثير في المجتمعات الكردية والعربية والإسلامية. اكتسب البغدادية من خلال إقامته المتكرّرة في بغداد ومشاعره الرائعة عنها، وهو في الأصل كردي من بلدة الجبل الأسود (قره داغي) من أكبر سناجق آل بابان، وتبعد عن السليمانية حوالى 5 كلم. عُرف بكتابه شمس الشموس وبطريقته الصوفية التي انتشرت انتشارًا واسعًا في أصقاع الإمبراطورية العثمانية. انظر: Moshe Gammer, *Muslim Resistance to the Tsar: Shamil and the Conquest of Chechnia and Daghestan* (Portland, OR: Frank Cass, 1994), pp. 67-78, and Martin Van Bruinessen and Julia Day Howell, *Sufism and the 'Modern' in Islam* (London: I.B.Tauris, 2007), pp. 98-99.

البلاد من خلال السيطرة على الحكومة، لكن ضمن مسميات وموضوعات مثالية حالمة. ونشط ذلك كثيرًا في ثمانينيات القرن العشرين، وبالأخص بعد انتصار الثورة الإيرانية على حكم الشاه، وتأسيس دولة إسلامية شيعية في إيران يقودها إمام باسم «الولي الفقيه».

كان المجتمع التركي في تشكيلات بنيويته السياسية والاقتصادية قد أفرز جملة من الخصوصيات التركية في تبلور التاريخ الاجتماعي والثقافي، فكشف ذلك عن التفاعل الجدلي بين التيارات الراديكالية والتيارات المحافظة، وعن وجهة نظر الطرفين في التغيير الذي اشتبك بالتناوب في مقاربات عدة لتشكيل أيديولوجية «العثمنة الجديدة»[15].

لنتوقف قليلًا عند الشيخ سعيد النورسي الذي يُعَدّ الأب المؤسس للإسلام السياسي في تركيا الحديثة بعد رحيل الدولة العثمانية، وبعد طي صفحة أبو الهدى الصيادي.

رابعًا: ما بعد الكمالية

1 - عند الحدائق الخلفية

ماذا بعد تلك المرحلة الكمالية، أي بعد وفاة أتاتورك؟

لم يتغير شيء يذكر، فما زال الامتداد الأيديولوجي لأفكار أتاتورك قائمًا؛ حيث قام، على سبيل المثال، انقلاب أيار/مايو 1960 الذي دفعته الإنتلجنسيا الحضرية، إلى التدخل وإنقاذ الدولة من الناخبين الجهلة، إلى جانب نفوذ الإسلام السياسي في الدولة كتحد للأنظمة الحاكمة، وانهيار اليسار التركي بسبب وضع «بيض» السياسة التركية في «السلة» الأميركية. فهل هناك أمل للتجربة الكمالية؟ الأمل الوحيد هو في إعادة صوغها من الناحية الدينية، لكن

---

(15) Carter Vaughn Findley, *Turkey, Islam, Nationalism, and Modernity: A History, 1789-2007* (New Haven, CT: Yale University Press, 2010), pp. 56-59, 123-128, 309-356.

أين أتاتورك الديني المتنور (حتى لو كان بتدشين مذهب إسلامي إصلاحي جديد) وليس أتاتورك السياسي المتهور؟

من أبرز مشكلات العرب أنهم لم يفهموا مشروع أتاتورك في العلمنة والتغريب كمبدأين من مبادئ الكمالية، ذلك أن هذا «المشروع» لم يجد عند العرب أي مشروع مشابه له، لا في النهج ولا في فلسفة التفكير ولا في الأدوات والآليات والتطبيقات. وهذان المبدآن (أي العلمنة والتغريب) لم يرفضهما حزب العدالة والتنمية لأنه يفهم تلك «المبادئ» فهمًا حقيقيًا، بعيدًا عن التهويم والتخوين.

2- تبدّل الرؤية العربية للكمالية

بلغ الإعجاب العربي النخبوي بأتاتورك ذروته عندما تمكن من تحرير اسطنبول، دار السلطنة العثمانية أو دار الخلافة. لكن مواقف العرب منه أخذت بالتباعد والتنوّع والتضاد، لا بسبب عزوفهم عنه بل بسبب عزوفه عنهم. هنا، اختلفت المواقف العربية من التجربة الكمالية اختلافًا كبيرًا، وتباينت الأحكام الصادرة في حقها على نحو غاية في الخطورة، ليس وفقًا لطبيعة المنظور الفكري الذي تنطلق منه التيارات الفكرية والسياسية التي كانت سائدة في العالم العربي آنذاك. ونرى أن مرحلته الأولى التي انتصر خلالها على العثمانيين لاقت تأييدًا له بسبب ردّات الفعل إزاء العهد القديم، وما جرى في الولايات العثمانية من مآسٍ وكوارث إبان الحرب العالمية الأولى التي زجّت الدولة العثمانية بنفسها فيها، لكن الصورة العربية لأتاتورك تغيرت بسبب سياسات اتّبعها أتاتورك نفسه تجاه مشكلة الموصل أو مشكلة الإسكندرون، أو بسبب تطبيقات لمعاهدة لوزان اعتمدت على تحالفات بينه وبين دول كبرى. وفي رأينا أن خطواته السياسية لعزل تركيا الحديثة عن إقليمها أثار ردّات فعل كبيرة في المنطقة، وكذا إقدامه على تطبيق استراتيجيا من نوع جديد في ما يخص إعادة تشكيل الهوية الثقافية وتعديل الوجهة الحضارية لتركيا بعملية ممنهجة بدقة متناهية.

إذا كان الإسلاميون ينتقدون أتاتورك بسبب اتّباعه «التغريب» ضمن مشروع تأسيس تركيا الحديثة، فإن الرجل نفسه لم يعتبر «التغريب» سبّة عابرة أو عاهة مستديمة، بل أرساه ضمن مبادئه الستة؛ ذلك أن الأتراك كانوا وما زالوا مقتنعين بأن الغرب هو الجهة الوحيدة التي يمكن الاعتماد عليها في صناعة التقدم، وبأن العثمانيين - على امتداد تاريخهم - يعتبرون الغرب مرجعية لهم ولنظام حكمهم الطويل، في حين أنهم اعتبروا العالمين العربي والإسلامي حدائق خلفية لهم ولإمبراطوريتهم التي نجحت في بناء نفسها على الأراضي الأوروبية قبل أن تمتد في العالم العربي. ونعتقد أن المصالح الوطنية التركية اليوم ترتبط بالإقليم على نحو أكبر، وهنا يجب على البلدان العربية أن تبحث أيضًا عن مصالحها السياسية والاقتصادية، وأن تجد مع تركيا الحلول الناجعة لأزمة المياه، ونخص بالذكر العراق وسورية كدولتين متشاطئتين نهريًا مع تركيا، وأن يتحول العالم العربي من حدائق خلفية إلى حدائق أمامية.

3- حراك التحرر الفكري العربي بمعزل عن أتاتورك

في خضم إلغاء أتاتورك الخلافة العثمانية التي أقامها السلطان عبد الحميد الثاني، وأثارت حينذاك ضجة عندما وضع عبد الرحمن الكواكبي كتابيه **طبائع الاستبداد** و**أم القرى** معبّرًا عن اعتراضه على خلافة عبد الحميد الثاني لأنها لم تحقق الشرعية المطلوبة التي نصت عليها الأحكام السلطانية، ثارت في الأوساط العربية ضجة من نوع آخر، إذ طالب أكثر من طرف عربي بأن يصبح خليفة للمسلمين! فضلًا عمّا أثير من حراك فكري عربي[16]؛ فهناك من دعا إلى أن تكون الخلافة نظام حكم إسلامي، وهناك من اعترض عليها وانتقدها كنظام سياسي لا يمكن تطبيقه في هذا العصر؛ فقاسم أمين (1868-1908)، وهو كاتب وأديب ومصلح اجتماعي مصري وأحد مؤسسي الحركة الوطنية

---

(16) لمزيد من الاطلاع على المواقف العربية بصدد ما حصل بشأن الخلافة، انظر: وجيه كوثراني، **الدولة والخلافة في الخطاب العربي إبّان الثورة الكمالية في تركيا: رشيد رضا، علي عبد الرازق، عبد الرحمن الشهبندر: دراسة ونصوص** (بيروت: دار الطليعة، 1996).

في مصر وجامعة القاهرة ويُعَدّ رائد حركة تحرير المرأة، وعلي عبد الرازق (1888-1966)، مؤلف الكتاب المعروف **الإسلام وأصول الحكم**، وطه حسين (1889-1973)، عميد الأدب العربي وأحد رواد التغريب... وغيرهم، وُجِّهت إليهم تهمة كون أعمالهم نتاج تداعيات التجربة العلمانية التركية المثيرة للدهشة والجدل عربيًا.

في رأينا أن الفكر العربي كان حرًا قبل وصول أتاتورك إلى الحكم في تركيا، وقبل أن تصبح تركيا علمانية. وترجم أحمد لطفي السيد (1872 - 1963) الذي لُقِّب بـ «أستاذ الجيل وأبو الليبرالية المصرية» أعمال الفلاسفة الإغريق، وصدرت نتاجات ومقالات في صحف ومجلات لمؤلفين وشعراء ومترجمين عرب تدعو إلى حرية الفكر والحريات السياسية قبل علمنة تركيا. كما ترجم إسماعيل مظهر (1891-1962) كتاب **أصل الأنواع** لتشارلز داروين، ونشر مجلتي **العصور** و**الدهور** اللتين ضمّتا مقالات طويلة عن فلسفة التطور والانتخاب الطبيعي التي قدمها داروين في عشرينيات القرن العشرين، أي قبل أن يظهر أتاتورك بحجمه الكبير[17]. وبدا مظهر في مقدمة كتابه **رسالة الفكر الحر** ناقدًا ومفكرًا ومصلحًا اجتماعيًا، ودارت أفكاره حول معنيين: الحرية الفردية والمثل الأعلى. وكان الرجل متحررًا ومؤمنًا بالتقدم ومخلصًا للتمدن، ومن أهم مواقفه دعوته في عام 1929 إلى تكوين حزب اجتماعي سمّاه «حزب الفلاح» أو «حزب العمال والفلاحين».

كان الحراك الفكري العربي في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين أكبر من أن يتأثر بالكمالية على المستوى الفكري. ربما تأثر سياسيًا بصورة غير مباشرة، فالكمالية لم يكن توجهها نحو منطقتنا العربية وعالمنا الإسلامي بقدر ما كان نحو قلاع أوروبا ومدنها ومؤسساتها. وكانت تركيا الكمالية طوال القرن العشرين تطلب، من دون جدوى، الدخول إلى تلك القلاع.

(17) راجع كلًّا من مجلتَي **العصور** و**الدهور** اللتين أصدرهما إسماعيل مظهر في مصر في العشرينيات من القرن العشرين.

علينا أن نتساءل عن جدوى تنافر الطرفين في شأن «أيديولوجيا» تركية سُمّيت «الكمالية» واعتنى بها الأتراك عناية كبيرة، وحافظوا عليها من خلال انقلاباتهم العسكرية المتعددة، في حين لم تتشكّل أي أيديولوجيا عربية على مدى مئة عام مرت، ولم ينفع العرب تصفيقهم للكمالية ثم انقلابهم عليها، كما هي حالهم اليوم عند بدايات القرن الواحد والعشرين؛ إذ إنهم معجبون - كما يبدو - بالأردوغانية، لكن ها هم ينقلبون عليها! وبعيدًا عن تجديد أو وضع تجربة عربية تستحوذ على انتباه العالم، لا بد من أن نسأل عن السر الكامن وراء الضعف الداخلي في الممارسات والتطبيقات على الرغم من وجود قوة فكرية عربية اعتُبرت مهمة واستراتيجية فوق العادة إبان المرحلة الليبرالية بين الحربين العظميين؟ أليس هو العجز الفكري العربي الذي لحق بالعرب في المرحلتين اللاحقتين، المرحلة القومية والمرحلة الدكتاتورية، فعجزوا عن التفكير من أجل انبثاق أي مشروع أيديولوجي أو استراتيجي عربي نهضوي يعكس الخصوصيات العربية التي تعبّر عن بيئاتنا وأوضاعنا وذهنياتنا المختلفة تمامًا عن مشروعات تركيا وإيران؟ هل سيكون لنا يومًا، بعد مرور مئة عام على ما يسمّى نهضتنا العربية، أي مشروع نتوق فيه إلى إغراء الآخرين بمحاكاتنا، وجعلهم يهتمون به ويستلهمونه؟

خامسًا: أردوغان وتجديد الكمالية

كي نقف على نتاج الكمالية، نتساءل: ما صلة الكمالية بما نجم عنها من مشروعات؟ ألا يُعتبر مشروع أردوغان امتدادًا للكمالية، بعد أن تواصل الأخير عبر مشروعات عصمت إينونو وعدنان مندريس وجودت صوناي وسليمان ديميريل وبولنت أجاويد وتورغت أوزال؟ هل باستطاعتنا أن نسأل: ما سر بقاء الكمالية برموزها كاملة في ظل حكم أردوغان وحزب العدالة والتنمية؟

هذه المعادلة التي يريد بعض العرب أن يتغافل عنها، من دون أن يدرك طبيعة تفكير أردوغان نفسه، ولا فلسفته الجديدة التي تقوم أسسها على الكمالية نفسها. إن معنى استمرار المبادئ الكمالية الستة حتى يومنا هذا هو انسجام الأردوغانية الجديدة معها، بيد أن أردوغان لم يكتفِ بالكمالية التي يعتبرها قاعدة أساسية لتركيا المعاصرة، بل يدرك جيدًا أن لا بد من استلهام جوانب

مشرقة من التاريخ العثماني يعتبرها عناصر ارتكاز ثابتة لتركيا في المستقبل، كما يقول المؤرخ التونسي عبد الجليل التميمي[18]. وسواء اختلف هنا مع الكماليين أو اتفق معهم، فهو يطمح إلى تجديد الكمالية بأسلوب هادئ وعقلاني جدًّا. إن الكمالية بالمفهوم الأول ما عادت صالحة اليوم، وفي اعتقادنا أن أردوغان لا يصلح لتطويرها، كما أنه أعجز من أن يجتهد ليضخ مضامين جديدة للكمالية.

شاع في عالمنا العربي أن الكمالية حاربت الدين الإسلامي، ونشرت التريك ومنعت اعتمار الطربوش، ولم تحترم الإسلام والمسلمين بإغلاق المساجد، لكن المجتمع التركي الذي عرفناه بشكل عام هو مجتمع متدين، والتركي يعتبر القرآن هدية ربانية بالمعنى الروحي. هنا يتبادر السؤال: لماذا لم نتبنَّ أي مضمون عربي من أجل الحداثة ومن دون المساس بقدسية الدين؟

يبدو لنا واضحًا أن أردوغان هو أول من خرج عن مجال الكمالية، وإذا كان قد نجح سياسيًا في الميدان، فإنه فشل في تطبيق مبادئ الكمالية على أساس موقع الإنسان التركي في الفضاء الجيوسياسي «الشرق الأوسطي»، وانطلاقًا من مخزونه الحضاري وتاريخه العثماني في تجلياته الإيجابية. ورسّخت الكمالية أيضًا في تركيا المناخ الديمقراطي الذي غدا حقيقة ثابتة أدهشت المراقبين الأوروبيين جميعهم، خصوصًا باستخدام الإسلام السياسي التركي من خلال الأدلجة الكمالية، وهو ما لم نجده قط في عالمنا العربي حتى يومنا هذا. إن الكمالية ستبقى في تركيا، لكنها ستبقى منفتحة، وسيكون لها أمداء جديدة، لا بوساطة أردوغان والإسلاميين الأتراك، بل بوساطة من سيأتون بعد ثلاثين عامًا.

استنتاجات تاريخية

إن حصيلة ثرة وممتازة من الدروس يمكن اكتسابها بعد الخروج من هذه «المحاولة» البحثية في التاريخ المقارن بين العرب والأتراك لقرابة مئتي عام مرت على الطرفين، وفي وسعنا تحديدها بالتالي:

---

(18) حوار أجراه كمال الشيحاوي مع المؤرّخ التونسي الدكتور عبد الجليل التميمي، في: الأوان (4 تموز/ يوليو 2010).

- كانت للعرب تجربتهم الإصلاحية والنهضوية فكريًا وتاريخيًا ودستوريًا، كما جرى في تونس ومصر، وربما سبقوا الأتراك في ذلك، لكنهم أخفقوا مقارنة بما كان للأتراك من منطلقات. وكانوا قد تأثروا بأوروبا من الناحية الفكرية، خصوصًا بفرنسا، بمعزل عن الأتراك الذين تأثروا بأوروبا من الناحية السياسية، خصوصًا بإيطاليا. وبالقدر الذي وجدنا فيه تداعيات عثمانية تركية على العرب، وجدنا أيضًا تداعيات عربية على الأتراك!

- حفلت التجارب التركية - من العثمنة إلى العلمنة - بالتطورات التاريخية، وهي سلسلة متصلة منذ الثورة الفرنسية حتى يومنا هذا؛ إذ وجدنا سلسلة التطورات مع توالي الأجيال، بدءًا بالإصلاحات الأولى، وانتقالًا إلى التنظيمات الخيرية ثم إلى المشروطية الأولى فإلى تركيا الفتاة والاتحاديين، وصولًا إلى الكمالية (التي لا تزال قائمة حتى اليوم)، في حين لم نجد مثل هذا التطور التاريخي لدى العرب الذين لم يكن منهم سوى أن تأثروا به من خلال التداعيات التركية.

- إذا كان العرب جزءًا من الإمبراطورية العثمانية، فإنهم بقوا في حدائقها الخلفية، إذ كانت توجهات الإمبراطورية تلك منذ البداية مصوّبة نحو الغرب. وهكذا، نجد أنهم تفرقوا من خلال الهيمنة البريطانية والفرنسية إلى كيانات عدة، في حين احتفظت تركيا الجديدة بالأناضول وتراقيا بنية جغرافية موحدة على يد الغازي أتاتورك الذي تعامل مع العرب على أساس ميراثه التاريخي، إذ أبقاهم وراءه، وجعل «التغريب» واحدًا من المبادئ الأساسية لدولته.

- علّمنا الدرس المقارن إياه أن الكمالية هي النتاج التاريخي الواضح لحركة الإصلاحات والتنظيمات والمشروطيتين العثمانيتين؛ ففي حين استفاد الأتراك من ميراث طويل من المتغيرات وظواهرها على مدى القرن التاسع عشر، فإن العرب لم يستفيدوا من أي مواريث سابقة لهم من المتغيرات التاريخية، فعاشوا تناقضات كبرى في القرن العشرين لم يعشها الأتراك في جمهوريتهم التركية التي أسسها أتاتورك.

- لئن كان قد توافر لتركيا زعيم واحد هو مصطفى كمال، استطاع أن يحقق شرعيته من خلال مقاتلة محتلي أرضه، وأن يؤسس كيان الجمهورية التركية،

مستفيدًا من الإرث العثماني ومنقلبًا عليه بالتحالف مع الغرب، فإنه كان للعرب زعامات عدة لم تنجح قط في تحقيق شرعيتها، بسبب عوامل الهيمنة الأوروبية.

- إذا كان الأتراك قد استفادوا من تجاربهم التاريخية والسياسية من مرحلة إلى أخرى، فإن العرب لم ينجحوا في ذلك إطلاقًا، لا في مرحلة التنظيمات ولا مع تجربة المشروطية الأولى ولا مع السلطان عبد الحميد الثاني ولا مع الاتحاديين ولا مع الكماليين. وبقي الكماليون يسودون سياسيًا وفكريًا وأيديولوجيًا منذ عشرينيات القرن العشرين حتى اليوم، في حين أن العرب كانوا موضع ألاعيب السياسات في خضم تبديل أيديولوجياتهم وتفاقم تناقضاتهم.

- إن ما حصل عليه أتاتورك بعد حرب التحرير وتأسيس الجمهورية التركية هو الفوز بتكوين أمة جديدة، في حين خابت آمال العرب بتحقيق فوز مماثل؛ ففي حين انتصر الغازي مصطفى كمال في حركة التحرر التركية بإسقاط بنود معاهدة سيفر مع الدولة العثمانية، وهي معاهدة سلام وُقِّعت في 10 آب/ أغسطس 1920 بين الإمبراطورية العثمانية وقوات الحلفاء، لكن رفضتها الحركة الوطنية التركية بزعامة مصطفى كمال الذي قام بتشكيل الجمهورية التركية في 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1923 على أنقاض الإمبراطورية العثمانية، في إثر طرد القوات اليونانية وفرض انسحاب القوات الفرنسية من كيليكيا[19].

ترتب على ذلك عقد معاهدة لوزان (أو معاهدة لوزان الثانية) التي جرى توقيعها في سويسرا في 24، وفي إثرها جرى التوصل إلى تسوية لوضع الأناضول (القسم الآسيوي من تركيا حاليًا) وتراقيا الشرقية (القسم الأوروبي من تركيا حاليًا) في الدولة العثمانية، وذلك من خلال إلغاء معاهدة سيفر التي وقّعتها الدولة العثمانية نتيجة حرب الاستقلال التركية بين قوات حلفاء الحرب العالمية الأولى والجمعية الوطنية العليا في تركيا (الحركة القومية التركية) بقيادة مصطفى كمال أتاتورك. وقادت المعاهدة إلى اعتراف دولي بالجمهورية

---

(19) David Fromkin, *A Peace to End All Peace: Creating the Modern Middle East, 1914-1922* (New York: Henry Holt, 1989), pp. 6-8.

التركية التي ورثت الإمبراطورية العثمانية[20]. وإذا كان أتاتورك قد حقق مبدأ القومية، فإن العرب فشلوا في ذلك، وفي حين انتصر أتاتورك في تحقيق الدولة، فشل العرب في تأسيس أي دولة عربية موحدة، ذلك أن «الكيانات» العربية التي أسست بصيغ «دول» لم تكن مكتملة الشرعية أبدًا، حتى بعد أن نال كلٌّ منها استقلاله الوطني. وعبثًا ذهبت محاولات القوميين الأوائل أو الأواخر، ومحاولات البعثيين والرئيس جمال عبد الناصر وحركة القوميين العرب بمختلف نخبهم وتياراتهم؛ إذ لا يزال مفهوم «الأمة» عائمًا ويثير سخرية الجيل الجديد، وهو غير متحقق أصلًا منذ بدايات القرن العشرين. كما أن مفهوم «الدولة» لم يتحقق هو الآخر لفقدان المؤسسات والتقاليد الوطنية التي نجحت الكمالية في تحقيقها. هذا إذا استثنينا مؤسسات تقليدية عربية قد نجدها في دول عربية ذات أنظمة تاريخية وتقليدية قديمة لها تقاليدها السلالية، مثل المغرب الأقصى أو سلطنة عمان، أو تقاليد بعض المشيخات العربية. وتكاد تكون مصر هي «الدولة» التي سبقت الجميع في تأسيس شرعيتها التاريخية الحديثة على يد محمد علي باشا الذي لُقّب بعزيز مصر منذ بدايات القرن التاسع عشر[21]، وعاش بين عامي 1769 و1849، وأسس السلالة العلوية في حكم مصر التي دام حكمها قرابة 150 عامًا (1804-1953)[22].

- اعترف العالم بالجمهورية التركية الجديدة التي أبرمت ميثاقها القومي التركي، وهو اعتراف بقي القادة العرب ينظرون إليه نظرة إعجاب، إذ كان يختلف عمّا حصلوا عليه من اعترافات بكيانات لم تكن لها مواثيق قومية لـ«أمة عربية» منقسمة على ذاتها! فإذا كان الأتراك قد غدوا بفضل مصطفى

(20) Lawrence Martin, *Treaties of Peace, 1919-1923* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 1924), p. lxxvii.

(21) لمزيد من التحليلات بشأن هذه «الرؤية»، انظر: سيار الجميل: العثمانيون وتكوين العرب الحديث: من أجل بحث رؤيوي معاصر (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1989)؛ تكوين العرب الحديث، 1516-1916 (الموصل: جامعة الموصل، ومؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، 1991)، وبقايا وجذور: التكوين العربي الحديث (بيروت؛ عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1997).

(22) Albert Hourani, *The Modern Middle East: A Reader* (California: University of California Press, 2004), p. 71.

كمال حَمَلة جنسية واحدة، فإن العرب غدوا بفعل البريطانيين والفرنسيين حَمَلة جنسيات عدة! هذا كله يحدد لنا حقيقة بقاء الكمالية على امتداد هذه الفترات الطويلة، جابهت خلالها هزات واضطرابات وثورات وسلسلة من أنظمة حكم منوعة مقارنة بباقي الأنظمة العربية التي كانت ولمّا تزل هشة. وسواء اتفقت هذه «الأنظمة العربية» مع الكمالية أو خالفتها، فهي تشعر بأن الكمالية أيديولوجيا حققت الكثير لتركيا الحديثة.

– ربما يدرك الأتراك اليوم ما يريدونه في رؤيتهم التاريخية والمستقبلية بحكم موروثهم العثماني الذي بدأوا يعتزون به، ومن رحمه ولدت الجمهورية التركية المعاصرة، في حين لا يعرف العرب ماذا يريدون من خلال أنظمتهم السياسية الكثيرة التي تكبر بينها الفوارق يومًا بعد يوم. وإذا كان للأتراك رؤيتهم وفلسفتهم التي تعبّر عنها سياساتهم في النظام السياسي الذي يحكم البلد خلال مرحلة معينة، فإنه ما من رؤية أو فلسفة عربية موحدة هي بالضرورة صالحة للبيئات العربية أو غيرها. بناء عليه، نجد أن ثمة تفسيرات أو شعارات أو سياسات عربية غاية في السذاجة، مقارنة بما جرى للدور التركي على امتداد القرن العشرين، بدءًا بالظاهرة الكمالية! وكثيرًا ما نجد عند العرب مواقف سياسية أيديولوجية تغلب على الحقائق التاريخية والمعرفة العلمية. ويتبين للمؤرخين المتخصصين أن التهويم السياسي والأيديولوجي عند العرب المعاصرين يطغى كثيرًا على الموضوعية والأمانة التاريخية[23].

– علينا القول إن الأردوغانية الجديدة حركة تجديد واضحة للكمالية التي تجدد نفسها من زمن إلى آخر، ومن عهد إلى آخر، أكان ذلك على يد عصمت إينونو أم عدنان مندريس أم تورغت أوزال أم رجب طيب أردوغان. وعلى جميع العقلاء أن يسألوا أنفسهم: ما سر وجود حكومة يقودها حزب العدالة والتنمية فيما يبقى أتاتورك رمز البلاد حتى يومنا هذا؟

(23) انظر: سيار الجميل، «العرب المعاصرون والإمبراطورية العثمانية: التهويم – الأيديولوجيا – المعرفة: رؤية نقدية في الإشكاليات النقدية والتاريخية والسياسية العربية المعاصرة،» ورقة قُدِّمت إلى: المؤتمر السادس للدراسات العثمانية الذي أقامه مركز سيرمدي بتونس في عام 1994، ونُشِرَ ضمن أعمال المؤتمر، وفي: المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العددان 13–14 (تشرين الأول/ أكتوبر 1996).

الفصل السادس

الإسلام السياسي التركي الحديث

تطور الإسلام التركي المعاصر في القرن العشرين بفضل عدد كبير من أقطاب الفكر والدين الذين برزوا في أماكن وبيئات عدة من البلاد، وكانوا قد تشبعوا بجملة كبيرة من الأفكار المتباينة. وإذا كان أحدهم قد تأثر بالآخرين، كانوا جميعًا حصيلة تأثر واضح ومباشر بالماضي العثماني أولًا، وبمتغيرات أتاتورك والكمالية ثانيًا، وإن أفكارهم وخطاباتهم ودعواتهم العلنية والسرية، الدينية والروحية والسياسية والاجتماعية، إنما كانت كلها تعبيرًا عن كل ما آمنوا به أو تأثروا به. وتجسّدت جملة كبيرة من الأفكار والتيارات التي خدمت الحركة الإسلامية التركية المعاصرة التي نضجت بتأنٍ في الجمهورية التركية، بل إن تلك الحركة كانت تنمو والفكر الكمالي جنبًا إلى جنب. وإذا كان ذلك الفكر الذي أسسه أتاتورك قد دافعت عنه الدولة، والمؤسسة العسكرية بالذات من خلال انقلاباتها، فإنه كان للدولة التركية حيال فكر الحركة الإسلامية التركية مواقف مضادة، بيد أن المجتمع ساعد ذلك الفكر في أن يتغلغل في معظم الأوساط الريفية، خصوصًا في المدن الصغيرة والأرياف البعيدة عن وهج المدن الكبرى، فضلًا عن أن الفكر الإسلامي التركي الحديث لم يدفع الأثمان السياسية الباهظة التي دفعتها حركات وتيارات سياسية تركية أخرى، مثل الشيوعيين والماركسيين الذين حاربتهم الدولة بصورة لا هوادة فيها على امتداد القرن العشرين، مقارنة بتعامل الدولة العلمانية الكمالية مع الإسلاميين. لنتوقفْ الآن عند أبرز الدعاة والمفكرين الإسلاميين الأتراك في القرن العشرين.

أولًا: أحمد حلمي الفلبه لي

مفكر ومناضل عثماني، يُعَدّ من الإسلاميين الأتراك المؤسسين الذين تركوا بصمات واضحة في الفكر والثقافة إبان النصف الأول من القرن

التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. مات مسمومًا في عام 1914، وقيل إن الماسونيين كانوا وراء موته بسبب خصومتهم الشديدة له، لكن لم يثبت هذا الأمر.

ولد أحمد حلمي في عام 1865 في منطقة فلبه، الواقعة على الحدود البلغارية، وإليها يُنسب بـ «الفلبه لي». وفد إلى العاصمة اسطنبول بعد أن أنهى تحصيله الأولي، وتخرج في مدرسة غلاطة سراي السلطانية، وأقام مع أسرته في إزمير فترة من الوقت، ثم بدأ العمل في إدارة الديون العمومية، وهو أول نشاط له ضمن حياته العملية (1890).

كان يقرأ ويكتب باللغة التركية العثمانية، وغدا كاتبًا ومفكرًا عثمانيًا باسم شاهبندر زادة أو أحمد فلبه لي حلمي، وكان قد تأثر بالصوفية فاعتنى بالفكر الصوفي، وشغلته، بشكل أكثر تحديدًا، فكرة وحدة الوجود إلى حد كبير. كما أنه كان يؤيد المادية المضادة طريقةً للتفكير.

تتصف سيرته الذاتية بغناها منذ ولادته في بلوفديف (فلبه)، حيث كان والده سليمان بك قنصلًا. وتأثر منذ سنوات التعليم الأولى بمفتي مدينته بلوفديف، ومن ثم نُقل إلى مدينة إزمير مع أسرته. في وقت لاحق، دخل غلاطة سراي في اسطنبول، خصوصًا عند نهاية تعليمه، وبدأ العمل كمسؤول حكومي في بيروت التي هرب منها إلى مصر نظرًا إلى وجود مشكلة سياسية. وعاد في عام 1901 لكنه اعتُقل في وقت لاحق ونُفي إلى فايزان. هنا زاد اهتمامَه بالتصوف، وفكّر في حزب الوحدة والوجود (وحدة الوجود)، وبدا تأثير الصوفية في أعماله واضحًا جدًّا.

في عام 1908، وعقب إعلان الحكومة الدستورية (المشروطية الثانية)، عاد إلى العاصمة، وبدأ بنشر صحيفة أسبوعية باسم *Islam Ittihat-ı* **(الاتحاد الإسلامي)**، لكنها لم تستمر فترة طويلة، فأخذ يكتب في بعض الصحف الأخرى. وفي عام 1910، بدأ بنشر صحيفة أسبوعية أخرى سمّاها حكمت (أي الحكمة). وقام في العام نفسه بتأسيس دار نشر سمّاها «الحكمة الإسلامية للنشر»، وكانت معظم منشورات الدار في الفكر الإسلامي.

مع أفكاره الخاصة التي عُدّت فريدة في نوعها، بدأ بانتقاد الفكر التركي الذي يحمله «حزب الاتحاد والترقي»، وكان ينشر معظم مقالاته في صحيفته حكمت التي تحولت إلى صحيفة يومية بعد أن كانت أسبوعية، وذلك في حلول عام 1911.

بسبب أفكاره وجهده العظيم ومنشوراته المتغلغلة في الأوساط كلها، فُرض حظر على صحيفة حكمت، وصدر الأمر أيضًا بوقف العمل في شركة النشر التي كان يديرها، والأمر بنفيه إلى بورسة. بيد أنه لم يتردد بعد انتهاء فترة نفيه في إعادة نشر الصحيفة مرة أخرى. ونتيجة أفكاره الخاصة التي كان يبثها بين الناس، ولم تكن قريبة من فكر أي مجموعة سياسية كبرى في ذلك الوقت، لم يستطع الاستمرار في نشر صحيفته فترة طويلة جدًا من دون أي دعم ولا تأييد من أي جهة أو طرف. لكنه انكب على إكمال كتابة رائعته المعروفة *A' Hayâl mâk-ı* (**أعماق من الخيال**)، وهي كتاب عن الوحدة والوجود.

الكثير من نصوص كتابه مستلهَم في معظمه من الروح الإسلامية المضادة للتفكير المادي. وعلى الرغم من كل ما صادفه سياسيًا من القادة الاتحاديين أو إعلاميًا من الصحافة، عمل مدرسًا للفلسفة في مدرسة دار الفنون (= جامعة اسطنبول).

ثانيًا: الشيخ سعيد النورسي ودوره التأسيسي

1- نبذة عن سيرة النورسي

يُدعى الشيخ الكردي العثماني سعيد النورسي في العثمانية التركية بديع الزمان سعيد النورسي. كتب رسائل النور كمجموعة من تفاسير القرآن الكريم تزيد على 6000 صفحة. دعا إلى تدريس العلوم الدينية في المدارس العلمانية، مدعيًا أن آيات القرآن متوافقة مع العلم الحديث. وأسس الحركة الإسلامية التي أدت دورًا حيويًا في إحياء الإسلام الحديث في تركيا، ويعتبره أتباعه ملهمًا

لهم ويدعونه السيد العظيم. انبثقت عن هذه الحركة حركة أخرى مثيرة للجدل، قادها داعية وإمام سابق اسمه فتح الله غولن، لكن وقع صراع بين الحركتين، وكان لذلك تأثيره في السياسة التركية.

ولد النورسي في عام 1877 في نورس، وهي قرية كردية في محافظة بتليس تقع في شرق الأناضول، وحصل على التعليم المبكر وبدأ نشاطه السياسي منذ الحكم العثماني ضد الاتحاديين، فحوكم في عام 1909 وبُرّئت ساحته وأُطلق، لكنه أصر على تلك الإصلاحات التعليمية التي أبداها السلطان العثماني عبد الحميد الثاني، لأنه كان يرى أنها تهدف إلى تحسين التدريب في المدارس الدينية التقليدية. ويقال إنه كان خلال الحرب العالمية الأولى عضوًا في منظمة خاصة لا يُعرف عنها شيء، وهي تتبع الإمبراطورية العثمانية. وقبض عليه وأُرسل إلى روسيا أسير حرب، حيث أمضى هناك أكثر من عامين كاملين. وقال إنه فر من مخيم في الأصقاع الروسية في ربيع عام 1918 وسلك الطريق إلى اسطنبول[1]. تميّز من باقي النخب الكردية القومية الحديثة بدعوته في ثورته إلى قيام حكومة كردستانية، وإعلانه سليم ابن عبد الحميد الثاني ملكًا على كردستان. لكن ثورته أخمدها الكماليون في 4 أيلول/ سبتمبر 1925 بعد أن اتهموا الثوار بالخيانة وتلقّي الدعم من البريطانيين من أجل إلهاء تركيا عن قضية الموصل[2]. ومنذ تلك اللحظة التاريخية، تصلبت الجمهورية التركية في موقفها من الأكراد الذين تحدّوا الدولة، ومارست الاضطهاد الذي أدى إلى أعمال تهجير وقتل ومطاردة وإعلان قانون طوارئ وأنظمة خاصة وقمع على امتداد الفترة 1925-1938 التي هي المرحلة الساخنة ضد سياسات أتاتورك، الأمر الذي أسفر عن نزوح الآلاف من تركيا إلى العراق وسورية وتوطنهم في البلدات الحدودية باتجاه

(1) Ian S. Markham, *Suendam Birinci; Suendam Birinci Pirim: An Introduction to Said Nursi: Life, Thought and Writings* (London: Ashgate Publishing, 2011), pp. 46-49.

(2) محمد جمال باروت، **التكوّن التاريخي الحديث للجزيرة السورية: أسئلة وإشكاليات التحوّل من البدونة إلى العمران الحضري** (بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 212-213.

الموصل في شمال العراق، وحلب في شمال سورية، أي في إقليم بلاد الجزيرة الفراتية القديم[3].

2- النورسي وأتاتورك

شاء أتاتورك بعد تأسيس الجمهورية استمالة النورسي، فعرض عليه أن يكون «الواعظ العام» للمحافظات الشرقية من تركيا، لكن النورسي رفض، وهنا بدأ الانقسام الجمعي في تركيا بين تيار التحديث والعلمنة بقيادة أتاتورك وتيار الأيديولوجيا الدينية كما أرادها النورسي، على الرغم من أن النورسي كان على علاقة ودية نسبيًا مع عبد الله جودت، زميله الكردي الذي دعا إلى تأسيس أدلجة معلمنة، وما كان ذلك يعنيه من فارق شاسع بين الرجلين[4].

أعلن النورسي بعد وصوله إلى اسطنبول: «يتوجب عليّ أن أُثبت وأُظهر للعالم أن القرآن حي لا يموت، وأن الشمس لا ينضب ضوؤها». وانجذبت إلى تعاليمه قوى تقليدية كثيرة، وانجذب إليه أيضًا بعض الناس بشكل طبيعي في المنطقة، ومن قرى كثيرة، وراح هؤلاء يكتبون ما يقوله بالأحرف الأبجدية العربية، كما كانت تُكتب العثمانية الحديثة حتى عام 1928، حين بدأت الكتابة بالأحرف اللاتينية. وبدأ انتشار الفكر النورسي بإرسال مكاتباته ورسائله إلى تلامذته الذين انتشروا في كامل أراضي تركيا. وهاجم النورسي أتاتورك وفلسفته في التغيير وفي الحكم، وجعله من «أعداء الحقيقية»، واصفًا إياه بأنه «ابن للحضارة المادية والإلحاد». ودافع عن الصوفية التي عُدّت بديلًا من العقلانية والاعتقاد بالعلم الحديث، معتبرًا تغييرات أتاتورك أمرًا من قبيل «الهجوم على الإسلام» الذي تشنه الفلسفات الحديثة والعلمانية الغربية، على حد زعم النورسي[5]. لكنه اتخذ منحى سمّاه «جهاد الكلمة»، وأوصى طلبته

(3) المصدر نفسه، ص 214-215.

(4) David McDowall, *A Modern History of the Kurds*, 3rd ed. (London: I. B. Tauris, 2004), pp. 210-211.

(5) Sükran Vahide, *Islam in Modern Turkey: An Intellectual Biography of Bediuzzaman Said Nursi* (New York: SUNY Press, 2005), pp. 45-49, 78-79 and 106-109.

دومًا بتجنب الميل إلى استخدام القوة والعمل التخريبي، كما أوصى بإتاحة الفرص من خلال «العمل الإيجابي» والحفاظ على النظام العام والأمن، وإصلاح الأضرار التي تحدثها «قوى الكفر» المفترضة على نحو سلمي بفعل قوة الحقائق و«الدواء الشافي الذي هو القرآن»[6].

3- «خطابات النور الإلهي» وأثرها

استقر النورسي في العقد الأخير من حياته في مدينة إسبرطة. وقال عندما أُدخل نظام التعددية الحزبية إنه يشعر بأهمية ذلك النظام، ونصح أتباعه بالتصويت لمصلحة الحزب الديمقراطي بقيادة عدنان مندريس الذي كان قد نال الدعم من السكان في المناطق الريفية والمحافظات البعيدة. واتخذ النورسي موقفًا قويًا ضد الشيوعية التي شجبها باعتبارها الخطر الأكبر الذي يواجه الإسلام. وفي عام 1956 سُمح له بالتنقل علنًا، وبالتعبير عن آرائه ونشر كتاباته وتوزيعها، فجُمعت كتبه تحت اسم رسائل النور (أو **خطابات النور الإلهي**).

توفي النورسي بفعل الإرهاق بعد السفر إلى أورفا في يوم 23 آذار/ مارس 1960. وبعد الانقلاب العسكري في تركيا في عام 1960، نُقل رفاته في تموز/ يوليو 1960، بأمر من القيادي السياسي التركي اليميني المتطرف ألب أرسلان، إلى مكان مجهول بالقرب من إسبرطة.

تعرضت أفكار النورسي ودعواته ورسائله وتعاليمه لانتقادات حادة من مختلف شرائح المجتمع، كان منها انتقادات طاولت تطرف محاولاته التي بالغ بها في وعظ الجماهير في شأن الإسلام، واعتماده الفرضيات والخوارق والمشاعر العاطفية على حساب التعليم والعلم، واتهام مواعظه بأنها تبعث على الخمول والتواكل، وأنها تعتمد في جلها على الأحاديث النبوية المروية على ألسنة الصحابة وبمشاعرهم عصر ذاك، بما لا يتسق ومنطق هذا العصر. كما وجِّهت

---

(6) Camilla T. Nereid, *In the Light of Said Nursi: Turkish Nationalism and the Religious Alternative*, Bergen Studies on the Middle East and Africa (Bergen: Centre for Middle Eastern and Islamic Studies, University of Bergen, 1997), pp. 67-69 and 75-78.

انتقادات إلى محاولاته تنشيط دور الإسلام على حساب أعمال التحديث الهشة منذ بدايات تشكيل الجمهورية التركية. هذا كله كان يدفع السلطات المحلية مرارًا وتكرارًا إلى سجنه فترات قصيرة من دون أي تأثير يُذكر[7].

ثالثًا: محمد عاكف آرصوي والنشيد الوطني التركي

1- نبذة عن سيرته

محمد عاكف آرصوي شاعر مجيد بالتركية، مؤلف وأكاديمي. دعم حرب الاستقلال ونظم النشيد الوطني التركي، وكان عضوًا في البرلمان وذا وطنية راسخة وورع ديني وسمعة واسعة النطاق بوصفه واحدًا من العقول الأدبية التركية عند تشكيل الدولة التركية المعاصرة. اختيرت صورته لتطبع على إحدى الأوراق النقدية التركية من فئة 100 ليرة بين عامي 1983 و1989. ولمّا رحل شيعت الجمهورية جنازته في موكب مهيب يوم 28 كانون الأول/ ديسمبر 1936[8].

ولد آرصوي في القسطنطينية في عام 1873 لأب من أصل ألباني هو طاهر أفندي آيبقلي وأم من أصل أوزبكي - تركي هي أيمين شريفي هانم. وكانت مؤسسات الدولة العثمانية كلها وقتذاك في حالة انحدار، خصوصًا في أقاليم الأطراف التي كانت تعاني الأزمات الكبرى والتغيرات التاريخية في قلب النظام التاريخي. كان شاعرنا على وشك أن يكمل تعليمه في مكتب فاتح (أي المدرسة الرشدية) عندما توفي والده عقب حريق دمر منزله، فاضطر إلى قطع دراسته والشروع في العمل لإعالة أسرته. ثم نجح في الانتساب إلى كلية الطب البيطري التي تخرج فيها مع مرتبة الشرف في عام 1893.

جال بعد تخرجه في الأناضول والبلقان وسورية والجزيرة العربية، واقترب من الناس فعرف أحوالهم وسير شؤونهم. عمل مدرّسًا في اسطنبول

---

(7) المصدر نفسه، و Serif Mardin, *Religion and Social Change in Modern Turkey: The Case of Bediuzzaman Said Nursi* (New York: SUNY Press, 1989), pp. 67-69.

(8) Fevziye Abdullah Tansel, «Mehmet Âkif'in Doğum Yeri Bayramiç midir?,» *Kubbealtı Akademi Mecmuası*, Yıl 6, Sayı 2 (Nisan 1977).

في عام 1906/ 1907، وشارك بعد إعلان الحكم الدستوري في عام 1908 في إصدار مجلة الصراط المستقيم التي نشر فيها أكثر أعماله الأدبية والفكرية. وعُيّن في العام نفسه مدرسًا للأدب في دار الفنون في جامعة اسطنبول، وأُسند إليه تدريس الأدب العربي وأصول الترجمة بين العربية والتركية. وقام بتأليف النشيد الوطني بالأبجدية العثمانية، وانتسب إلى جمعية الاتحاد والترقي التي خدعته بشعاراتها، وحين وقف على حقيقتها ولمس أنها جمعية مشتبه فيها، فترت علاقته بها، وعارض أفكار «أبيها الروحي» ضياء آلب[9].

2- نشيد الوطن التركي منبثق من فكره الإسلامي

انضم آرصوي إلى الخدمة المدنية وقام بإجراء البحوث على الأمراض المعدية في مواقع مختلفة من الأناضول. وكان خلال تنقله من مكان إلى آخر بحكم عمله يزداد تعلقه بالإسلام تمشيًا مع ميوله الدينية منذ صباه. ويقال إنه كان يصعد المنابر ليلقي الخُطب في المساجد، وكان يحاول تثقيف الناس من أجل زيادة وعيهم، جنبًا إلى جنب مع زملائه من الخطباء الذين كان التقى منهم في عام 1913 محمود أكرم رجائي زاده[10] وعبد الحق حميد ترهان[11] وجناب شاه آبتين[12]. وقيل إنه كان يعمل في فرع نشر بيانات مرسلة إلى الملة كلها، لكنه سرعان ما استقال جراء خلافه مع الاتحاديين الذين أُعجب بهم في بدايات مجيئهم إلى السلطة، وانصرف إلى نظم قصائد وكتابة مقالات نشرها في الطريق المستقيم[13].

---

(9) Emin Ersoy, *Babam Mehmet Akif (İstiklal Harbi Hatıraları)* (İstanbul: Kurtuba Kitap Yayınları, 2011), pp. 12-19.

(10) محمود أكرم بك رجائي، ولد في 1 آذار/ مارس 1847 في اسطنبول، وتوفي في 31 تشرين الأول/ أكتوبر 1914. شاعر وأديب عثماني، ومن الأسماء التي تأتي في مقدّمة الأدب العثماني في القرن التاسع عشر.

(11) عبد الحق حميد ترهان (5 شباط/ فبراير 1852- 12 نيسان/ أبريل 1937، اسطنبول)، شاعر تركي وكاتب مسرحي ودبلوماسي معروف.

(12) جناب شاه آبتين (1870-1934) هو شاعر وكاتب تركي عثماني شهير.

(13) Kemal H. Karpat, *The Politicization of Islam: Reconstructing Identity, State, Faith, and Community in the late Ottoman State* (Oxford: Oxford University Press, 2001), pp. 113-117.

في عام 1915 زار ألمانيا في مهمة كلفته الدولة بها، فبقي في برلين ثلاثة شهور، ورأى هنالك أسرى مسلمين تابعين للدولتين الروسية والإنكليزية فتفقد شؤونهم، ثم عاد إلى بلاده. ولمّا هُزمت الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى ودخل الحلفاء تركيا، شارك في تحرير بلاده بقصائد شعرية ملهبة، وانتُخب بعد ذلك في مجلس النواب في دورة 1920-1923 الانتخابية، ممثّلًا لمحافظته، وقام في تلك الفترة بنظم نشيد الاستقلال الذي أقره البرلمان التركي نشيدًا رسميًا لتركيا في 12 آذار/ مارس 1921.

ردد النشيدَ ولا يزال يردده ملايين الأتراك منذ قرابة تسعين عامًا. وتأثر إبان كتابته النشيد الوطني التركي بالمارشات العسكرية البريطانية، خصوصًا مارش «مسيرة الاستقلال». لكن من المفارقات أن عمله صفحات، الأكثر شهرة، لم يُقرأ على نطاق واسع[14].

3- مكانته وشخصيته

كتب آرصوي، منتقدًا الفكرة القومية التي شاعت في تركيا آنذاك: «يا جماعة المسلمين: أنتم لستم بعرب، ولا ترك، ولا بلقانيين، ولا أكراد، ولا قوقازيين، ولا شركس، أنتم فقط عبارة عن أفراد في أمة واحدة هي الأمة الإسلامية، وكلما حافظتم على الإسلامية لم تفقدوا قومياتكم». وكان في أثناء انهيار الإمبراطورية العثمانية رجلًا وطنيًا قدم مساهمات مهمة جدًا في النضال من أجل إعلان الجمهورية التركية، ودعا إلى أفكاره الجديدة من خلال خطبه الوطنية التي ألقاها في كثير من المساجد في الأناضول. وفي 19 تشرين الثاني/نوفمبر 1920، وخلال إلقائه خطابه المعروف في مسجد قسطموني، دان معاهدة سيفر التي سمع بتوقيعها وقتذاك، ودعا الناس إلى خدمة دينهم وحمل البنادق من أجل محاربة المستعمرين الغربيين. وعندما نشر بعض أفكاره، ثارت ضجة كبرى في أنحاء البلاد كلها، فجُمعت في كتيب وُزِّع بين الجنود الأتراك[15].

---

(14) المصدر نفسه.

(15) المصدر نفسه.

4- أعوام المعاناة

صُدم آرصوي بإلغاء مصطفى كمال السلطنة والخلافة العثمانيتين؛ لأن ذلك الإجراء كان مخالفًا لإرادته وتفكيره وقناعاته الإسلامية، بل لأدبياته ومشاعره ومبادئه أيضًا، فآثر الخروج من تركيا، متوجهًا، ومعه زوجته، إلى مصر للمرة الثالثة، وكان ذلك في عام 1925. وتوثقت هناك عرى صداقته بالأديب المصري عبد الوهاب عزام الذي فتح له باب التواصل مع مثقفي مصر. لكن الرجل عانى في مصر تصرفات زوجته التي غدت بسبب بُعدها عن الحياة التركية حادة المزاج وعصبية الطبع، .كما قاسى الفقرَ والوحدة والغربة كثيراً. وفي عام 1935، غادر إلى لبنان للاستجمام، ومن ثم إلى اسطنبول، حيث توفي في يوم 27 كانون الأول/ ديسمبر 1936[16].

5- ثقافته وأعماله

كان لمحمد عاكف آرصوي معرفة وفيرة بالأدب الشرقي التقليدي، وأكب إضافة إلى ذلك على قراءة أعمال كتّاب فرنسيين، أمثال فيكتور هوغو وألفونس دولامارتين وإميل زولا وجان جاك روسو. ومن أبرز أعماله في عام 1911 ديوان **صفحات** (*Safahat*)، وهو عبارة عن مجموعة من 44 قصيدة من أطوال مختلفة وتواريخ قديمة تعود إلى مطلع القرن العشرين، وفيها إفصاح عن إرهاصات التغيير[17].

فضلًا عن مزاياه الأدبية وشخصيته الوطنية، كان رجلًا تقيًا ورعًا وذا تفكير عميق، وله مشاركته أيضًا في التفسير القرآني. وكان معجبًا إعجابًا شديدًا بالشاعر الفارسي سعدي وبالشاعر العربي ابن الفارض، وترجم جزءًا من شعرهما إلى التركية. كما أنه تأثر كثيرًا بجمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده والشاعر محمد إقبال ومحمد فريد وجدي فترجم إلى التركية كتابه المرأة المسلمة. قال عنه

---

(16) Ersoy, p. 45-48.

(17) Özlük Nuran, «Türk Basınında Mehmet Akif Ersoy Polemikleri İstanbul,» *Paradoks Yayınları* (Temmuz 2011), p. 67.

المستشرق الألماني ريتشارد هرتمان: «هو مع إحاطته - على العموم - بالحياة الثقافية والسياسية، يتعمق من الوجهة الإصلاحية في الدين الإسلامي، وما يعنيه من العودة إلى الإسلام يتمثّل حقيقة في الرجوع إلى الإسلام القديم لا بإبعاد الأمور التي غيرت منه في أثناء تطوره التاريخي فحسب، بل أيضًا وقبل كل شيء، الوقوف ضد هؤلاء العصريين المندفعين في تيار الغرب، فضلًا عن وقوفه ضد دعاة المذهب القومي، فهو يمثّل حركة دينية تريد أن يكون الدين قوة تخضع لها كل الحياة المدنية في غير إضرار بحركة الفرد»[18].

أما شعره فجُمع في سبعة دواوين لا تزال رائجة بين الأتراك، وكان أول دواوينه **صفحات** (1911) و**في منبر السليمانية** (1912) الذي يتضمن قصائد من شعره الديني والأخلاقي، و**أصوات الحق** (1913) وفيه إشارات في تفسير القرآن وبيان بعض الأحاديث، و**في منبر الفاتح** (1914) الذي ضمّنه شعره عن ثورات البلقان ضد الأتراك ونتائجها المريرة و**الخواطر** (1917) الذي حوى نفثاته عن رحلتيه إلى مصر وألمانيا و**عاصم** (1919) الذي يضم شعره عن حرب الاستقلال و**الظلال** الذي حوى أعماله بين عامي 1918 و1933، و**آيات وحديث من القرآن الكريم** (1944).

رابعًا: أحمد نجيب فاضل ونظرية الشرق الأعظم

1 - سيرته العامة

كان أحمد نجيب فاضل قيصا كوريك (المشهور بنجيب فاضل)، مؤسس مدرسة فكرية للشرق الأعظم في اسطنبول، وُلد في 25 أيار/مايو 1905، وهو سليل عائلة نبيلة، والده عبد الباقي فاضل بك الذي شغل مناصب عدة، بما في ذلك منصب نائب القاضي في بورسة وقاضٍ في مدينة كاديكوي التركية، ووالدته من جزيرة كريت. درس في مدارس مختلفة، ويقال إنه أمضى خمسة

(18) Richard Hartmann, «Zum Gedanken des «Kongresses» in den Reformbestrebungen des islamischen Orients,» *Die Welt des islams*, vol. 23, Heft 3-4 (1941), p. 122.

أعوام في مدرسة عسكرية، لكنه لم يتخرج فيها، وإنه تخرج في عام 1924 في المدرسة العسكرية البحرية. وتلقى دروسًا دينية على يد أحمد حمدي، وانخرط في دورات علمية كان ينظمها يحيى كمال في المدرسة البحرية، لكنه تأثر فعلًا بإبراهيم عشقي[19] الذي كان أول من اتصل له مع الصوفية في عملية سمّاها «خطة الجلد فوق الجلد».

بعد الانتهاء من المدرسة البحرية، درس نجيب فاضل الفلسفة في دار الفنون في اسطنبول، وتخرج فيها (1921-1924). غادر إلى باريس للدراسة فيها بمنحة من وزارة التربية، لكنه عاد إلى بلاده بعد عام واحد (1924-1925) بسبب إلغاء المنحة. وعمل في بعض البنوك (1926-1939)، وألقى محاضرات في اللغة والتاريخ والجغرافيا والدولة في كلية الكونسرفتوار في العاصمة أنقرة، وفي أكاديمية الفنون الجميلة في اسطنبول (1939-1942). ولما لم يقو على مجاراة رتابة الوظائف في الخدمة المدنية، راح يكسب رزقه من الكتابة في المجلات.

نال نجيب فاضل في عام 1947 جائزة، كانت الأولى من حزب الشعب الجمهوري، جراء فوز مسرحيته **حجر الصبر** بمسابقة بين المبدعين الأتراك. كما مُنح ألقابًا فخرية وهدايا قيمة من وزارة الثقافة (25 أيار/مايو 1980)، ومن مؤسسة الأدب التركي، في ذكرى ميلاده الخامسة والسبعين[20].

2- تشكيل فكره السياسي

في عام 1938 اختار نجيب فاضل حياة إسلامية نقية وقاد حركة فكرية، ونضجت نظريته في عام 1943، فترك منصبه الرسمي في أكاديمية الفنون الجميلة، وبدأ يسعى لنشر أفكاره بشأن «الشرق الأعظم» فلقي صدى في

---

(19) Kenan Cayir, *Islamic Literature in Contemporary Turkey: From Epic to Novel* (New York: Palgrave Macmillan, 2007), pp. 123-127.

(20) Metin Celal, ed., *Çağdaş Türk Edebiyatı Oyku Antolojisi* (İstanbul: Bulut Yayın, 1998), pp. 34-38, and Talat S. Halman and Jayne L. Warner, *A Brave New Quest: 100 Modern Turkish Poems*, Modern Middle East Literature in Translation Series (Syracuse: Syracuse University Press, 2006).

النفوس حتى عام 1978، هذا في حين كانت الحكومات التركية تقف ضد أفكاره، فجَرَت مراقبة حركته.

كان مؤمنًا بأفكاره في مراحل حياته كلها، ومناضلًا ضد الفكر الكمالي، حتى إنه أمضى نصف حياته في السجن بعد أن قاد محاولتين ثوريتين فاشلتين، كانت الأولى، كما روى في كتابه ذكريات، عندما ساند رئيس الوزراء عدنان مندريس، وكانت الثانية عندما أراد الإفادة من زعيم الحركة القومية ألب أرسلان. وكان في وقت لاحق مرجعًا لتورغت أوزال.

نجح نجيب فاضل في طرح أفكاره وأدبياته بثقة كبيرة، وهو صاحب التعبير التاريخي «بوابة الشرق الأعظم»، وقصد به تركيا وبوابتها ميناء الباب العالي الذي يعبّر هنا عن عثمنة جديدة. وكان قد أُعجب منذ بداياته بالفيلسوف الفرنسي هنري برغسون الذي أصبح لاحقًا أستاذه في فرنسا[21].

3- أعماله الإبداعية المنوعة

وضع نجيب فاضل الذي تمتع بالنشاط الفكري والسياسي حتى وفاته في 25 أيار/مايو 1983، أكثر من مئة عمل عالج في أغلبها موضوعات في التاريخ والسياسة والفكر. كما نظم قصائد وكتب مسرحيات وسيناريوات سينمائية. وكان من أبرز أعماله: **نسيج العنكبوت** (1925) **والأرصفة** (1928) **والمعاناة** (1962) **وبلادي قصائد** (1969) ورواية **الكذبة في المرآة** (1970) **والسلام أنا: تحية** (1973) **وإبراهيم أدهم** (1978) ورواية **وبطاقة الهوية** (1983).

يهمنا جدًا ما نشره نجيب فاضل في الفلسفة، مثل **الإطار** (1940) **وقناع لتمثال نصفي** (1953) **وسمفونية حفظ الحصان** (1958) **وطبيعة دولة تركيا** (1968) **وإطار الشر** (1968-1969). كما أنه عالج كلًا من الفكر الاشتراكي والشيوعي والإنساني في عمله **الاشتراكية والشيوعية والإنسانية** (1969)... وله في المضمار الديني: **البريق من حلقة طوق** (1948) **والنور المقدس ينصب على الصحراء** (1950) والنبي: **مدينة العلوم وعلي بابها** (1964) **وأطلس**

---

(21) المصدر نفسه.

الإيمان والإسلام (1981)؛ التأملات الغربية والتصوف الإسلامي: أفكار الغرب والإسلام، التصوف (1982).

4- نضاله السياسي

في شتاء 1942، أُرسل نجيب إلى أرضروم لمدة 45 يومًا بحجة إنعاش ذاكرته في شأن الخدمة العسكرية. وفي أثناء وجوده هناك، دانته دائرة القلم السياسي، فحُكم عليه بالسجن أول مرة. لكنه بقي ناقدًا للحياة السياسية بين عامي 1943 و1949. وأخذ ينشر أفكاره عن «الشرق العظيم» في ذلك الوقت في مجلة **الشرق الأعظم**، بأسماء مستعارة مثل: ابن اسطنبول، وابن الشرق الكبير، وأحمد عبد الباقي، والأستاذ ش ي، والمترجم، والمخبر...

كانت كتاباته في تلك المجلة منذ كانون الأول/ ديسمبر 1943 سببًا في إغلاقها بضعة شهور، وفي طرده من وظيفته في قسم العمارة في أكاديمية الفنون الجميلة. وأغلقت المجلة مرة أخرى في 13 كانون الأول/ ديسمبر 1946 بسبب كتابات نجيب فاضل، ثم عادت إليها الحياة. ثم أخذت في ربيع 1947 تنشر الأدبيات الساخنة فأعيد إغلاقها، واعتُقل نجيب ثلاثة أيام، وبعد شهر واحد من اعتقاله، نشر مقالات في عدد من المجلات، أشاد فيها بالإسلام وحمل على الشيوعية وعلى مذاهب وأيديولوجيات أخرى[22].

خامسًا: محمد فتح الله غولن وحركته الإسلامية

1- حياته وتكوينه

محمد فتح الله غولن أو جولان أو غولان، مفكر إسلامي تركي (من مواليد 27 نيسان/ أبريل 1941). واعظ وداعية وإمام وكاتب، بل كان أحد قادة الرأي الإسلامي في إثر تأسيسه حركة غولن (التي تعرف أحيانًا باسم Hizmet).

(22) Louis Mitler, *Contemporary Turkish Writers: A Critical Bio-bibliography of Leading Writers in the Turkish Republican Period Up to 1980* (Bloomington; Indiana: Indiana University, Research Institute for Inner Asian Studies, 1988), pp. 123-129.

ولد في قرية كورجوك، التابعة لقضاء حسن قلعة المرتبطة بمحافظة أرضروم. ونشأ في عائلة متدينة. علّمه والده اللغتين العربية والفارسية، وكان قد تأثر منذ بداياته الأولى بأفكار سعيد النورسي ومولانا جلال الدين الرومي.

بدأ عمله الدعوي في قلب مدينة إزمير، متخذًا من جامع كستانه بازاري مقرّا له، وهو يقود اليوم حركته من مقر إقامته حاليًا في منفى اختياري في سايلورسبورغ في ولاية بنسلفانيا الأميركية. ويبدو أنه سلك مسلكًا دينيًا، ومن ثم صوفيًا بتأثره في شبابه بتعاليم الشيخ السني الكردي سعيد النورسي، وقرأ العلوم والآداب والفنون، وشارك في الحوار بين الأديان واستوعب الديمقراطية وحياتها السياسية المتعددة الأحزاب. وشارك في حوار مع الفاتيكان وبعض المنظمات اليهودية. كما كان له نشاطه السياسي الفاعل في النقاش المجتمعي في ما يتعلق بمستقبل الدولة التركية، منطلقًا من ظاهرة الإسلام السياسي في العالم الحديث. ووُصِف في وسائل الإعلام الإنكليزية بأنه «من الشخصيات الإسلامية الأكثر أهمية في العالم»[23].

2- غولن: حركة الإسلام الاجتماعي

على الرغم من ذلك، وصِفت حركة غولن بأنها ذات خصائص دينية عملت بسرية، وغدا لها نفوذها في السياسة التركية، لكنها عُدّت في السياقات التركية حركة محافظة دينيًا بشكل كبير. ولها خطورتها، خصوصًا بعد أن حوّل حركة نور من نزعتها الكردية إلى حركة سياسية تركية قوميًا، وغدت أكثر خطرًا على الدولة مع أدوات العصر الحديثة والآلة الإعلامية المتقدمة اليوم.

وضِعت أفكار غولن/ النورسي في موضع التنفيذ عندما توفي النورسي، فوجد غولن منبرًا له في مسجد في مدينة إزمير في عام 1966. وكانت إزمير مدينة تجذر فيها الإسلام السياسي لكنها كانت في الوقت نفسه تعج برجال الأعمال وأبناء الطبقة الوسطى من المهنيين الذين أبدوا استياءهم من قيود

(23) Erol Nazim Gulay, «The Theological Thought of Fethullah Gulen: Reconciling Science and Islam,» (Master's thesis, St. Antony's College, Oxford University, Oxford, 2007), p. 56.

بيروقراطية الدولة ووجد عدد كبير منهم لدى غولن ملجأ لهم، إذ كانوا من الحريصين على عناصر نمط الحياة المحافظة حيال الأعمال الموالية للغرب إلى حد كبير، خصوصًا الولايات المتحدة التي ازداد نفوذها بفعل مساعداتها من أجل النمو الاقتصادي.

لم يكن غولن غائبًا عن المشهد في المراحل التالية، لكنه كان من جانب آخر أكثر صمتًا حتى متغيرات عام 1979، عندما بدأ يوجه أفكاره من جديد ويسعى في سبيل الدعوة لها في عام 1981. وحفلت فترة 1988-1991 بإلقائه سلسلة من الخطب في المساجد الشعبية في المدن التركية الكبرى. وشارك في عام 1994 في تأسيس «مؤسسة الصحافيين والكتّاب» ونال منها لقب «الرئيس الفخري»، لكنه لم يدلِ بأي تعليق بخصوص إغلاق حزب الرفاه في عام 1998 أو حزب الفضيلة في عام 2001. واجتمع مع بعض السياسيين، مثل تانسو تشيلر وبولنت أجاويد، لكنه تجنب اللقاء مع قادة الأحزاب السياسية الإسلامية[24].

في عام 1999، هاجر غولن إلى الولايات المتحدة تحسبًا من المحاكمة بسبب تصريحات له بُثت بعد هجرته، وكانت تنطوي على مشروع لتأسيس دولة إسلامية. وفي حزيران/يونيو 1999، بدأت بعض محطات التلفزيون التركية تبث أشرطة فيديو تركية تتضمن تسجيلات للداعية غولن قال في أحدها: «على أصدقائنا الذين يتولون مناصب في الهيئات التشريعية والإدارية أن يعلموا بتفصيلاتها، وأن يكونوا يقظين طوال الوقت إزاء النظام السياسي القائم، بحيث يمكنهم تغييره، كي يكونوا أكثر فائدة باسم الإسلام، وتنفيذ ذلك على الصعيد الوطني...». وشكك أنصاره في صحة الشريط، وحوكم غولن غيابيًا في عام 2000، لكن برّئ في عام 2008 عندما وصل حزب العدالة والتنمية الجديد (حزب العدالة والتنمية) إلى الحكم، وتولى رجب طيب أردوغان رئاسة الوزراء.

يؤمن غولن بأن على المجتمعات الإسلامية واجب الخدمة من أجل المصلحة العامة للمجتمع والأمة، ويؤيد إجراء حوار الأديان بين المسلمين

(24) S. J. Thomas Michel, «Sufism and Modernity in the Thought of Fethullah Gülen,» *The Muslim World*, vol. 95, no. 3 (July 2005), pp. 345-355.

و«أهل الكتاب» (اليهود والمسيحيين)، لكنه يمقت الإلحاد الذي قرنه في عام 2004 بالقتل والإرهاب، وادعى في إحدى المقابلات أنه لم يكن ينوي مساواة الملحدين بالقتلة، بل أراد تسليط الضوء على حقيقة استمدها وفقًا للإسلام، وهي متجهة إلى العقاب الأبدي. فحركته الإسلامية التركية هي حركة المجتمع المدني عبر نسق الوطنية التي يفهمها، وكسب من خلال حركته السياسية تأييد عدد كبير من المؤيدين المسلمين في تركيا وآسيا الوسطى، وعلى نحو متزايد في أجزاء أخرى من العالم(25).

أما التعليم فشدّد عليه في خطبه، وقرن «دراسة الفيزياء والرياضيات والكيمياء بعبادة الله». وقام أتباعه في تركيا والعالم ببناء أكثر من 1000 مدرسة تُعتبر من أفضل المرافق التربوية الحديثة التي تعتمد اللغة الإنكليزية منذ الصف الأول، لكن جرى التشكيك في التعامل مع النساء والفتيات في تلك المدارس، وثمة تقارير تتحدث عن استبعاد المدرسات عن تولّي المسؤوليات الإدارية وفصل الإناث عن الذكور في الصف السادس، وعدم السماح بأن يلتقي الجنسان خلال استراحة الغداء أو خلال الاجتماعات العامة.

أما العلمانية فانتقدها غولن في تركيا وسمّاها «المادية الاختزالية»، لكن يبدو أنه اقتنع بأن العلمنة ليست معادية للدين، و«السماح لحرية الدين والمعتقد متوافق مع الإسلام». ووفقًا لبيان صحافي صادر عن غولن نفسه، فإن 95 في المئة من مبادئ الشريعة الإسلامية جائزة وممكنة في الدول الديمقراطية العلمانية، وليس هناك أي مشكلة، وإن النسبة الباقية (5 في المئة) «لا تستحق أن نقاتل من أجلها». كما أنه دعم محاولة تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ذاكرًا أن محاولتها لا تخيف أبدًا، بل لديها الكثير لتكسبه من مستقبل عضويتها الكاملة في الاتحاد(26).

---

(25) Michael J. Fontenot and Karen Fontenot, «The Gulen Movement: Communicating Modernization, Tolerance, and Dialogue in the Islamic World,» *International Journal of the Humanities*, vol. 6, no. 12 ([n. d.]), pp. 67-78.

(26) Berna Turam, *Between Islam and the State: The Politics of Engagement* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2006), p. 61.

يبرر غولن أدوار المرأة وما يمكن أن تحققه من «تقدم»، لكن موقفه من دورها في الحياة المهنية الحديثة في تركيا لا يزال بعيدًا عن القبول، لأنه يؤمن بأن الإسلام حفظ المرأة وكفل كرامتها وحررها من الظلم الذي تتعرض له في النمط الغربي.

دان غولن الإرهاب، وحذّر من ظاهرة العنف التعسفي والعدوان ضد المدنيين والحياة المدنية، كما جاء في مقالته التي نشرها في واشنطن بوست يوم 12 أيلول/ سبتمبر 2001، أي بعد يوم واحد من هجمات 11 أيلول/ سبتمبر. وعبّر في أكثر من مناسبة عن أسفه لقيام الإرهابيين بـ «اختطاف الإسلام»، وعارض أيضًا بشدة تدخّل تركيا في الحرب الأهلية السورية.

ناصر حركةَ غولن الملايين من الأتباع في تركيا، فضلًا عن عدد غفير منهم خارج تركيا. وتركيا تزخر بكثير من المسؤولين الذين تخرجوا في مدارسها، وهم يشغلون اليوم مناصب سلطوية مدنية وعسكرية وقضائية، خصوصًا بين قوات الشرطة. ويخوض رئيس الوزراء التركي أردوغان اليوم صراعًا سياسيًا ضد غولن وأتباعه، وهو صراع على السلطة السياسية، ولكل منهما أجندته السياسية، وكانت حركة غولن وراء نشر فضائح حكومة أردوغان التي تعرف حق المعرفة حجم حركة غولن واختراقها مختلف المؤسسات، الأمنية منها والاستخبارات والعدالة... وغيرها[27].

باختصار، يُعَدّ غولن أبا الإسلام الاجتماعي في تركيا، إذا اعتبرنا نجم الدين أربكان أبا الإسلام السياسي فيها. وامتد غولن بأفكاره من تركيا إلى جمهوريات آسيا الوسطى وروسيا، وحتى المغرب وكينيا وأوغندا، مرورًا بالبلقان والقوقاز. كما امتلكت حركته صحفها ومجلاتها وتلفزيوناتها الخاصة، مع عدد من شركات خاصة وأعمال تجارية ومؤسسات خيرية ومدارس تعليمية نفعية، فضلًا عن إقامة مراكز ثقافية خاصة بها في عدد كبير من دول العالم، علاوة على عقد مؤتمرات سنوية في بريطانيا ودول الاتحاد الأوروبي وأميركا، واتصالات مع كثير من

(27) تَجِدُ تفصيلات في شأن أفكاره وتفقهاته في: عبد الحليم عويس، فتح الله كولن: رائد النهضة الراشدة في تركيا المعاصرة (القاهرة: دار النيل للطباعة والنشر، 2013)، ص 65-225.

الجامعات في العالم. كما بُحث في حركة غولن في أكثر من دراسة اعتنت بها وبرائدها وبالبحث في تاريخ جذورها الثقافية والاجتماعية[28].

سادسًا: العرب من انغلاق أتاتورك إلى انفتاح أردوغان

سنواجه نحن العرب مستقبلًا مجهولًا بكل ثقله وتحدياته. وعلينا أن نستجيب لذلك من خلال شراكتنا التاريخية مع الآخرين في الإقليم، خصوصًا تركيا، لا لأنها صاحبة ثقل إقليمي في منطقة الشرق الأوسط ، بل لأنها وارثة إمبراطورية كبرى كنا أحد الأطراف فيها. بناء عليه، من الضروري أن نستفيد من دروس الدولة العثمانية وتجاربها وخبراتها. و«علينا أن نعتني بصنع إيجابيات مستقبلنا أكثر من أن نعتني بسلبيات ماضينا! على الأخوة الأتراك أن يدركوا أن العرب كانوا قد أُعجبوا بالعثمانيين منذ قضاء السلطان سليم الأول على دولة المماليك في معركة مرج دابق عام 1516 ، إذ أطلق العرب على سليم لقب ‹حامي الحرمين الشريفين›، وغدوا جزءًا من ‹ملة عثمانية›، كما أُعجبوا بالتنظيمات والإصلاحات ورجالاتها .. وأُعجبوا بالمشروطية، وساهموا في مجلس المبعوثان العثماني عن قناعة وثقة وإيمان، ثم أُعجبوا منذ البدء بالاتحاديين قبل الانقلاب عليهم، وأعجبوا في ما بعد بمصطفى كمال أتاتورك الذي غدا مثلًا يحتذى لكثير من القادة العرب في القرن العشرين .. ولم يزل تضرب به الأمثلة كونه واحدًا من الذين انتصروا لتأسيس ‹دولة›، ولمّ شعث ‹أمة›، وترسيخ مبادئ قوية لدولة حديثة .. وجاء من بعده زعماء ورؤساء وصولًا إلى موقف السيد أردوغان أخيرًا...»[29].

سابعًا: العثمنة الجديدة بلباس الإسلام التركي المعاصر

اتخذت الجمهورية التركية اليوم، من خلال العثمنة الجديدة التي يتبنّاها حزب العدالة والتنمية في التعامل مع الشرق الأوسط وقضاياه مسارات جديدة

---

(28) المصدر نفسه، ص 65-225.

(29) انظر: سيار الجميل، «التعايش العثماني بين العرب والأتراك: مبادئ الملة ومفردات الشراكة بين الدولة والمجتمع،» ورقة قدمت إلى: المؤتمر الأول للعلاقات العربية التركية الذي انعقد بجامعة مرمرة في اسطنبول بالجمهورية التركية، يوم 28 آذار/ مارس 2009.

تختلف تمامًا عن المواقف الأولى التي غرسها أتاتورك من خلال مبادئه، بعد أن أسدل الأستار الطويلة على كل ما يتصل بالإرث العربي والإسلامي، متخذًا من «التغريب» ضرورة، في حين واصل أردوغان النهج الذي رسمه عدنان مندريس وتورغت أوزال ونجم الدين أربكان في الاهتمام بالشرق الأوسط والمشاركة في قضاياه المصيرية، لكن مع فارق أساس ناجم عن أن أردوغان وثّق علاقاته بالأحزاب الإسلامية العربية، وجعل من نفسه محاميًا لهم، كما تدخّل تدخّلًا مباشرًا مع المتغيرات العربية، علمًا بأن صورة أتاتورك لا تزال رمزًا لجميع الأتراك حتى اليوم.

كان وراء التغيير الذي حدث في تركيا سياسة عبّر عنها الإسلام التركي الذي يريد عقد صفقات معيّنة مع الإسلامين العربي والإيراني، علمًا أن من يدافع عن أردوغان يبرر تدخلاته كونه اتخذ من مبدأ التوازن في السياسة التركية عنصرًا أساسيًا في العلاقة بين الغرب والشرق. وهذا ما توضّح في ما قاله أحمد داود أوغلو في كتابه **العمق الاستراتيجي** قبل تعيينه وزيرًا للخارجية. وآمن أردوغان وعبد الله غول بأن مستقبل تركيا سيبقى في آسيا، ويجب أن يكون لتركيا الدور الأساس في الشرق الأوسط وقضاياه ليس السياسية فحسب، بل الاقتصادية والحضارية أيضًا. فهل نجحت تركيا اليوم في أن تبقى ملتزمة مبدأ السلام، وهو من المبادئ الكمالية القائل بـ «السلام في الداخل والسلام في الخارج»؟ وهل التفتت تركيا إلى الشرق الأوسط على حساب التغريب؟ وهل نجحت السياسة التركية في أن تستمد ما يمكن استمداده من الإرث العثماني الخصب والتخلص من أزمة تعقيدات الهوية التي تبلورت من خلال الكمالية؟ إذ أثبتت التواريخ المعاصرة أن تركيا لا يمكنها أن تنفصل عن الإرث الحضاري العربي - الإسلامي الذي اعتمده العثمانيون قرونًا عدة[30].

إن مثل هذا التغيير الذي يعبّر عن عمق استراتيجي وتفكير مستقبلي في شأن قضايانا الخطِرة، سيثير قلق الغرب وإسرائيل معًا من نشوء كومنولث

(30) انظر: إبراهيم البيومي غانم، «وزير الخارجية التركي الجديد ونظرية التحوّل الحضاري،» الأهرام، 13/ 5/ 2009.

إسلامي يجمع تركيا وإيران والبلدان العربية. وعبّر الرئيس الأميركي باراك أوباما عن قلقه من تعاظم الحلم العثماني الجديد (نيو أوتومانيزم = نيو عثمانية) بعد أن يئس الأتراك من انتظار قبولهم في عضوية الاتحاد الأوروبي، وبعد إخفاق مشروع أتاتورك في التغريب!

يُستخلص من كل هذا وذاك أن تركيا اليوم تسعى من خلال التغيير الجديد إلى مد جسور التعاون والثقة مع دول المنطقة، خصوصًا الدول العربية المجاورة لها، علمًا أن الأتراك المحافظين على الإرث الكمالي يتحفظون حيال هذا الانفتاح[31]. والأمر لا يقتصر على الانفتاح، بل يبدو واضحًا أن تركيا تسعى أيضًا إلى بناء منظومة إقليمية تمتد من القوقاز إلى البلقان والشرق الأوسط. والهدف من هذا التغيير، كما قال الوزير أحمد داود أغلو، هو حماية المصالح الوطنية ومنع القوى الكبرى والقوى الخارجية من التدخل في سياسات دول هذه المنظومة.

ربما ستمضي مرحلة زمنية ستعيش خلالها تركيا والبلدان العربية مخاضات صعبة من المتغيرات التاريخية التي لا يمكن أن تُستعاد فيها العثمنة، قديمة كانت أم جديدة، بل ستفتتح صفحة جديدة إزاء المستقبل. وثمة أمور لا بد من أن يتفاهم في شأنها العرب والأتراك كونهم أصحاب مصالح مشتركة ومياه متشاطئة، وكونهم من أهم القوى في الشرق الأوسط، وأن يتعلموا الكثير من دروس العثمانيين الذين كانوا قد وازنوا بمنتهى الدقة بين الشرق والغرب، آسيا وأوروبا، الموروث والحداثة؛ عليهم أن يتجاوزا خلافاتهم في مسائل صغيرة لم تكن تشكل ظواهر بعينها أمام الظواهر التاريخية. وعلى العرب أن يغيّروا الكثير من مفاهيمهم تجاه تركيا والعثمانيين، وأن يصححوا الكثير من مصطلحاتهم وتعابيرهم التي لا نزال نسمعها هنا أو هناك؛ فلئن كانت المراحل التاريخية العثمانية مراحل سكونية أو مسكونية (كما يسميها المؤرخ مجيد

(31) انظر: علي جلال معوّض، «الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط، 2002-2007،» (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009)، ص 157.

خدوري)[32]، فإن المسؤولية التاريخية لا يتحملها طرف واحد، بل الأطراف كلها. وفي الوقت نفسه، يسود اليوم الرأي القائل إن الدولة العثمانية كانت حامية للمناطق العربية المهمة من تحديات الغزاة الشرقيين والغربيين وأطماعهم!

على الطرف الآخر، نعني المؤرخين والمفكرين الأتراك، أن يعيدوا التفكير في كل ما كتبوه ونشروه عن العرب؛ إذ لا يمكن أن يتوقفوا عند نقطة معينة في نهاية التاريخ العثماني ليحمّلوا العرب نتائج ما حصل من دون أن يذكروا فضائل العرب على العثمانيين، ومن دون أن يلمحوا إلى أسس الشراكة التاريخية والتعايش العثماني الذي ساد قرونًا عدة في التاريخ.

---

(32) Majid Khadduri, *Political Trends in the Arab World: The Role of Ideas and Ideals in Politics* (Baltimore, MD: John Hopkins University Press, 1970), pp. 45-49 and 67-69.

الفصل السابع

العثمنة الجديدة
والإسلام السياسي التركي المعاصر



أولًا: مفهوم العثمنة الجديدة والتحول الاستراتيجي في تركيا المعاصرة

يعني البحث عن العثمنة الجديدة (بالتركية: Osmanlıcılık)، باختصار، أيديولوجيا سياسية تركية نشطت في الأعوام الثلاثين الأخيرة، واستمدت قوّتها التاريخية من العثمنة القديمة، ومن بث روح الإحياء العثماني في تركيا أولًا والشرقين الأوسط والأدنى ثانيًا، من أجل أن تتعزز نزعتها سياسيًا بأوسع معانيها، وبمشاركة أكبر وأكثر فاعلية وحيوية في المناطق التي كانت سابقًا تعيش في ظل الهيمنة الإمبراطورية العثمانية. وبدا واضحًا للعيان أن نقطة البدء باستعادة العثمنة وانطلاق العثمنة الجديدة تمثّلت في اقتناع اليونانيين بهذا المعنى بعد أن غزت تركيا بقواتها السريعة قبرص في عام 1974[1].

حدث في عام 1980 المنعطف التاريخي في حياة الجمهورية التركية المعاصرة التي بقيت تلبس الكمالية؛ إذ ارتبط ذلك بما يسمّيه ميشال نوفل «التحول الاستراتيجي» الذي سيعني بدلالات واضحة ذلك التبدل الأساس في مفهوم التصنيع ومفهوم النظام، بمعنى تأسيس لترتيب جديد في بيت السلطة، وإيجاد رؤية اقتصادية من نوع جديد للعلاقات الدولية. ووضح للعيان كم نجم عن ذلك من نجاح نسبي في ارتفاع الصادرات التركية، وتبلور الحياة التركية على نحو جديد غير ذاك الذي ألفناه في نهايات القرن العشرين، خصوصًا التحكم بمشكلة الديون. ولم يبق من هواجس حقيقية إلا مسألة الانتماء إلى فضاء الدائرة

---

(1) Kemal H. Karpat, *Studies on Ottoman Social and Political History: Selected Articles and Essays* (Leiden: Brill, 2002), p. 524.

الغربية بإلحاح منقطع النظير لدى النخب المدنية والعسكرية التي تمسك بمقاليد السلطة، وكانت منذ زمن طويل توّاقة إلى الاستفادة من المغانم التجارية التي يؤمل من خلالها اللحاق بالركب الأوروبي؛ فالحرب الباردة بين القطبين الجبارين في العالم انتهت مع سياسات الوفاق بينهما وسقوط المنظومة الاشتراكية. وكان المراقبون يشيرون إلى ضعف النفوذ التركي، لكن تبلور سلسلة الحوادث التي تلاحقت في منطقة الشرق الأوسط ملتهبة سياسيًا وحربيًا أرجع النشاط والفاعلية إلى أروقة السياسة التركية في أنقرة التي استفادت من غزو العراق للكويت في عام 1990 وسقوط المنظومة الاشتراكية في إثر تفكك الاتحاد السوفياتي، فكان أن «برز عالم تركي كان محجوبًا عن الرؤية التاريخية» - وفقاً لعبارة ميشال نوفل - وتمتد فيه وتعيش شعوب تمتلك أعمق الجذور والروابط مع أتراك الأناضول. وبناء عليه، سيشكل هذا الأمر حالة (جيو استراتيجية) متنامية مع تفاقم الحوادث، علمًا بأن تبدل الرؤية في شأن أتراك الخارج بدأ وتبلور إبان الأزمة القبرصية في عام 1974، وتتابع مع الدمج القسري لأتراك بلغاريا في عام 1985، وهذا كله أعاد إلى الصدارة مشروع «جامعة الشعوب التركية» الذي ينادي بالعودة إلى الجذور التاريخية في آسيا الوسطى.

وفَّرت تلك الأوضاع لتركيا فرصة تاريخية ثمينة من أجل الامتداد وبناء مجال جديد للنفوذ التركي الذي يستلهم قوته ومادته المعنوية من الإرث العثماني، خصوصًا أنه منح تلك «المعاني» بذاته التي تبعث على الفخر والشعور بالعظمة، وهي جرعة من المعنويات التي تمنح الشعب التركي القوة سيكولوجيًا، وكان قد خاب أمله من مسألة رفض المجموعة الأوروبية له وامتناعها عن قبول انضمام أنقرة إليها. هكذا، نجد أن السياسة الخارجية التركية اتخذت لها منذ بدايات عام 1992 اتجاهات جديدة، وهي تجعل من نفسها ذلك المدافع الذي يحمل قضايا الدول التي انفصلت حديثًا عن جمهوريات الاتحاد السوفياتي، وبدأ صوت تركيا يعلو في هذا الشأن في المحافل الدولية، علمًا بأن تركيا بقيت صامتة على امتداد القرن العشرين بعد أن كانت الدولة العثمانية قد تخضبت بالدماء في حربها ضد الروس في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر من أجل قوقازيا وترانس قوقازيا. من هنا، كانت لردة الفعل تجاه

موقف تركيا من تلك الجمهوريات عند نهايات القرن العشرين عواقب صعبة بالنسبة إلى تركيا، وذلك بحصول الجمهوريات الجديدة على عضوية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE).

في سياق الحوادث المتوازية ضمن ذلك التصعيد الممتد بقوّته نحو مجال جغرافي يضم البلقان والأناضول وقوقازيا وترانس قوقازيا وآسيا الوسطى في غرب آسيا وشرق أوروبا، تبرز المشكلة الكردية التي تجد جذورها التاريخية في ما بعد الحرب العالمية الأولى، وهي مشكلة داخلية مُزمنة عانى بسببها العراق طويلًا، لكن كان لها أبعاد إقليمية ودولية مع ازدياد تعقيداتها في إثر سقوط المنظومة الاشتراكية، ولم تنفع الحلول التي قدّمتها الحكومات العراقية المتوالية منذ أكثر من خمسين عامًا بعد استخدام القوة والحرب. وبدا أن المشكلة في تركيا أكثر تعقيدًا، ليس بفعل احتداد النزعة القومية التركية، بل بفعل شراسة التعامل معها وعدم الاعتراف بأي حقوق قومية في الأناضول، وبقاء الحكومة المركزية في أنقرة حاضنة الدولة الواحدة التي لا تعترف بأي حقوق للأقليات.

كان لتفكك الاتحاد السوفياتي وسقوط المنظومة الاشتراكية تداعيات كاسحة أصابت المنطقة من غرب آسيا؛ إذ بدأ النزاع بين أرمينيا وآذربيجان في شأن منطقة قراباخ يأخذ أبعاده بسرعة بالغة. هنا، كان لا بد لتركيا من أن تتحرك كي تتغنى من جديد بإعادة ما سُمّي «سياسة عثمانية» جديدة. ماذا قصدت تركيا من هذا التغني؟ للإجابة، يجب أن ندرك أن تركيا كانت مشحونة بالإسلام السياسي الذي تستجيب عواطفه بسهولة لأمجاد الماضي العثماني، فكان أن جعلت منه مرجعًا لمسلمي البلقان الذين تثير قصصه عندهم راحة وسعادة، فضلًا عن أن تركيا كانت تتطلع منذ زمن طويل إلى أن تكون قطبًا إقليميًا في سياسة المحاور التي بدت تروج في المنطقة، خصوصًا في علاقاتها أو مواجهاتها مع ذوي العلاقة التاريخية، ولا سيما مع اليونان.

يعتقد ميشال نوفل أن إحياء تركيا للأسلوب العثماني في كيفية إدارة العلاقات الخارجية جرى بما استوحته تركيا من خلال محاولات السيطرة السياسية على دوائر النفوذ، وليس من باب التوسع من طريق المفاهيم الإمبريالية

المعروفة، ذلك أنها تبحث عن مصالح اقتصادية بالدرجة الأولى ولا تحلم بالسيطرة كما كانت حال الدولة العثمانية. وعلى هذا الأساس، كانت تركيا تطمح إلى تأمين دور متوازن بين آذربيجان وأرمينيا، كي تكون ذات صدقية في منطقة القوقاز. إن فلسفة تركيا السياسية المعاصرة تتمحور حول كيفية تأمين مصالحها الاقتصادية وفوائدها المعاصرة، وهي هنا تحاول توظيف التاريخ العثماني وما تتمتع به من موقع جغرافي مركزي في محور قلب العالم، من أجل تطبيق الأفكار التي طرحتها في إطار هندسة النظرية السياسية للدولة في الجديد الذي يحررها من إرث الأيديولوجيا الكمالية ومن شروط تأسيسها للجمهورية.

إننا نرى أن العثمانيين الجدد فشلوا في ترجمة محاولاتهم في الامتداد وبث النفوذ ميدانيًا، وذلك بسبب انعدام تفوق شروطهم الجديدة على شروط أتاتورك أولًا، وطرحهم ذلك نظريًا من دون أي تطبيق على أرض الواقع ثانيًا، كما أن الشروط جاءت من خلال إخفاء الأولويات الراهنة بتوظيف تاريخ التجربة العثمانية ثالثًا، فضلًا عن الخلط بين الثنائيات رابعًا، إذ جرى الخلط بين الأسلمة والعلمنة، والعثمنة والقومنة، والكمالية ونقائضها. لذا، تبلور المشهد الجغرافي المعاصر في دول آسيا الوسطى على قاعدة مشروع «التوليف التركي الإسلامي»، وهو مشروع رؤية قاصرة للتاريخ حيث اختلطت فيه المبادئ واصطدمت المبادئ بالسياسات.

إن سياسات الجنرالات الأتراك هي بمنزلة السد المنيع لحماية الكمالية ممن كان يطمح إلى تغييرها، علاوة على كونها الكابح الأساس في المجتمع التركي الذي كان، ولمّا يزل يحتفظ بثقافته الوطنية التي بدأت تحولاتها في الثمانينيات من القرن العشرين بفعل تفاقم الإسلام السياسي التركي الذي تأثر بما حدث في إيران في عام 1979، لكن قوة الإسلام السياسي بدأت تأخذ خصوصية معيّنة بعيدًا عما حصل في الإسلام السياسي الإيراني أولًا والإسلام السياسي العربي ثانيًا. وتضمن تقرير صادر عن مؤسسة أتاتورك العليا للثقافة واللغة والتاريخ، عقب انعقاد جمعيتها العمومية العاشرة في حزيران/ يونيو 1986: «إن تركيا هي المؤسسة والممثّلة لحضارات السهوب، والحضارة الإسلامية، والتوليف بينهما.

وتولت طوال قرون القيادة المسؤولية عن هذه الحضارات قبل عصر الأنوار، وعرفت حضارة الأناضول وعرَّفت عنها. واعتُمدت على الأقل أساسًا لكثير من الحضارات، مثل حضارات الصين ومصر والهند وبلاد ما بين النهرين».

صمدت الثقافة الوطنية التركية طويلًا، حيث أبقت أتاتورك رمزًا راسخًا في الدولة والمجتمع، وبعد قرابة مئة عام من التشكيل الوطني التركي، وبقيت المرجعية الكمالية حاضرة وواضحة في النظام الفكري وبنية التفكير السياسي الذي تستمد منه الجمهورية التركية وجودها. وأي أيديولوجيا أخرى، أيًا كان نوعها، لم تجد نفسها في تركيا إن لم تكن متصالحة مع الكمالية أولًا ومتوالفة معها ثانيًا، مع إعادة الحياة إلى تركيا من زمن إلى آخر، بحسب تحليلات إيلهان تيكيلي. لكن الأتراك الجدد راحوا يؤكدون نزوعًا فكريًا جديدًا بوصفهم العاصمة أنقرة بأنها قوة إقليمية ومناطقية لها ثقلها، وتحمل على عاتقها إرث الجغرافيا الوسيطة الممتدة من أقاصي شمال أفريقيا إلى أقاصي تخوم الصين! بمعنى أن ذلك هو تكوين حلم العالم التركي الواسع جغرافيًا بين ثلاث قارات أولًا، وبمعنى الانفتاح على شعوب أخرى مجاورة وغير مجاورة للجمهورية التركية ثانيًا، وتوظيف التاريخ العثماني لا من خلال عواصمه قونية أو بورسة أو اسطنبول، بل من خلال جعل عاصمة أتاتورك أنقرة تمثّل إرثًا تاريخيًا منذ العصور الوسطى المتأخرة حتى اليوم ثالثًا، علمًا بأن أنقرة (= قلعة أنكورية سابقًا) لم تكن كذلك قط.

ثانيًا: توظيف الإسلام السياسي التركي للعثمنة الجديدة

استُخدم مصطلح العثمنة الجديدة لوصف السياسة الخارجية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية التركي ذي النزعة الدينية الإسلامية والناشئ في حضن حزب الرفاه الإسلامي التركي (= حزب السلامة الوطني) الذي كان يقوده نجم الدين أربكان[2]، فخَلَفه حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب

(2) نجم الدين أربكان: مهندس وسياسي تركي، خرّيج ألمانيا، تولّى رئاسة حزب الرفاه ورئاسة وزراء تركيا في الفترة 1996-1997. عُرِف بمبادئه السياسية الإسلامية، ولقبته جماعته ومناصروه =

أردوغان الذي وصل إلى السلطة في عام 2002 ووصل إلى سدة رئاسة الجمهورية بعد أن كان قد رافق معلمه أربكان ردحًا من الزمن. وهو يقود بلاده وشؤونها الداخلية والخارجية من منطق العثمنة الجديدة، وشكّلت سياسته تحولات جذرية، وبدا واضحًا أنه التفت إلى الحديقة الخلفية لتركيا، خصوصًا في السياسة الخارجية التركية التي كانت قيمها ملتزمة وتقليدية وفق الفكر الكمالي. وبدأ التحول في السياسة الخارجية التركية في ظل حكومة أوزال الذي خرج عن السياق الكمالي المألوف، فكان أن دفع حياته ثمنًا لمواقفه التي يمكن وصفها بأنها الخطوة الأولى نحو العثمنة الجديدة[3].

إن أهم متغيرات السياسة الخارجية الكمالية هو أنها انتقلت بثقلها الكبير لتهتم بشؤون جيرانها العرب والإيرانيين والقوقازيين، بعد أن بقيت تتجاهلها بتوجهاتها نحو أوروبا الغربية. لكن مع بدء سياسة أوزال الذي حكم في الفترة 1989-1993 والانطلاق مع مثل هذا القرار انتهى استعداء تركيا جيرانها الإقليميين، هذا من جانب، لكن أوزال خطا خطوة أولى لاستعادة قوة العثمنة، ما أثار هواجس مجتمعات عدة من جانب ثانٍ. وكانت إسرائيل، وستبقى في المستقبل المنظور، «استثناء واحدًا»، وتأكيد القادة الأتراك صداقتها مع تركيا، فضلًا عن صعوبات تركيا في التعامل مع المنطقة التي كانت عثمانية قبل أقل من مئة عام. في المقابل، تسعى العثمنة الجديدة إلى ترسيخ تركيا بحزم بين جيرانها على وجه الخصوص، من دون أن تفقد المسار من الصورة الأكبر.

دفع أوزال حياته ثمنًا لسياسته، وكانت انتقاداته للكمالية أنتجت اثنتين من الوصفات النظرية: في الداخل، تبلورت صورة عتيدة لجمهورية تركية من نوع مختلف، وفي الخارج، تبلور حراك تركي في قضايا السياسة الخارجية، فيها ملامح من عثمنة جديدة لكن بتشكيلة جمهورية. قدّم أوزال صياغة أيديولوجية

= بـ«المعلم» و«المجاهد» و«مهندس الحركة الإسلامية التركية». انظر: محمد نور الدين، قبعة وعمامة: مدخل إلى الحركات الإسلامية في تركيا (بيروت: دار النهار للنشر، 1997).

(3) Omer Taspinar, «Turkey's Middle East Policies: Between Neo-Ottomanism and Kemalism,» Carnegie Endowment for International Peace (September 2008), <http://carnegieendowment.org/files/cmec10_taspinar_final.pdf>.

في إعادة إنشاء الركائز الأساسية للجمهورية التركية بتأكيده الديمقراطية والليبرالية والعلمانية المعتدلة، مع قومية تعددية وترسيخ اقتصاد السوق بدلًا من اليعقوبية الكمالية والمنظومة الوضعية المطلقة والثورة العلمانية ومبدأ سيادة الدولة التركية(4).

إن كلًّا من أحمد داود أوغلو وحسام زكي، كبير مستشاري وزير الخارجية، يعتبر الإمبراطورية العثمانية في ما مضى من التاريخ قوة عظمى وصلت إلى ذروتها في القرن السادس عشر، فسيطرت على منطقة البلقان، وحَوَت معظم أقاليم الشرق الأوسط في العصر الحديث، بما فيها معظم مناطق شمال أفريقيا والقوقاز. وعملت السياسة الخارجية التركية على تشجيع معاني العثمنة الجديدة، خصوصًا من خلال زيادة المشاركة في هذه المناطق كجزء من النفوذ الإقليمي التركي المتنامي. وتستخدم تركيا اليوم قوّتها السياسية الناعمة لتحقيق أهدافها التي تمثّل استراتيجية مستقبل من خلال العثمنة الجديدة(5). وساهمت هذه السياسة الخارجية بتطوير علاقات جديدة قادت إلى تحسن في علاقات تركيا بجاراتها، خصوصًا العراق وإيران وسورية، مع انبثاق إقليم كردستان العراق في شمال العراق(6)، وهي سياسة تركية تؤكد البحث عن المصالح بعيدًا عن الإصرار على المبادئ. لكن علاقات تركيا بإسرائيل، حليفتها التقليدية، عانت توترات، خصوصًا بعد الحرب الإسرائيلية على غزة في عام 2008-2009(7) وردّات الفعل على الغارة التي شُنّت على غزة في عام 2010(8). إن كل هذا وذاك يبدو واضحًا في المضمون المتبع والرؤية للمستقبل، لكن من

---

(4) U.S. Department of State, Strobe Talbott, Deputy Secretary, «Turgut Ozal Memorial Lecture«, in: Strobe Talbott, «U.S.-Turkish Relations in an Age of Interdependence,» *Washington Institute on Near East Policy* (14 October 1998).

(5) انظر تحليلات عمر تاسبينار في: Omar Taspinar, «Turkey's Middle East Policies Between Neo-Ottmanism and Kemalism,» Carnegie Papers: *Carnegie Middle East Centre*, no. 10 (September 2008), pp. 4-9 and 14-17.

(6) المصدر نفسه، ص 9-13.

(7) «Turkey Condemns Israel over Deadly Attack on Gaza Aid Flotilla,» *The Telegraph*, 31/5/2010, <http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/palestinianauthority/7789077/Turkey-condemns-Israel-over-deadly-attack-on-Gaza-aid-flotilla.html>.

(8) المصدر نفسه.

دون أي تصريح بسبب الخوف من الداخل المهدد للنظام الإسلامي الممثَّل بحزب العدالة والتنمية.

ثالثًا: هل من هندسة معاصرة لـ «العثمنة الجديدة»؟

يُعَد رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو «مهندسًا رئيسًا» لسياسة تركية خارجية جديدة بحسب نظريته التي جاء بها في كتابه[9]. ومع نجاحه في رسم ما يريد، رفض مصطلح «العثمنة الجديدة» لوصف السياسة الخارجية الجديدة لبلاده «الجمهورية التركية»[10]، وقال إنها «دولة الأمة الحديثة التي لها مكانة متساوية مع البلدان في المنطقة. وبإمكاننا أن نبني علاقات دبلوماسية من وضع متساوٍ مع أي دولة كبيرة أو صغيرة، ونحن نعلم بأنها كانت في السابق من الأراضي العثمانية. إن هذا هو ما تتطلّبه الدبلوماسية الحديثة»[11].

كان أوغلو يدرك أن من ثوابت تركيا الحديثة التي رسمها أتاتورك هو مبدأ «السلم في الداخل والسلم في الخارج»، بمعنى أنه لا يمكنه اختراق الخطوط الكمالية الحمراء، وأنه، بعبارة أخرى، أوضح مؤكدًا أن تركيا ليس لديها نيّة الهيمنة على جيرانها، وأن العلاقات التي تسعى إلى بنائها هي علاقات بين شركاء متساوين. لكن تبقى الحقيقة واضحة، ذلك أن السياسة الخارجية التركية خلال تولي أوغلو وزارة الخارجية ركزت على جيرانها الإقليميين، أكثر من أي وقت مضى، وبدا عليها أنها غدت أكثر حزمًا وثقة بالنفس. وأوضح موقف رجب طيب أردوغان الجريء والمتفض عند تشكيله الوزارة السابقة صورة اقتحام عثمانية أبداها في مؤتمر دافوس 29 كانون الثاني/ يناير 2009، بعد

---

(9) انظر كتابه: Ahmet Davutoglu, *Alternative Paradigms: The Impact of Islamic and Western Weltanschauungs on Political Theory* (New York: University Press of America, 1994).

(10) «I'am Not a Neo-Ottoman, Davutoğlu Says,» *Today's Zaman* (Turkey), 25/11/2009, <http://www.todayszaman.com/diplomacy_i-am-not-a-neo-ottoman-davutoglu-says_193944.html>, and Altin Raxhimi, «Davutoglu, «I'm Not a Neo-Ottoman»,» *Balkan Insight*, 26/4/2011, <http://www.balkaninsight.com/en/article/davutoglu-i-m-not-a-neo-ottoman>.

(11) المصدر نفسه.

مشادة حقيقية بينه وبين الرئيس الإسرائيلي السابق شمعون بيريز، إذ كان ذلك بمنزلة تشكيل رمز عثماني من جديد حيث أعاد الثقة بالنفس في تركيا الجديدة، فهل كان أردوغان صادقًا تجاه المبادئ التي يحملها أم كان يمثل دورًا سياسيًا مطالبًا به من الإسلاميين في عموم العالم الإسلامي، أم كان يبحث عن واجهة للمصالح القومية التركية الجديدة؟

اتضح لأغلب المراقبين، خصوصًا من لهم ثقافة تخصصية بتاريخ العثمانيين وظاهرة العثمنة في القرن التاسع عشر، أن لمظاهر السياسة الخارجية التركية الجديدة متغيراتها، ولا سيما ما جرى من تحولات واضحة في أروقة صنع القرار التركي وما يدور في شأن ذلك من مناقشات، أو ما يُنشر أساسًا في وسائل الإعلام الغربية. كما بدا واضحًا أن تركيا تمر الآن بمرحلة «تحوّل محور»، وبعبارة أخرى، ما إذا كانت السياسة التركية تمثّل انبعاثًا جديدًا لظاهرة «عثمنة جديدة» بتحوّل مجرى تركيا بعيدًا عن «الغرب»، والاتجاه نحو الشرق الأوسط وآسيا[12]، طبعًا مع اعتراض نخبة سياسية تركية حديثة من بقايا النظام التركي المعاصر تؤمن بأن لا شأن لتركيا بالحدائق الخلفية، وتطالب دومًا بالانخراط في الاتحاد الأوروبي الذي رفضها حتى يومنا هذا. واشتدت المعارضة التركية لحكم التنمية والعدالة جراء السياسات التي اتّبعها أردوغان وقراراته المتعلقة بالداخل أو بالإقليم.

من الطبيعي أن تثير العثمنة الجديدة جملة من المخاوف، كما توصف في كثير من الأحيان في وسائل الإعلام الغربية، أشدها تلك التي نشأت من موقف أردوغان من بيرس، إذ بلغت التوترات أقصى درجاتها مع خشية إسرائيل من أي متغيرات جديدة في المنطقة لا تعرفها أو لا تساهم في سيرورتها أصلًا. ونفى الرئيس التركي السابق عبد الله غول وجود أي متغيرات في تركيا، وقال إن المطالبات ربما تحوّل محور سياستها الخارجية! ويأتي مبدأ تركيا الجديدة «صفر مشكلات» لنتأمل في معناه الذي يقول إن هذا «المصطلح» غالبًا ما

(12) Nur Batur, «New Ottomans is Not a Goodwilled Description,» *Sabah Newspaper* (14 December 2010).

يُستخدم لوصف السياسة الخارجية التركية الجديدة مع الجيران، خصوصًا مع السوريين والعراقيين[13]، وهو، باختصار، «القوة التركية الناعمة» التي تُعتبر مفيدة بشكل خاص[14]، ولا سيما أنها قوة تتعامل مع جيرانها الجنوبيين بروحية وآليات تختلف عن تلك التي كانت قبل أكثر من ستين عامًا.

على الرغم من كل هذا وذاك، فإن هدف تركيا الاستراتيجي الأول يتمثّل في انضمامها إلى منظومة الاتحاد الأوروبي؛ إذ أكد أحمد داود أوغلو أن العضوية الكاملة لتركيا في الاتحاد الاوروبي لا يزال هدفًا تركيًا استراتيجيًا؛ إنه إصرار تركي على رفض أوروبي مستديم . وبدا ذلك جليًا كما كان متوقعًا دومًا وعلى نحو متزايد من الاعتراضات التي قدمها عدد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي[15]، وهذا ما لا يثير الدهشة أبدًا.

إن تركيا الجديدة اليوم تؤكد صلاتها الجديدة ببلدان العالم العربي وإيران وغيرها من البلدان المجاورة لها بناء على حجم مصالحها القومية بين هذا وذاك، بما في ذلك روسيا. وبدا من خلال الإعلام اليوم ومراقبة الأدوار بين الدول الإقليمية في المنطقة التحدث عن تركيا اليوم التي تصل قدرتها إلى التحول إلى قوة إقليمية من تلقاء نفسها [16]. وفي منطقة البلقان، تتمنى تركيا أن يكون لها تأثير واضح في الاستقرار، خصوصًا في حماية سكان ألبانيا والبوسنة المسلمين[17]، وممارسة مهمتها الصعبة المتمثّلة في الحفاظ على التوازنات كونها عضوة في الحلف الأطلسي ، ولكن لها القدرة على صنع قراراتها.

---

(13) Ahmet Davutoglu, «Turkey's Zero-Problems Foreign Policy,» *Policy Policy* (20 May 2010), <http://foreignpolicy.com/2010/05/20/turkeys-zero-problems-foreign-policy/>.

(14) John Peet, «The Trouble with Ottomania,» *Economist*, 22/11/2010, <http://www.economist.com/node/17493321>.

(15) Graham E. Fuller, *The New Turkish Republic: Turkey as a Pivotal State in the Muslim World*, (Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 2008).

(16) Peet, Ibid.

(17) T. J. Tirana «Correspondent's Diary, Day Two: Albania and the Ottoman Legacy,» *Economist*, Jul 18th 2010, 1:47: <http://www.economist.com/blogs/easternapproaches>.

رابعًا: تركيا ومحاولة دخول التاريخ من جديد

تركيا اليوم هي الاستثناء في العالم الإسلامي؛ إنها الولادة الشرعية للمبادئ الكمالية الستة، وهي وارثة الإرث العثماني الإمبراطوري. إنها الحالة الوسيطة في التوازن بين الدين والدنيا، الماضي والعصر الحديث. وكل من لم يقرأ التاريخ العثماني بتؤدة ويفكر في بنيويته وتشكيلاته سينبهر حتمًا جراء هذا الاستثناء الذي يمتد طويلًا في العمق؛ فالدولة العثمانية صبغة عجيبة من تراث الإسلام الخصب وتقاليد أوروبا الإمبراطورية. بناء عليه، لا نجد أي أزمة للهوية في تركيا المعاصرة، كونها بلادًا علمانية بأثواب إسلامية. وكثيرًا ما يُدهَش بعض المسلمين من تجربة أتاتورك، ويلقي اللوم عليها كونها تجربة علمانية، ولا يعرف أن ذاك الزعيم نفسه أبقى المدارس الدينية العثمانية في عموم تركيا، في حين أن دولًا عربية شرّعت في دساتيرها أن دين الدولة هو الإسلام، لكن ممارساتها علمانية مستترة! إن تركيا دولة واضحة أمام مجتمعها منذ إعلان جمهوريتها حتى اليوم، في حين أن دولًا عربية تعيش أزمات ثقة وهوية، أي تعيش أزمة أخلاقية على امتداد القرن العشرين وحتى اليوم. وانتقل اهتزاز تلك «الثقة» كي يؤسس عليها جملة كبيرة من التحالفات الداخلية أو الإقليمية أو الدولية.

هكذا، جعلت تركيا لنفسها خصوصياتها، واختطت نهجًا في بناء العلاقات، أو العمل كوسيط في محادثات السلام بين العرب وإسرائيل حين شعر أردوغان أن له القدرة على أن يأخذ دور مصر بوصفها وسيطًا مركزيًا في المنطقة، بل فسحت خطاباته ضد سلوك إسرائيل المتوحشة ضد غزة في المجال كي يسبق بدوره جامعة الدول العربية بقضها وقضيضها.

إن قيام تركيا بدورها في العالم كضامن للسلام والأمن في المنطقة ليس محاولة لاستعادة مكانتها العثمانية القديمة، بقدر ما هو تعبير عن نجاح قدرتها، وإخصاب خصوصيتها، ومعادلة توازنها بين الشرق والغرب، أو بين التراث والمعاصرة، أو بين العلمانية والإسلام، وهي تمتلك اليوم دروسًا عميقة يُرجى أن تحذو تجارب دول وأحزاب حذوها بعيدًا عن توجيه الاتهامات الرخيصة

وتسويق أدوات التكفير الجاهزة. وليس المقصود دول العرب وحدهم، بل باكستان وإيران كقوتين إسلاميتين أيضًا، إذ لهما نهجاهما المتباينان في تسويق بضاعتهما في الإسلام السياسي، لكن من منطلقات قومية تارة وطائفية تارة أخرى.

إن دور تركيا اليوم ليس هامشيًا أو تابعًا؛ فهي قادرة على صنع إرادتها بنفسها بسبب مكانتها القوية في المنطقة واستراتيجية جغرافيتها، فضلًا عن امتلاكها جيشًا كبيرًا، وإن تكن عضوًا في حلف شمال الأطلسي (الناتو). وعلى الرغم من هواجسها الشديدة بصدد التطلعات النووية الإيرانية، فإنها ترتبط بإيران بعلاقات قوية اقتصاديًا وسياسيًا، كما أنها تتمتع بالقدرة على بناء جسور قوية مع مصر وباكستان والسعودية وبعض دول الخليج. أما بالنسبة إلى علاقاتها بالعراق وسورية، فثمة مشكلات قائمة بفعل مشاركتهما لها في مياه دجلة والفرات، ورواج التطلعات الكردية وانطلاق العنف. ثم إن لإيران شراكة إقليمية كرابع دولة تقف ضد تأسيس وطن قومي للأكراد الذين وقعوا منغلقين بين ثلاث قوى إقليمية كبيرة: الأتراك والإيرانيين والعرب.

يسعى المسؤولون الأتراك اليوم إلى حل مشكلات الماضي كلها مع الأرمن من أجل أن ييسروا لبلدهم الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وناضلوا من أجل ذلك طويلًا. ويعتقد الأتراك أن انضمامهم إلى الأوروبيين سيساعد العالم الإسلامي في الخلاص من بعض مشكلاته وتوتراته. ومن أجل التأسيس للتوازن التركي بين أوروبا وآسيا، ثمة مساعٍ لتجديد الأسس الكمالية القائمة على «الأمن في الداخل... الأمن في الخارج»، والانتقال من أيديولوجيا «التغريب» التي سادت في القرن العشرين إلى تشكيل «التوازن»، حيث يعيد المسؤولون الأتراك الجدد النظر في توظيف تركيا لأن تكون جسرًا بين قارتين، أي استعادة إرث عثماني كان أتاتورك وخلفاؤه جمّدوه في القرن العشرين، وهذا ما ألمحنا إليه قبل أعوام[18]، وسيعملون على مقاربة جيوتاريخية حقيقية

(18) سيار الجميل، العرب والأتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997).

بين عالمين، ولعل تركيا تنجح في مراميها الجديدة ما دامت تنتهج سياسات مرنة باتجاه الطرفين من دون أي تعصب، أو من دون انتهاج أي سياسات متطرفة. وعلى المستوى الداخلي، أثبت الأتراك أن الإسلام المتجدد له القدرة على التعايش مع الديمقراطية والحداثة من دون الوقوع في «خطيئة الخيانة»، لا للإرث الديني ولا للمبادئ الكمالية.

إن تركيا تسعى اليوم إلى تشكيل خصوصية معاصرة لم يسبقها الآخرون إليها في الشرق الأوسط؛ إنها تستثمر كماليتها وعثمانيتها في تأسيس ما يسمّى «تحالف المحيط»، ليس هروبًا من التاريخ، بل محاولة منها لقيادة الدخول إليه من جديد، فهل ستنجح في استراتيجيتها هذه المرة؟ هذا ما سيعلمه أبناء الجيل المقبل بعد رحيلنا، بعد تسنّمه مقاليد حياة الشرق الأوسط(19).

خامسًا: علي عدنان إرتكين مندريس

1- نبذة عن سيرته السياسية ومنجزاته

ولِد علي عدنان إرتكين مندريس، المعروف باسم عدنان مندريس، في عام 1899، وأُعدم في 17 أيلول/ سبتمبر 1961. وهو أول زعيم سياسي منتخَب ديمقراطيًا في تاريخ تركيا المعاصر. كان رئيسًا للوزراء على مدى عشرة أعوام (1950-1960). وشارك في تأسيس الحزب الديمقراطي، وهو رابع حزب معارض ينشأ بصفة قانونية في تركيا في عام 1946. وكان له دوره التاريخي في نقل توجّه تركيا داخليًا وإقليميًا ودوليًا، فهو حاول الخروج على طوق الكمالية، لكن سياسته تلك كلفته حياته؛ إذ أعدمه العسكريون بعد انقلاب في عام 1960، فكان واحدًا من ثلاثة سياسيين وقادة أتراك كانت لهم أدوارهم في تاريخ الجمهورية التركية: أتاتورك ومندريس وأوزال.

كانت مسيرته تتمثّل في عضويته النيابية في البرلمان التركي عن حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه أتاتورك، لكنه انفصل عام 1945 مع ثلاثة

(19) سيار الجميل، «تركيا: دخول التاريخ من جديد،» البيان (25 آذار/ مارس 2009)، <http://www.albayan.ae/opinions/1237399397178-2009-03-25-1.417804>.

نواب آخرين ليشكل معهم حزبًا جديدًا بزعامته هو الحزب الديمقراطي، وكان هؤلاء قد تحدّوا إجراءات منع الأحزاب آنذاك، فشارك الحزب الجديد عام 1946 في الانتخابات العامة، وحصل على 62 مقعدًا فقط، ثم عاد وشارك في انتخابات عام 1950 ليفوز بأغلبية ساحقة، فقام مندريس في إثر ذلك بتشكيل حكومة جديدة وضعت حدًا لهيمنة حزب أتاتورك. وكان مندريس قد خاض حملته الانتخابية على أساس عدم تدخّل الحكومة في شؤون القطاعات الخاصة كما كان يحدث في السابق، وقُدمت وعود بتخفيف الإجراءات العلمانية الصارمة وتعزيز حرية الاعتقاد والديمقراطية. وبعد الفوز قام مندريس بإدخال التكنولوجيا الزراعية إلى الأرياف، فأرسل الجرارات والحاصدات إلى الفلاحين، كما وزع بينهم الأسمدة، وأرسل إليهم مرشدين زراعيين. وأنشأ مندريس أيضًا عددًا كبيرًا من السدود الكبيرة، بمعدل سد واحد في كل منطقة تقريبًا، حتى أخذت تركيا تتصدر الدول الأوروبية والشرق الأوسط في إنتاج القمح والبندق والتين المجفف والعنب والقطن والشاي ومختلف أنواع الفاكهة والخضار. وبنى الكثير من مخازن الحبوب، وربط جميع القرى بشبكات طرق، وأنشأ معامل النسيج ومعامل عصير الفواكه ومعامل الأسمنت ولوازم البناء ومصانع الأحذية ودباغة الجلود ومعامل الصابون والأدوية.

2- التحديات الكبرى

استمر مندريس في رئاسة الحكومة بعد فوزه بأغلبية ساحقة في انتخابات 1954. وانضمت تركيا في عهده إلى حلف الناتو، وأقام هو علاقات قوية مع الولايات المتحدة، وساند مخططاتها بإرسال قوات تركية إلى كوريا، ووضع تركيا في مواجهة المد اليساري الشيوعي المتاخم له في الاتحاد السوفياتي، كما وضعها في حالة مواجهة المد القومي العربي بزعامة الرئيس جمال عبد الناصر. لكنه رسخ علاقاته بالعراق الملكي بتوقيعه مع نوري السعيد، رئيس وزراء العراق، في عام 1955 أخطر ميثاق إقليمي عُرف باسم ميثاق بغداد أو حلف بغداد الذي انضمت إليه إيران وباكستان وبريطانيا ومن ثم الولايات المتحدة. وكان الغرض من الحلف منع امتداد الشيوعية من الاتحاد السوفياتي والمنظومة

الاشتراكية نحو الشرق الأوسط. ووقف الرئيس عبد الناصر ضد ذلك الحلف وشن عليه هجومًا سياسيًا وإعلاميًا كاسحًا، فانتهى فعليًا مع تغيير النظام الملكي في العراق وتأسيس النظام الجمهوري في 14 تموز/ يوليو 1958.

بعد قرابة حوالى ثلاثة أعوام، وقع انقلاب عسكري في تركيا، ووُجِّهت إلى مندريس تهم عدة، منها اهتمامه بإرضاء مشاعر الفلاحين الدينية، ما أدى إلى ظهور تيار ديني يطالب بخلط الدين بالسياسة وينادي بعودة الخلافة وتطبيق الشريعة الإسلامية، وكاد ذلك أن يطيح الأتاتوركية على الرغم من تصريحات مندريس المتكررة في شأن التزام النظام العلماني وعدم قبول إلغائه أو استبداله، واعتماده النظام الليبرالي في القطاعين الزراعي والصناعي، وهو ما أدى إلى فوضى اقتصادية ومالية؛ فقد كان من أوائل المستفيدين من الإصلاح الزراعي هم كبار ملّاك الأراضي والفلاحون من أصحاب الملكيات الزراعية المتوسطة، بينما ظل الفلاحون الفقراء كما هم لعجزهم عن شراء الأسمدة ودفع أجور الجرارات الزراعية. كما أن إعطاء الحرية الكاملة للقطاع الصناعي أوقع تركيا في حالة تضخم نقدي؛ ففي عام 1975، خلت الخزينة التركية من النقد الأجنبي النادر، ولم تتمكن الدولة من تسديد ديونها الخارجية التي بلغت في عام 1960 حوالى ملياري دولار، علاوة على ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية إلى حد كبير.

وكانت لإجراءات مندريس التي ضيّق بها على الحريات السياسية مغبتها، إذ وُجِّهت جملة من الانتقادات إلى حكومته، وقام زعيم حزب الشعب الجمهوري المعارض عصمت إينونو بحشد أنصاره في الجامعات والجيش، فوقعت حوادث شغب وتظاهرات في شوارع المدن الكبرى.

في صباح 27 أيار/ مايو 1960 تحرك الجيش التركي ونفّذ أول انقلاب عسكري خلال العهد الجمهوري، فسيطر على الحكم 38 ضابطًا برئاسة الجنرال جمال غورسيل، وأحال الانقلابيون 235 جنرالًا وخمسة آلاف ضابط، بينهم رئيس هيئة الأركان، إلى التقاعد، وأوقف نشاط الحزب الديمقراطي، واعتُقل رئيس الوزراء مندريس ورئيس الجمهورية محمود جلال بايار مع عدد من الوزراء، وأُرسلوا إلى سجن جزيرة يصي أدا. وبعد محاكمة شكلية، سُجن رئيس

الجمهورية مدى الحياة، فيما حُكم بالإعدام على مندريس ووزير الخارجية فطين رشدي زورلو ووزير المالية حسن بلاتكان، بتهمة اعتزام قلب النظام العلماني وتأسيس دولة دينية. وفي اليوم التالي لصدور الحكم في أواسط أيلول/ سبتمبر 1961، أعدم مندريس، ثم أعدم الوزيران. وفي التسعينيات نُقل رفات الثلاثة إلى اسطنبول، وأعيد الاعتبار إلى أصحابها بتدخّل من الرئيس الأسبق أوزال.

سادسًا: نجم الدين أربكان ومتغيرات تركيا

1- أربكان والمتغيرات الداخلية

استفاد نجم الدين أربكان من تجربته السياسية الأولى قبل التغيرات العنيفة التي حدثت في المنطقة عند مطلع الثمانينيات وانتشار فكرة ما سُمّي «الصحوة الإسلامية». ومع استئناف الحياة الديمقراطية في تركيا بعد انقلاب 1980، وعودة الإسلاميين إلى العمل والميدان السياسي، لكن باندفاع أكثر عقائدية فكرية، وأثقل ديمقراطية سياسية، ازداد أربكان شكيمة عقائدية إسلامية فاقت كونه مفكرًا إصلاحيًا وقائدًا لحزب السلامة الوطني يقود حزب الرفاه (الاجتماعي) الإسلامي[20].

هذا «التحول» يلقي أمامنا المزيد من المسائل التي تبحث لها عن أجوبة دومًا:

- من الثابت أن تأثير الحوادث السياسية في المنطقة وتفاقم دور الإسلام السياسي في كثير من دولها، ساهما مساهمة فعلية في التفكير الإسلامي التركي ليس عند أربكان وحده، بل عند باقي الفئات والتيارات الدينية الأخرى.

- بدا واضحًا التحول الفكري لدى أربكان بالذات وجماعاته من حالة الدعوة الإصلاحية الوطنية بأثواب دينية إلى حالة الدعوة إلى الرفاهية الإسلامية بأثواب اجتماعية، وقد نجح في ذلك الانتقال.

---

(20) المصدر نفسه.

- جرى ذلك كله بهدوء وبرود أعصاب على مدى خمسة عشر عامًا، أي منذ مطلع الثمانينيات وحتى منتصف التسعينيات، والدليل على ذلك ما كسبه من أصوات في الانتخابات الأخيرة، وائتلاف العلمانيين المتصارعين ضده.

- ليست قضية العلمانيين الأتراك خوفهم على الديمقراطية من وصول الإسلاميين إلى السلطة، بقدر ما هي الخوف من برنامجهم وتطبيق طروحاتهم، وهم مقتنعون بأن الإسلاميين لن يقفوا عقبة كأداء أمام الديمقراطية والتعددية وتنوّع الخيارات؛ وربما الراديكاليون وقوى اليسار السياسي التركي أخطر على تجربة التعددية التركية من الإسلاميين وقوى الرفاه الاجتماعي.

- ومما يثبت ذلك كله قيام الرفاهيين الاجتماعيين من الإسلاميين عقب إعلان نتائج الانتخابات التشريعية بأداء القَسَم الذي يتضمن «احترام النظام العلماني في البلاد»، فضلًا عما سعى إليه نجم الدين أربكان وحواريوه من أجل المشاركة في الحكم حتى ولو أتى ذلك من خلال ائتلافهم مع أي من الحزبين اليمينيين العلمانيين التركيين: حزب الوطن الأم بقيادة مسعود يلماز وحزب الطريق القويم بقيادة تانسو تشيلر، إلا أنه فشل في تحقيق ذلك، علمًا بأن حزب الرفاه حصل في نتائج الانتخابات التشريعية التركية التي جرت في كانون الأول/ ديسمبر 1995 على 21.3 في المئة من إجمالي أصوات الناخبين، متقدمًا بذلك على حزب الوطن (19.17 في المئة) وحزب الطريق القويم (19.21 في المئة).

2- أربكان والمتغيرات الإقليمية والدولية

لا بد من التساؤل مجدَّدًا: هل استطاع نجم الدين أربكان، بعد أن وصل إلى السلطة، أن ينفّذ إجراءات عملية عدة تستقيم وطبيعة المتغيرات الإقليمية والدولية إزاء مشكلات الشرق الأوسط، وتركيا جزء منها؟ وهل كانت له القدرة على سحب تركيا من جملة ارتباطاتها وتحالفاتها مع الغرب التي استمرت تاريخًا طويلاً؟ إنه لم يستطع فعل ذلك البتة بحكم تقيّده بالقوانين

الدولية والمواثيق السياسية، وعلاوة على ما أعلن القيام به دومًا بعد أن وصل إلى السلطة: سحب تركيا من الاتفاق الجمركي مع الاتحاد الأوروبي، وتأسيس اتفاق جمركي إسلامي، أو إقامة اقتصاد إسلامي متكامل بتأسيس شرق إسلامية مشتركة وعريضة، فهل استطاع أن ينجح في بناء استراتيجيا إسلامية كهذه بمعزل عن الغرب أوروبيًا وأميركيًا عند بوابات عصر رأس مالي جديد تستحوذ عليه وتسيطر على فاعلياته آليات جديدة ومفاهيم جديدة وأساليب جديدة، مع علمنا وعلمه بتخلف الوسائل والأدوات والطرائق والأساليب وعوامل الانتقال والحركة في العالم الإسلامي، فضلًا عما يعانيه هذا «العالم» المضني من تمزقات وصراعات سياسية وعقائدية، وازدواجيات فكرية، ومكابدات نهضوية، ومشكلات إنتاجية زراعية وصناعية، واضطرابات اجتماعية، وازدياد حجم الأمية والتخلف الثقافي والحضاري... إلخ.

كانت لأربكان تصريحات في شأن تحرير فلسطين، لا يعرف الجميع كيف سيحققه الداعون إليه من الأتراك والإيرانيين الإسلاميين: سلمًا أم حربًا أم بأي وسائل وأدوات، وهم ليسوا من دول المواجهة، وبينهم وبين العرب مشكلات لا تحصى، وليس خافيًا على الجميع ارتباطات إسرائيل بكل من إيران وتركيا منذ خمسينيات القرن الماضي، فضلًا عن ارتباط تركيا اليوم بإسرائيل باتفاق أمني، فهل كان في استطاعة أربكان، بعد أن وصل إلى السلطة، نسف هذا الاتفاق الذي يأتي - كما نعتقد - في سياق الترتيبات الشرق الأوسطية الجديدة، وأن تركيا ركن أساس في سيناريوات مستقبليات المنطقة، وهذا ما لا يخفى على الجميع أبدًا!

هل يمكننا القول إن أربكان كان قد استخدم طروحات وشعارات وأفكارًا كهذه وهو صادق بنيّاته وأهدافه وأمانيه، أم استعملها للاستهلاك المحلي سياسيًا بإثارة الرأي العام الإسلامي التركي في إطار الجدل المحتدم سياسيًا ديمقراطيًا وليس دينيًا أيديولوجيًا، بدليل أن أفكاره لا تمس أسس النظام الليبرالي التركي الذي سمح له وللإسلاميين بأن يتحركوا سياسيًا بفاعلية وشرعية وحرية، وهذه نقطة مهمة جدًا في فهم ما يدور في عقول أولئك الرفاهيين الاجتماعيين

الأتراك، أكان في ما يعلنه زعيمهم أم في ما سيطبقه في المستقبل إن ضرب القدر ضربته ووصل إلى السلطة[21]!

سابعًا: الأتراك والهواجس الداخلية

إن المجتمع التركي لا يتخوف البتة - كما يعبّر عن ذلك خطابه السياسي والفكري - من وصول الإسلاميين الأتراك إلى السلطة بقدر ما يخشى الحركات الطائفية والانفصالية والعرقية العنيفة التي ستزداد شراستها في معارضتها ليس للدولة فحسب، بل للمجتمع بأسره أيضًا، وهي المعارضة المتمثّل أبرزها في ثلاثة تحديات قوية:

- التحركات الساخنة والفاعليات المريرة التي تشعلها الجماعات الأرمينية المتطرفة وحزب الطاشناق في الخارج، كردّات فعل تاريخية وسياسية لا تهدأ، سببها الاضطهاد الذي لاقاه الأرمن عند مطلع القرن.

- العمليات القتالية والحربية والدموية التي يثيرها حزب العمال الكردستاني في بيئات جنوب شرق تركيا كردّات فعل جغرافية وسياسية وقومية لا تستقر.

- الحركات الطائفية الدموية التي هزت وسط البلاد، خصوصًا في مدينة سيواس وأطرافها، وهي حركات تمولها جهات وأطراف معروفة. ويحاول العلويون في تركيا أن يجدوا لهم مكانًا في البلاد، بدعم من إيران.

لا يزال ثمة أسئلة تفرض نفسها الآن: هل يمكن لمثل هذه التحركات والعمليات والحركات أن تهدأ بعد أن وصل الإسلاميون الأتراك إلى السلطة؟ والسؤال الأهم: هل في استطاعة الإسلاميين الأتراك القضاء قضاءً مبرمًا على مثل هذه القوى المعارضة ميدانيًا، باستئصال شأفتها في الداخل والخارج؟ وهل في استطاعة الإسلاميين الأتراك أن يوفقوا في سياستهم الداخلية

---

(21) المصدر نفسه.

وسياستهم الخارجية في ضوء المصالح الجديدة التي تدير دفتها الولايات المتحدة الأميركية؟ ثم والأهم من ذلك كله: هل يستطيع الإسلاميون الأتراك، بعد أن وصلوا إلى الحكم في تركيا، التحكم العجيب بإدارة دفة التحولات الصعبة والمعقدة في الحالة التاريخية التي عاشتها تركيا بتجاربها وتطوراتها على مدى سبعين عامًا إلى «حالة تاريخية جديدة» كالتي بشّرت بها أفكار نجم الدين أربكان - مثلاً؟ فما هي سياقات الرفاهيين الجدد؟ وبماذا بشر به زعيمهم أربكان؟ وأين ستغدو تركيا في المستقبل؟

مع كل هذا وذاك، تعذّر على تركيا التي ارتبطت بالغرب على مدى سبعين عامًا (35 عامًا مع أوروبا الغربية) و(35 عامًا أخرى مع أميركا)، أن تفك علاقاتها الوشيجة بسهولة من طريق نجم الدين أربكان وطاقمه وجماعاته من الرفاهيين الجدد؛ لما في ذلك من إشكاليات لا حصر لها ناجمة عن الدواخل السياسية التركية ، ومشكلات لا حصر لها من جانب القوى الإقليمية والدولية إزاء تركيا!

الفصل الثامن

تركيا في ظل الإسلاميين
من الرفاه إلى الفضيلة إلى العدالة والتنمية
والمشكلة الكردية

مقدمة

1- إخفاقات الرفاه

تشهد تركيا اليوم جملة من الحوادث والوقائع المثيرة التي لا تزال تحرك في المراقب والمتتبع لمجرياتها التفكير في ما ستغدو عليه أحوال تركيا في المستقبل المنظور، خصوصًا إذا علمنا أن الأوضاع التركية تختلف اختلافًا كبيرًا عما هو حاصل أو كائن في أي دولة أخرى من دول العالم الإسلامي، بحكم التطورات التي حفلت بها من خلال توارثها شرعية الإمبراطورية العثمانية على امتداد القرن العشرين. هذا وشهدت تركيا الأضداد والتباينات السياسية والاجتماعية المختلفة، وكانت، ولمّا تزل، مستمرة متمثّلة في: الجمهورية/ القومية/ الشعبية/ الدولتية/ العلمانية/ الثورية، على الرغم من تطبيقها الثوابت الكمالية كأيديولوجيا، إلا أنها سمحت بممارسة وتطبيق جملة كبرى من التقاليد الدينية - الإسلامية التي نراها في مجتمعاتنا العربية، على سبيل المثال.

انتهى حزب الرفاه بتخطيط من الحكومة التركية والمؤسسة العسكرية. وعلى الرغم من الضغط النفسي والسياسي الذي كان قد تعرض له نجم الدين أربكان، كان الدور الكبير في حل حزب الرفاه التركي للمدعي العام التركي باعتباره المدّعي العام للدولة، إذ تمكن مؤخرًا من تمرير قرار صادر عن المحكمة الدستورية التركية بهذا الخصوص، وهدد بحل الحزب الجديد الذي سُمّي «حزب الفضيلة»، وهو استمرار لحزب الرفاه التركي. بناء عليه، سيتألف حزب الفضيلة بهيئة جديدة وتوجهات جديدة أكثر إصلاحية وليبرالية من الحزب السابق! وربما كان سيحدث نزاع بين أتباع أربكان على زعامة حزب

الفضيلة[1]، لكن الوضع بقي هادئًا، وانضوى جميع من كان تحت خيمة أربكان إلى لواء الحزب الجديد مع أعضاء مستقلين في البرلمان التركي، وأبرزهم: أيدين مندريس (ابن رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس) ورجب طيب أردوغان رئيس بلدية اسطنبول.

صحيح أن مقارّ حزب الرفاه ومكاتبه شغلها أعضاء حزب الفضيلة، وما أثير في تركيا حينذاك على النطاق الشعبي هو سكوت أربكان الذي كان في إمكانه إثارة الشارع السياسي التركي ضد المؤسسة العسكرية والحكومة معًا! لكن عندما صدر قرار المحكمة الدستورية بحل حزبه، وصولًا إلى تجميد أمواله، توجه أربكان إلى الشارع التركي ليطلب من جماهيره التحلي بالصبر والهدوء، وعدم إثارة أي ردّات فعل تجاه القرار على الرغم من قوله إنه سيرجع إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي. هكذا، بدأ وأقطاب الرفاه العمل على تشكيل حزب الفضيلة الجديد.

2 - الفضيلة امتداد للرفاه

صرّح رئيس حزب الفضيلة الجديد إسماعيل ألب تكين علنًا بأن حزبه ليس امتدادًا لحزب الرفاة التركي، لكن لا مانع لديه من استشارة أربكان متى أراد ذلك، وهذا يفسر أنه كان لأربكان دور سياسي من وراء الكواليس إزاء هذا الحزب، إن لم يكن هو بالذات الموجِّه الحقيقي له.

في اعتقادنا أن المحكمة الدستورية التركية التي عبّرت عمليًا عما تريده المؤسسة العسكرية بالذات، كانت واثقة من أن انبثاق «حزب» كهذا بعد حل ذلك «الحزب» يعني بالضرورة أن سبب توجُّه قادته الجدد إلى أربكان ليس امتلاك هذا الأخير أي قوة فكرية أو تمتعه بريادة سحرية، بل هو ذيوع اسمه ليس إلا! فهل كان الرجل سيبقى مكتوف اليدين إزاء هذا «الوضع»؟ كانت قوة المتغيرات أقوى منه، لذا كان سيبقى عاملًا في الخفاء فترة قصيرة من الوقت

---

(1) للمزيد، انظر: محمد نور الدين، قبعة وعمامة: مدخل إلى الحركات الإسلامية في تركيا (بيروت: دار النهار للنشر، 1997).

حتى ينتهي سياسيًا، إن لم يعتقل ويقدم إلى المحاكمة، أي محاكمة، ما دام غير متمتع بأي شرعية سياسية أو حصانة برلمانية.

3- وماذا عن جماعته الأخرى من القياديين؟

إن قسمًا من القياديين الرفاهيين الذين أُبعدوا مع أربكان عن الحياة السياسية هو خارج تركيا، في ألمانيا أو في السعودية، ومن أبرزهم: شوقي يلماز الذي يقيم في ألمانيا وأصدرت المحكمة الدستورية قرارًا بتوقيف اثنين من أقوى قادة الرفاه لأجل تقديمهما إلى المحاكمة: أربكان الذي كان هناك ضده سبعة ملفات، وشوقي يلماز الذي أُعدَّ ضده اثنان وعشرون ملفًا. بناء على ذلك، سُجلت في تاريخ تركيا المعاصر نهاية حقيقية لحزب الرفاه التركي وقادته بالذات، لأن جماهيره ستنفضّ من حوله، وبدأت توالي الحزب الجديد الذي بدا لي أنه مختلف عن حزب الرفاه في توجهاته الفكرية والأيديولوجية (وحتى السياسية)، نظرًا إلى أنه تعامل مع واقع جديد فرضته المؤسسة العسكرية التي قامت بما يشبه الانقلاب العسكري الهادئ بواسطة المحكمة الدستورية، وأنهت بكل صمت حزب الرفاه وأربكان معًا. وعندما ظهر هذا الحزب الجديد، بدأت قواعد الحزب الأول تنضم إليه، لكن ضمن توجهات جديدة وربما كان أربكان نفسه متفقًا معها بدليل دخول قيادات ليبرالية كثيرة في حزب الفضيلة، مع أعضاء مستقلين في البرلمان[2].

ثمة أسئلة أخرى تتعلق بما يثيره الناس على النطاق الشعبي، وتحاول أجهزة الإعلام التركية عدم المساس به أو التطرق إليه: لماذا جاء تدخل المحكمة الدستورية الآن؟ ولماذا اتخذ رجالها قرارهم السريع بحل الحزب (حزب الرفاه)؟ وكيف سمح لهم دينهم الإسلامي بحل حزب إسلامي؟

بطبيعة الحال، هناك تفسيرات عدة لذلك كله، منها: قوة المؤسسة العسكرية وسطوتها في البلاد، وتنفيذها سياسة الإبقاء على الثوابت الكمالية

(2) M. Hakan Yavuz, *Turkish Islam and the Secular State: The Gulen Movement, Contemporary Issues in the Middle East* (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2003), pp. 213-219.

مهما تكن الأحوال، وكون معظم قضاة المحكمة الدستورية من العلويين؛ وجود جماعات دينية واسعة النطاق تؤلفها الطرائق الدينية القديمة التي لا تتفق أبدًا مع الحركات الدينية الإصلاحية، منها النورجية (أو النورسية) والعجزمندية والسليمانية والإيشيكتيشية، الأولى أصولية في توجهاتها، والثانية راديكالية في تصلبها، والثالثة معتدلة في أوزاليتها.

أولًا: تركيا ومتغيرات ما بعد أربكان

1- الائتلاف مع المدنيين

يمكن القول إن كلتا المؤسستين التركيتين العسكرية والسياسية كانت أبرع كثيرًا من أربكان ومجموعته، أكان في تحجيم دوره إبان قيادته وزارته بالائتلاف مع تانسو تشيلر[3]، أم في عملية إسقاطه من السلطة أو في عملية إنهائه سياسيًا بالالتفاف عليه التفافًا خطِرًا وفصله عن الدولة دستوريًا وعن المجتمع قياديًا. واستفادت المؤسستان المذكورتان من العوامل الداخلية التركية الساخنة ومن العوامل الخارجية الإقليمية - الدولية، ولا سيما أزمة العلاقات بين العراق والولايات المتحدة، علاوة على كون أربكان نفسه وحزب الرفاه بسياسته الدوغمائية والباردة قد أضرا كثيرًا بنفسيهما وبالحركة الإسلامية السياسية. كما أن سياسة أربكان نفسها وهو في السلطة كانت غير موفقة بتغافلها عما كان يجري داخليًا وإقليميًا ودوليًا، خصوصًا قمع تركيا حركة التمرد التي يقودها عبد الله أوجلان[4] وحزب العمال الكردستاني التركي[5] الذي بارك ترؤس

(3) وُلِدَت تانسو تشيلر في 24 أيار/مايو 1946، وهي اقتصاديّة تركية، وأكاديميّة وسياسية، وتقلّدت رئاسة وزراء تركيا في الفترة 1993-1996. وهي المرأة الأولى والوحيدة، حتى الآن، التي وصلت إلى منصب رئيس الوزراء التركي.

(4) ولِد عبد الله أوجلان في 4 نيسان/أبريل 1948 في منطقة أورفة بجنوب شرقي تركيا. وهو قائد كردي أسّس حركة تحرّرية مسلّحة لحزب العمال الكردستاني الذي يُطالب بتأسيس كيان سياسي كردي في شرق الأناضول.

(5) Aliza Marcus, *Blood and Belief: The PKK and the Kurdish Fight for Independence* (New York: New York University Press, 2007), pp. 183-184.

أربكان الحكومة. كما أنه كان يغض الطرف عن التحالف التركي - الإسرائيلي. هذا كله دفع إسماعيل ألب تكين الذي تزعم حزب الفضيلة بحلة جديدة، إلى التصريح علنًا بأن حزبه ليس امتدادًا لحزب الرفاه التركي، لكن لا مانع لديه من استشارة أربكان متى أراد ذلك.

2- وماذا عن تشيلر ويلماز؟

شهدت الساحة التركية تحركًا من نوع جديد كانت تقوده زعيمة حزب الطريق القويم تانسو تشيلر التي التقت جميع زعماء الأحزاب التركية، كان منهم رئيس الوزراء مسعود يلماز، من أجل إيجاد صيغة جديدة لتغيير الدستور، خصوصًا المادة المتعلقة بانتخاب رئيس الجمهورية. رأت تشيلر وجوب أن يقوم بذلك الشعب التركي وليس البرلمان، وكان هذا أمرًا خطِرًا، خصوصًا بعد أن سُحق حزب الرفاه. وكانت تعتقد أن ذلك كله سوف يساعدها في فتح صفحة جديدة لحزبها، لكن لم تصدر تجاه الحزب الجديد أي ردة فعل من الأحزاب التركية على الرغم من أن عدد أعضائه كان يزداد يومًا بعد يوم.

في ظل تلك الأوضاع السياسية والتحولات التي ربما كانت تصب في مصلحة القوى السياسية الليبرالية والعلمانية والمؤسسة العسكرية على حساب القوى الإسلامية والقومية والراديكالية، كانت تثار في تركيا قضايا مهمة جدًّا، منها مناقشة مجلس الأمن التركي الذي أسس ضمن دستور 1961 مسألة الحجاب واللحى عند الشبان الأتراك؛ إذ أعاد وزير التعليم العالي التركي إثارة موضوع تطبيق قرار منع دخول المحجبات والملتحين الشبان إلى الجامعات التركية، وفي ذلك الوقت بالذات، أي بعد حل حزب الرفاه التركي. وهذا يعني - بلا ريب - إصرار أولئك الذين كانوا يرسمون السياسة التركية على اقتلاع جذور كل ما يضرّ بالعلمنة الكمالية في تركيا. وكان ذلك «القرار» قد صدر في عام 1982 لكنه لم ينفذ إلى أن شكّل حلقة في سلسلة من التحولات السياسية الخطِرة التي مرت بتركيا لمصلحة الإبقاء على الثوابت الكمالية بالوسائل السلمية والمتخفية وراء الدستور والقانون.

3- هل ينجح أي تحالف إسلامي يساري؟

بناء على ما تقدم، نجد أن اليسار التركي الذي كان الراديكاليون المتنوعون يمثّلونه بدأ بالتحالف مع التيارات الإسلامية الإصلاحية قاطبة، لكن من دون جدوى تذكر؛ ذلك أن الطرفين لا يمكنهما أن يتفقا على أبسط الأمور، فلكل طرف منهما عقليته وتفكيره وذهنيته وقراءته المتباينة عن الآخر، مع العلم بأن تجربة الحكومات التركية المتعاقبة كانت قاسية جدًا على الشيوعيين الأتراك مقارنة بتجربتها السلطوية إزاء الإسلاميين، أكانوا من الأصوليين أم من الإصلاحيين.

إن للإسلام في تركيا - بحسب اعتقادنا - نمطًا تاريخيًا واجتماعيًا تجسده جملة كبرى من الموروثات القيمية والمعنوية المستمرة لا في الريف التركي فحسب، بل حتى في المدن التركية قاطبة، وكلها بقايا فاعلة وناشطة من الموروث العثماني الخصب الذي تمثّله التقاليد والأعراف الاجتماعية وتعمل به القوى الاجتماعية الفاعلة في مؤسسات وأجهزة وهياكل، مثل التعليم والمعاملات والوقفيات، وصولًا إلى وسائل الإعلام والمطبوعات؛ إذ قُدِّر عدد الصحف والمجلات التركية المنتمية إلى تيارات إسلامية في مطلع عام 1996 بـ 500 صحيفة ومجلة، فضلًا عن 350 إذاعة تصدح بالإسلام، وأبرزها ARA و MERT FM، مع أربع محطات تلفزيونية، وصدور 9000 عنوان لكتب إسلامية، مع عدد معتبر من المراكز والوحدات البحثية والوقفية الإسلامية التي تشجعها الدولة. كما أن الدولة التركية لم تعرقل تشييد المساجد والجوامع التي بلغ عددها 70.000 جامع في عام 1995 بعد أن كان 57.000 في عام 1980، أي بمعدل 1500-2000 جامع كل عام، أو جامع واحد لكل 825 شخصًا (إذا ما اعتبرنا عدد سكان تركيا قبل عشرين عامًا 60 مليون نسمة)، وازداد الحجم الديموغرافي التركي اليوم فوصل في عام 2013 إلى 80.694.485 نسمة. وهكذا يمكننا مقارنة ذلك كله بواقع الحال في الدولة العربية.

4- الصورة المستقبلية

سبق أن قلنا «إن الصورة التركية المستقبلية لما بعد عام 2000 وللخمس سنوات القادمة [....] ليست كالحة - كما يتصورها البعض - اللهم إلّا إذا

حدثت انشقاقات إقليمية وهزات دولية.. لكن ستبقى تركيا تعيش جملة مشكلات داخلية، لكن لا يمكنها أن تكون أبدًا بحجم مشكلات داخلية تعيشها دول عربية وإسلامية أخرى معروفة». وقلنا أيضًا:

- إن ما يثار اليوم، وبشكل يدعو إلى التأمل، هو مسألة إجراء انتخابات مبكرة، إذ تدعو إلى هذه الانتخابات بالدرجة الأولى الحركات الإسلامية والإصلاحية المتمثّلة في حزب الرفاه سابقًا والفضيلة لاحقًا... وعلى الرغم من أن زعماء الأحزاب المتحالفة في البرلمان يلمحون بين حين وآخر إلى إجراء هذه الانتخابات قبل موعدها، فإنهم على درجة كبيرة من الديماغوجية السياسية التي تجعلهم يتخلون عما طرحوه من قبل... لأنهم يعرفون جيدًا أنهم لن يفوزوا في الانتخابات التالية. وسيشهد حزب الفضيلة والأيام القادمة المزيد من أمارات نضج هذا الحزب الذي نرى أنه سيلتقي لا محالة مع توجهات الدولة علنًا، وأنه سيبقى على الثوابت الكمالية سرًا، أو يكون الحل بانقلاب عسكري يحسم الأمور لمصلحة الدولة وثوابتها الأيديولوجية.

- كان الاقتصاد التركي يمر بمرحلة حرجة جدًا، خصوصًا بعد خفض قيمة الشراء التركية بما أخذ ينعكس على مستوى المعيشة لدى السكان، خصوصًا الطبقات الفقيرة خارج المدن. وكانت استراتيجية تورغت أوزال الاقتصادية تمضي قدمًا لتأسيس اقتصاد تركي فاعل حتى عام 2000 لولا المشكلات الداخلية والإقليمية التي ألمّت بالاقتصاد التركي وأضرت به. ومع ذلك كله، فإن الاختناقات الاقتصادية التركية لا تقارن بمثيلاتها في دول أخرى ما عدا تأثيرها في وضع تركيا الأمني، ونرى أن الاضطرابات الأمنية في تركيا مبعثها الوضع المعيشي السيئ الذي كانت تعانيه آلاف مؤلفة من الفقراء بفعل البطالة وارتفاع مستوى المعيشة، وهو ما اضطر هؤلاء إلى الانجرار وراء الحركات الانفصالية مثل حزب العمال الكردستاني وحركة العلويين وعمليات الأرمن المستديمة.

- وبصدد هذه «الحركات»، خصوصًا الأكراد الأتراك، يمكن القول إنهم خُيّروا بين البقاء ضمن إطار الدولة والانفصال في كيان مستقل لهم، فإنهم (وحتى الأكراد العراقيين) سيختارون البقاء والعيش في إطار الدولة، أكانت

تركيا أم العراق، ذلك لأنهم يعرفون جيدًا أن تلك «الحركات» سياسية بالدرجة الأولى وليست قومية، وأن لزعمائها علاقات وارتباطات خارجية إقليمية ودولية، وأن المؤسسة العسكرية التركية تدرك جيدًا أن الاضطرابات كلها التي تدعو إلى الانفصال مبعثها تلك «الارتباطات». بناء عليه، فإنها مطمئنة إلى أن زعامة حزب العمال الكردستاني لن تتمكن من الحصول على مكاسب انفصالية!

- سيبقى التحالف التركي مع الأطلسي قائمًا، وسيشتد التحالف التركي - الإسرائيلي حتى وإن كان على حساب دول الجوار كاملة، والبقاء على ثوابت السياسة التركية الخارجية والإقليمية حتى وإن لم تحصل تركيا على عضويتها في السوق الأوروبية المشتركة، لكن علاقة تركيا بفرنسا ستقوى على حساب التوازنات بينها وبين الأميركيين من طرف وبينها وبين الأوروبيين من طرف آخر، في مسائل حساسة، في مقدمها المشكلة القبرصية والمشكلة البلغارية والمشكلة مع اليونان، وربما حصلت تركيا من خلال تلك التوازنات في العامين التاليين، أي حتى عام 2000، على بعض المكاسب، منها عضويتها في الاتحاد الأوروبي ضمن شروط معينة.

- ستبقى المشكلة قائمة بين الأتراك وسورية ما بقيت سياستا البلدين متنازعتين ومتصلبتين حيال ما ادعته تركيا من دعم سورية لأوجلان، ستشتد تنازعًا وتصلّبًا بتأثير اشتداد التحالف التركي - الإسرائيلي الذي تعتبره سورية موجَّهًا ضدها ومسخَّرًا ضد مصالحها، ويعتبره العرب أحد أبرز العوائق على طريق ترتيب الأمن الإقليمي الشرق الأوسطي من طرف والقومي العربي من طرف آخر.

ثانيًا: الحركة الكردية

1- عبد الله أوجلان

عُرف عبد الله أوجلان أيضًا بـ آبو (أي «عم» باللغة الكردية). وهو واحد من مؤسسي حزب العمال الكردستاني (PKK) في تركيا في عام 1978، وأُدرج الحزب في لائحة المنظمة الإرهابية لدى بعض الدول والمنظمات، بما في

ذلك الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي. ألقت وحدة من قوات الأمن التركية القبض على عبد الله أوجلان في نيروبي في عام 1999، واقتادته إلى تركيا حيث حكم عليه بالإعدام بموجب المادة 125 من قانون العقوبات التركي، التي تتعلق بتشكيل عصابات مسلحة، ثم خُفف الحكم إلى السجن مدى الحياة نتيجة تفاقم المعارضة والاحتجاجات، وقامت تركيا بعد ذلك بإلغاء عقوبة الإعدام لعل ذلك الإجراء يساعدها في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ودعا أوجلان مِن سجنه إلى وضع حل سياسي للمسألة الكردية في تركيا.

في عام 1984، بدأ حزب العمال الكردستاني حملة الصراع المسلح، وشملت الهجمات ضد القوات الحكومية في تركيا وكذلك ضد المدنيين في سبيل إقامة دولة كردية مستقلة. ونتيجة ذلك، وضِع على لائحة المنظمات الإرهابية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الاطلسي وأستراليا وتركيا. وكانت سورية قد احتضنت أوجلان وفصائله في معسكرات تدريب ضد تركيا، كما اتخذ أنصار أوجلان من لندن نقطة لتحركاتهم السياسية. وهددت الحكومة التركية سورية علنًا بسبب دعمها الحزب، فأمر الرئيس السوري السابق حافظ الأسد بأن يغادر عبد الله أوجلان البلاد، فتوجه أوجلان إلى روسيا أولًا، ومن هناك انتقل إلى بلدان مختلفة، بما فيها إيطاليا واليونان. وفي عام 1998 طلبت الحكومة التركية من إيطاليا تسليم أوجلان إليها، لكن الحكومة الإيطالية لم تستجب للطلب. وفي شباط/فبراير 1999، فيما كان أوجلان ينتقل من السفارة اليونانية إلى مطار جومو كينياتا الدولي في نيروبي، كينيا، تمكن جهاز الاستخبارات التركية من اعتقاله، بمساعدة مفضوحة من وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية أو الموساد الإسرائيلي.

2- اقتراح حل سياسي

يأتي اقتراح سياسي بالتخلي عن سياسة العنف التي تستهدف المدنيين والعسكريين. ودعا أوجلان إلى حل سلمي لتحييد نسبية الصراع الكردي داخل حدود تركيا. كما دعا إلى قيام المؤسسات الكردية بتأسيس «لجنة الحقيقة

والعدالة» من أجل التحقيق في جرائم الحرب التي ارتكبها حزب العمال الكردستاني وقوات الأمن التركية. وأصدر في آذار/ مارس 2005 إعلانًا اتحاديًا من أجل الديمقراطية في كردستان، ودعا فيه إلى تأسيس كونفدرالية حرة بين الحدود في المناطق الكردية الواقعة على النحو التالي: شرق تركيا (ويسمّى «كردستان الشمالية»)، وشرق سورية (جزء صغير من جنوب كردستان)، وشمال العراق («جنوب كردستان»)، وغرب إيران («جنوب كردستان»). هكذا، تتلاقى كردستان في هذه المنطقة من خلال القانون ومضامينه المنوعة: قانون الاتحاد الأوروبي/ القانون العراقي/ القانون الإيراني - التركي/ القانون السوري - الكردي. وأدرج هذا المنظور في برنامج حزب العمال الكردستاني بعد إعادة تأسيس مؤتمره العام في نيسان/ أبريل 2005.

يبدو أن أيديولوجية أوجلان تغيرت بشكل ملحوظ منذ حبسه، وفق قراءة ما كتبه بعض المحللين السياسيين والمنظّرين الاجتماعيين الغربيين. وكان أوجلان قد دعا، من خلال محاميه إبراهيم بالميز وإصداره بيانًا في 28 أيلول/ سبتمبر 2006، جميع أعضاء حزب العمال الكردستاني إلى إعلان وقف إطلاق النار والسعي إلى السلام مع تركيا: «يجب على حزب العمال الكردستاني عدم استخدام الأسلحة إلا إذا تعرض لهجوم بهدف الإبادة» و«من المهم جدًا بناء اتحاد ديمقراطي بين الأتراك والأكراد، فإن مع هذه العملية، سيفتح الطريق إلى الحوار الديمقراطي»[6].

ثم انتشرت بعد فترة الأخبار التي أظهرت أوجلان وهو يحاول تجديد التعاون مع الحكومة التركية والأمل بتكريس حل سلمي بعد ثلاثة عقود من الصراع. وأعلن أوجلان في 21 آذار/ مارس 2013 وقف إطلاق النار بين حزب العمال الكردستاني والدولة التركية. ورحب رئيس الوزراء التركي السابق رجب طيب أردوغان بذلك البيان وآفاق الأمل في التوصل إلى تسوية سلمية في مصلحة الجانبين. ويعد فترة وجيزة من قراءة إعلان أوجلان، أجاب مراد كارايلان من

---

(6) Esra Erduran, «CoTurkey Building New Prison for PKK Members,» *Southeast European Times*, (10 November 2009).

جانبه واعدًا بتنفيذ وقف إطلاق النار، فقال: «يجب أن يعرف الجميع أن حزب العمال الكردستاني هو الآن جاهز للسلام كما كان في الحرب»[7].

ثالثًا: تركيا حاضنة دائمة للمبادئ الكمالية

تُعَدّ تركيا من أهم بلدان الشرق الأوسط، وتحمل تاريخًا مثقلًا بالصراعات والمركزية والسيادة، وتحتضن مجتمعًا منوّعًا ومركّبًا، وتشكّل بوابة الشرق إلى أوروبا. وعلى الرغم من المناخ الليبرالي الذي سادها، تشكلت فيها دكتاتورية عسكرية لحماية النظام الكمالي العلماني والحفاظ على الدولة وأمنها. وغدت تركيا عضوًا في حلف السنتو (حلف بغداد) ومن ثم في حلف الأطلسي، خصوصًا أيام تفوق الاتحاد السوفياتي الذي كان يتاخمها، وأيام تجريدها حملات قمع للشيوعيين الأتراك. وفي خضم مشكلاتها القومية مع الأكراد والأرمن - مثلًا - تبلور تيار إسلامي تركي غير متشدد، ومغاير للتيارات الإسلامية الأخرى في المنطقة، ووصل من خلال الانتخابات إلى السلطة ممثَّلًا بزعيمه الراحل نجم الدين أربكان.

في ظل هذا الأخير، نشأ شابان تركيان متلازمان ويؤمنان بتيار أربكان وفكره، فسارا على دربه: رجب طيب أردوغان وعبد الله غول اللذان وصلا إلى السلطة، فكان الأول رئيسًا للوزراء والثاني وزيرًا للخارجية.

من جانب آخر، يقرأ وجيه كوثراني مخاضات الإسلام السياسي التركي، ويجيب من خلال ما طرحه عن جملة تساؤلات معمقة: هل يمكن الحديث عن إسلام تاريخي تركي قوامه العثمانية والكمالية وصل بينهما زمن طويل؟ ويجيب بالشرط وجوابه، فإن كان انتصار حزب إسلامي في تركيا العلمانية هو حدثًا «متميزًا»، فإن تميزه يتطلب بحثًا لإدراك أسباب هذا التميز، وتحديد خلفياته المتراكمة التي أوصلت إليه، عبر زمن طويل، وهو ما يرجعه كوثراني إلى اندماج حزب العدالة وبرامجه في قلب هذه الثقافة. ويأتي ذلك من خلال

---

(7) Janet Biehl, «Bookchin, Öcalan, and the Dialectics of Democracy,» *New Compass* (16 February 2012).

احترام الحزب الإسلامي التركي مرحلة التأسيس العلماني لتركيا، تأسيس الدولة الأمة، أي احترام الإجماع الوطني المتمثّل في الميثاق القومي التركي المؤسس للدولة، أي تلك المرحلة التأسيسية التي وصفناها بالزمن القصير. بل إن الحزب الإسلامي التركي لون من ألوان هذا الميثاق، وجزء ثقافي - سياسي منه، وليس ردًّا عليه ولا انتقاصًا منه ولا تجاوزًا له، إنه أشبه بالأحزاب المسيحية الديمقراطية في دول أوروبا[8].

رابعًا: رموز حزب العدالة والتنمية

1- أردوغان: رجل تركيا الجديد

إنه رجل تركيا اليوم، يحمل سيرة سياسي إسلامي، لكن تجربته ومن معه تتباين مع ما نعرفه على نحو مغاير.

ولِد في اسطنبول في عام 1954، ويقال إن أصل أسرته من جورجيا. عانى منذ صغره الفقر والحرمان، وكان عصاميًا في تكوين نفسه منذ انخراطه في مدرسة دينية حتى تخرجه في كلية الاقتصاد والأعمال في جامعة مرمرة التركية. انضم إلى حزب الخلاص الوطني بقيادة نجم الدين أربكان، وبدأ، مذ عادت الحياة الحزبية في عام 1983 في إثر انقلاب 1980 العسكري، نشاطًا سياسيًا في حزب الرفاه، وفاز بمنصب رئيس بلدية اسطنبول في عام 1994 مع حصول الرفاه على عدد كبير من المقاعد في البرلمان[9].

اتُّهم بالتحريض على الكراهية، فسُجن ومُنع من العمل في الحكومة، فكان ذلك بالنسبة إليه تجربة شكلت منعطفًا جديدًا في حياته؛ إذ وجد نفسه ينساق وراء أخطاء يرتكبها أربكان في حزب الفضيلة المحظور، فكان انشقاقه مع بعض رفاقه، ومنهم عبد الله غول، ليؤسسوا حزب العدالة والتنمية في

---

(8) انظر: وجيه كوثراني، «التحديات والبزوغ.. مخاضات الإسلام السياسي في تركيا،» في: الإسلامية التركية، كتاب المسبار؛ 34 (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2009).

(9) انظر: حسين بسلي وعمر أوزباي، رجب طيب أردوغان: قصة زعيم، ترجمة وتقديم طارق عبد الجليل؛ مراجعة رمضان يلدرم (بيروت: الدار العربية للعلوم - ناشرون، 2011)، ص 32-39.

عام 2001، فأعلن مبادئ جديدة لا تصطدم بأسس الجمهورية التركية التي وضعها أتاتورك، فكان ما فعله خطوة تاريخية ذكية، كسب من خلالها جولته على حساب أفول نجم أستاذه أربكان، وحصد أصوات ملايين الشباب التركي الذين وجدوا في أردوغان أنفاسًا جديدة تتلاءم مع الأهداف المعلنة لإقامة مجتمع متحضر معاصر في إطار القيم الإسلامية المسالمة، عبر مبادئ جديدة ذات مسحة إسلامية معتدلة على الرغم من كونها محافظة، ومنها إقراره العمل لمصلحة استمرار العضوية التركية في حلف شمال الأطلسي، ولمصلحة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أيضًا. وبعد وصوله إلى السلطة، بدأ يكسر حواجز قديمة بينه وبين بلدان الشرق الأوسط، وينفتح على العرب وغيرهم، لكنه أعلن بصرامة، ومنذ حملته الانتخابية في عام 2002، سماحه للنساء بارتداء الحجاب في المباني العامة بعد أن كان هناك حظر حكومي على ذلك!

عندما فاز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات في عام 2003، أصبح يمثّل الأغلبية في البرلمان التركي، فتولى أردوغان رئاسة الحكومة في 14 آذار/ مارس 2003، وكان ذلك، بالنسبة إليه، انتصارًا تاريخيًا كبيرًا ولحزبه، معلنًا رغبته في إجراء تغييرات في القوانين التي تنظم الأحزاب السياسية، فضلًا عن تغييرات في قوانين الانتخابات، وذلك لجعل تركيا أكثر ديمقراطية وتعددية. وأعرب عن حاجة تركيا إلى السعي بنشاط كبير من أجل جذب استثمارات أجنبية فاعلة، على الرغم من استياء «الإسلاميين» من كونها غير إسلامية، إذ حاول إقناع الناس بضرورة المصالح المرسلة، والانصياع للضرورات في حالة وجود المحظورات[10].

استفاد الرجل من تجربته حين كان رئيسًا لبلدية اسطنبول، مبلورًا قدراته السياسية المنفتحة، فكان يختلف عن جميع السياسيين الآخرين، كما أنه بقي نظيف الكف وليس له إلا الشأن العام، وقدم منجزات كبرى لمدينة عريقة امتدت طولًا وعرضًا وهي مثقلة بملايين البشر، فغدت على يديه أكثر نضارة وخضرة ونظافة، وازدحمت بالسياح الوافدين من كل أنحاء العالم[11].

---

(10) Ahmet Davutoglu, «Recep Tayyip Erdogan,» *Foreign Policy* (29 November 2011).

(11) المصدر نفسه.

كسب أردوغان شخصية كاريزماتية بعد انتصاره على التحديات كلها التي جابهته، ونجح أيضًا في كسب شعبية هائلة بموقفه في مؤتمر دافوس في كانون الثاني/ يناير 2009، إذ كان ردّه على الرئيس الإسرائيلي السابق شمعون بيرس في شأن الحرب على غزة قويًا، وغادر منصة المؤتمر بكبرياء، كونه لم يحظ بوقت كافٍ ليدلي بردّه. ولا شك في أن قوة شعبية الرجل وحزبه، وكثرة إنجازاته اللافتة على صعيد التنمية الاقتصادية، وإرجاعه قيمة الليرة التركية إلى مكانتها، فضلًا مواقفه السياسية الداخلية والخارجية التاريخية، كل ذلك أعاد إلى تركيا فعلًا قوّتها كدولة إقليمية كبرى، لها دورها المؤثر في ميزان تطورات الشرق الأوسط. وبقيت تركيا في مواقفها غير معادية للسياسة الغربية، على الرغم من رفضها حرب إسرائيل على غزة، وإلغائها مناورات جوية مشتركة مع إسرائيل.

2- عبد الله غول: الرجل الثاني

ولِد عبد الله غول في عام 1950 في قيسارية، المدينة التركية القديمة. درس الاقتصاد في جامعة اسطنبول وتخرج في عام 1971، وحصل على الدكتوراه في عام 1983. شارك في التدريس الجامعي في الفترة 1980-1983، وعمل في البنك الإسلامي للتنمية في جدة (1983-1991)، وانتُخب نائبًا عن حزب الرفاه. وفي عام 1993، عُيّن نائبًا لرئيس الحزب الرفاه، مسؤولًا عن الشؤون الخارجية. وأُعيد انتخابه في عام 1995. شغل منصب وزير الدولة والمتحدث باسم الحكومة في الفترة 1996-1997. وفي عام 1999 غدا عضوًا في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا بين عامي 1999 و2001. وفي آب/ أغسطس 2001، أصبح عضوًا في المجلس التأسيسي لحزب العدالة والتنميـة الذي حلّ محلّ الرفاه، وأُعيد انتخابه في تشرين الثاني/ نوفمبر 2002 عضوًا في البرلمان. وفي آذار/ مارس 2003، عُين نائبًا لرئيس مجلس الوزراء وزيرًا للخارجية، وعدّ رفيق درب دائمًا لأردوغان.

هناك من اعتقد أن من الأشياء الموجبة التي يتميّز بها الإسلام السياسي التركي المعاصر تباينه الكبير عن ذاك الذي نشهده في مجتمعات أخرى في

المنطقة والعالم الإسلامي؛ فهو يتمتع بهدوئه وقوة صبره ومرونته وانفتاحه على التفكير السياسي في العالم، فضلًا عن استنارته واستيعابه من يخالفه في خضم العملية السياسية الداخلية. لكن طرأ في تركيا مؤخرًا ما يثبت العكس؛ حيث ورث هذا الجيل الجديد تقاليد حزب الرفاه التي أرساها أربكان، ولعل أهم ما يمكن ملاحظته في القادة الإسلاميين الأتراك الجدد أنهم يقدّمون مصالحهم التركية الوطنية على أي فكر أو شعار أو هدف آخر، وهم يعرفون حق المعرفة حجم من يتعاملون معه في الداخل، خصوصًا في ظل هيمنة العسكر على مقاليد الأمور، فضلًا عن حجم القوى العلمانية التركية وتخفيفها من حدة الصراع السياسي والاجتماعي في المجتمع التركي المعاصر[12].

كسب غول خبرة وتمرسًا في السياسة الخارجية، في حين خبر رفيقه أردوغان السياسة الداخلية، وهما وجهان لا ينفصلان لمنظومة فكرية واحدة تستلهم أسسها من مصدرين أساسيين: **أولهما** التراث الإسلامي التركي، **وثانيهما** الفكر التركي المعاصر. إنهما من حماة العلمنة التركية لا بسبب ترويجهما لمكاسب سياسية، بل لأنهما أساسًا يؤمنان بحاجة تركيا إليها.

يجد بعض المتابعين أن غول كان صادقًا عندما صرح بعد إعلانه رسميًا ترشيحه لرئاسة الجمهورية بقوله: «أولويتي السياسية هي حماية العلمانية. وإذا كان البعض قلقًا أقول له، من فضلك لا تقلق... إن مبدأ العلمانية هو مبدأ دستوري. حماية العلمانية هي واجب ومسؤولية الرئيس. همي أن ترتفع تركيا إلى مستوى الحضارة الحديثة، وأن [يبقى] أتاتورك فوق الجميع. كما سيكون من واجبي مساعدة حكومتنا في هدفها نحو [الانضمام إلى] الاتحاد الأوروبي». وتعهد الرجل حماية الدستور العلماني الذي يفصل الدين عن الدولة في حال انتخابه. وتأتي تصريحاته هذه طمأنةً للنخبة العلمانية في تركيا التي تشمل جنرالات في الجيش وإنتليجنسيا وقوى منوعة ساورتها شكوك في شأن ماضي غول الإسلامي والحجاب الذي ترتديه زوجته.

---

(12) أُشير إلى هذا في: سيار الجميل، العرب والأتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997).

كانت هذه النخبة قد وقفت في طريق ترشحه للرئاسة، ما أدى إلى انتخابات مبكرة فاز فيها حزب العدالة والتنمية. ومن الجدير بالذكر هنا أن هذا الحزب كان آنئذٍ يشغل 341 مقعدًا في البرلمان المؤلف من 550 مقعدًا.

3- أحمد داود أوغلو: الرجل الثالث

دبلوماسي تركي شغل في عام 2009 منصب وزير خارجية تركيا. وهو أيضًا أستاذ العلوم السياسية في الجامعات التركية، وخدم لفترة من الزمن مستشارًا رئيسًا لرئيس الوزراء.

ولِد في تاسكنت، مقاطعة قونية التركية، وتخرج في ليسيه أركيك في اسطنبول، ثم في كلية دويتشه (المدرسة الألمانية الدولية)، ودرس في قسم الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة البوسفور في اسطنبول. حصل على درجة الماجستير في الإدارة العامة، وعلى شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة البوسفور. عمل في التدريس الأكاديمي بين عامي 1993 و1999 في جامعة مرمرة في اسطنبول، وأصبح أستاذًا في عام 1999. وشغل منصب رئيس قسم العلاقات الدولية في الجامعة التركية، ومُنح لقب سفير في عام 2003 بقرار مشترك من الرئيس الأسبق أحمد نجدت سيزر ورئيس الوزراء الأسبق عبد الله غول.

عدّه بعض الكتّاب «كاتبًا ومفكرًا إلى جانب رتبته الأكاديمية»، على الرغم من جنوحه إلى السياسة. واعتنت مؤلفاته بتقديم حلول ونماذج بديلة منها في النظرية السياسية بين الإسلام والغرب، واعتنى بالتحول الحضاري في العالم الإسلامي، ووضع كتاب **العمق الاستراتيجي** وكتاب **الأزمة العالمية** باللغة التركية. ويعد كتابه الأول ذا تأثير كبير في توجهات السياسة الخارجية لتركيا، وهو مؤثر جدًّا في رسم الأبعاد الثلاثية العسكرية والأكاديمية والدولية، فضلًا عن تقديم رؤية إلى الحكومة التركية في تشكيل السياسة الخارجية التركية.

كان أوغلو أحد أبرز الرواد الفاعلين في رسم تلك السياسة إزاء الجهات الفاعلة، نيابة عن الحكومة التركية، خلال قيامه بالحركة الدبلوماسية المكوكية

في عام 2008 لتسوية النزاع بين إسرائيل وغزة. ودعا عقب تنصيبه وزيرًا للخارجية في 1 أيار/مايو 2009 تركيا كي تصبح أكثر من مجرد قوة إقليمية في أوروبا والشرق الأوسط، كما دعا إلى تحفيز رغبات أنقرة كي يكون لها دور أكثر تأثيرًا في السياسة العالمية. واسمه يرتبط عمومًا بنشأة مفهوم العثمانية الجديدة، وهو مفهوم تركي يستمد معانيه من العمق التاريخي لقلب العالم، وتقوم الفكرة على تشكيل كومنولث عثماني مع الدول المجاورة والقديمة التي كانت لها صلات حقيقية بالعثمانيين.

على الرغم من اعتبار السياسات الخارجية ذلك جزءًا من العثمنة الجديدة، فإن أوغلو لا يتقبل هذا التوصيف إطلاقًا. وذكر في مقابلة مع صحيفة صباح التركية أن «بقدر ما نحن لا نستخدم هذا المفهوم، فإن الحقيقة تُستخدم ضدنا إما بسبب سوء الفهم وإما بسبب عدم وجود حسن نية»، وربما كان هذا الدفاع ناجحًا، لكن الرجل لم يكشف عن أوراق اللعبة كلها، باستخدام التاريخ وتوظيف العثمانيين الذين عاشوا في الماضي استخدامًا في غير محله. وأُدرجت أفكاره في مجلة السياسة الخارجية باعتبار صاحبها واحدًا من «أفضل 100 مفكر عالمي لعام 2010، وأنه العقل المدبر وراء صحوة تركيا العالمية». وفي مقابلة أجريت معه، تحدث الرجل عن «سياسة صفر مشكلات»، وقال: «إن من الممكن ألا يكون ثمة مشكلات إذا كانت الجهات الفاعلة الأخرى تحترم قيمنا. وهذا لا يعني أننا سوف نكون صامتين من أجل تطوير علاقات جيدة مع جميع الأطراف».

بعد أكثر من عشرة أعوام على جلوس زعماء حزب العدالة والتنمية الإسلامي في غرفة قيادة الجمهورية التركية، جرت نقاشات سياسية معمّقة ومقارنة في شأن فلسفة السياسة الخارجية التركية، ومنظّرها وزير الخارجية أوغلو الذي هناك من دعاه بـ «كيسنجر جديد للشرق الأوسط»، في إثر إصداره كتابه العمق الاستراتيجي وإطلاقه تعبير «The New Ottomanist» ونشره مبادئ سياسية ستة أثارت الإعجاب بعنوان «سياسة صفر مشكلات في المرحلة الجديدة» في مجلة فورِن بوليسي الأميركية يوم 21 آذار/مارس 2013، وأبرز ما جاء فيها النقاط التالية:

- «اقترحت ستة مبادئ أساسية لسياستنا الخارجية: التوازن في معادلة الأمن؛ الحريات؛ صفر مشكلات مع دول الجوار؛ سياسة خارجية متعددة الأبعاد؛ سياسة إقليمية استباقية وناشطة؛ أسلوب دبلوماسي جديد ودبلوماسية إيقاعية».

- «أقدمت حكومتنا على مبادرات غير مألوفة، مثل السعي إلى حل مشكلة قبرص، وإنهاء العداء مع سورية، وتطبيع العلاقات مع أرمينيا. وبشكل مماثل بذلنا الكثير من الجهد بهدف تعزيز العلاقات القائمة مع الدول الصاعدة في آسيا وأميركا اللاتينية وأفريقيا».

- «أصبح مبدأ «صفر مشكلات» مع دول الجوار من أكثر المبادئ التي يشار إليها في السياسة الخارجية التركية، ولا سيما بعد أن توليت منصب وزير الخارجية. هذا المبدأ كان، وبكل صراحة، نموذجًا مثاليًا بكل ما تعنيه الكلمة؛ إذ غدا يمثّل تغييرًا واضحًا في نهج السياسة الخارجية التركية وعقليتها، وما عادت المشكلات المزمنة تهيمن على أجندة السياسة الخارجية التركية مع الدول المجاورة لها التي استنفدت طاقاتها في علاقاتها الدولية والإقليمية».

- «أثبت بدء العمليات الديمقراطية في الشرق الأوسط في الآونة الأخيرة صلاحية إطارنا المفاهيمي الجديد. وكانت حقوق المواطنة والمطالب الحقة للشعوب العربية الداعية لحكومات صالحة تحترم حقوق وكرامة الشعوب السبب الرئيس في حدوث التقلبات الإقليمية».

- «لهذا السبب أطلقنا دعوة لتشكيل حكومات جديدة تلبي مطالب المواطنين، وذلك ضمن تحوّل سلمي وسياسي تدريجي. وعلى الرغم من تجاهل بعض الأنظمة العربية نداءنا هذا، فإننا لم نتردد في دعم النضال المشروع لشعوب المنطقة التي عملت من جديد على نيل سيادتها والتي تشكّل أساسًا للسلطة السياسية لشعوب المنطقة وللاستقرار الإقليمي».

- «إن تأكيدنا واقع سياسة «صفر مشكلات» مع دول الجوار لم يثننا قط عن اتخاذ هذا الموقف الشجاع، بل غدت خارطة طريق لسياستنا الخارجية في المنطقة. عندما أعلنا البدء بتنفيذ سياسة «صفر مشكلات»، لم تكن غايتنا تطوير مصالح تركيا الاقتصادية والأمنية فحسب، ولم نفكر قط في اتّباع أجندة

السياسة الواقعية التي تفتقر إلى القيم. بل على العكس، كان الهدف منها هو إزالة العقبات من دون النظر إلى مصادرها، التي كانت تعيق اندماج تركيا مع جيرانها. هدفنا الأساس هو السعي من أجل توفير واستمرار التواصل بين المجتمعات والشعوب كافة، وعلى رأسها شعبنا وشعوب المنطقة برمّتها، ضمن ما سمّيناه «الحد الأقصى من التعاون»».

- «تشير رؤية «صفر مشكلات» إلى استحالة اتخاذنا أي قرار يفضي إلى إقصاء قلوب شعوب المنطقة وعقولها، ويكمن التحدي الرئيس لهذه الرؤية السلمية في عدم قدرتنا على الصمت أمام من يرفض تلبية الحقوق الأساسية لشعبه وينتهج الطرائق والأساليب القمعية في ذلك».

- «ما زالت الحاجة قائمة لمعالجة مشكلات الشرق الأوسط على أساس مبدأ «صفر مشكلات» وبما يعنيه ذلك من تعاون ورؤية للحوار. وحذّرت تركيا من مواجهة حرب باردة جديدة يتسبب بها النزاع الطائفي والمذهبي الآخذ في الاحتدام، بما يهدّد مستقبل المنطقة واستقرارها وسلامها. علينا ألّا نسمح بإقامة حواجز جديدة تؤدي إلى تقسيم مجتمعات منطقتنا - وتُعَدّ هذه الحواجز من أكبر التحديات التي تواجه سعينا نحو التعاون والاندماج».

- «تبنّي هذا الدور هو مسؤولية تاريخية لتركيا؛ ذلك أننا نعتقد أن من غير الممكن إعادة إنشاء النظام الإقليمي من جديد إلا بعد استجابة الأنظمة السياسية لمطالب شعوبها والمتمثلة في الحرية والكرامة والحوكمة الصالحة».

- «سنستأنف العمل على نحو يلائم روح مبدأ «صفر مشكلات مع دول الجوار»، وسنعمل على إتمام الاندماج الإقليمي، وذلك بعد اكتمال مرحلة التغيير في المنطقة. وفي أثناء صوغ السياسة الخارجية لتركيا التي هي عضو مسؤول في المجتمع الدولي على أسس مبدأ «صفر مشكلات مع دول الجوار»، ستقود في الوقت نفسه العمل على نشر وعي مشترك جديد يهدف إلى الاندماج الإقليمي»[13].

---

(13) Article by H. E. Mr. Ahmet Davutoglu, Minister of Foreign Affairs of the Republic of Turkey published in *Foreign Policy* magazine (USA) on 21 March 2013, and Blake Hounshell, «Mr. «Zero Problems»,» *Foreign Policy* (14 December 2010).

خامسًا: أسئلة النقد بين الفكر والواقع

بِمَ يجيب اليوم أولئك الذين يؤمنون بدور تركيا في المنطقة؟ وكيف تحوّلت تركيا عن طريقها التغريبية باتجاه الغرب إلى طريقها العثمانية باتجاه الشرق؟ وماذا قصدت بالتفافها نحو «حدائقها الخلفية»، ومنها الأرض العربية؟

في الواقع، كان أحمد داود أوغلو مستشارًا خاصًا لأردوغان بعد تسنّمه السلطة، وهو يترجم هذه الأفكار ويبشر بها. وأدت بعض الدوائر المرتبطة به دورًا ناشطًا جدًّا في الشرق الأوسط. ولم يكن أوغلو هو المؤسس لهذا الطرح، خصوصًا التقارب بين العرب والأتراك؛ إذ سبقه عدنان مندريس في شراكته بـ «ميثاق بغداد» في عام 1955، وتورغت أوزال بطروحاته مع سقوط المنظومة الاشتراكية، وانتهى عند أردوغان – أوغلو بإعلان مبدأ «صفر مشكلات» في بدايات القرن الواحد والعشرين.

عزز أوغلو طروحاته برؤية قاصرة، انتهت ثمارها بالتدخل في شؤون الآخرين، أكانت شؤون حركة حماس في المنفى أم شؤون التوتر بين إيران والغرب أم الشؤون العراقية والعبث مع إقليم كردستان وادعائه أنه يقوم بدور تصالحي أم في العلاقات مع دول البلقان أم في الشأن السوري ومن ثم انسحابه أو تدخله في شؤون مصر وثورتها، كذلك دور أوغلو في أثينا، وبالذات في مؤتمر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، وفي أروقة اجتماع وزراء خارجية حلف شمال الأطلسي في بروكسل أيضًا.

قام أحمد داود أوغلو بدور «المعلم»، فجرّت سياسته على نفسها سخطًا داخليًا وخارجيًا، إذ بدا واضحًا في الأيام اللاحقة أن فشلًا ذريعًا سيلاقيه، بعد أن جعل «العثمنة الجديدة» حصانًا خاسرًا في ميدان الشرق الأوسط، وتعريض المصالح التركية واستراتيجيتها للخطر. ولم ينفعه التراجع عما كان قد طرحه من تنظيرات أراد أن يطبقها من خلال إسلامه السياسي في المنطقة. وصفقته اليوم مع إيران خاسرة؛ إذ إن المشكلات بين الطرفين معقدة وكبيرة، ولا يمكن أن تُحلّ ببساطة وسذاجة.

لعل مبدأ «صفر مشكلات» نجح في بداية الأمر، لكنه لم يكن عفويًا أو صافيًا، بل وقفت من ورائه فكرة كاسدة لا تصلح لهذا الزمن. إن «عثمنة جديدة» أثارت استياء شعوب عدة كانت قد طوت ذاكرتها القديمة على تاريخ إمبراطورية رحلت بسلبياتها وإيجابياتها كلها. وتسارع الحوادث بسرعة كبيرة خيّب آمال العثمانيين الجدد، كما جرى - مثلًا - في البوسنة والهرسك، حيث إنها أثارت البُعد النفسي لدى شعوب البلقان، مع تجاوب بعض الإسلاميين العرب معها بإثارة حلم الرجوع إلى السحر العثماني، والذاكرة الموهومة التي لا تعرف إلا الدين شراكة، مع نسيان السلبيات كلها التي ازدحم بها الماضي القريب لما قبل الحرب العالمية الأولى.

هكذا، أثارت أطروحة «العثمنة الجديدة» الذاكرات السلبية الألبانية والصربية والبلقانية بشكل عام، وكتبت صحف كثيرة محذرة من أو مبشرة بقدوم العثمانيين الجدد، وبدا أن هؤلاء الزعماء الأتراك من الإسلاميين الترك، وفي مقدمتهم أحمد داود أوغلو، لا يعرفون كيف يكون الرد، ولا كيف توضّح خريطة طريق تركيا في سياق عثمنة جديدة، وهم ليسوا بمؤرخين محترفين، كما ظهروا للعالم مادة خصبة لانتقاد الخصوم، وفي مقدمهم النخب التركية المعلمنة التي وصفت أوغلو بأنه داعية سياسي وليس عالمًا أكاديميًا، بسبب عجزه عن تعريف ما طرحه للعالم، وسبّب لتركيا مشكلات كانت في غنى عنها.

من طرف آخر، ليس في وسع الأتراك وحدهم احتكار الذاكرة التاريخية العثمانية، فهي مغروسة في كل ما حملته من إيجابيات وسلبيات، حتى في المناطق النائية من تلك المنطقة الجغرافية التي امتدت إليها أجنحة العثمانيين على مدى أربعة أو خمسة قرون. كما أنها ليست حكرًا جغرافيًا على الأناضول التركي، بل إنها كانت ناشطة بشكل كامل في البلقان والبلدان العربية والقوقاز والبحر المتوسط... إن الفضاء العثماني الراحل لا يمكن أن يستعيد قوته على أيدي عثمانيين جدد من أجل مصالحهم الضيقة، وبالتالي، فإن مشروعهم الجديد والقائل إن تركيا تريد إعادة تأسيس «هيمنة»، سيعيش في فراغ، مع اختلاف النهج والسيرورة والرؤية. سقط شعار «صفر مشكلات»، فهل يمكن تفعيله ضمن رؤية من نوع آخر؟

سادسًا: الميديا السينمائية في خدمة «العثمنة الجديدة»

كان الفيلم التركي التاريخي «الفتح 1453» الذي عُرض في عام 2012 في دور السينما التركية حدثًا كبيرًا كونه يبعث الحماسة الدينية والروح القومية في أجيال اليوم. وهو يتناول فتح العثمانيين العاصمة البيزنطية القسطنطينية في عام 1453، ويبدو أن حزب العدالة والتنمية، كحزب حاكم لتركيا، كان وراء إنتاج الفيلم الذي يُعَدّ جزءًا من «العثمنة الجديدة». وكانت القوى الدينية التركية معجبة كثيرًا بتجربة السلطان محمد الفاتح بسبب تحقيقه حلم المسلمين الذين ناضلوا من أجله عبر قرون طوال.

على الرغم من اهتمام المؤرخين الأتراك، المتدينون منهم والقوميون، بهذا الفيلم، فإنهم يدركون بصورة علمية أن في الفيلم ثغرات وأخطاء لا يمكن قبولها، لكنهم يصمتون كونهم يعتزون بتاريخهم إلى حد بعيد. والأمر المهم هو الوسائل التي يستخدمها حزب العدالة والتنمية في توظيف التاريخ العثماني من أجل إشاعة عثمنة جديدة تتغنى بتاريخ مجيد نال منه الأوروبيون كثيرًا؛ فالحزب يوضح بالفيلم عظمة الدولة العثمانية وعظمة السلطان محمد الفاتح، ويركز على الإيجابيات دون السلبيات التي رافقت الحدث. وبالتالي، نجح الأتراك الجدد في أن يقدموا صورة تاريخية لعثمنتهم الجديدة يتفاخرون بها، وفي تأجيج الحماسة الوطنية التركية في مقاربتهم العثمانيين الذين بقوا مهمَّشين في عهد المؤسس مصطفى كمال أتاتورك إبان فترة ما بين الحربين العالميتين في النصف الأول من القرن العشرين.

يجدر الذكر أن فيلمًا سينمائيًا مشابهًا جرى عرضه في عام 1951 بعنوان «فتح اسطنبول»، لتعزيز الروح الوطنية التركية. وأصدر الرئيس عصمت إينونو، ثاني رئيس للجمهورية بعد أتاتورك حينئذ، ويُعتبر عهده امتدادًا لعهد أتاتورك، قانونًا يسمح بفتح صفحة جديدة، وينص على فتح أضرحة العظماء الأتراك، كضريح السلطان محمد الفاتح، بعد أن كان أتاتورك قد أغلقها[14].

(14) Fiachra Gibbons, «Turkish Delight in Epic Film Fetih 1453,» *The Guardian*, 12/11/2012.

سابعًا: الحوار العربي - التركي

في شأن «العثمانية الجديدة» التي تمثّل محور السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط، في عهد حكومة العدالة والتنمية اليوم، تأتينا رؤيتان: **أولاهما** تركية بقلم جانكيز تشاندر بعنوان «العثمانية الجديدة والشرق الأوسط - رؤية تركية»، **وثانيتهما** عربية بقلم ميشال نوفل بعنوان «العثمانية الجديدة والشرق الأوسط -رؤية عربية». والعثمانية الجديدة توجه نحو الشرق لكن ليس عزوفًا عن الغرب، وهي طرح للاعتدال ودور تصالحي يحقق المصالح التركية كقوة ناعمة، بعيدًا عن منطق الصراع والاستقطاب، ويسعى إلى ردم فجوته بين الشرق والغرب، ويؤكد دورًا تركيًا فاعلًا في النظام العالمي كقوة إقليمية، وليس هامشًا يريد أن ينضم إلى الاتحاد الأوروبي فحسب[15].

كانت الزيارات التي قام بها رجب طيب أردوغان إلى أقطار عربية في الشمال الأفريقي، بدءًا بالقاهرة، قد سلطت مزيدًا من الأضواء المتجددة على الشأن التاريخي لما قبل القرن العشرين، فضلًا عن الاعتناء بالعامل أو المحور التركي في منطقة الشرق الأوسط - العربي بشكل خاص، وفي ساحة السياسة العالمية بشكل عام. وكان في عقل أردوغان ووجدانه آنذاك جدول أعمال ربما فاق في أهميته ومراميه أهمية جداول رجال الأعمال أنفسهم؛ وكان المرتكَز أفكارًا وحوارات وطروحات وتوقعات تدور كلها حول التجربة التركية، أكان في مجالات التحول السياسي، من دولة يهيمن العسكريون على مقاليدها ومرافق حياتها بوصفهم - كما كان يقضي الدستور - حراسًا للتجربة أو التركة الكمالية الموروثة بداهة من أيام المؤسس الأول للجمهورية في أنقرة مصطفى كمال أتاتورك، أم في مجالات التقدم التقني والتنمية الاقتصادية الاجتماعية، وهو العامل الأساس الأهم الذي عزز، وما برح يعزز، مكانة تركيا على الصعيد الدولي.

يشار إلى أن حوارًا عربيًا - تركيًا قد جرى في اسطنبول، وبقدر ما أخلص البعض من الطرفين كي يكون الحوار حوارًا عمليًا ومثمرًا لبناء مستقبل مشترك،

---

(15) انظر: الإسلامية التركية.

كان بعض آخر يمشي في اتجاه معاكس، فبدا واضحًا أن هناك اختلافًا بين العقليتين العربية والتركية.

قبل فترة غير قصيرة من الزمن، جرى في بيروت حوار عربي - تركي مشابه، لكن التفاعل فيه كان كبيرًا، والحوارات أكثر جدية، والموضوعات أكثر أهمية. وخلال عام 2009، عُقدت ثلاثة لقاءات عربية - تركية في اسطنبول، كان **أولها** في جامعة مرمرة، وتناول العلاقات التاريخية بين الطرفين، **وثانيها** في مبنى بلدية اسطنبول، وتناول عقد اتفاقات اقتصادية، **وثالثها** اللقاء الذي دار فيه الحوار المشار إليه. وتبين أن الأتراك يهمهم في الدرجة الأساس العراق وسورية، قبل أي بلد عربي آخر، كونهما يشاركان تركيا في حدودها الجنوبية، ولأن مصالحها معهما أكبر كثيرًا من أي مصالح عربية أخرى. هذه المعادلة لم يفهمها الطرف العربي، أو ربما يفهمها لكنه يريد أن يزاحم العراق وسورية على مكانتهما الجغرافية. وربما تبحث تركيا عن أدوار سياسية إقليمية لها، بيد أن أهدافها الأساسية تكمن في كيفية الاستفادة من بناء مصالح كبرى قوامها الاقتصادات والاستثمارات وتجارة الترانزيت والطاقة والأسواق... إلخ، ولا سيما لدى الدول العربية التي للأتراك فيها مصالح حيوية مثل العراق وسورية.

كان يؤمل بأن تعالَج مشكلة المياه بين تركيا وسورية والعراق في جلسة كاملة، لكن المشاركين العرب اكتفوا بتقديم مجرد «تعقيب» في موضوع المياه، مع أن الحاجة كانت ماسة لمعالجته بتأنٍ وتقديم معلومات واسعة، مع ضرورة تقديم دراسة متكاملة عن مشروع الغاب التركي الذي يقود اليوم ثورة زراعية في جنوب شرق تركيا، ومدى استفادة العراق وسورية من حصصهما المشروعة من المياه، والبحث في إمكانية تطوير مشروع الغاب في بادية الجزيرة الفراتية كلها بين سورية والعراق.

المخرجات: نتائج واستنتاجات

إن مشروع «العثمنة الجديدة» هو مجرد مشروع موقت ومرحلي، ولِد قبل أعوام، وسيعيش مرحلة زمنية معيّنة، و«سيموت» عاجلًا أم آجلًا. إنه من أجل تسويق بضاعة فكرية وأيديولوجية تركية ليس لها سوقها اليوم لا في تركيا ولا في توابع قديمة للإمبراطورية العثمانية. وستزول هذه الأدلجة التركية مع رحيل أردوغان، وربما تبقى تجربته حية لدى آخرين أو تنتقل إليهم، لكنها بالتأكيد ستكون راحلة مع تقادم الزمن، وربما سر قوتها يتمثّل في جمع الوفاء بين إمبراطورية قوية أسسها الأتراك وفرشت نفسها في قلب العالم على مدى أكثر من ستة قرون، وبين الارتباط بنظام جديد سُمّي الجمهورية التركية وقام بتأسيسه مصطفى كمال أتاتورك. ولا شك في أن العثمنة الجديدة محاولة توفيقية حالمة للجمع بين الماضي الإمبراطوري والحاضر الجمهوري، بين الحزب الإسلامي والمؤدلج العلماني، فهل في استطاعة العثمنة الجديدة في القرن الواحد والعشرين أن تكون بديلًا من الكمالية القديمة؟ وسواء كانت العثمنة الجديدة مجسَّدة بإصلاحات أم بتنظيمات أم بمشروع فكر أم خطاب أحزاب دينية أو سياسية، فإنها كانت ولا تزال وسيلة للتعبير عن عواطف عميقة وميول شديدة إلى إحياء مشروع دولة إمبراطورية والإعراب عن إعجاب بتاريخ سلطنة عاشت أكثر من ستة قرون، واعتُبرت دولة عالمية في قلب العالم، لأنها مثّلت دور القوة والاتساع والامتداد في الغرب، واختراق البحار، وكسر شوكة الأعداء، والدفاع عن ديار الإسلام، وعُدَّت دولة خلافة إسلامية.

نختم بالقول إن الثورات والانتفاضات والتغييرات العربية في أنظمة الحكم شيء والتحول إلى الديمقراطية شيء آخر، ولا يمكن عقد مقارنة

بين مناخ الثورة الفرنسية وإنهاء الإقطاع والحكم المطلق والكنيسة في فرنسا نهاية القرن الثامن عشر ومناخات مصر وتونس والعراق وليبيا وغيرها من البلدان اليوم، حيث تسود أوضاع مختلفة تمامًا باختلاف العلاقات الاجتماعية والجوانب الاقتصادية والنظم السياسية. وإذا كانت الثورات الحقيقية من أجل الحرية والديمقراطية سبقتها حركات فكر حقيقية، أكان ذلك في بريطانيا أم في فرنسا أم بيئات أوروبا الغربية أم أميركا الشمالية، فإن حركات الفكر الحقيقية لم نجدها في أي بيئة من بيئات مصر أو تونس أو إيران أو العراق.

في صدد التداعيات الدستورية بين الطرفين العربي والعثماني، وجِد أن تونس سبقت المنطقة كلها بـ «عهد الأمان»، وذلك لأسباب تاريخية بنيوية أبرزها قوة تونس التي تطورت في القرن الثامن عشر حتى نهاية النصف الأول من القرن التاسع عشر، حيث تطور بناء الدولة ومجالها الذي وجد أسسه التاريخية منذ بدايات القرن السادس عشر[1]. صحيح أن الدستور يضمن تحديد صلاحيات الحاكم، وأن ثمة إصلاحات جرت لتكلل بتجربة الديمقراطية في تركيا، وصحيح أن العرب مروا بتجارب دستورية وأفكار دستورية وممارسات «ديمقراطية» في كثير من بلدانهم، إلا أن مجتمعاتهم لم تفقه معاني الحريات العامة حتى الآن، ولم يُسمح لها بأن تعبّر حتى عن حرياتها الشخصية، فأنّى لها أن تمارس الديمقراطية؟

في مصر، لم يُقِم محمد علي باشا حكمًا علمانيًا حديثًا، كما يشاع، بل جرى مجرى غيره من الحكام المعاصرين له؛ فاعتمد على الفصل التام بين الدين والدولة، لكن العلمانية لم تكن تمارَس في ذلك الوقت حتى في غرب أوروبا عند فاتحة القرن التاسع عشر. فمصر كانت تابعة لحكم السلطنة العثمانية رسميًا، وكان محمد علي يتمتع بسلطات لا مركزية واسعة، لكنه كان يستمد قوانينه كلها من الدولة حتى في صراعه معها! والمؤرخ يدرك أن الدولة العثمانية لم تكن دولة دينية صرفًا، فقوانينها دنيوية وتشريعاتها دينية، ومن الخطأ اعتبارها «دولة خلافة» لأنها «دولة سلطنة»، وحكَمَها السلاطين لا الخلفاء.

(1) انظر التفصيلات في: عبد الحميد هنيّة، تونس العثمانية: بناء الدولة والمجال من القرن السادس عشر حتى منتصف القرن التاسع عشر (تونس: منشورات تبر الزمان، 2012).

إن العثمنة الجديدة مشروع لا يتلاقى مع تقدم التاريخ ولا مع صيرورته في الزمن؛ إذ لا يمكن البتة إحياء الماضي بطرائق معاصرة كالتي وجدت في الإسلام السياسي غايتها وأغراضها. إن تركيا ستبقى بكيانها السياسي في المنطقة إلى جانب باقي الكيانات السياسية في الإقليم الذي كان من تركة الإمبراطورية العثمانية، ذلك أن كيان تركيا المعاصر ليس هو الكيان الوحيد الذي ورث تلك التركة، بل هناك أيضًا العراق وبلاد الشام، على سبيل المثال، وبناء على ذلك، تبدو تركيا الآن ذات فاعلية في الشرق الأوسط كقوة سياسية واقتصادية، وذات أسلوب في الحياة السياسية يختلف تمامًا عن أسلوب إيران، مثلًا، ما يعني أن علاقات تركيا بالعرب ستبقى أقوى من علاقات إيران بهم لأسباب جوهرية وعميقة تاريخيًا، لكن محاولات الترويج لـ «العثمنة الجديدة» في القرن العشرين لم يكن لها نصيب من النجاح منذ عهود عدنان مندريس وتورغت أوزال ونجم الدين أربكان، وسيكون مصير محاولات أردوغان في القرن الواحد والعشرين هو نفسه عاجلًا أم آجلًا كونها مبنية على مبدأ عمق تركيا الاستراتيجي تحت راية «العثمنة الجديدة» إياها.

مضى على رحيل العثمنة التاريخية وولادة القومية العربية مئة عام، فهل بحثنا جيدًا في بعض ما أصاب هذه «القومية» من جروح؟ وهل تدارسنا تواريخنا العثمانية على درجة من الفهم والدرس؟ وهل أعدنا التساؤل عن أسباب فشل الأحزاب والسياسات القومية، على الرغم من بقاء نبض العروبة ساري المفعول في الحياة العربية حتى اليوم؟ وما الأسباب التي كانت وراء الإخفاقات السياسية وفشل الأيديولوجيات القومية، مع بقاء ما يوحّد العرب في الفنون والثقافة وأساليب الإبداع؟ ولماذا يجتمع العرب على مُثُل وتقاليد وعادات وقيم نبيلة معينة ويفترقون على أجندات سياسية وطائفية وجهوية وعشائرية؟ وهل لنا أن نحدد بعض المبادئ العربية الجديدة لهذا الجيل الجديد، كما رسم المستنيرون العرب الأوائل الطريق لنا في القرن العشرين؟

يمارس رجب طيب أردوغان اليوم سياسة إسلامية حزبيّة دُعيت بـ «العثمنة الجديدة» في تركيا، وهي سياسة كانت محط الانتقاد الهادئ في مضامين هذا

الكتاب؛ فالعرب لا يقبلون أبدًا تسويق أي بضاعة أيديولوجية في بلدانهم، ولا أحد منهم سيستمع إلى معزوفة العثمنة الجديدة، دينية كانت أم تاريخية. ولا يمكن أن يتحقق للعثمانيين الجدد ما زعمه الصحافي ديفيد شريعتمداري في مقالته التي نشرها في صحيفة الغارديان (الأحد 6 تشرين الأول/ أكتوبر 2013)، والتي جاء فيها: «إن الاضطرابات في الشرق الأوسط تؤجج الحنين إلى العثمانية. وإن القتلى يتساقطون على عزف هذه المقطوعة الرومانسية التي تصفّق سياسيًا لإحياء تلك الإمبراطورية»... إلخ[2]؛ فالمشكلات المستعصية عندنا نحن العرب ساهمت في صنعها قوى إمبراطورية دولية استعمارية، فضلًا عن قوى استبدادية إقليمية، كالعثمانيين والصفويين القدماء. وإذا كانت تركيا تعلن اليوم عثمنة جديدة، فما هي أجندتها المعاصرة والمستقبلية إقليميًا إزاء الأجندة الإيرانية في المنطقة؟ أغلقت تركيا أبوابًا في وجه العالم الإسلامي وفتحت أبوابًا في وجه أوروبا منذ أيام مصطفى كمال أتاتورك، فتحْت أي غطاء حدث ذلك؟ ومن ساهم أكثر في نحر العرب والأقوام المتعايشة معهم، وجعل دولهم على حافة الهاوية؟

إن الانشغال بمسلسل تركي أو التمتع بخيال تاريخي عن الماضي لا يفكك الأوطان، والعرب لا يحنون إلى الماضي العثماني، فهُم يعلمون علم اليقين أنهم كانوا وقودًا لصراعات إقليمية محتدمة وبشعة لأزمنة طوال مضت، ويعلمون جيدًا أنهم كانوا ضحايا سياسات قاسية لم تحترم إرادة تلك المجتمعات.

تقبّلت مجتمعاتنا التحديات الإقليمية كلها من هنا أو هناك، وهي تميّز أصدقاءها من خصومها حتى في أزمان الدكتاتوريات. والرجاء ألّا يوظَّف التاريخ لأغراض سياسية وتسويق بضاعة أيديولوجية، خصوصًا أن العرب لا يتدخّلون في شؤون غيرهم، وإذا كانوا ضحايا خلافات حكامهم السياسية ومؤدلجاتهم الحزبية والمذهبية، فإنهم يناضلون في خضم الفوضى الخلاقة من أجل حريتهم وكرامتهم ومستقبلهم.

---

(2) David Shariatmadari, «Middle East Turmoil is Fuelling Ottoman Nostalgia: But it's a Dead End,» *The Guardian*, 6/10/2013.

المراجع

1- العربية

كتب

ابن نبي، مالك. **وجهة العالم الإسلامي**. ترجمة عبد الصبور شاهين. بيروت: دار الفكر، 1959.

أبو زيد، فاروق. **عصر التنوير العربي**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1978.

أحمد، ليلى عبد اللطيف. **دراسات في تاريخ ومؤرخي مصر والشام إبان العصر العثماني**. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1980.

الأسد، ناصر الدين (تحرير وتقديم). **دراسات في الثورة العربية الكبرى**. عمّان: الشركة الأردنية العالمية للنشر والتوزيع، 1967.

الإسلامية التركية. دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2009. (كتاب المسبار؛ 34)

أمين، أحمد. **زعماء الاصلاح في العصر الحديث**. القاهرة: مكتبة النهضة، 1949.

أنطونيوس، جورج. **يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية**. ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس. ط 7. بيروت: دار العلم للملايين، 1982.

أوين، روجر [وآخرون]. **الحياة الفكرية في المشرق العربي، 1890-1939**. إعداد مروان بحيري؛ ترجمة عطا عبد الوهاب (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983.

باروت، محمد جمال. **التكوّن التاريخي الحديث للجزيرة السورية: أسئلة وإشكاليات التحّول من البدونة إلى العمران الحضري**. بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

برو، توفيق علي. العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، 1908-1914. القاهرة: جامعة الدول العربية، 1960.

بسلي، حسين وعمر أوزباي. رجب طيب أردوغان: قصة زعيم. ترجمة وتقديم طارق عبد الجليل؛ مراجعة رمضان يلدرم. بيروت: الدار العربية للعلوم - ناشرون، 2011.

بني المرجة، موفق. صحوة الرجل المريض أو السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الإسلامية. ط 8. بيروت: دار البيارق، 1996.

بيات، فاضل. المؤسسات التعليمية في المشرق العربي العثماني: دراسة تاريخية إحصائية في ضوء الوثائق العثمانية. تقديم خالد أرن. اسطنبول: منظمة التعاون الإسلامي - مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باسطنبول (إرسيكا)، 2013.

تاناسكوفيتش، داركو. العثمانية الجديدة. بلغراد: دار غلاسنيك، 2011. [باللغة الصربية]

تركيا الإخوانية: حاضر ومستقبل حزب العدالة والتنمية. دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2014. (الكتاب السادس والثمانون)

التميمي، عبد الجليل. الكشاف الجديد لمجمل الأنشطة العلمية لمؤسستنا منذ الإنشاء، 1985-2014. ط 4 مزيدة ومنقحة. تونس: مؤسسة التميمي للبحوث والدراسات، 2014.

الجابري، محمد عابد. الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلة نقدية. ط 2. بيروت: دار الطليعة، 1985.

الجميل، سيار. بقايا وجذور: التكوين العربي الحديث. بيروت؛ عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1997.

______. التحولات العربية: إشكاليات الوعي وتحليل التناقضات وخطاب المستقبل. بيروت؛ عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1997.

______. تكوين العرب الحديث، 1516-1916. الموصل: جامعة الموصل، ومؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، 1991.

______. ______. ط 2. عمّان: دار الشروق للطباعة والنشر، 1997.

______. **حصار الموصل: الصراع الإقليمي واندحار نادرشاه.** الموصل: بيت الموصل للنشر، 1990.

______. **زعماء وأفندية: الباشوات العثمانيون والنهضويون العرب.** بيروت؛ عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999.

______. **العثمانيون وتكوين العرب الحديث: من أجل بحث رؤيوي معاصر.** بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1989.

______. **العرب والأتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

______. **العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط: مفاهيم عصر قادم.** ط 2. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 2001.

______. **المجايلة التاريخية: فلسفة التكوين التاريخي.** بيروت؛ عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999.

______[وآخرون]. **المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة: المشرق العربي.** القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998. 3 ج.

حوراني، ألبرت. **الفكر العربي في عصر النهضة، 1798-1939.** ترجمة: كريم عزقول. ط 3. بيروت: دار النهار، 1977.

داود أوغلو، أحمد. **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية.** ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل؛ مراجعة بشير نافع وبرهان كوروغلو. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، والدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010.

دائرة المعارف الإسلامية. يصدرها باللغة العربية أحمد الشناوي؛ إبراهيم زكي خورشيد وعبد الحميد يونس؛ راجعها في وزارة المعارف محمد مهدي علام. بيروت: دار المعرفة، 198؟. 15 ج.

الدملوجي، صديق. **الأنقاض: مجموعة خواطر ومقالات في الاجتماع والتاريخ والأدب.** الموصل: [د. ن.]، 1954.

______. **مدحت باشا.** بغداد: مطبعة الزمان، 1952-1953.

الدوري، عبد العزيز. التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي. ط 3. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.

الرافعي، عبد الرحمن. عصر إسماعيل. القاهرة: دار المعارف، 1948. 2 ج.

رامزور، أرنست. تركية الفتاة وثورة 1908. ترجمة صالح أحمد العلي؛ قدّم له وراجعه نقولا زيادة. بيروت: دار الحياة، 1960.

الراوي، إبراهيم حمدي. من الثورة العربية الكبرى إلى العراق الحديث: ذكريات. بيروت: دار الكتاب الجديد، 1969.

زيادة، خالد. كاتب السلطان: حرفة الفقهاء والمثقفين. لندن: رياض الريس للطباعة والنشر، 1991.

زيدان، جرجي. تاريخ آداب اللغة العربية. مراجعة شوقي ضيف. القاهرة: دار الهلال، [د. ت.]. 4 ج.

سعد الله، أبو القاسم. تاريخ الجزائر الثقافي من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري: 16-20م. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981.

سعيد، أمين. الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن. القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1934. 3 ج.

شرابي، هشام. المثقفون العرب والغرب: عصر النهضة، 1875-1914. ط 3. بيروت: دار النهار، 1981.

شرارة، وضاح. المسألة التاريخية في الفكر العربي الحديث. بيروت: معهد الإنماء العربي، 1977.

شفيلي، ألبرت منتشا. العراق في سنوات الانتداب البريطاني. ترجمة هاشم صالح التكريتي. بغداد: جامعة بغداد، 1978.

شيخو، لويس (اليسوعي). الآداب العربية في القرن التاسع عشر. ط 2 مصححة مع زيادات شتّى. بيروت: المطبعة الكاثوليكية، 1924-1926. 3 ج.

طرازي، فيليب دي. تاريخ الصحافة العربية. بيروت: المطبعة الأدبية، 1913-1933. 4 ج.

طنّوس، توفيق. تاريخ الحرب البلقانية، 1912-1913. تقديم وتعليق محمد الأرناؤوط. طبعة خاصة بمناسبة الذكرى المئوية. بيروت: جداول للنشر، 2013.

عز الدين، يوسف. داود باشا ونهاية المماليك في العراق. بغداد: دار البصري، 1967.

العزاوي، عباس. تاريخ العراق بين احتلالين. بغداد: شركة التجارة والطباعة، 1956. 8 ج.

عويس، عبد الحليم. فتح الله كولن: رائد النهضة الراشدة في تركيا المعاصرة. القاهرة: دار النيل للطباعة والنشر، 2013.

غرايبة، عبد الكريم. تاريخ العرب الحديث. بيروت: الأهلية للطباعة والنشر، 1984.

______. مقدمة تاريخ العرب الحديث، 1500-1918. دمشق: دار دمشق، 1960.

غنيمة، يوسف رزق الله. نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق. بغداد: دار الوراق، 1924.

قاسمية، خيرية. النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه، 1908-1918. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، 1973.

كوثراني، وجيه. الدولة والخلافة في الخطاب العربي إبّان الثورة الكمالية في تركيا: رشيد رضا، علي عبد الرازق، عبد الرحمن الشهبندر: دراسة ونصوص. بيروت: دار الطليعة، 1996.

______. مشروع النهوض العربي أو أزمة الانتقال من الاجتماع السلطاني إلى الاجتماع الوطني. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1995.

الكيالي، سامي. ولي الدين يكن، 1873-1921. القاهرة: دار المعارف بمصر، 1960.

لبيب، الطاهر [وآخرون]. الثقافة والمثقف في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ 10)

محمد علي، أورخان. السلطان عبد الحميد الثاني: حياته وأحداث عصره. الرمادي: دار الأنبار، 1987.

مصطفى، أحمد عبد الرحيم. في أصول التاريخ العثماني. القاهرة: دار الشروق، 1993.

نور الدين، محمد. قبعة وعمامة: مدخل إلى الحركات الاسلامية في تركيا. بيروت: دار النهار للنشر، 1997.

نوفل، ميشال. عودة تركيا إلى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية. بيروت: الدار العربية للعلوم - ناشرون، 2010.

هنيّة، عبد الحميد. تونس العثمانية: بناء الدولة والمجال من القرن السادس عشر حتى منتصف القرن التاسع عشر. تونس: منشورات تبر الزمان، 2012.

الوردي، علي. لمحات اجتماعية من تاريخ العراق. بغداد: مطبعة الإرشاد، 1972. 6ج.

دوريات

الأوان: 4 تموز/ يوليو 2010.

الجميل، سيار. «أتاتورك: الكاريزما والتكوين: من العثمنة نحو العلمنة.» دراسات تركية (مركز الدراسات التركية - جامعة الموصل): السنة 1، العدد 1، 1991.

______. ______. المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية (تونس): العددان 3-4، كانون الأول/ ديسمبر 1991.

______. «الإدارة العثمانية اللامركزية ونظامها في الولايات العربية: دراسة مقارنة للأنماط الاقليمية.» المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية (تونس - زغوان، مؤسسة فترسي): العددان 5-6، شباط/ فبراير 1992.

______. «أنتلجنسيا العراق: التكوين.. الاستنارة.. السلطة.» المستقبل العربي: السنة 13، العدد 139، أيلول/ سبتمبر 1990.

______. «تحليل كتاب نشر المثاني لمحمد القادري تحقيق نورمان سيكار.» المجلة التاريخية المغربية: العددان 34-35، كانون الأول/ ديسمبر 1984.

______. «تركيا: دخول التاريخ من جديد.» البيان: 25 آذار/ مارس 2009.

______. «دولة السلطنة العثمانية وإشكالية الخلافة: رؤية إيبستيمولوجية لمواقف تاريخية متعددة.» دراسات عربية: السنة 23، العدد 4، شباط/ فبراير 1987.

______. «المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم: من مثلث الأزمات إلى مربع الأزمات.» **المستقبل العربي**: السنة 7، العدد 184، حزيران/يونيو 1994.

______. «نظام الإدارة العثمانية اللامركزية في الولايات العربية خلال القرن الثامن عشر: دراسة مقارنة للأنماط الإقليمية في تاريخ الوطن العربي الحديث.» **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية** (سيرمدى - تونس): العددان 5-6، 1993.

______. «الولايات العربية والإمبراطورية العثمانية: الحياة الإدارية.. المِلل والأقليات.. والتنظيمات وبروز القوميات.» **المستقبل العربي**: السنة 13، العدد 138، آب/أغسطس 1990.

رستم، أسد. «السلطان سليم والخلافة.» **الكلية** (الجامعة الأميركية في بيروت): العدد 12، 1925.

المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية: العددان 13-14، تشرين الأول/أكتوبر 1996.

أطروحات ورسائل جامعية

برهان الدين، عصمت. «العرب والمسألة الدستورية، 1876-1914.» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، إشراف سيار الجميل، 1995).

معوّض، علي جلال. «الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط، 2002-2007.» (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009).

ندوات ومؤتمرات

التميمي، عبد الجليل (محرّر). **الحياة الاجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني: أعمال المؤتمر العالمي الثاني للدراسات العثمانية الذي عُقِد في الحمامات بتونس، 1986**. تونس: مركز سيرمدي، 1988.

الحوار العربي - التركي بين الماضي والحاضر: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والمؤسسة العربية للديمقراطية

ومركز الاتجاهات السياسية العالمية GPOT إستانبول. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل. بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

العلاقات العربية - الإيرانية: الإتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع جامعة قطر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

المؤتمر الأول للعلاقات العربية - التركية الذي عُقد في جامعة مرمرة في اسطنبول، يوم 28 آذار/ مارس 2009.

المؤتمر السادس للدراسات العثمانية الذي أقامه مركز سيرمدي بتونس عام 1994.

المؤتمر العالمي الرابع للدراسات العثمانية الذي نظّمه مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات بتونس، بالاشترك مع اللجنة العربية للدراسات العثمانية (اكوس) في زغوان - تونس، بين 20 و26 كانون الثاني/ يناير 1990.

2- الأجنبية

Books

Abdel-Nour, Antoine. *Introduction a l'histoire urbain de la Syrie ottoman, XVI-XVIII[ème] siècles*. Beirut: Librairie orientale, 1982.

Ahmed, Firûz. *İttihâd ve Terakkî, 1908-1912*. İstanbul: [n. pb.], 1988.

Algar, Hamid. *The Hurufi Influence on Bektashism: Bektachiyya, Estudés sur l'ordre mystique des Bektachis et les groupes relevant de Hadji Bektach*. Istambul: Les Éditions Isis, [n. d].

Anderson, Lisa. *The State and Social Transformation in Tunisia and Libya, 1830-1980*. Princeton, NJ: Princeton Univercity Press, 1986.

Antonius, George. *The Arab Awaking: The Story of the Arab National Movement*. 2[nd] ed. London: Simon Publications, 1938.

Armstrong, Harold Courtenay. *Gray Wolf, Mustafa Kemal: An Intimate Study of a Dictator*. New York: AMS Press, 1972.

Babinger, Franz. *Mehmed the Conqueror and his Time*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1992.

Bayir, Derya. *Minorities and Nationalism in Turkish Law*. Farnham Surrey: Ashgate, 2013.

Benbassa, Esther. *Un grand rabbin sepharde en politique, 1892-1923*. Paris: [n. pb.], 1990.

Berkes, Niyazi. *The Development of Secularism in Turkey*. Montreal: McGill University Press, 1964.

Berque, Jacques. *L'Intérieur du Maghreb, XVème-XIXème siècles*. Paris: Gallimard, 1978.

_______. *Ulémas, fondateurs, insurgés du Maghreb XVIIème siècle*. Paris: Actes Sud, 1982.

Black, Cyril E. and L. Carl Brown (eds.). *Modernization in the Middle East: The Ottoman Empire and Its Afro-Asian Successors*. Princeton, NJ: Darwin Press, 1993.

Black, Jeremy (ed.). *European Warfare, 1453-1815*. London: Palgrave Macmillan, 1999.

Braudel, Fernand. *The Mediterranean and the Mediterranean World in the Age of Philip II*. New York: HarperCollins, 1975

Campos, Michelle. *Ottoman Brothers: Muslims, Christians, and Jews in Early Twentieth-Century*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2011.

Casale, Giancarlo. *The Ottoman Age of Exploration*. Oxford: Oxford University Press, 2010.

Cayir, Kenan. *Islamic Literature in Contemporary Turkey: From Epic to Novel*. New York: Palgrave Macmillan, 2007.

Celal, Metin (ed.). *Çağdaş Türk Edebiyatı Oyku Antolojisi*. İstanbul: Bulut Yayın, 1998.

Chambers, Mortimer [et. al]. *The Western Experience*. New York: McGraw-Hill, 2007.

Charles-Roux, F. *Bonaparte: Gouverneur d'Egypte*. Paris: Plon, 1936.

Cleveland, William L. *A History of the Modern Middle East*. New York: Westview Press, 2004.

_______ and Martin Bunton. *A History of the Modern Middle East*. 4th ed. London: Westview Press, 2009.

Costanza, Maurizio. *La Mezzaluna sul filo: La Riforma ottomana di Mahmûd II*. Venezia: Marcianum Press, 2010.

Davis, Claire. *The Palace of Topkapi in Istanbul*. New York: Charles Scribner's Sons, 1970.

Davison, Roderic H. *Reform in the Ottoman Empire, 1856-1876*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963.

Davutoglu, Ahmet. *Alternative Paradigms: The Impact of Islamic and Western Weltanschauungs on Political Theory*. New York: University Press of America, 1994.

Dawn, C. Ernest. *From Ottomanism to Arabism: Essays on the Origins of Arab Nationalism*. Champaign, IL: University of Illinois Press, 1973.

Devereux, Robert. *The First Ottoman Constitutional Period: A Study of the Midhat Constitution and Parliament*. Baltimaore, MD: The Johns Hopkins University Press, 1963. (The Johns Hopkins University Studies in Historical and Political Science)

Encyclopedia Britannica. 15th ed. Chicago, IL: Encyclopedia Britannica Inc., 2010. 32 vols.

Erickson, Carolly. *Great Catherine: The Life of Catherine the Great, Empress of Russia*. New York: Crown Publishers, 1994.

Ersoy, Emin. *Babam Mehmet Akif (İstiklal Harbi Hatıraları)*. İstanbul: Kurtuba Kitap Yayınları, 2011.

Faroqhi, Suraiya. *The Ottoman Empire and the World Around It*. London: I. B. Tauris, 2004.

_______. *Peasants, Dervishes and Traders in the Ottoman Empire*. London: Variorum, 1986. (Variorum Collected Studies)

_______. *Subjects of the Sultan: Culture and Daily Life in the Ottoman Empire*. London: I. B. Tauris, 2005.

_______. *Towns and Townsment of Ottoman Antolia: Trade, Crafts and Food-production in an Urban Setting, 1520-1620*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1984.

Findley, Carter V. *Bureaucratic Raform in the Ottoman Empire: The Sublime Porte 1789–1922*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1980. (Princeton Studies on the Near East)

_______. *Ottoman Civil Officialdom: A Social History*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1989. (Princeton Studies on the Near East)

_______. *Turkey, Islam, Nationalism, and Modernity: A History, 1789-2007*. New Haven, CT: Yale University Press, 2010.

_______. *The Turks in World History*. Oxford: Oxford University Press, 2004.

Finkel, Caroline. *Osman's Dream: The Story of the Ottoman Empire, 1300-1923*. London: John Murray Publishing House, 2012.

Flint, Eric (ed.). *Grantville Gazette III*. Wake Forest, NC: Baen Books, 2006. (The Ring of Fire; Book 9)

Friedrich, Otto. *Blood and Iron: From Bismarck to Hitler the Von Moltke Family's Impact on German History*. New York: Harper Collins, 1995.

Fromkin, David. *A Peace to End All Peace: Creating the Modern Middle East, 1914-1922*. New York: Henry Holt, 1989.

_______. *A Peace to End All Peace: The Fall of the Ottoman Empire and the Creation of the Modern Middle East*. New York: Henry Holt and Company, 2001.

Fuller, Graham E. *The New Turkish Republics: Turkey as a Pivotal State in the Muslim World*. Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 2008.

Gammer, Moshe. *Muslim Resistance to the Tsar: Shamil and the Conquest of Chechnia and Daghestan*. Portland, OR: Frank Cass, 1994.

Gelvin, James L. *The Modern Middle East: A History*. 2nd ed. Oxford: Oxford University Press, 2008.

Gharayba, I. (ed.). *Jamal Al-Din Al-Afghani: His Thought and Method*. Amman: ASSESCO and International Institute of Islamic Thought, 1999.

Gibb, E. J. W. *A History of Ottoman Poetry*. London: Luzac, 1900-1909. 6 vols.

Gibb, Hamilton A. R. and Harold Bowen. *Islamic Society and the West: A Study of the Impact of Western Civilization on Moslem Culture in the Near East, Volume I, Part 2*. London: Oxford University Press, 1950.

Halman, Talat S. and Jayne L. Warner. *A Brave New Quest: 100 Modern Turkish Poems*. Syracuse: Syracuse University Press, 2006. (Modern Middle East Literature in Translation Series)

Hanioğlu, M. Şükrü. *Preparation for a Revolution: The Young Turks, 1902–1908*. Oxford: Oxford University Press, 2001. (Studies in Middle Eastern History)

_______. *The Young Turks in Opposition*. Oxford: Oxford University Press, 1995.

Harris, Jonathan. *The End of Byzantium*. New York: Yale University Press, 2010.

Heyd, Uriel (ed.). *Studies in Islamic History and Civilization in Honour of Professor David Ayalon*. Jerusalem: Crispin, 1960.

History of the Scientific and Cultural Development of Mankind. New edition. Paris: Unesco, 1998. 2 vols.

Hottinger, Arnold. *The Arabs: Their History, Culture and Place in the Modern World*. London: Thames and Hudson; Berkeley: University of California Press, 1963.

Hourani, Albert. *The Emergence of the Modern Middle East*. New York: University of California Press, 1981.

______. *The Modern Middle East: A Reader*. California: University of California Press, 2004.

Hourani, George F. *Arab Seafaring: In the Indian Ocean in Ancient and Early Medieval Times*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1951.

Hovannisian, Richard G. (ed.). *The Armenian People from Ancient to Modern Times: Volume II: Foreign Dominion to Statehood: The Fifteenth Century to the Twentieth Century*. New York: St. Martin's Press, 1997.

Hunter, Robert. *Egypt Under the Khedives: 1805-1879: From Household Government to Modern Bureaucracy*. Cairo: American University in Cairo Press, 1984.

Imber, Colin. *The Ottoman Empire, 1300-1650: The Structure of Power*. Houndmills, Basingstoke and Hampshire: Palgrave Macmillan, 2002.

İnalcık, Halil. *The Ottoman Empire: The Classical Age, 1300-1600*. London: Weidenfeld and Nicolson, 1973.

______ and Donald Quataert (eds.). *An Economic and Social History of the Ottoman Empire, 1300-1914*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1994.

Al-Jamil, Sayyar. *A Critical Edition of Al-Durr Al-Maknun fi al- Ma'athir al Madiya min al-Qurun of Yasin al-Umari (920-1226 A.H. 1514/1515 A.D.-1811/1812 A.D.)*. Scotland: St. Andrews University, 1983. 3 vols.

vol. 1: *Introduction and Notes*.

vol. 2: *Text*.

vol. 3: *Apparatus Critics*.

Janos, Andrew C. *East Central Europe in the Modern World: The Politics of the Borderlands from Pre- to Post Communism*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2000.

Karpat, Kemal. *The Ottoman Past and Today's Turkey*. Leiden: Brill, 2000.

______. *The Politicization of Islam: Reconstructing Identity, State, Faith, and Community in the Late Ottoman State*. Oxford: Oxford University Press, 2001.

______. *Studies on Ottoman Social and Political History: Selected Articles and Essays*. Leiden: Brill, 2002; 2004.

Kayali, Hasan. *Arabs and Young Turks: Ottomanism, Arabism, and Islamism in the Ottoman Empire, 1908-1918*. Berkeley, CA: University of California Press, 1997.

Kazancigil, Ali and Ergin Ozbudun (eds.). *Ataturk: Founder of a Modern State*. London: Hurst and Co., 1981.

Kemp, Percy. *Territoires d'Islam: Le Monde vu de Mossoul au XVIIIème siècle*. Paris: Sindbad, 1982. (La Bibliothèque arabe)

Khadduri, Majid. *Political Trends in the Arab World: The Role of Ideas and Ideals in Politics*. Baltimore, MD: John Hopkins University Press, 1970.

Kinross, Patrick Balfour. *Ataturk: A Biography of Mustafa Kemal, Father of Modern Turkey*. New York: Morrow, 1965.

Kirly, Bela K. and Gunther E. Rothenberg (eds.). *War and Society in East Central Europe: V. 1: Special Topics and Generalization on the 18th and 19th Centuries, No. 10: Vol. 1*. New York: Brooklyn College Press, 1979.

Köprülü, Mehmet Fuat and Gary Leiser. *The Origins of the Ottoman Empire*. Albany: State University of New York Press, 1992.

Kushner, David. *The Rise of Turkish Nationalism, 1876-1908*. London: Frank Cass, 1977.

Lafi, Nora. *Municipalités méditerranéennes: Les Réformes municipales ottomanes au miroir d'une histoire comparée*. Berlin: K. Schwarz, 2005.

_______. *Une Ville du Maghreb entre ancien régime et réformes ottomanes: Genèse des institutions municipales à Tripoli de Barbarie (1795-1911)*. Paris: L'Harmattan, 2002.

Lewis, Bernard. *The Emergence of Modern Turkey*. 3rd ed. New York: Oxford University Press, 2002.

_______. *Istanbul and the Civilization of the Ottoman Empire*. Oklahoma: University of Oklahoma Press, 1963. (Centers of Civilization; Book 9)

_______. *The Middle East and the West*. London: HarperCollins College, 1964.

Longrigg, Stephen Hemsley. *Four Centuries of Modern Iraq*. Oxford: Oxford University Press, 1925. (Folios Archive Library)

Lowry, Heath W. *The Nature of the Early Ottoman State*. Albany: State University of New York Press, 2003.

Macinnes, Allan. *The British Revolution, 1629-1660*. London: Palgrave Macmillan, 2005.

Marcus, Aliza. *Blood and Belief: The PKK and the Kurdish Fight for Independence*. New York: New York University Press, 2007.

Mardin, Serif. *The Genesis of Young Ottoman Thought: A Study in the Modernization of Turkish Political Ideas*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1962.

_______. *Religion and Social Change in Modern Turkey: The Case of Bediuzzaman Said Nursi*. New York: SUNY Press, 1989.

Markham, Ian S. *Suendam Birinci; Suendam Birinci Pirim: An Introduction to Said Nursi: Life, Thought and Writings*. London: Ashgate Publishing, 2011.

Martin, Lawrence. *Treaties of Peace, 1919-1923*. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 1924.

Mantran, Robert (dir.). *Histoire de l'empire ottoman*. Paris: Fayard, 1989.

McDowall, David. *A Modern History of the Kurds*. 3rd ed. London: I. B. Tauris, 2004.

Mifflin, Houghton (ed.). *The American Heritage Dictionary*. 4th ed. Saint Louis: Turtleback, 2001. (Turtleback School and Library)

Mitler, Louis. *Contemporary Turkish Writers: A Critical Bio-bibliography of Leading Writers in the Turkish Republican Period Up to 1980*. Bloomington; Indiana: Indiana University, Research Institute for Inner Asian Studies, 1988.

Mombauer, Annika. *Helmuth von Moltke and the Origins of the First World War*. Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 2001.

Murr Nehmé, Lina. *1453 Fall of Constantinople: Muhammad II imposes the Orthodox Schism*. [n. p.]: Aleph Et Taw, 2004.

Nereid, Camilla T. *In the Light of Said Nursi: Turkish Nationalism and the Religious Alternative*. Bergen: Centre for Middle Eastern and Islamic Studies, University of Bergen, 1997. (Bergen Studies on the Middle East and Africa)

Nicolle, David. *Constantinople 1453: The End of Byzantium*. London: Osprey Publishing, 2000. (Campaign; Book 78)

Norwich, John Julius. *Byzantium: The Decline and Fall*. New York: Alfred A. Knopf, 1995.

Ortayli, Ilber. *Tanzimattan Cumhuriyete Yerel Yönetim Gelenegi*. Istanbul: Nations and Nationalism, 1985.

Owen, Roger. *The Middle East in the World Economy, 1800-1914*. New York: Methuen, 1981.

Paksoy, H. B. (ed.). *Uc Tarz-i Siyaset (Three Policies) Yusuf Akcura (1876-1935)*. Translated by David S. Thomas. Istanbul: Isis Press, 1992.

Palmer, Alan Warwick. *The Decline and Fall of the Ottoman Empire*. London: Evans and Company, 1993.

Pamuk, Sevket. *The Ottoman Empire and European Capitalism, 1820-1913: Trade, Investment and Production*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1987. (Cambridge Middle East Library; 12)

Phillips, Horace. *İhsan Doğramacı: A Remarkable Turk*. New York: Wilton 65, 1997.

Polk, William R. and Richard L. Chambers (eds.). *Beginnings of Modernization in the Middle East: Nineteenth Century*. Chicago, IL: University of Chicago Press, 1969.

Quataert, Donald. *The Ottoman Empire, 1700-1922*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2005.

Ramsaur, Ernest Edmondson. *The Young Turks: Prelude to the Revolution of 1908*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1957.

Repp, Richard C. *The Mufti of Istanbul: A Study in the Development of the Ottoman Learned Hierarchy*. London: Ithaca Press, 1986.

Reid, James J. *Crisis of the Ottoman Empire: Prelude to Collapse, 1839-1878*. Berlin: Franz Steiner Verlag, 2000.

Sayyid-Marsot, Afaf Lutfi. *Egypt in the Reign of Mohammad Ali*. Cambridge MA: Cambridge University Press, 1984.

Shafir, Gershon. *Land, Labor and the Origins of the Israeli-Palestinian Conflict, 1882-1914*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1989.

Shaw, Stanford J. *Between Old and New: The Ottoman Empire under Sultan Selim III, 1789-1807*. New York: Harvard University Press, 1971. (Harvard Middle Eastern Studies; 15)

_______ and Ezel Kural Shaw. *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1977. 2 vols.

vol. 2: *Reform, Revolution, and Republic: The Rise of Modern Turkey 1808-1975*.

Smith, Elaine Diana. *Turkey: Origins of the Kemalist Movement and the Government of the Grand National Assembly, 1910-1923*. Washington, DC: [n. pb.], 1959.

Somel, Selcuk Aksin. *Historical Dictionary of the Ottoman Empire*. 2nd ed. Lanham: The Scare Crow Press, 2012. (Historical Dictionaries of Ancient Civilizations and Historical Eras)

_______. *The Modernization of Public Education in the Ottoman Empire, 1839-1908: Islamization, Autocracy, and Discipline*. Leiden: Brill Academic Publication, 2001. (Ottoman Empire and It's Heritage; 22)

Toledano, Ehud R. *State and Society in Mid-Nineteenth Century Egypt*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1990. (Cambridge Middle East Library; no. 22)

Toprak, Zafer. *Turkiye' de «Milli Iktisat», 1908-1918*. Ankara: Yurt Yayiniari, 1980.

Toynbee, Arnold. *A Study of History, Vol. 1: Abridgement of Volumes I-VI*. Oxford: Oxford University Press, 1946.

_______. *Civilization on Trial*. Oxford: Oxford University Press, 1948.

Troyat, Henri. *Catherine the Great*. New York: Dorset Press, 1991, 2nd ed., London: Orion, 2000.

Turam, Berna. *Between Islam and the State: The Politics of Engagement*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2006.

Vahide, Sükran. *Islam in Modern Turkey: An Intellectual Biography of Bediuzzaman Said Nursi*. New York: SUNY Press, 2005.

Van Bruinessen, Martin and Julia Day Howell. *Sufism and the 'Modern' in Islam*. London: I.B.Tauris, 2007.

Van Krieken, Gerardus S. *Khayr al-Din et la Tunisie (1850–1881)*. Leiden: E. J. Brill, 1976.

Yasamee, F. A. K. *Ottoman Diplomacy: Abdülhamid II and the Great Powers, 1878-1888*. Istanbul: Gorgias Presse, 1996. (Publications of the Center for Ottoman Diplomatic History)

Yavuz, M. Hakan. *Turkish Islam and the Secular State: The Gulen Movement*. Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2003. (Contemporary Issues in the Middle East)

Zilfi, Madeline C. *Women and Slavery in the Late Ottoman Empire: The Design of Difference*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2010.

Zorlu, Tuncay. *Sultan Selim III and the Modernisation of the Ottoman Navy*. London: I. B. Tauris, 2011.

Periodicals

Abu-Manneh, Butrus. «Sultan Abdulhamid II and Shaikh Abulhuda Al-Sayyadi.» *Middle Eastern Studies*: vol. 15, no. 2, 1979.

Batur, Nur. «New Ottomans is Not a Goodwilled Description.» *Sabah Newspaper*: 14 December 2010.

Biehl, Janet. «Bookchin, Öcalan, and the Dialectics of Democracy.» *New Compass*: 16 February 2012.

Cehan, Abdullah A. «Osmanlı Devleti'nin Sürgün Politikası ve Sürgün Yerleri.» *Uluslararası Sosyal Araştırmalar Dergisi*: cilt 1, sayı 5, 2008.

Davison, Roderic H. «Turkish Attitudes Concerning Christian-Muslim Equality in the Nineteenth Century.» *The American Historical Review*: vol. 59, no. 4, July 1954.

Davutoglu, Ahmet. «Recep Tayyip Erdogan.» *Foreign Policy*: 29 November 2011.

_______. «Turkey's Zero-Problems Foreign Policy.» *Policy Policy*: 20 May 2010.

De Bellaigue, Christopher. «The Sick Man of Europe.» *New York Review of Books*: 5 July 2001.

Deringil, Selim. «The Invention of Tradition as Public Image in the Late Ottoman Empire.» *Comparative Studies in Society and History*: vol. 35, no. 1, January 1993.

_______. ««There is no Compulsion in Religion», On Conversion and Apostasy in the Late Ottoman Empire, 1839-1856.» *Comparative Studies in Society and History*: vol. 42, no. 3, July 2000.

Eissenstat, Howard. «History and Historiography: Politics and Memory in the Turkish Republic.» *Contemporary European History*: vol. 12, no. 1, 2003.

Erduran, Esra. «CoTurkey Building New Prison for PKK Members.» *Southeast European Times*: 10 November 2009.

Fontenot, Michael J. and Karen Fontenot. «The Gulen Movement: Communicating Modernization, Tolerance, and Dialogue in the Islamic World.» *International Journal of the Humanities*: vol. 6, no. 12, [n. d.].

«Founding President of Turkey's Higher Education Board Passes Away.» *Journal of Turkish Weekly*: 25/2/2010.

Hartmann, Richard. «Zum Gedanken des «Kongresses» in den Reformbestrebungen des islamischen Orients.» *Die Welt des islams*: vol. 23, Heft 3-4, 1941.

Hounshell, Blake. «Mr. «Zero Problems».» *Foreign Policy*: 14 December 2010.

Isom-Verhaaren, Christine. «Royal French Women in the Ottoman Sultans' Harem: The Political Uses of Fabricated Accounts from the Sixteenth to the Twenty-first Century.» *Journal of World History*: vol. 17, no. 2, 2006.

Al-Jamil, Sayyar K. «Arab Nationalist Pioneers in Mosul.» *International Journal of Contemporary Iraqi Studies*: vol. 3, no. 2, 1 November 2009.

Karpat, Kemal. «Ottoman Population Records and the Census of 1881/82-1893.» *International Journal of Middle Eastern Studies*: no. 9, 1978.

Kısıklı, Mine. «Milli Mücadele Başlangıcında Mustafa Kemal Paşa'nın Milli Hareketi İttihat ve Terakki Faaliyetlerinden Uzak Tutma Teşebbüsleri.» *Atatürk Yolu Dergisi*: cilt 2, sayı 5, 1990.

Levy, Avigdor. «The Officer Corps in Sultan Mahmud II's New Ottoman Army, 1826-1839.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 2, 1971.

_______. «The Ottoman Ulema and the Military Reforms of Sultan Mahmud II.» *Asian and African Studies*: vol. 7, 1971.

Makdisi, Ussama. «Corrupting the Sublime Sultanate: The Revolt of Tanyus Shahin in Nineteenth-Century Ottoman Lebanon Corrupting the Sublime Sultanate: The Revolt of Tanyus Shahin in Nineteenth-Century Ottoman Lebanon.» *Comparative Studies in Society and History*: vol. 42, no. 1, January 2000.

Michel, S. J. Thomas. «Sufism and Modernity in the Thought of Fethullah Gülen.» *The Muslim World*: vol. 95, no. 3, July 2005.

Nuran, Özlük. «Türk Basınında Mehmet Akif Ersoy Polemikleri İstanbul.» *Paradoks Yayınları*: Temmuz 2011.

Parker, Edward Harper. «The Origin of the Turks.» *The English Historical Review* (Oxford University Press): vol. 11, no. 43, July 1896.

Sultan, Abdülmecid. «İlklerin Padişahı.» *NTV Tarih History Magazine*: July 2011.

Talbott, Strobe. «U.S.-Turkish Relations in an Age of Interdependence.» *Washington Institute on Near East Policy*: 14 October 1998.

Tansel, Fevziye Abdullah. «Mehmet Âkif'in Doğum Yeri Bayramiç midir?.» *Kubbealtı Akademi Mecmuası*: Yıl 6, Sayı 2, Nisan 1977.

These

Gulay, Erol Nazim. «The Theological Thought of Fethullah Gulen: Reconciling Science and Islam.» (Master's thesis, St. Antony's College, Oxford University, Oxford, 2007).

فهرس عام

-ب-

-ح-

هذا الكتاب

"العثمنة الجديدة" هي طراز من المزاوجة بين الإسلام والعلمانية كما عرفتها تركيا منذ عهد مصطفى كمال (أتاتورك)، وهي، في الأساس، فكرة إصلاحية، تطورت إلى أيديولوجيا سياسية إسلامية في عهد رجب طيب أردوغان. وهذا الكتاب محاولة لفهم هذه الظاهرة من خلال معالجة مشروع "باكس أوثمانيكا" والأطوار الانتقالية للإصلاحات العثمانية. ولهذه الغاية يحلّل المؤلف "نظرية العمق الإستراتيجي" التي صاغها أحمد داود أوغلو، ويعود إلى المشروطية العثمانية (الدستورية) وتأثيرها في العرب والأتراك معًا منذ حقبة "التنظيمات" حتى انقلاب جمعية الاتحاد والترقي في عام 1908.

علاوة على ذلك كله، يدرس الكاتب الإسلام السياسي الحديث في تركيا منذ سعيد النورسي إلى فتح الله غولن مرورًا بمحمد عاكف آرصوي (مؤلف النشيد الوطني التركي) وأحمد نجيب فاضل، وتأثير هؤلاء جميعًا في الفكر السياسي التركي الحديث كما تبلور في الحقبة التي بدأت في عهد عدنان مندريس حتى عهد أردوغان. ويسلط الكاتب الضوء على تركيا اليوم في ظل الإسلاميين، وعلى الحقبة الممتدة من حزب الرفاه إلى حزب الفضيلة فإلى حزب العدالة والتنمية، وعلى المشكلة الكردية وتحولاتها في خضم التغيرات المتسارعة في الجوار الإقليمي لتركيا.

سيّار الجميل

ولد في الموصل عام 1952، ونال الدكتوراه في التاريخ الحديث عام 1982. عمل أستاذًا في عدد من الجامعات العربية أمثال وهران والموصل واليرموك. مُنح جائزة عبد الحميد شومان للعلماء الشبان في سنة 1991. أصدر أكثر من عشرين كتابًا منها: **العثمانيون وتكوين العرب الحديث** (1989)، **حصار الموصل: الصراع الإقليمي واندحار نادر شاه** (1990)، **العرب والأتراك: الانبعاث والتحديث** (1997)، **زعماء وأفندية: الباشوات العثمانيون والنهضويون العرب** (1999)، **العراق وعبد الناصر** (2003).

السعر: 12 دولارًا

ISBN 978-614-445-048-2



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات

Arab Center for Research & Policy Studies